٣٧ م/ ٤

٢٠١٤-٢٠٢١

مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

٣٧ م/ ٤

٢٠١٤-٢٠٢١

مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل

من منشورات
ممظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٣

7, Place de Fontenoy, 75352 PARIS 07 SP

نضد وطبع في ورش اليونسكو

صورة الغلاف: Shutterstock/cluckva ©

© اليونسكو ٢٠١٣

طبع في فرنسا

الفهرس

مقدمة المديرة العامة
لمشروعي الوثيقتين ٣٧م/ ٤ و٣٧م/ ٥ ..... ٥

أولاً – البيئة الدولية المتغيرة ومشهد التنمية..... ١٠

ثانياً – المبادئ التوجيهية الخاصة بإعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل
للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ والبرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧
(الوثيقتان ٣٧م/ ٤ و٣٧م/ ٥) ١٤

ثالثاً – بيان الرسالة ١٤

رابعاً – الوظائف ١٤

خامساً – الأولويتان العامتان ١٥

سادساً – الهدفان الشاملان ١٨

سابعاً – الأهداف الاستراتيجية ١٩

مدخل إلى الأهداف الاستراتيجية الأول والثاني والثالث..... ٢١

الهدف الاستراتيجي الأول
تطوير نظم التعليم لتعزيز فرص التعلّم
الجيد مدى الحياة لصالح الجميع ٢٢

الهدف الاستراتيجي الثاني
تمكين الدارسين من أن يكونوا مواطنين
عالميين مبدعين ومسؤولين ٢٣

الهدف الاستراتيجي الثالث
رسم ملامح
جدول الأعمال المقبل للتعليم ٢٤

مدخل إلى الأهداف الاستراتيجية الرابع والخامس والسادس..... ٢٥

الهدف الاستراتيجي الرابع
تعزيز الروابط بين العلوم والسياسات والمجتمع،
والسياسات الأخلاقية والجامعة، من أجل
تحقيق التنمية المستدامة..... ٢٨

الهدف الاستراتيجي الخامس
توطيد التعاون الدولي في مجال العلوم من أجل
إحلال السلام وتحقيق الاستدامة والاندماج الاجتماعي ٣٠

الهدف الاستراتيجي السادس
دعم التنمية الاجتماعية الشاملة وتعزيز الحوار
والتقارب بين الثقافات ٣١

مدخل إلى الهدفين الاستراتيجيين السابع والثامن ٣٥

الهدف الاستراتيجي السابع
حماية التراث وتعزيزه ونقله ٣٦

الهدف الاستراتيجي الثامن
تشجيع الإبداع وتنوع أشكال التعبير الثقافي ٣٨

مدخل إلى الهدف الاستراتيجي التاسع ٣٩

الهدف الاستراتيجي التاسع
تعزيز حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام
وتعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف ٣٩

استجابة اليونسكو لأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث ٤٢

التوجه القيادي نحو تحقيق الفعالية والتوجه الإداري نحو تحقيق النتائج ٤٢

مقدمة المديرة العامة

لمشروعي الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥

يتعين على اليونسكو أن تضطلع بدور فريد في ترسيخ أسس السلام الدائم والتنمية المستدامة. ويُمثل النهوض بالتعاون في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات قضايا استراتيجية في عصر تواجه فيه المجتمعات في شتى أنحاء العالم ضغوطاً متزايدة تدفع نحو التغيير ويواجه فيه المجتمع الدولي تحديات جديدة.

وتمُثل الوثيقتان ٣٧م/٤ و٣٧م/٥ فرصة سانحة تُتيح للدول الأعضاء وضع رؤية استراتيجية مشتركة تسترشد بها المنظمة في فترة الأعوام الثمانية القادمة وفي القرن الذي نحن فيه. وهذه فرصتنا لتحديد دور اليونسكو بمزيد من الدقة وتعزيز أثر المنظمة وأدائها، كما أنها فرصة سانحة لكي نرسم مساراً جديداً لليونسكو في حلتها الجديدة.

وانطلاقاً من تفويضنا الإنساني وخبرتنا العريقة، يجب علينا أن نرسم هذا المسار معاً بحيث تتجلى فيه الاهتمامات المشتركة لجميع الدول الأعضاء. ولهذا السبب، ارتكزت هذه العملية على التشاور والتداول، وفقاً لما طلبه المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين.

لقد أجرى المجلس التنفيذي في دورته التسعين بعد المائة مناقشات مفصلة بشأن الاقتراحات الأولية الخاصة بمشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٣٧م/٤) ومشروع البرنامج والميزانية (٣٧م/٥) (الوثيقة ١٩٠م ت/١٩ الجزء الأول)، وذلك خلال دورة المجلس واجتماع الفريق التحضيري الخاص التابع للمجلس. وبناء على ذلك، اعتمد المجلس التنفيذي قراراً قائماً على توافق الآراء يحتوي على مجموعة من التوجهات والمبادئ لإعداد مشروع الوثيقة ٣٧م/٤ ومشروع الوثيقة ٣٧م/٥ (القرار ١٩٠م ت/١٩).

وطُلب في هذا القرار أيضاً مراعاة المناقشات التي أجريت في المجلس التنفيذي وفي اجتماعات الفريق التحضيري الخاص والتشاور مع الدول الأعضاء خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين والقيام في الوقت ذاته بإعداد اقتراحات خاصة بالوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥.

واعتمد المجلس التنفيذي أيضاً القرار ١٩٠م ت/١٩ (ثانياً) الذي دعاني في الفقرة ٨ منه ***«إلى تقديم خطة تنفيذية للوثيقة ٣٧م/٥ تحدد أولويات الإنفاق للمنظمة بالاستناد إلى وضع التدفق النقدي المتوقَّع لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥»***. وحدد هذان القراران إطاراً واضحاً لاستكمال الصيغة المقترحة لمشروعي الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥.

وتلبية لطلب المجلس التنفيذي، نظمتُ مسارين من اجتماعات التشاور الواسعة النطاق مع الدول الأعضاء. وتم التركيز في هذه المشاورات على دور اليونسكو الممكن في المجالات البرنامجية الرئيسية الشاملة لعدة قطاعات خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، ألا وهي: ***«تمكين الشباب من أجل إحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة»***؛ ***«وتحقيق الاندماج الاجتماعي والتحولات الاجتماعية والتجديد الاجتماعي»***؛ ***«وتسخير العلوم والتكنولوجيات لإقامة مجتمعات المعرفة»***؛ ***«والمياه العذبة»***.

واجتمعت كذلك بالمجموعات الإقليمية كافة، بما فيها التجمعات السياسية. وعقدت إجمالاً أكثر من عشر مشاورات من هذا النوع. وأود أن أنوه أيضاً بالاجتماع الإعلامي الذي عقده المجلس التنفيذي في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، والذي مثل حدثاً هاماً آخر في هذه العملية.

وتمثل مقتضيات إصلاح اليونسكو منطلقات لمشروعي الوثيقتين م/٤ وم/٥. ويجب أن يتماشى هذا الإصلاح مع متابعة تنفيذ توصيات التقييم الخارجي المستقل لليونسكو، وأن يركز الاهتمام على التوجهات الرئيسية الأربعة المتفق عليها لتحقيق التغيير (الفقرة ٤ من القرار ١٩٠م ت/١٩):

- زيادة تركيز أنشطة اليونسكو؛
- جعل اليونسكو أقرب إلى الميدان؛
- تعزيز المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة؛
- تطوير شراكات اليونسكو وتعزيزها.

ويقوم مشروعا الوثيقتين م/٤ وم/٥ المقترحان على استعراض جذري شامل لجميع البرامج الراهنة ولأساليب تنفيذها وعلى تقييم للنتائج المحرزة. وتم المضي قدماً في هذه المهمة استناداً إلى عمليات المراجعة والتقييم المتوافرة، وإلى القرارات السابقة للهيئتين الرئاسيتين، وإلى غير ذلك من الأدلة لتحديد ما إذا كانت البرامج القائمة لا تزال ملائمة وضرورية، وتحديد ما إذا كان ينبغي إدراجها في مشروعي الوثيقتين.

وتم أيضاً تقييم البرامج الدولية الحكومية والدولية القائمة لتحديد ما إذا كان هناك تكرار للجهود بينها وبين ما تنفذه الأمانة حالياً من أنشطة البرنامج، وتحديد ما إذا كان التمويل الذي أتيح في الماضي لأنشطة هذه الهيئات متناسباً مع النتائج المنشودة، وما إذا كانت التكاليف الإدارية لعمليات البرامج الدولية الحكومية والدولية قابلة للتقليص في المستقبل.

وانطلاقاً من ذلك، وتلبية لطلب المجلس التنفيذي (القرار ١٩٠م ت/١٩)، توخيت الاعتماد على ***«أهمية برامج اليونسكو الرئيسية الخمسة أو مجالات اختصاصها الخمسة»*** من أجل إعداد ***«اقتراحات واضحة لبنى ابتكارية وشاملة وفعالة ولتنفيذ البرنامج فضلاً عن تعزيز الجمع بين التخصصات»***.

ويجب علينا في هذه المرحلة الحرجة أن نعزز المنظمة لكي يتسنى لها تعظيم أثرها والارتقاء بالتركيز في أدائها. ولا يجوز إضعاف قدرات اليونسكو ومواطن قوتها المعهودة. وتم الاسترشاد بهذا المبدأ في عمليات التغيير البرنامجية والهيكلية التي أقترحها. وإن ما أرمي إليه من كل ذلك هو أن أبقى وفية لأهداف اليونسكو وأن أتيح في الوقت ذاته وضع هيكل تنظيمي أكثر قدرة على الصمود أمام الصعوبات، وأكثر مرونة، وأكثر ملاءمة للغرض المنشود.

وإنني عازمة على ضمان تمكّن اليونسكو من تحقيق طموحاتها كاملة.

ولقد استرشدت بسبعة أهداف لدى إعداد مشروعَي الوثيقتين، وهي التالية:

١- ضمان تمييز أفضل بين دور اليونسكو ووظائفها والتركيز على هذا الدور وتلك الوظائف على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛

٢- توضيح المزايا النسبية لليونسكو وإسهاماتها في تسريع وتيرة إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية المزمع تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، وفي إعداد أهداف دولية مجدية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن تتضمن الأهداف الإنمائية للألفية ومجموعة الأهداف التي ستحل محلها من بين الأهداف المتفق عليها دولياً نتائج قابلة للقياس ومرتبطة بجدول زمني، مع الاعتراف في الوقت ذاته بالأهداف «اللينة» والصعبة القياس، وهي أهداف بالغة الأهمية لإحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣- تسليط الضوء على المزايا النسبية لليونسكو في إصلاح منظومة الأمم المتحدة التي تتوجه أكثر فأكثر نحو التعاون وتوحيد الأداء، ولا سيما على الصعيد القطري. وتتوجه اليونسكو في عملها نحو إنشاء الظروف الملائمة لإنجاح تعاون الأمم المتحدة على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي من خلال الآليات المختصة والمشتركة بين الوكالات، وذلك بعدة وسائل منها تولي مواقع قيادية في مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق وفي أهم هيئاته الفرعية وكذلك في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وعلى صعيد الموضوعات، تضطلع اليونسكو بمهام قيادية و/أو تنسيقية في عدد من المبادرات على صعيد منظومة الأمم المتحدة، ومنها المبادرات الجديدة الثلاث للأمين العام للأمم المتحدة – مبادرة «التعليم أولاً» العالمية و«المجلس الاستشاري العلمي» و«الاتفاق الخاص بالمحيطات» – التي ستحدد ملامح ومضمون جدول الأعمال الإنمائي العالمي لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، ولكنها تظل في الوقت ذاته ملتزمة كل الالتزام، في ميدان التعليم، بحركة التعليم للجميع؛

٤- إدراج استراتيجيات وجيزة مع تركيز مواضيعي واضح ونواتج وأهداف منشودة قابلة للتحقيق فيما يخص الأولويتين العامتين، أي الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا والأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين، مع مراعاة نتائج عمليات التقييم بغية ضمان تحقيق الفعالية وإحداث أثر ملموس؛

٥- تعميم أنشطة محددة تتعلق بالشباب وبأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وأشد الفئات الاجتماعية تهميشاً؛

٦- الإسهام في بناء مجتمعات المعرفة، وذلك بعدة وسائل منها الاعتماد على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وعلى الإنترنت؛

٧- تطبيق نهج قائم على التنمية والسلام وحقوق الإنسان لتزويد مشروع الوثيقة ٣٧م/٤ ككل بتوجه استراتيجي متماسك.

وإنني مصممة على أن تكون الأنشطة الجامعة للتخصصات المبدأ الذي يُسترشد به في الأنشطة المبينة في كل أقسام مشروعي الوثيقتين م/٤ وم/٥. ويشمل ذلك تشديداً جديداً على توضيح النواتج والنتائج المنشودة. ويقترن كل هدف من الأهداف الاستراتيجية في مشروع الوثيقة ٣٧م/٤ بمجموعة من النواتج المنشودة؛ كما أن الأهداف الاستراتيجية تتجلى في الوثيقة م/٥ في مجالات تركيز مواضيعية ترتبط بنتائج منشودة واضحة في نهاية فترة الأعوام الأربعة.

ويتصدر قائمة التغييرات التي أقترحها إنشاء «**مركز للتحولات الاجتماعية والحوار بين الثقافات**»، في إطار عمل المنظمة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

وسيجمع المركز الجديد للمرة الأولى – وبطريقة قائمة على الشمول وتعدد التخصصات – كل البرامج والأنشطة الرئيسية المرتبطة بعمل اليونسكو الرامي إلى دعم الدول الأعضاء في رسم سياسات ابتكارية لمواكبة التحولات الاجتماعية واستباقها، بما في ذلك برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست).

وهدفي هو توطيد الروابط وأوجه التآزر الهامة في كل أنشطة اليونسكو بغية زيادة التركيز والاتساق والأثر. وسيتغلب المركز الجديد على ظاهرة تجزئة الجهود السائدة حالياً، وسيتيح لليونسكو استعادة دورها القيادي في بيئة سريعة التحول، مع توفير دعم أساسي للدول الأعضاء.

وتم تصميم تعديلات تجديدية أخرى في مشروعي الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥ بُغية تعزيز التركيز البرنامجي والترابط بين جميع البرامج وإبراز صورة المنظمة.

وتشمل هذه التعديلات ما يلي:

- تضمين البرنامج الرئيسي الأول الأنشطة المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والموارد التعليمية والمفتوحة، وتضمين البرنامج الرئيسي الثاني الأنشطة المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العلوم وفي الانتفاع الحر بالمعلومات العلمية.
- أقترح أيضاً نقل برنامج ذاكرة العالم وأنشطة التراث الوثائقي إلى البرنامج الرئيسي الرابع، بحيث يشكلان من الآن فصاعداً جزءاً أساسياً من برنامج الثقافة في اليونسكو.

وترمي كل هذه الاقتراحات إلى الحد من التجزئة والتغلب على التقوقع في عملنا.

وإنني مصممة على المضي قدماً في الحد من الثقل النسبي للإدارة مقارنة بالبرامج في شتى أقسام المنظمة، والمضي قدماً كذلك في زيادة الكفاءة الفعالية والقيمة مقابل المال.

ولبلوغ هذه الغاية، إنني اقترح إعادة هيكلة القطاعين التاليين وتقليص حجميهما تقليصاً بالغاً: قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور وقطاع إدارة خدمات الدعم. كما اقترح إغلاق مكتب التنسيق الميداني وتعزيز تنسيق الأنشطة الميدانية من خلال إسناد مهامه المختلفة إلى قطاع إدارة خدمات الدعم ومكتب الإدارة المالية ومكتب إدارة الموارد البشرية وإدارة أفريقيا ومكتب المدير العام ومكتب التخطيط الاستراتيجي. وإنني أقترح أيضاً نقل مسؤولية الأنشطة الخاصة بأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث إلى مكتب المدير العام.

وتخطط المنظمة أيضاً لاستخدام الموظفين الميدانيين على نحو مشترك في برنامج العلوم الطبيعة وبرنامج العلوم الاجتماعية والإنسانية، لكي تكون أكثر مرونة في توفير الخدمات ولكي تُعزز أثر الأنشطة على الصعيد القطري.

ويتسم كل من هذه التغيرات بأهمية حاسمة لبناء اليونسكو بحيث تصبح منظمة أقوى. ويبين كل تغيير تصميمي على مواصلة النهج القائم على التقدم خطوة بخطوة في إصلاح المنظمة إصلاحاً عميقاً من حيث البرنامج والهيكل التنظيمي، استناداً إلى منجزاتنا، بُغية تمكين اليونسكو من أن تصبح منظمة تتسم بمزيد من التركيز والكفاءة. ويشمل ذلك أيضاً التزامي بجعل اليونسكو أقرب إلى الميدان لكي تتمكن من أداء مهامها على نحو أفضل على الصعيدين القطري والإقليمي.

ويُبيّن مشروع الوثيقة م/٤ كيف ستُعزز كل أولوية استراتيجية أدوار اليونسكو القيادية العالمية وكيف ستؤدي اليونسكو مهامها على نحو فعّال من خلال التعاون مع منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

كما أن مشروع الوثيقة يسلط الضوء على إقامة الشراكات الاستراتيجية وتدعيمها مع مجموعة كبيرة من شركاء اليونسكو، من المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة إلى القطاع الخاص، استناداً إلى الاستراتيجية الشاملة الخاصة بالشراكات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته التسعين بعد المائة، ويبيّن كيف سيسهم ذلك في تحقيق النواتج المنشودة: في الوثيقة م/٤ والنتائج المنشودة في الوثيقة م/٥.

ويرد في ختام مشروع الوثيقة م/٤ فصل مستقل عن الإدارة يضم مبادئ وأهدافاً واسعة النطاق للإدارة والميزنة القائمتين على النتائج، والمساءلة على النتائج، والحضور الميداني، والشفافية، وتحقيق الفعالية من حيث التكاليف. وقد أُعد مشروعا الوثيقتين م/٤ وم/٥ انطلاقاً من الامتثال لمبادئ الإدارة القائمة على النتائج، التي طبقتها اليونسكو في الماضي. وينتقل مشروع الوثيقة ٣٧م/٥ للمرة الأولى إلى تطبيق مبادئ الميزنة القائمة على النتائج فيما يخص النتائج المنشودة الواردة في كل محور من محاور العمل المتعلقة بكل برنامج من البرامج الرئيسية.

كما أن مشروع الوثيقة ٣٧م/٥ يتضمن جميع المبادرات الجارية التي ترمي إلى زيادة الفعالية من حيث التكاليف في المنظمة. وستواصل كل وحدة من وحدات الأمانة بذل جميع الجهود اللازمة لتقليص التكاليف الإدارية على جميع المستويات، بغية تعزيز الأنشطة، ولا سيما في الميدان، ولبناء إدارة أقل ثقلاً وأقل تعقيداً.

وأقترح كذلك تصوراً لتوسيع وتحديث أهداف خارطة الطريق الحالية، التي تنفذ في الوقت الراهن حتى نهاية فترة الوثيقة ٣٦م/٥. وتلبية لطلب المجلس التنفيذي، هناك ضميمة لمشروع الوثيقة ٣٧م/٥ تُعرض فيها خطة لتنفيذ أولويات الإنفاق بحسب كل برنامج رئيسي.

وطبقاً لقرار اعتمده المؤتمر العام، إنني اقترح أن يبدأ تطبيق بنود الانقضاء الموقوت، القائمة على دورة مدتها أربعة أعوام، مع بدء تنفيذ الوثيقة ٣٧م/٥، تماشياً مع المدة الجديدة التي حُددت للجزء الخاص بالبرنامج. ويجدر التذكير بأن قرار المؤتمر العام قد نص على إنهاء جميع البرامج بعد انقضاء فترة أربعة أعوام، ما لم يُقرر المؤتمر العام صراحةً تمديد فترة هذه البرامج – إقراراً بضرورة تنفيذ بعض البرامج المحددة خلال فترة أطول – أو إنهاءها قبل انقضاء مدتها بعامين.

ويجب علينا أن نُطلع العالم على جميع الجهود التي نبذلها لكي تبرز صورة المنظمة ويذيع صيتها. وإنني عازمة على المضي قُدماً في وضع استراتيجية اتصال فعالة من أجل تدعيم الترويج وتوسيع نطاق انتشار اليونسكو لدى الأعداد الكبيرة من الأطراف المعنية والشركاء وأنصار المنظمة.

ويجب أن يكون تركيز الجهود دعامتنا الأساسية في كل هذه المساعي.

ويتعين علينا أن نعزز أعمالنا في جميع مجالات اختصاصنا، مسترشدين بضرورة تركيز الجهود. فسوف نتوخى تركيز الجهود بمزيد من الدقة، وسنسعى إلى تحقيق مزيد من الجدوى، ومزيد من الابتكار. وأياً كانت الأولويات الاستراتيجية أو مجالات التركيز المواضيعية التي نختارها، فإنها سوف تندرج في مجالات اختصاص اليونسكو الرئيسية الخمسة.

ومع أن الفترة المحددة للبرامج تشمل الأعوام الأربعة ٢٠١٤-٢٠١٧، فإن تخصيص الميزانية للبرامج يشمل فترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥، وفقاً لما نص عليه قرار المؤتمر العام القاضي بالإبقاء على دورة العامين لتخصيص الميزانية، واستناداً إلى الحد الأقصى للميزانية البالغ ٦٥٣ مليون دولار أمريكي، الذي قرره المجلس التنفيذي في دورته التسعين بعد المائة.

ولدى تخصيص الميزانية لكل بند من بنود الاعتمادات، وضعت المبدأ الذي يفيد بأن جميع الجهود التي بذلتها المنظمة حتى الآن في تقليص التكاليف، إبان فترة العامين الحالية التي تشهد ضائقة مالية، ينبغي أن تواصل خلال فترة العامين المقبلة استناداً إلى الحد الاقصى للميزانية القائم على النمو الاسمي الصفري والبالغ ٦٥٣ مليون دولار أمريكي؛ وهذا ما يفرض على المنظمة أن تستوعب نحو ٥٠ مليون دولار أمريكي في إطار التكاليف وغيرها من الزيادات النظامية التي تغطى عادة في النهوج القائمة على النمو الحقيقي الصفري.

وبذلك تم إبقاء مخصصات الميزانية لمعظم المجالات المتعلقة بالبرنامج والإدارة في حدها الأدنى، الذي ينجم عن الوضع المالي الراهن الحرج، وهو حد أدنى بكثير من حد ميزانية الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة. وأفضى هذا النهج إلى توفير أموال إضافية ستستخدم في تعزيز مجالات البرنامج.

ولا بد لي من الإشارة إلى أن هناك بنوداً محددة في التكاليف ستشهد زيادة كبيرة لا مفر منها تخرج عن سيطرة اليونسكو. ويشمل ذلك المساهمة في الأجهزة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة (ولا سيما في العنصر الخاص بالأمن). وطُلب للمرة الأولى تخصيص اعتماد للتأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة بنسبة تساوي ١٪ من إجمالي تكاليف الموظفين. وهذه التكاليف الإضافية الواقعة في المجالات غير البرنامجية تم استيعابها في إطار الحد الأقصى المتاح للميزانية. ومع ذلك، تمكنتُ من زيادة ميزانيات البرامج الرئيسية كافة بحيث حصلت على ميزانيات أعلى مما كان مخصصاً لها في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة.

وهذا يعني أيضاً أن حجم الميزانية المخصص للإدارة، في إطار الباب الثالث "الخدمات الداخلية"، ضمن الميزانية الإجمالية قد انخفض عما كان عليه في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة، وبلغ الانخفاض نسبة ١٨٪ إلى ١٦٪ تقريباً، أي أنه انخفض من ١٢٠ مليون دولار أمريكي في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة إلى ١٠٥ مليون دولار أمريكي في مشروع الوثيقة ٣٧م/٥ الحالي.

وفي إطار سعينا إلى رسم طريق للمستقبل، يجب أن يبقى تفويض اليونسكو الإنساني البوصلة التي نهتدي بها.

وإن التغيرات الجارية حالياً في شتى أنحاء العالم تقتضي من الجميع تجديد الالتزام بالمبادئ التي تسترشد بها هذه المنظمة. ويمثل التعاون في يومنا هذا وأكثر من أي وقت مضى شرطاً لا بد منه لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. ولا يمكن إرساء أسسهما على ترتيبات سياسية واقتصادية فحسب، بل يجب بناؤهما في عقول البشر، نساءً رجالاً. وإننا نعيش في عصر جديد تكثر فيه القيود، وتشمل موارد كوكبنا وثرواتنا المادية. وفي هذا السياق، يجب علينا أن نبلغ مدى أبعد بكثير في استغلال الطاقة الفريدة والمتجددة التي تتسم بأقصى درجات القوة، ألا وهي الابتكار. فيجب على اليونسكو تعزيز عملها لتحرير كامل طاقات الإبداع البشري بوصفه مصدراً للصمود في وجه الصعوبات في عصر دائم التغير، وبوصفه منبعاً للإبداع والنمو. ويُعد التعاون في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات أمراً عاجلاً في هذا السياق أكثر مما كان عليه في أي وقت مضى.

ويجب أن تكون حقوق الإنسان وكرامة كل امرأة ورجل نقطة انطلاقنا ومقياس نجاحنا. ويستدعي عصرنا الحالي اعتماد نزعة إنسانية جديدة تجمع بين التنمية البشرية وصون كوكب الأرض وتتيح انتفاعاً متساوياً للجميع بمزايا التعليم والثقافة والاتصال والمعلومات. ويجب أن تقوم هذه النزعة الإنسانية الجديدة على تطلعات متجددة نصبو من خلالها إلى تحقيق المساواة والاحترام والتسامح والتفاهم، ولا سيما بين الشعوب ذات الثقافات المختلفة. ويجب أن تسعى إلى إقامة مجتمعات جامعة، يُحركها اهتمام عميق بتحقيق العدالة الاجتماعية وبصون التنوع.

ويقتضي ذلك وضع رؤية استراتيجية، إذ إننا بحاجة إلى يونسكو متجددة النشاط ومجدية وصامدة أمام الصعوبات.

ويتعين علينا أن ننظر إلى ما وراء الصعوبات القصيرة الأجل بحيث نستشرف آفاق المستقبل على المدى البعيد، من أجل وضع توجّه استراتيجي لليونسكو في عصر يشهد فيه العالم تغيرات معقدة وسريعة.

ولا بد لنا من تحسين عملنا على جميع الجبهات من أجل إرساء أسس السلام الدائم والتنمية المستدامة استناداً إلى حقوق الإنسان والكرامة والعدالة.

كما يجب علينا أن نواصل مسيرة الإصلاح من أجل تمكين اليونسكو من أن تصبح منظمة أكثر تركيزاً وفعالية وأفضل أداء.

هذه هي التزاماتي، وهذه هي المبادئ التي تم الاسترشاد بها في مشروعَي الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥.

باريس، شباط/فبراير ٢٠١٣
إيرينا بوكوفا

أولاً – البيئة الدولية المتغيرة ومشهد التنمية

١ - ينبغي أن تستجيب استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل الجديدة إلى التغيرات السريعة والتعقيدات المتزايدة وأوجه عدم اليقين والاتجاهات والتحديات المستجدة التي تشهدها الساحة الدولية.

(أ) ارتفع عدد سكان العالم بما يقارب ثلاثة امثال منذ عام ١٩٤٥ ليبلغ سبعة مليارات اليوم. ويقترن هذا التحول الديموغرافي الكبير بمجموعة من الظواهر المعقدة منها ازدياد التوسع العمراني، والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، وتسارع التلوث والتدهور البيئيين، والتقدم النسبي في أعمار السكان، وحركات الهجرة على الصعيدين الدولي والقطري، والفجوة الآخذة في الاتساع بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. ونصف عدد سكان العالم تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الشباب في البلدان النامية إلى ٨٩,٥٪ في عام ٢٠٢٥. وسيتعين على هؤلاء الشبان والشابات أن يواجهوا العواقب المترتبة على الاستخدام غير المستدام لموارد الأرض. ويستلزم هذا الوضع اعتماد نهوج جديدة وتقديم التزامات قوية في سبيل بناء مستقبل مستدام. وفي حين يملك الشباب طاقات هائلة لإحداث التغييرات المرجوة، فإنهم يفتقرون إلى ما يلزمهم من موارد ومهارات في مجال التربية والعلوم والثقافة والاتصال لتنمية قدراتهم الذاتية والحصول على عمل لائق والمشاركة في الأنشطة المدنية والتفاهم مع الآخرين. وبإمكان الشباب أن يحدثوا التغييرات المرجوة إذا أُتيحت لهم إمكانية الانتفاع بالتعليم وإذا تم تدعيم مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات. ولا يُعتبر الشباب محركاً للنمو الاقتصادي فحسب، بل يُعتبرون أيضاً قوةً تتيح إحداث التحولات الاجتماعية المطلوبة وتحقيق التقدم. ويمثل السلام والتنمية المستدامة هدفين أساسيين في هذا الصدد.

(ب) ويزداد التقارب بين بلدان العالم شيئاً فشيئاً. وأظهرت السرعة التي انتشرت بها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وأزمات الغذاء والطاقة والمناخ منذ عام ٢٠٠٧ قوة أوجه الترابط بين الدول والمجتمعات، وأبرزت أيضاً ضعف حال بعض البلدان والفئات السكانية، ولا سيما النساء والشباب، وسلطت الضوء على استمرار العنصرية وممارسات التمييز، وبيّنت الروابط الشديدة الوضوح بين مختلف القطاعات. ولا يمكن لأي بلد، مهما عظم شأنه، أن يواجه بمفرده ما استجد من تحديات. وتكتسي القيم والمعايير المشتركة أهمية متزايدة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والازدهار على الصعيد العالمي. وتزداد أهمية الحوار بين الثقافات في المساعي الهادفة إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي والسلام الدائم. ويُعتبر الإقبال المتزايد على التعاون الدولي خير دليل على الاعتراف الفعلي بأهمية العمل المتعدد الأطراف.

(جـ) ولا يزال تغير المناخ يمثل مصدر قلق بالغ يهدد مستقبل البشرية، وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنه يشكل التحدي الذي يميز عصرنا. ويطرح تغير المناخ مشكلة عالمية معقدة إذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعديد من القضايا الأخرى، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. وللتعامل مع ظاهرة تغير المناخ وما يترتب عليها من تقلبات مناخية سيتعين اللجوء ليس إلى العلم وحده، بل كذلك إلى تدابير أخرى في مجال الثقافة والتربية والاتصال بغية معالجة المسألة على نحو شامل.

(د) وأوشكنا أن نستنفد طاقات الأرض البيوفيزيائية. ويتطلب النطاق الراهن للاستغلال غير المسبوق للموارد الطبيعية تحسين مختلف الأساليب المتبعة لإدارة موارد الأرض الطبيعية. وأثبت مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠) أن مسألة اتّباع نهج إنمائي يراعي القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أصبحت ذات أهمية عالمية وحلت نهائياً محل النموذج القائم على الاستغلال غير المحدود لموارد الأرض. وتشكل العلوم الطبيعية والاجتماعية محركاً أساسياً لتحقيق الاستدامة وبناء اقتصادات ومجتمعات تحترم البيئة. ولا بد من إيلاء عناية خاصة للدور المحوري الذي تؤديه المحيطات والمياه العذبة والتنوع البيولوجي في هذا الصدد، وهو أمر جرى تأكيده من جديد في مؤتمر ريو + ٢٠. ومن المؤكد أن التعليم من أجل التنمية المستدامة سيكون له دور بالغ الأهمية في تغيير العادات والقيم وأنماط الاستهلاك لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وباتت أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك أخلاقيات البيولوجيا، تستقطب اهتماماً متزايداً.

(هـ) إن أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم يعيشون على بعد أقل من ١٠٠ كم عن السواحل، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥. وسيؤدي التوسع العمراني السريع إلى ظهور المزيد من المدن الساحلية الكبرى التي يقطنها ١٠ ملايين نسمة أو أكثر. وتقع ١٣ مدينة من بين المدن الكبرى العالمية العشرين على السواحل، وثمة ٧٠٠ مليون نسمة تقريباً يعيشون في مناطق ساحلية منخفضة يقل ارتفاعها فوق مستوى سطح البحر عن ١٠ أمتار. بيد أن المحيطات أصبحت أكثر هشاشة بعد أن كان يُعتقد في الماضي أنها تمثل منطقة شاسعة قادرة على التصدي، وعلى استيعاب كميات لامتناهية من النفايات، وقادرة على تحمل الضغوط الناجمة عن النمو السكاني وأنشطة الصيد والملاحة. فإن ٤٠٪ على الأقل من مساحة المحيطات في العالم «تتأثر تأثراً بالغاً» بالأنشطة البشرية، و٦٠٪ من أكبر النظم الإيكولوجية البحرية في العالم والتي يرتكز عليها العديد من سبل المعيشة، قد تم تخريبها أو يجري استخدامها على نحو غير مستدام. ومن شأن ذلك أن يؤثر مباشرة في التنمية المستدامة، إذ إن رفاه مئات الملايين من البشر مرهون بنوعية البيئة البحرية ويعتمد على مدى توافر الموارد البحرية الحية اللازمة لعيشهم.

(و) وفي حين تم الحد من ظاهرة الفقر المدقع، فإن أوجه التفاوت تتفاقم داخل البلدان وفيما بينها. وتفرض أوجه التفاوت المتزايدة هذه تحديات جديدة على صعيد التمتع بحقوق الإنسان، وقيم العدالة الاجتماعية، والتضامن والاستيعاب. فهي تؤدي إلى انعدام التكافؤ في الانتفاع بالتعليم الجيد، وفي الاستفادة من المعلومات العلمية، وفي ممارسة حرية التعبير والحق في المشاركة في الحياة الثقافية. ويُعد الحد من أشكال التفاوت تحدياً استراتيجياً رئيسياً. ومع أن نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم الواحد – وهو المبلغ الذي يحدد الفقر المدقع – تراجعت بمقدار النصف بين عامي ١٩٨١ و٢٠٠٨، منخفضةً من ٥٢٪ إلى ٢٢٪، أو من ١,٩ مليار نسمة إلى ١,٣ مليار، فإن أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ارتفعت نسبياً. وقد ازداد انتشار الفقر المطلق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وما زالت أوجه التفاوت بين الجنسين تشكل مصدر قلق في شتى أنحاء العالم. ولا تمثل الفروق في الدخل تحدياً بالنسبة إلى البلدان النامية فحسب، بل تمثل أيضاً تحدياً بالنسبة إلى العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(ز) وأُحرز تقدّم كبير في مجالَي محو الأمية والانتفاع بالتعليم خلال السنوات العشر الماضية نتيجةً لأنشطة التعبئة غير المسبوقة التي اضطلع بها على الصعيدين الدولي والوطني. ومع ذلك، لم ينتهِ تنفيذ بنود جدول أعمال التعليم للجميع، تزداد الحاجة

إلى تحسين جودة التعليم وجدواه وإلى دعم البلدان في تطوير المجالات التعليمية التي لا تحظى عادةً بالاهتمام، ومنها الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الثانوي، والتعليم في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي والبحوث. وأصبحت مسألة استعراض المضامين التعليمية وعمليات التعلّم والتدريس - بما في ذلك تعليم العلوم، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم من أجل المواطَنة العالمية، وتعلّم العيش معاً - وكذلك مسألة تقييم نتائج التعلّم من الموضوعات التي تحظى باهتمام متزايد في أغلبية الدول الأعضاء. ولم يعد بمقدور النظم التعليمية التي صُممت للنصف الثاني من القرن العشرين أن تلبي متطلبات مجتمعات المعرفة في القرن الحادي والعشرين.

(ح) وتحظى الثقافة باعتراف متزايد بوصفها وسيلة وقوة دافعة لتحقيق التنمية. وتُعد الثقافة بأشكالها المتعددة نسيجاً يحافظ على الترابط بين المجتمعات والدول. وباتت ضرورة الاعتراف بأن الثقافة هي قوة دافعة هامة وعامل حاسم لتحقيق السلام والتقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ويظهِر مفهوم «الاقتصاد الإبداعي» المستجد جدوى الثقافة بالنسبة إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للبلدان، وهو أمر يؤكده أيضاً الإقبال المتزايد للمدن على الانضمام إلى شبكة المدن المبدعة. ويتعين كذلك الاهتمام بمسألة صون وحماية التراث الثقافي ككل، بما في ذلك التراث الثقافي المغمور بالمياه، وبموضوع مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في جميع البلدان، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

(ط) ويزداد تنوع احتياجات البلدان وقدراتها يوماً بعد يوم. ويشير التنصيف المعتمد حالياً في الأمم المتحدة إلى أن ٤٩ بلداً ما زالت تُعتبر من أقل البلدان نمواً في العالم وأن نصف عدد سكان العالم يعانون من الفقر المدقع. ويفيد التصنيّف الخاص بالبنك الدولي بأن العالم يشمل ٨٦ بلداً متوسط الدخل تضم ثلث سكان الأرض الذين يعيشون بأقل من دولارين أمريكيين في اليوم الواحد، ويمثل هذا المبلغ حد الفقر. وتبرز اليوم في مختلف مناطق العالم، ولا سيما في أفريقيا، مراكز جديدة للنشاط الاقتصادي تقترن بتحديات واحتياجات مختلفة، وهو أمر يؤثر في التحولات الاجتماعية. وفي الوقت عينه، تبقى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر عرضةً ما غيرها لمخاطر الأزمات وآثار تغير المناخ والتدهور البيئي. ويشكل ارتفاع عدد البلدان المتوسطة الدخل تطوراً بالغ الأهمية يهز الأسس التي ترتكز عليها نماذج التعاون التقليدية. ففي عام ١٩٩٠، كان ٩٠٪ من أشد سكان العالم فقراً يعيشون في بلدان منخفضة الدخل. أما اليوم، فيعيش ٧٥٪ منهم في بلدان متوسطة الدخل.

(ي) ويبقى السلام والأمن تحديين رئيسيين من التحديات التي يواجهها العالم. فالنزاعات ما زالت تهدد التقدم الإنمائي الهش في الكثير من البلدان النامية. ويعيش أكثر من ١,٥ مليار شخص في بلدان متأثرة بنزاعات عنيفة وتفيد التقديرات بأن ٤٠٪ من البلدان الهشة والبلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاع قد تعود إلى دائرة النزاع في غضون عشر سنوات. وفي الوقت ذاته، ثمة بلدان كثيرة تنشط في سبيل تحقيق الانفتاح الديمقراطي أو تحشد قواها لضمان احترام حقوق الإنسان ومراعاة كرامته وحرياته. ويمثل ذلك فرصةً للوفاء بالوعد العالمي المتمثل في تحقيق تحرر البشرية وإرساء نزعة إنسانية جديدة. ويقضي ازدياد عدد البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بما في ذلك البلدان التي تشهد تحولاً ديمقراطياً، باعتماد أساليب جديدة لمواكبتها في جهودها. فلم يعد بالإمكان التعاطي مع هذه الأوضاع باستخدام أدوات الدعم التقليدية. وفي حين تراجع عدد البلدان التي تعيش أوضاع «ما بعد النزاع» بالمعنى الدقيق للكلمة، فإن خمس سكان العالم يعيشون في ظل توترات دائمة ويتعرضون لعوامل ضغط متعددة مثل التنازع على الانتفاع بالموارد، ولا سيما بالمياه العذبة، وانتشار أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ومختلف أشكال العنف. وتجدر الإشارة إلى أن مراعاة هذه الأوضاع غير المستقرة وتقديم الدعم لمنع النزاعات ولمساندة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية و/أو التي تعاني من هشاشة الأوضاع يتطلبان اعتماد نهوج شاملة ومنسَّقة وطويلة الأجل، مع التركيز في المقام الأول على بناء القدرات في مجالات التربية والثقافة والعلوم، ومن خلال هذه المجالات. وتؤدي عوامل الاستدامة والاستمرارية والقدرة على الصمود دوراً بالغ الأهمية في هذا الصدد. وستكون الخبرات المكتسبة في تعزيز ثقافة السلام واللاعنف وفي تشجيع الحوار بين الثقافات مهمة جداً في هذا المسعى، شأنها في ذلك شأن الدروس المستخلصة من عمليات دعم البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث، ذلك لأنها ستتيح معالجة المشكلات الجديدة للبلدان الهشة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

(ك) وتغيرت الأنشطة المضطلع بها في مجال التنمية مع ظهور شراكات جديدة وأساليب جديدة للتعاون تركز في المقام الأول على تولي الجهات الوطنية لزمام الأمور وعلى الجودة العالية للخدمات المقدمة والمساءلة المتبادلة. وتعزّز التكامل الإقليمي في شتى أرجاء العالم نتيجةً لازدياد الالتزام بأطر التعاون الإقليمي واتساع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب. وأصبحت علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية أقوى من أي وقت مضى. ويضع التعاون الثنائي الآخذ في الاتساع ضغوطاً متزايدة على منظومة الأمم المتحدة لتحقيق نتائج عالية الجودة ولتنفيذ عملها بفعالية وكفاءة. وسيبقى السعي إلى تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة استناداً إلى الإنجازات التي تحققت في إطار مبادرة «توحيد الأداء» ذا أهمية كبيرة في جدول أعمال المنظمة. وأكد الأمين العام للأمم المتحدة هذا الأمر عندما دعا في برنامج العمل الخمسي الذي أعلن عنه حديثاً إلى الشروع في «جيل ثانٍ» من أنشطة مبادرة «توحيد الأداء» يركز على مسائل الإدارة والرصد لتحقيق النتائج، وزيادة المساءلة، وتحسين النتائج، بوصفها الخصائص الرئيسية للمنظومة الحديثة للأمم المتحدة.

(ل) ومع أن مصادر التمويل «التقليدية» (المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المانحة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) ما زالت تمثل ركيزة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية، فإنه يتعين البحث عن مصادر تمويل جديدة تشمل الترتيبات الذاتية النفع، إذ أصبح من الضروري تكييف التطلعات المتنامية مع الأوضاع المالية الراهنة والقيود التي تعاني منها الكثير من البلدان والمنظمات. ويزداد الطلب على الأساليب الجديدة والمبتكرة لتمويل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وشبكة المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة له، بما في ذلك مبادرة «توحيد الأداء»، وعلى النهوج الجديدة فيما يخص ترتيبات تقاسم التكاليف لنظام المنسقين المقيمين. وتتجلى كل هذه المسائل في القرار البارز الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

(م) وتقدّم الثورة الرقمية التي يشهدها العالم اليوم عدداً هائلاً من الفرص. فتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تسهم في تغيير النسيج الاجتماعي للمجتمعات وتفتح أفقاً غير مسبوقة في مجال التربية والعلوم والإبداع والابتكار ووسائل الإعلام. ولكن هذه التكنولوجيات موزعة على نحو يعوزه الإنصاف وقد

تسببت بفجوة معرفية بين عدد كبير من بلدان العالم. ونتيجةً لذلك، يتعذر على مجتمعات كثيرة أن تنتفع على قدم المساواة مع المجتمعات الأخرى بالإمكانيات التي توفرها التكنولوجيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات. وفي حين تقلصت الفجوة الرقمية في السنوات العشر الماضية من حيث أعداد مستخدمي الهواتف الثابتة، والمشتركين في خدمات الهاتف المحمول، ومستخدمي الإنترنت، تشير التقديرات إلى ان حوالى ٨٠٠ ٠٠٠ قرية تضم مجتمعةً ما يقارب مليار نسمة ما زالت محرومة من إمكانية الانتفاع بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى الرغم من أن نسبة الانتفاع بهذا النوع من الخدمات ازدادت في جميع المناطق، فإن معظم سكان العالم الذين يزيد عددهم على سبعة مليارات نسمة محرومون تماماً من فوائد الثورة الرقمية وما تحمله من آمال.

(ن) وبغية تحقيق التقدم في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، يتعين على وسائل الإعلام إعادة النظر في أساليب عملها علماً بأن التكنولوجيات المذكورة وفرت فرصاً غير مسبوقة تكاد تكون لا محدودة للانتفاع بالمعلومات. ونتيجةً لازدياد تدفق المعلومات، بات من الصعب على الناس أن يطلعوا على الكم الهائل من المعلومات المتاحة لهم. وينبغي بالتالي تنمية مهارات جديدة لمساعدة المواطنين على استخدام المعلومات المتوافرة واستغلالها بحكمة وتجنب الآثار الضارة التي قد تترتب عليها. وتُعتبر التكنولوجيات الجديدة والصناعات الإبداعية والتمويل المبتكر من الحلول الخلاقة التي تتيح زيادة المعارف العلمية المتاحة وتدعيمها، وضمان تعميم الانتفاع بالمعلومات، وتكثيف التعاون العلمي لأغراض التنمية المستدامة من أجل تلبية الاحتياجات على نحو أفضل باستخدام قدر أقل من الموارد، وضمان احترام حقوق الإنسان احتراماً تاماً.

(س) وأحدث العصر الرقمي تحولات جذرية في مجال حرية التعبير التي تُعد حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ترتكز عليه جميع الحريات المدنية الأخرى والتي تؤدي دوراً حيوياً فيما يخص انفتاح المجتمعات وسيادة القانون والحكم الديمقراطي. وتُعتبر حرية التعبير أيضاً عاملاً رئيسياً بالنسبة إلى التنمية والابتكار والإبداع. وتستلزم ممارسة حرية التعبير اليوم توافر شبكة إنترنت متاحة للجميع تكفل الانتفاع الحر والمجاني بالمعلومات.

(ع) ويشهد العالم ازدياداً في أعمال العنف التي تستهدف الصحفيين. ويجب بالتالي وضع حد للعنف الذي يُمارس لتقويض حرية الكلام والتعبير. ويتمثل هدف خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب التي تتولى اليونسكو قيادة تنفيذها في وقف الأعمال العنيفة التي تودي بحياة الكثير من الصحفيين وتبث الذعر في صدور أعداد أكبر منهم لمنعهم من التعبير عن آرائهم، وفي إحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى القضاء لينالوا عقابهم.

٢ - وتقدّم هذه التحديات المتنوعة فرصاً كثيرةً للعمل، وهو ما تؤكده قرارات الأمين العام للأمم المتحدة القاضية بتكليف اليونسكو بمسؤوليات قيادية بارزة في إطار ثلاث مبادرات رئيسية هي المبادرة العالمية بشأن «التعليم أولاً»، والمجلس الاستشاري العلمي المعني بالتنمية المستدامة، والاتفاق الخاص بالمحيطات الذي استهله الأمين العام للأمم المتحدة والذي يبرز ضرورة المعارف العلمية للتمكن من التصدي لتدهور المحيطات والسواحل. وإنها المرة الأولى منذ عقود التي يسند فيها أمين عام للأمم المتحدة إلى اليونسكو مسؤوليات رفيعة المستوى من هذا النوع. وقد كُلِّفت اليونسكو أيضاً بصياغة التقرير العالمي بشأن الاقتصاد الإبداعي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإلى جانب ذلك، أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فريق عمل معنياً بالثقافة والتنمية يركز تركيزاً كبيراً على الأنشطة التنفيذية، تتولى اليونسكو قيادته. ويدل ذلك على اندماج اليونسكو الجيد في منظومة الأمم المتحدة وعلى الاعتراف الذي يحظى به دور اليونسكو بوصفها الوكالة الرائدة في عدة مجالات برنامجية.

٣ - وتستلزم التغيرات والتحولات السريعة التي يشهدها العالم اليوم تحديث النهوج المتبعة في اليونسكو على النحو التالي:

(أ) يجب اعتماد نهوج أكثر تمييزاً وتكييف كل نهج منها بطريقة أفضل مع الظروف المحلية ومع الاحتياجات والأولويات الإنمائية التي قد تختلف من بلد إلى آخر («لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع»). وسيتعين أيضاً استشراف التحديات المقبلة بناءً على أسس علمية وسليمة بغية تحديد أساليب عملية وغير تقليدية قابلة للتنفيذ تتيح معالجتها. وتجدر الإشارة إلى أن النهوج الجامعة للتخصصات التي تتّبعها اليونسكو لمعالجة التحديات المعقدة، مثل تغير المناخ وتدهور المحيطات والسواحل والحد من مخاطر الكوارث والأمن المائي، تشكل بوضوح قيمة مضافة في منظومة الأمم المتحدة.

(ب) ومن الضروري اعتماد نهوج أكثر تكاملاً تتيح الجمع بين عدة تخصصات وأدوات لتناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية مجتمعةً. فهذه الجوانب تعزز بعضها بعضاً ولا يمكن معالجة أي منها بمعزل عن الآخر. ويتعين أيضاً تدعيم دور اليونسكو والدعم الذي تقدمه المنظمة في مجال تطبيق الوثائق التقنينية القائمة، ولا سيما الوثائق المتعلقة بمجال الثقافة.

(جـ) ويجب إيلاء اهتمام أكبر للشباب وتحديد احتياجاتهم على نحو أفضل عند إعداد البرامج وتنفيذها لتمكينهم من إحداث التغييرات المرجوة. فالشباب يتمتعون بطاقات هائلة يمكن استغلالها لتعبئة الجهود وتحقيق التجديد والتقدم ويمثلون بالتالي فئة تحظى بأولوية «طبيعية» في إطار أنشطة اليونسكو.

(د) وستحتاج الأمم المتحدة أكثر فأكثر إلى إقامة الشراكات لضمان فعالية أنشطتها. وينبغي تعزيز قدرات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الذي تشكل اليونسكو جزءاً منه على إقامة شراكات مبتكرة مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية والشبكات (بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والمؤسسات وشبكات المعاهد والمراكز، وكراسي اليونسكو الجامعية، والبرلمانيون) وعلى تعزيز الشراكات القائمة أو التعاون على نحو أوثق مع معاهد ومراكز الفئة ٢ التابعة لليونسكو والكراسي الجامعية للمنظمة ومع المؤسسات المالية الدولية. ويجب أن تعزز اليونسكو الدور الذي تؤديه في إنشاء شبكات عالمية دينامية ومتعددة الجوانب وفي إدارة هذه الشبكات.

(هـ) ويتعين توافر سياسات تعالج أوجه التفاوت بمزيد من الوضوح وتركز تركيزاً أكبر على مسائل الاستيعاب وتنمية القدرات والإنصاف وتشدد على أهمية ضمان استدامة النتائج وتحقيق تحولات طويلة الأجل في ظل ظروف انعدام الاستقرار الراهنة، وذلك تماشياً مع ما يرد في الوثيقة الختامية الصادرة عن المنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة الذي عُقد في بوسان، في حزيران/يونيو ٢٠١٢.

(و) ويجب أن ترتكز السياسات على القدرات المحددة لكل بلد، وأن تركز بدرجة أكبر على تولي الجهات الوطنية والمحلية لزمام الأمور، وأن تعتمد على مشاركة أكبر للمجتمعات المحلية في الجهود الإنمائية. ويشمل ذلك الاستفادة من النظم الخاصة بمعارف السكان الأصليين.

(ز) وبالنظر إلى هشاشة الأوضاع وترديها في العديد من المناطق، يجب الاستعاضة عن النماذج التي تقوم على تقديم المساعدة في أوضاع «ما بعد النزاع» بنموذج يدعم مساعي منع وقوع النزاعات في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة أو التي تمر بمرحلة انتقالية، وهو أمر من شأنه أن يفضي إلى تحسين التنسيق بين البرامج الخاصة بالوقاية والإنذار المبكر والحد من المخاطر من جهة، وبرامج الاستجابة لحالات الطوارئ وإعادة البناء والمصالحة من جهة أخرى.

(ح) ويجب أن تقوم منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونسكو بوصفها مصدراً ومفترق طرق للمعرفة، بتعزيز الاتساق والفعالية والتوافقية التشغيلية بين عناصرها من أجل التصدي لتحديات شديدة التعقيد بموارد محدودة. ومع أن منظومة الأمم المتحدة أصبحت مع المعايير والقيم التي تمثلها مجدية أكثر من أي وقت مضى، فإنه يجب أن تسعى إلى الاستفادة فعلاً مما لديها من إمكانيات عن طريق معالجة مسألة التجزئة البرنامجية والتنافس السلبي وأوجه التعارض بين العمليات ونماذج العمل.

(ط) ومن الضروري تعزيز ثقافة تحقيق النتائج والتعلّم، مع التركيز على تقييم وقع مختلف البرامج على نحو أكثر انتظاماً ودقةً، وذلك استناداً إلى مجموعة من الأدلة ومن المؤشرات الكمية والنوعية.

(ي) ويتعين الالتزام بأحكام انقضاء المدة التي تقضي بإنهاء برامج اليونسكو بعد مضي أربع سنوات على استهلالها، تماشياً مع دورة البرمجة الجديدة للمنظمة، إلا إذا قرر المؤتمر العام صراحةً إما أن يتم مواصلة تنفيذ برامج معينة إقراراً بضرورة الاستمرار في تنفيذ بعض البرامج لفترة أطول، أو أن يتم إنهاء برامج محددة قبل انقضاء المدة المحددة لها.

٤ - ويجب أن تثبت اليونسكو قدرتها على الإسهام في إرساء السلام في عالم يتسم بالتنوع، وأن تبرهن تمكنها من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في عالم شحيح الموارد وفي مناخ متغير، وأن تثبت نجاحها في تعزيز الاندماج في المجتمع وفي تقوية قدرة المجتمعات على الصمود في عالم يشهد تحديات معقدة وتغيرات سريعة. ويمكن تحليل التطلع إلى إرساء نزعة إنسانية جديدة على أنه ينبع من الحاجة إلى أن يقيم البشر علاقات جديدة فيما بينهم على أساس المساواة بين الجنسين والتفاهم والتسامح، وعدم التمييز واللاعنف، وعلاقات جديدة مع البيئة (لمراعاة هشاشتها وما تقترن به من حدود)، وعلاقات جديدة بين الثقافات (لمراعاة تنوعها والترابط القائم فيما بينها، وذلك من خلال التنشئة على قيم الاحترام المتبادل)، وعلاقات جديدة مع الأجيال المقبلة.

٥ - وسبق أن اعتمدت اليونسكو إصلاحات هامة تستجيب بوجه خاص للتوصيات الواردة في تقرير التقييم الخارجي المستقل. فقد وثّقت المنظمة علاقاتها مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة إلى حد كبير وأقامت مجموعة واسعة من الشراكات الجديدة مع عدد من الوكالات، ومع القطاعين العام والخاص، ومع المجتمع المدني. وتم ذلك في إطار متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ومع لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية، التي تشارك اليونسكو في رئاستها مع الاتحاد الدولي للاتصالات، وفي سياق برنامج التعليم للجميع، وفي إطار لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وفي سياق الاحتفال بالسنة الدولية للتعاون في مجال المياه لعام ٢٠١٣، وكذلك في إطار تولي المنظمة لمسؤولية قيادة تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. وإضافةً إلى ذلك، وسعت اليونسكو إلى حد كبير نطاق شراكاتها مع الشركات المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل شركتَي «نوكيا» و«مايكروسوفت»، وذلك في مجالات التعلّم بالأجهزة المحمولة، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، ومحو الأمية، والبرامج المتعلقة بقضايا الجنسين، والصون الرقمي. وقد حققت شراكة المنظمة مع شركة «بروكتر أند غامبل» لدعم تعليم الفتيات في أفريقيا نجاحات فاقت التوقعات. وتم تسليط المزيد من الضوء على التراث العالمي بفضل شراكة مع شركة باناسونيك. وعلى غرار ذلك، فإن الشراكة القائمة بين اليونسكو وشركة «لوريال» والهادفة إلى تعزيز دور النساء في مجال العلوم قد تطورت على مدى السنين وباتت تشمل التربية في مجال الوقاية من فيروس ومرض الإيدز. وقامت اليونسكو في الفترة الأخيرة بضم جهودها إلى جهود عدد من الشركاء الصينيين مثل تلفزيون «فينيكس ساتلايت تي في» ومجموعتي «داليان واندا غروب» و«روغبي غروب» وشركة «مرسيديس بينز تشاينا» و«مجموعة CHIC" وبلديات بيجين وهانغجو وشينجين وشاوسين، من أجل دعم أنشطة تتعلق بالثقافة والتنمية، والاقتصاد الإبداعي والمدن المبدعة، وإدارة التراث ومعازل المحيط الحيوي.

٦ - ومع ذلك، يجب المضي قدماً في إصلاح المنظمة لتزويد الدول الأعضاء بهيكل ونهج يتماشيان مع متطلبات هذا العالم الجديد. ولن يتحقق ذلك بمجرد إجراء إعادة ترتيب هامشية لبعض الآليات، بل سيتطلب الأمر إعادة النظر في جميع برامج المنظمة وأنشطتها. ويجب أن تسلط اليونسكو المزيد من الأضواء على إسهاماتها المحددة في إرساء السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة ويتعين عليها أن تقوم بذلك على نحو أكثر فعاليةً وكفاءةً وشمولاً.

٧ - ومع اقتراب استحقاق عام ٢٠١٥، يجب أن تعزز اليونسكو جهودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف الثاني المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي والذي تتولى المنظمة قيادة الجهود المبذولة في سبيل بلوغه. كما يجب أن تشارك المنظمة في إعداد جدول أعمال التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ عن طريق اقتراح أفكارها ومؤشراتها لإثراء النقاش الجاري بشأن أهداف التنمية المستدامة التي ستحددها الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت لاحق. وستكون الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة للمنظمة المحرك الرئيسي لهذه الجهود.

ثانياً - المبادئ التوجيهية الخاصة بإعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ والبرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (الوثيقتان ٣٧م/٤ و٣٧م/٥)

٨ - استُرشد في إعداد مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ بالمبادئ التوجيهية الواردة أدناه. وسيتيح تطبيق هذه المبادئ تعزيز الاتساق مع أهداف الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وأنشطتها، وفقاً لما ذُكر من تطلعات في وثيقة الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

(أ) ***زيادة التركيز على المهمة الأساسية والأولويات الرئيسية لليونسكو وضمان الاتساق العام بين أنشطة المنظمة؛***

(ب) ***تحديد الوظائف الأساسية لليونسكو على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني*** بمزيد من الدقة من أجل ضمان توزيع أوضح للمهام وتفويض أصرح للسلطات ومساءلة أفضل في مختلف مستويات العمل؛

(جـ) ***تعجيل عملية إصلاح شبكة المكاتب الميدانية وتعزيزها*** عن طريق الجمع بين مبدأي اللامركزية والمرونة، وتمييز الأساليب المعتمدة للاستجابة لمختلف الاحتياجات والأولويات، وذلك لإعادة تأكيد مبدأ ضرورة تمييز الأنشطة («لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع»)؛

(د) ***تشجيع الابتكار والإبداع*** في مختلف مجالات اختصاص المنظمة، والتزام جميع الشركاء بالتعاون مع اليونسكو بوصفها منتدى لتصميم نهوج وأدوات وسياسات جديدة وتبادلها؛

(هـ) ***العمل بعزم وثبات لتعزيز علاقات التعاون والشراكات التي تقيمها اليونسكو، ولا سيما في إطار منظومة الأمم المتحدة الجاري إصلاحها ومع الشركاء الجدد،*** وذلك استناداً إلى القيم الأساسية المبينة في ميثاق الأمم المتحدة والميثاق التأسيسي لليونسكو، وبخاصة المبادئ الأساسية المتمثلة في حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والإنصاف، والاستدامة، والاستيعاب.

٩ - وستساعد عملية اختيار أهداف شاملة مشتركة بين جميع مجالات عمل اليونسكو على تجنب الأنشطة المعزولة عن بعضها بعضاً وستتيح تعزيز الاتساق واعتماد نهج أكثر تكاملاً في برامج اليونسكو وآلياتها. فالنهج القائم على مجالات مواضيعية مستعرضة يتماشى على نحو أفضل مع التحديات الراهنة المترابطة ببعضها والمتعددة الأبعاد والجوانب. وفيما يخص البرامج المشتركة بين القطاعات التي نُفذت في الفترة التي تشملها الوثيقتان ٣٤م/٤ و٣٦م/٥، فسيتم الاستعاضة عنها، عند تنفيذ البرامج على الصعيدين العالمي والقطري، بآليات أكثر مرونة تتواءم مع خصائص كل برنامج.

١٠- وسعياً إلى الحفاظ على مرونة أنشطة اليونسكو على مدى ثماني سنوات وتمكين المنظمة من تكييف عملها مع التطورات والتغيرات المستجدة في العالم في جميع مراحل دورة البرمجة الجديدة التي تغطي فترة زمنية أطول، يتعين اعتبار الوثيقة ٣٧م/٤ استراتيجية قابلة للتطوير يتولى المؤتمر العام رصدها وتكييفها حسب الاقتضاء وفقاً لاقتراحات المجلس التنفيذي.

ثالثاً - بيان الرسالة

١١- طبقاً للفقرة ٥ من قرار المجلس التنفيذي ١٩٠م ت/١٩، يتمثل بيان رسالة اليونسكو فيما يلي:

"تسهم اليونسكو، استناداً إلى ميثاقها التأسيسي، وبوصفها وكالة متخصصة تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة، في بناء السلام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وإقامة الحوار بين الثقافات، من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات".

رابعاً - الوظائف

١٢- ستضطلع اليونسكو بالوظائف الخمس التالية وفقاً لما قرره المجلس التنفيذي في دورته التسعين بعد المائة:

(أ) العمل كمختبر للأفكار وتقديم الاقتراحات المبتكرة وإسداء المشورة بشأن السياسات المتعلقة بمجالات اختصاصها؛

(ب) تطوير وتعزيز جدول الأعمال العالمي في مجالات اختصاصها عن طريق تحليل السياسات ورصدها ووضع مؤشرات لقياسها؛

(جـ) وضع القواعد والمعايير في مجالات اختصاصها، ودعم تنفيذها ورصده؛

(د) تعزيز التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي في مجالات اختصاصها، وتوطيد التحالفات والتعاون الفكري والتبادل المعرفي والشراكات التنفيذية؛

(هـ) إسداء المشورة لرسم السياسات وتنفيذها، ولتطوير القدرات المؤسسية والبشرية.

١٣- وسيتم الاضطلاع بهذه الوظائف على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، علماً بأنه ستُولى لكل وظيفة منها درجة مختلفة من الأهمية. وفي حين أن الأعمال التقنينية ذات الطابع العالمي يجب أن يُضطلع بها في المقر بصورة رئيسية، فإن عملية إسداء المشورة بشأن السياسات وأنشطة تنمية القدرات المتصلة بها يجب أن تتم على الصعيد الوطني في المقام الأول. وتعتزم المنظمة تحسين الأسلوب المتبع للتمييز بين البرامج التي تحتاج إلى اهتمام عالمي، والبرامج التي يتعين تنفيذها على الصعيد الإقليمي أو الوطني فحسب. وستحظى المكاتب الميدانية بتفويض ملائم للسلطات كي تتمكن من تلبية الاحتياجات الوطنية، وستُعتمد في هذا الإطار آليات ملائمة للمساءلة. ويرد أدناه جدول إرشادي يوضح الوظائف التي ستضطلع بها اليونسكو على مستويات مختلفة لضمان تفويض الأنشطة التنفيذية على المستويات المناسبة:

درجة أهمية وظائف اليونسكو على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني: جدول إرشادي			
	على الصعيد الدولي	على الصعيد الإقليمي	على الصعيد الوطني
١- العمل كمختبر للأفكار وتقديم الاقتراحات المبتكرة وإسداء المشورة بشأن السياسات المتعلقة بمجالات اختصاصها	عالية	متدنية	متدنية
٢- تطوير وتعزيز جدول الأعمال العالمي في مجالات اختصاصها عن طريق تحليل السياسات ورصدها ووضع مؤشرات لقياسها	عالية	متدنية	متدنية
٣- وضع القواعد والمعايير في مجالات اختصاصها، ودعم تنفيذها ورصده	عالية	متدنية	عالية (التنفيذ على الصعيد الوطني)
٤- تعزيز التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي في مجالات اختصاصها، وتوطيد التحالفات والتعاون الفكري والتبادل المعرفي والشراكات التنفيذية	عالية	عالية	عالية (توطيد التحالفات والتعاون الفكري والتبادل المعرفي والشراكات التنفيذية)
٥- إسداء المشورة لرسم السياسات وتنفيذها، ولتطوير القدرات المؤسسية والبشرية	متدنية	متدنية	عالية

خامساً - الأولويتان العامتان

١٤- إن جميع مجالات التركيز المواضيعية تحدد بوضوح الأنشطة الاستراتيجية الواجب تنفيذها لدعم القضايا المرتبطة بأفريقيا وبالمساواة بين الجنسين اللتين لا تزالان تمثلان الأولويتين العامتين لليونسكو، وفقاً لما قرره المجلس التنفيذي.

الأولوية المتمثلة في أفريقيا

تتمثل رؤية الاتحاد الأفريقي في بناء أفريقيا متكاملة ومزدهرة وفي سلام مع ذاتها ومع سائر دول العالم، يقودها ويديرها مواطنوها وتشكل قوة دينامية على الساحة الدولية. وتبذل البلدان الأفريقية جهوداً إنمائيةً فردية وجماعية في سبيل تحقيق هذه الرؤية. ولقد واكبت اليونسكو القارة الأفريقية في سعيها إلى تحقيق هذا المصير الجماعي عن طريق إعطائها أولوية عامة ثابتة في مختلف برامجها منذ أكثر من عشرين سنة.

وتقع القارة الأفريقية في مقدمة الجهات المعنية بالتحولات الاقتصادية والسياسية والديموغرافية التي تشهدها الساحة الدولية. وتُعتبر أفريقيا أشد المناطق تأثراً بالفقر المدقع، وإن كانت بعض الأقاليم فيها تحقق نمواً لا سابق له يجب الحفاظ عليه في الأجل الطويل. ومن المهم بناء مجتمعات معرفة جامعة في أفريقيا لتحسين ربط القارة بشبكات تبادل المعلومات والمعارف.

واستطاعت أفريقيا، بفضل ديناميتها ودعم شركائها لها أن تحقق تقدماً كبيراً في عدة ميادين تغطي عدداً من مجالات اختصاص اليونسكو، ولا سيما التعليم والتدريب، وتعزيز حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وتقدير التراث الثقافي والموارد الطبيعية، وتدعيم القدرات العلمية، والتكامل الإقليمي، وإدارة النزاعات.

ونتيجةً لجميع هذه الجهود، تُعد القارة الأفريقية اليوم المنطقة الوحيدة في العالم التي تشهد نمواً مستقراً لا تقل نسبته عن ٥٪ منذ عقد من الزمن. وفي حين أن أجواء التشاؤم التي سادت في القارة الأفريقية خلال التسعينات قد تبددت وحلت مكانها رؤية إيجابية لآفاق النمو في القارة، لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي فعله لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف لجعل العولمة قوة إيجابية تعود بالفائدة على الجميع.

وتسعى اليونسكو من خلال استراتيجيتها المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ إلى تعزيز هذه المكاسب وإلى الاستجابة في وقت مبكر وعلى نحو سريع للإشكاليات والتحديات المستجدة المتمثلة فيما يلي:

١ - الحاجة إلى المزيد من الأنشطة في مجالات التعليم والتدريب والاندماج الاجتماعي والمهني لمواكبة النمو والبنية الديموغرافيين للقارة التي يُتوقع أن تضم ملياري نسمة، معظمهم من الشباب، في عام ٢٠٥٠؛

٢- بناء مجتمعات معرفة تضمن الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعارف يستند إلى الركائز التالية: البحث العلمي، والتكنولوجيا والابتكار، وتوليد المعارف وتطبيقها والانتفاع بها وتقاسمها بصورة منصفة؛

٣ - الحاجة في الوقت عينه إلى بناء مجتمعات جامعة قادرة على الصمود ولديها ما يلزم من مهارات وطاقات لدعم عملية غير مسبوقة ترمي إلى تحويل العلاقات الاجتماعية وتضييق نطاق القاعدة التقليدية التي يرتكز عليها التلاحم الاجتماعي؛

٤ - الاستجابة لضرورة ملحّة تتمثل في توفير وصون الظروف اللازمة لحفظ السلام والأمن الدائمين وتعزيزهما لمنفعة الجميع لأن هذا السلام وهذا الأمن يمثلان الشرط الأساسي للتنمية وهدفها النهائي على حد سواء.

واليونسكو عازمة على دعم الجهود التي ستبذلها أفريقيا في سبيل التصدي لهذه التحديات، وذلك في إطار مهمتها والهدفين الأساسيين لاستراتيجيتها المتوسطة الأجل، مع مراعاة التوصيات الصادرة عن عملية تقييم «الأولوية لأفريقيا». ومن المزمع توطيد التعاون مع الاتحاد الأفريقي، ولا سيما في إطار الخطة الاستراتيجية التي وضعها الاتحاد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وسيتيح كل من المبادرة العالمية بشأن «التعليم أولاً» وإعلان نيروبي لتطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا تعزيز عمل اليونسكو في أطر عدة، ولا سيما فيما يخص الإسهام في خطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥.

وسعياً إلى ضمان مراعاة أفضل للاحتياجات الإنمائية للقارة الأفريقية ولما تشهده هذه الاحتياجات من تطور في إطار عملية التكامل الإقليمي وحركة العولمة، فإن عمل اليونسكو في أفريقيا سيرتكز على نهج مشترك بين القطاعات يقوم على الاستشراف، والقدرة على التكيف، والمرونة، والتركيز البرنامجي والتخصيص المحكم للموارد المالية، والاتساق بين المبادرات والأنشطة، وتبادل الإمكانيات، والإدارة المستندة إلى النتائج والمدعومة بعمليات ترمي إلى تقييم الأنشطة وقياس تأثيرها.

وفي ضوء ما سبق، ستعطي اليونسكو الأولوية لمجالَي العمل التاليين:

١ - بناء السلام عن طريق بناء مجتمعات جامعة وسلمية وقادرة على الصمود؛

٢ - تعزيز القدرات المؤسسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

واليونسكو ملتزمة بتنفيذ استراتيجية تتسم بالمزيد من التماسك والوضوح لبناء السلام والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة، وذلك عن طريق بناء القدرات اللازمة لصون التراث الثقافي، وتدعيم الصناعات الإبداعية، وتحسين جودة التعليم للجميع، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ونقل تكنولوجيا البحار، وحماية حرية التعبير ودعم التربية في مجالي السلام والمواطنة. وستشكل المساواة بين الجنسين واحتياجات الشباب الأفريقي موضوعين مستعرضين في مجالَي العمل الاستراتيجيين المذكورين اللذين ستُنفذ الأنشطة المرتبطة بهما من خلال ستة مشروعات رائدة تتمثل فيما يلي:

١ - تعزيز ثقافة السلام واللاعنف؛

٢- تدعيم أسس النظم التعليمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا: تعزيز الإنصاف والجودة والجدوى؛

٣- تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار والمعارف لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا؛

٤- تعزيز العلوم من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا؛

٥- تسخير قوة الثقافة لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام في إطار عملية التكامل الإقليمي؛

٦- التشجيع على بناء بيئة مؤاتية لممارسة حرية العبير ولتنمية وسائل الإعلام.

وتجدر الإشارة إلى أن الأهداف المحددة لهذه البرامج الرائدة والنتائج المنشودة منها، والجداول الزمنية لتحقيقها ومؤشرات الأداء والبيانات المالية المرتبطة بها، ستُدرج جميعها في مشروع البرنامج والميزانية (٣٧م/٥). وسيتولى تنفيذ البرامج المذكورة عدد من الجهات الفاعلة في المقر وفي الميدان، سيتم تحديد أدوارها والروابط الهيكلية فيما بينها. وسترتكز هذه الجهات الفاعلة على شراكات تضم ما يلي: (١) الدول الأعضاء بوصفها شركاء يوفرون الدعم المادي والتقني والمالي؛ (٢) الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية دون الإقليمية، عن طريق تنفيذ أنشطة مشتركة وتبادل الإمكانيات؛ (٣) المنظمات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، مع التركيز على تعبئة الموارد الأفريقية على سبيل الأولوية؛ (٤) الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، عن طريق الجمع بين المزايا النسبية لهذه الوكالات؛ (٥) المجتمع المدني، عن طريق تعبئة المبادرات وحشد الطاقات في المجتمعات المحلية.

وستستفيد اليونسكو من الدروس المستخلصة من عدة فترات عامين ماضية، ولا سيما من التوصيات الواردة في وثيقة تقييم «الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا» والوثيقة بشأن «تعديل مهام إدارة أفريقيا وتعزيز قدرتها على رصد أنشطة الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا».

المساواة بين الجنسين

بموجب قرار بارز، اختار المؤتمر العام لليونسكو مسألة المساواة بين الجنسين لتكون إحدى الأولويتين العامتين للمنظمة في جميع مجالات اختصاصها في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. واستُكمل ذلك بإعداد خطة عمل اليونسكو الأولى لتحقيق المساواة بين الجنسين على سبيل الأولوية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، التي أعدت في إطار عملية تشاورية واسعة النطاق وحظيت بعد ذلك بموافقة الهيئتين الرئاسيتين للمنظمة. ووفرت هذه الخطة خارطة طريق لتحويل الالتزام بأولوية المساواة بين الجنسين في سياسات اليونسكو إلى أنشطة ونواتج محددة.

وفيما يخص الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، فقد جدد المجلس التنفيذي تأكيد التزامه بالمساواة بين الجنسين بوصفها أولوية عامة للمنظمة. واستكمالاً لإعداد الوثيقة ٣٧م/٤، ستعَد خطة عمل اليونسكو الثانية لتحقيق المساواة بين الجنسين على سبيل الأولوية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ من خلال عملية تشاورية أخرى، سيُسترشد لدى إعدادها بالنتائج والتوصيات الواردة في وثيقة التقييم الخارجي لتنفيذ الأولوية للمساواة بين الجنسين في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

وتنسجم رؤية اليونسكو لمسألة المساواة بين الجنسين مع عدد من الاتفاقات الدولية هي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج العمل الخمسي للأمين العام للأمم المتحدة الذي يشدد على أن المساواة بين الجنسين هي عامل مسرّع لعملية تحقيق التنمية المستدامة. وتمثل المساواة بين الجنسين بالنسبة إلى اليونسكو حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وركن من أركان العدالة الاجتماعية، وضرورة اقتصادية. وتُعد المساواة بين الجنسين أيضاً عاملاً حاسماً في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بل وتمثل هدفاً في حد ذاتها. وتعتقد اليونسكو اعتقاداً راسخاً أن تحقيق التنمية المستدامة والسلام على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي غير ممكن ما لم تتمتع النساء والرجال بفرص وخيارات وقدرات متنامية ومتساوية للعيش بحرية وكرامة بوصفهم مواطنين متساوين ينعمون بكامل حقوق المواطنة.

ويتمثل الهدف النهائي لأولوية المساواة بين الجنسين في مجالات اختصاص اليونسكو في تعزيز قدرة المنظمة، من خلال سياساتها وبرامجها ومبادراتها، على دعم عملية بناء بيئة تمكينية للنساء والرجال من جميع مشارب الحياة، تتيح لهم الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والسلام والانتفاع بثمارهما. واليونسكو ملتزمة أيضاً بأن يكون لإسهاماتها في تحقيق السلام والتنمية المستدامة تأثير إيجابي ودائم على الجهود الرامية إلى تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم.

وستواصل اليونسكو سعيها إلى تحقيق الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين بالاستناد إلى نهج ذي شقين يمثل إلى جانب أنشطة تنمية القدرات إحدى أبرز التوصيات الواردة في وثيقة التقييم الخارجي، وهي البرمجة المراعية لقضايا الجنسين. ويركز هذا النهج على تمكين النساء والرجال من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتغيير معايير الذكورة والأنوثة؛ وتعميم المراعاة لاعتبارات المساواة بين الجنسين في سياسات المنظمة وبرامجها ومبادراتها. وتجدر الإشارة إلى أن تعزيز الالتزام والكفاءات والقدرات من أجل ضمان التنفيذ الفعال للأولوية المعطاة للمساواة بين الجنسين في إطار البرمجة، مع تحقيق تأثير ملموس على الصعيد الميداني سيبقى من المجالات التي ستركز عليها المنظمة. وسيتم استكمال هذه الجهود بأنشطة يُزمع الاضطلاع بها في الأمانة لضمان المساواة في فرص التقدم الوظيفي في صفوف الموظفين، وبترتيبات عمل ملائمة لتحقيق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية، مع العمل تدريجياً على زيادة تمثيل النساء في مستويات صنع القرار في الأمانة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٥.

وثمة بحوث وأدلة تشير بوضوح إلى وجود أوجه تفاوت بين النساء والرجال وإلى استمرارها وتفاقمها، ومع ذلك، لم يحدث تحسن كاف في هذا المجال لأن قاعدة الأدلة لا تؤخذ تماماً في الحسبان عند رسم وتنفيذ السياسات التي يُفترض أن تعالج أوجه التفاوت هذه. فمن الضروري اعتماد قدر من الجمع بين الجنسين من أجل رسم السياسات، إذ إن التمييز بين الذكور والإناث يفضي، في حالة أوجه التفاوت بين الجنسين، إلى إغفال أوجه للتفاوت أدق وأعمق في الحالات التي تجتمع فيها اعتبارات قضايا الجنسين مع عوامل أخرى منها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والانتماء الإثني والسن ومكان الإقامة. وسوف تولي اليونسكو اهتماماً خاصاً للحالات التي تشتمل على هذه الجوانب، وذلك باستخدام طرائق ومنهجيات تعالج الخصوصيات الإقليمية.

وستوفر خطة عمل اليونسكو الثانية لتحقيق المساواة بين الجنسين على سبيل الأولوية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ خارطة طريق لتحويل التزام اليونسكو بأولوية المساواة بين الجنسين إلى أنشطة ونواتج ونتائج محددة، وذلك من خلال اعتماد منظور منسق ومنظم للمساواة بين الجنسين. وستصف خطة العمل المذكورة الأنشطة التي ستضطلع بها اليونسكو في جميع مجالات اختصاصها في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢١ بغية ضمان المساهمة التامة والفعالة في الجهود المبذولة في الدول الأعضاء لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وسوف تستند خطة العمل إلى الوثيقة ٣٧م/٤ وتحدد الطريقة التي ستتّبعها اليونسكو لتحقيق أهدافها الاستراتيجية بالتعاون الوثيق مع جميع شركائها، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على النحو التالي:

(أ) ضمان إدراج مسألة المساواة بين الجنسين كعنصر أساسي في جدول الأعمال العالمي للتعليم، مع التركيز على «تكافؤ الفرص» وعلى «المساواة في النتائج»، وخصوصاً في جدول أعمال فترة ما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) تحديد أهداف تتعلق بقضايا الجنسين وجداول زمنية لتحقيقها في إطار توفير فرص التعلم الجامع والجيد مدى الحياة للجميع من أجل دعم النساء والرجال من جميع مشارب الحياة في ممارسة المواطنة المبدعة والعالمية؛

(جـ) ضمان تمثيل النساء والرجال وتوافر ما يلزمهم من إمكانيات للتعبير عن آرائهم في إطار التعاون العلمي الذي يجري على الصعيد الدولي من أجل تحقيق السلام وضمان الاستدامة، وضمان توفير هذا التعاون لظروف تتيح للنساء والرجال، على حد سواء، أن يكونوا أطرافاً فاعلة في التخفيف من آثار المخاطر وفي تيسير التكيف والصمود والاستدامة؛

(د) ضمان إسهام السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في تغيير المواقف إزاء قضايا الجنسين من خلال إشراك النساء والرجال في جهود بناء القدرات من أجل أن تفي هذه السياسات باحتياجات أكبر قدر ممكن من الأطراف المعنية؛

(هـ) دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى توسيع ألأفق الإبداعية للنساء والفتيات، وضمان انتفاعهن، على قدم المساواة مع الرجال والفتيان، بالفرص اللازمة للتمتع بالحياة الثقافية التي تشمل التراث المادي وغير المادي والوثائقي، وللمشاركة فيها، وتنمية قدراتهن في مجال التعبير الإبداعي وتزويدهن بإمكانية الانتفاع بالسلع والخدمات الثقافية؛

(و) ضمان الاعتراف، في عمليات دعم التحولات الاجتماعية والحوار بين الثقافات، بأدوار النساء والرجال من جميع مشارب الحياة وبإسهاماتهم وآرائهم، مع مراعاة هذه الأدوار والإسهامات والآراء؛

(ز) دعم الدول الأعضاء في رسم سياسات ثقافية تحترم مبدأ المساواة بين الجنسين، وتعترف بالتكافؤ بين الجنسين من حيث الحقوق وحرية التعبير، وتكفل تمثيل النساء في مناصب صنع القرار؛

(ح) ضمان انتفاع جميع الأشخاص بحرية التعبير، بصرف النظر عن نوع الجنس أو أي خاصية اجتماعية أخرى، ودعم الجهود الرامية إلى تنمية وسائل إعلام قادرة على الإسهام في تغيير المواقف إزاء قضايا الجنسين.

وستسعى اليونسكو، على المستوى الداخلي، إلى تحقيق الأهداف التالية المرتبطة بالأولوية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ والتي تتفق تماماً مع التوصيات الواردة في وثيقة التقييم الخارجي:

- تعزيز الشعور بتولي زمام الأمور فيما يخص الأولوية للمساواة بين الجنسين لضمان تنفيذ جميع موظفي اليونسكو وشركائها لهذه الأولوية على نحو فعال؛
- وضع آلية داخلية فعالة للمساءلة على أساس النتائج المحققة، وذلك فيما يتعلق بالبرامج وبهدف تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الأمانة، على حد سواء؛
- إعداد نظم لمؤشرات المساواة بين الجنسين من أجل رصد المخصصات المالية والموارد البشرية المكرسة لتنفيذ الأولوية للمساواة بين الجنسين؛
- وضع آليات لقياس التقدم المحرز ومدى الإسهام في النتائج المحققة قياساً منهجياً وإعداد التقارير في هذا الصدد؛
- وضع آليات تكفل، على نحو فعال ومنهجي، إبلاغ ونشر الأنشطة والنتائج التي تحققها اليونسكو في مجال تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

سادساً - الهدفان الشاملان

١٥- قرر المجلس التنفيذي أن جميع الأهداف الاستراتيجية ومجالات التركيز المواضيعية يجب أن تتمحور حول الهدفين الشاملين التاليين:

- السلام: الإسهام في السلام الدائم؛
- التنمية المستدامة: الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وفي القضاء على الفقر.

١٦- ويجب أن يشكل هذان الهدفان الشاملان ركيزة الأنشطة التي ستضطلع بها المنظمة لصالح الشباب وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٧- وتمثل احتياجات الشباب وتطلعاتهم شاغلاً رئيسياً بالنسبة إلى اليونسكو. وفي حين أن الشباب، وبخاصة الشابات، يتحملون أكبر أعباء التغير في شتى أنحاء العالم، فإنهم يمهدون الطريق أيضاً لتحولات اجتماعية بالغة الأهمية. ويُتوقع من اليونسكو أن تسهم إسهاماً كبيراً في تعميم المراعاة لقضايا الشباب. وسوف تضع اليونسكو رؤية شاملة ومتكاملة سيتم تنفيذها على نطاق المنظمة لتسخير قدرات الشباب على إحداث التغييرات المرجوة من أجل تحقيق السلام والتنمية. وستركز أنشطة اليونسكو على تمكين الشباب من المشاركة في مجتمعاتهم وستجسد الطرائق المختلفة التي يُعنى أو يتأثر بها الشباب بهذه الأنشطة، أي بوصفهم مستفيدين من الخدمات والأنشطة؛ وجهات فاعلة مستقلة؛ وشركاء لليونسكو من خلال المنظمات التي ينتمون إليها. وتعكس رؤية اليونسكو للشباب الطابع المعقد للقضايا المرتبطة بالشابات والشبان، وستسهم بحكم طبيعتها المستعرضة والجامعة للتخصصات إسهاماً مباشراً، وبصورة متكاملة، في تحقيق الهدفين الشاملين المذكورين أعلاه.

١٨- وستركز المنظمة تركيزاً خاصاً على أقل البلدان نمواً تماشياً مع برنامج عمل إسطنبول الخاص بأقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ والذي يتضمن عدة مجالات ذات أولوية منها ما يلي: التعليم والتدريب، والمياه والمرافق الصحية، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتغير المناخ والاستدامة البيئية، والحد من مخاطر الكوارث، وتطوير البنى الأساسية الخاصة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتعزيز الانتفاع بالإنترنت، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتنمية قدرات الشباب.

١٩- واستناداً إلى الإنجازات التي حُققت في إطار البرنامج المشترك بين القطاعات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى المبادئ الواردة في استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، سيتم تعزيز النهج الذي تعتمده اليونسكو وتجديده عن طريق إعداد نهوج شاملة ومتعددة المستويات للحد من أوضاع الهشاشة وتعزيز القدرة على الصمود في وجه التغير البيئي والاجتماعي والثقافي على الصعيد العالمي. وسيتحقق هذا الأمر عن طريق تدعيم النهوج المبتكرة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الاستدامة وتبادلها بين المناطق، وذلك من خلال تعزيز البحوث وتبادل المعارف لأغراض رسم السياسات واتخاذ القرارات. وسيتم الالتزام في هذا الصدد بنتائج الاستعراض الذي سيُجرى لبرنامج عمل برباردوس في عام ٢٠١٤ بمناسبة مرور ٢٠ عاماً على اعتماده. وسيُطلب من كل برنامج رئيسي إعداد خطط عملية لهذا الغرض، مع التركيز على الأنشطة التنفيذية في الميدان، ومع التأكد من أن المكاتب دون الإقليمية المعنية، ولا سيما المكاتب الواقعة في بلدان المحيط الهادي والكاريبي، تؤدي دوراً رئيسياً في هذا الصدد.

٢٠- وستجري أيضاً تلبية احتياجات السكان الأصليين في إطار أنشطة اليونسكو. وفي حين لا يزال هؤلاء الأشخاص يتركزون بكثافة في أشد فئات المجتمع تهميشاً وفقراً، فإن دورهم في إدارة معظم جوانب التنوع البيولوجي والثقافي واللغوي في العالم يحظى بالاعتراف. وانسجاماً مع قرار عقد مؤتمر عالمي رفيع المستوى للشعوب الأصلية في عام ٢٠١٤ الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، ستنفذ اليونسكو إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في جميع المجالات البرنامجية المرتبطة بهذا الموضوع.

سابعاً - الأهداف الاستراتيجية

٢١- تتمثل السمة الرئيسية لمشروع الوثيقة م/٤ في تركيزه على تحقيق مجموعة محدودة من الاهداف الاستراتيجية المحددة بوضوح. وتم تقليص عدد هذه الأهداف من ١٤ في الوثيقة ٣٤م/٤ إلى تسعة في مشروع الوثيقة م/٤. وتجدر الإشارة إلى أن الأهداف الاستراتيجية المذكورة لا ترتبط حصراً ببرنامج رئيسي أو مجال اختصاص محدد بل تستلزم بحكم مضمونها والنواتج المنشودة: منها مساهمات وأنشطة جامعة للتخصصات من عدة برامج رئيسية.

٢٢- وترد فيما يلي الأهداف الاستراتيجية التسعة التي حُددت لاستراتيجية اليونسكو الجديدة:

الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير نظم التعليم لتعزيز فرص التعلّم الجيد مدى الحياة لصالح الجميع

الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين الدارسين من أن يكونوا مواطنين عالميين مبدعين ومسؤولين

الهدف الاستراتيجي الثالث: رسم ملامح جدول الأعمال المقبل للتعليم

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز الروابط بين العلوم والسياسات والمجتمع، والسياسات الأخلاقية والجامعة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة

الهدف الاستراتيجي الخامس: توطيد التعاون الدولي في مجال العلوم من أجل إحلال السلام وتحقيق الاستدامة والاندماج الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي السادس: دعم التنمية الاجتماعية الشاملة وتعزيز الحوار والتقارب بين الثقافات

الهدف الاستراتيجي السابع: حماية التراث وتعزيزه ونقله

الهدف الاستراتيجي الثامن: تشجيع الإبداع وتنوع أشكال التعبير الثقافي

الهدف الاستراتيجي التاسع: تعزيز حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام وتعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف

٢٣- وبالنسبة إلى المسوغات والاستراتيجيات والنواتج المنشودة: التي تم تحديدها لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية التسعة، فيرد شرح مفصل لها في الفقرات أدناه. وسيتم تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى أنشطة عملية بطريقة سلسة في الوثيقة ٣٧م/٥، وذلك من خلال البرامج الرئيسية الخمسة التالية التي تغطي جميع مجالات اختصاص المنظمة:

ا

البرنامج الرئيسي الأول

تسخير التعليم لإحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة

البرنامج الرئيسي الثاني

تسخير العلوم لإحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة

البرنامج الرئيسي الثالث

تعزيز الاندماج الاجتماعي والحوار بين الثقافات من خلال العلوم الاجتماعية والإنسانية

البرنامج الرئيسي الرابع

بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة من خلال التراث والإبداع

البرنامج الرئيسي الخامس

ضمان استدامة السلام والتنمية من خلال حرية التعبير والانتفاع بالمعارف

مشروع الوثيقة ٣٧م/٤

بيان الرسالة

«تسهم اليونسكو، استناداً إلى ميثاقها التأسيسي، وبوصفها وكالة متخصصة تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة، في بناء السلام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وإقامة الحوار بين الثقافات، من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات»

الهدفان الشاملان

- السلام
- التنمية المستدامة

الأولويتان العامتان

- أفريقيا
- المساواة بين الجنسين

الأهداف الاستراتيجية

- **الهدف الاستراتيجي الأول:** تطوير نظم التعليم لتعزيز فرص التعلّم الجيد مدى الحياة لصالح الجميع
- **الهدف الاستراتيجي الثاني:** تمكين الدارسين من أن يكونوا مواطنين عالميين مبدعين ومسؤولين
- **الهدف الاستراتيجي الثالث:** رسم ملامح جدول الأعمال المقبل للتعليم
- **الهدف الاستراتيجي الرابع:** تعزيز الروابط بين العلوم والسياسات والمجتمع، والسياسات الأخلاقية والجامعة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة
- **الهدف الاستراتيجي الخامس:** توطيد التعاون الدولي في مجال العلوم من أجل إحلال السلام وتحقيق الاستدامة والاندماج الاجتماعي
- **الهدف الاستراتيجي السادس:** دعم التنمية الاجتماعية الشاملة وتعزيز الحوار والتقارب بين الثقافات
- **الهدف الاستراتيجي السابع:** حماية التراث وتعزيزه ونقله
- **الهدف الاستراتيجي الثامن:** تشجيع الإبداع وتنوع أشكال التعبير الثقافي
- **الهدف الاستراتيجي التاسع:** تعزيز حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام وتعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف

أوضاع ما بعد الأزمات وما بعد الحوادث

مدخل إلى الأهداف الاستراتيجية الأول والثاني والثالث

٢٤- ما زالت مجموعة واسعة من العوامل تزيد من أوضاع الهشاشة وتزعزع أسس التلاحم الاجتماعي وتهدد السلام والاستقرار على الصعيد العالمي. والفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع داخل البلدان وفيما بينها. وتبقى مسألتا الإنصاف والشمول تحدياً رئيسياً لأن الاستدامة لن تتحقق في غياب تنمية شاملة تعود بالفائدة على الجميع. وما زال عدد كبير من سكان العالم يعيشون في مناطق متأثرة بالنزاعات وأعمال العنف. وإلى جانب ذلك، تترتب على الكوارث الطبيعية، بما فيها تلك التي ترتبط بتغير المناخ، آثار مدمرة، لا سيما بالنسبة إلى أشد الفئات فقراً. وتحدث حركات الهجرة وتقدم السكان في السن تحولاً في التغيرات الديموغرافية في جميع المناطق، وهو أمر يزيد من عدد الشباب العاطلين عن العمل أو الذين يعتمدون على والديهم لتلبية احتياجاتهم.

٢٥- وتؤكد هذه التحديات جدوى الهدفين الشاملين لليونسكو المتمثلين في «الإسهام في السلام الدائم» و«الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وفي القضاء على الفقر». ومن شأن التعليم، بوصفه معبراً يؤدي إلى التغير المستدام، أن يكون أداةً قوية في التصدي للتحديات المذكورة. فالتعليم يمثل في آن حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ووسيلة تكفل التمتع بحقوق أخرى وتضمن تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية. ويسهم التعليم إسهاماً مباشراً في الحد من الفقر وتحسين الصحة وتحقيق المساواة بين الجنسين وضمان الاستدامة البيئية، وهو يقع في صميم عملية الدمج الاجتماعي والتحولات الاجتماعية. وثمة إقرار واسع النطاق بأن ما من بلد يمكن أن يحسن ظروف عيش مواطنيه من دون القيام باستثمارات كبيرة في مجال التعليم. ويتمثل أحد الأهداف الجوهرية للتعليم في تعزيز القيم والمواقف وأنماط السلوك التي تمكّن الدارسين من الإسهام على نحو استباقي في بناء مجتمع ينعم بمزيد من العدالة والمساواة والسلام والاستدامة. وتحتل اليونسكو، بحكم مهمتها الجامعة للتخصصات، موقعاً فريداً لتعزيز المواطنة العالمية من خلال التعليم. وتعتزم المنظمة، في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢١، التركيز بدرجة أكبر بكثير على تعزيز دور التعليم في التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

٢٦- وستكون فترة الثماني سنوات المقبلة غنية بالفرص. فعملية إعداد جدول الأعمال الجديد للتنمية ستُستهل في عام ٢٠١٥ الذي يمثل منعطفاً مهماً على الصعيد الدولي. وسيقدم ذلك فرصة لتقييم التقدم المحرز، وتحديد خطة عمل جديدة وإطار جديد للتنمية بالاستناد إلى تحليل مفصل للاحتياجات والتحديات الجديدة. وستكون الفترة المقبلة فترة لتجديد الالتزامات. وسوف تتمثل إحدى المسؤوليات المهمة لليونسكو في هذا الصدد في الحفاظ على الاهتمام الكبير الذي يحظى به التعليم في جدول الأعمال العالمي للتنمية. وإذ تقر اليونسكو في الوقت ذاته بأن تنفيذ جدول أعمال التعليم للجميع لم ينتهِ بعد، فإنها عازمة كل العزم على دفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة من خلال إعطاء «دفعة كبيرة» أخيرة لهذه العجلة قبل حلول عام ٢٠١٥، وذلك بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية والشركاء.

٢٧- وفي حين أُحرز تقدّم كبير منذ عام ٢٠٠٠ في زيادة الانتفاع بالتعليم الأساسي وفي الحد من أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم، فإنه سيتعين تحقيق المزيد من التقدم لزيادة فرص التعلّم لصالح الجميع، ولا سيما لصالح الفئات المحرومة، بوصفها أداة قوية في التصدي لأوجه التفاوت الاجتماعي. ومن الضروري في هذا الإطار أن توضَع الآليات المناسبة لضمان انتقال الدارسين ما بين مختلف مستويات وأشكال التعليم والتعلّم، سواء أكانا نظاميين أم غير نظاميين، وذلك بدءاً بالرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة وانتهاءً بالتعليم العالي وتعلّم الكبار، من أجل تأمين فرص التعلّم مدى الحياة للجميع. وخلال السنوات الثماني المقبلة، سيبقى عمل اليونسكو في مجال التعليم مرتكزاً على نهج شامل قائم على حقوق الإنسان من أجل النهوض بالعملية الرامية إلى توفير فرص التعلّم مدى الحياة لجميع الناس وإلى بناء مجتمعات المعرفة.

٢٨- وإلى جانب ذلك، فإن التقدم الكبير المحرز في زيادة الانتفاع بالتعليم الأساسي لم يقترن بتحسّن ملحوظ في جودة التعليم وجدواه. فالملايين من الأطفال ما زالوا يتركون المدارس من دون اكتساب المهارات الأساسية مثل مهارات القراءة والكتابة. وفي الكثير من البلدان، يفتقر الشباب من خريجي التعليم العالي إلى المهارات اللازمة للدخول إلى سوق العمل السريع التغير أو البقاء فيه. وإضافةً إلى ذلك، فإن العدد المتزايد للمعلومات والمعارف المتاحة من خلال التكنولوجيا يحدث تحولات في النظم التعليمية ويزيد فرص التعلّم ويولد الطلب على مهارات جديدة. ويؤثر ذلك في أنواع الكفاءات التي ينبغي أن يتمتع بها المعلمون. فدور المدرسين الذين كانوا مسؤولين في الماضي عن «نقل المعارف» بات يتمثل أكثر فأكثر في «تيسير عملية التعلّم». وفي الوقت عينه، تشهد الكثير من البلدان نقصاً حاداً في المعلمين المؤهلين القادرين على توفير التعليم الجيد للدارسين الذين يزداد عددهم باستمرار. وتعتزم اليونسكو التصدي لهذه التحديات عن طريق التركيز بدرجة أكبر بكثير، في إطار برنامج التربية الخاص بها، على تحسين جودة التعليم وعمليات ونتائج التعلّم حرصاً على ضمان اكتساب جميع الدارسين ما يلزمهم من معارف ومهارات في القرن الحادي والعشرين.

٢٩- وعلاوةً على ذلك، تزداد الحاجة إلى آليات تعاون جديدة وأكثر فعالية على الصعيد العالمي بفعل حركة العولمة والترابط المتنامي بين نظم التعليم. وتشير الدراسات إلى أن جميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى دخلها، تعمل باستمرار لتحسين جودة نظمها التعليمية ولضمان المساواة بين الطلبة من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وتحتل اليونسكو بفضل شبكاتها العالمية وإشعاعها العالمي موقعاً جيداً يؤهلها لتحسين التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي وتعزيز تبادل المعارف بين جميع الدول الأعضاء فيها. وستقوم المنظمة في المرحلة المقبلة بإيلاء المزيد من العناية لمسألة ضمان جدوى برنامج التربية الخاص بها على المستوى العالمي وستسعى أيضاً إلى تعبئة جميع الدول الأعضاء وكل الجهات المعنية الأخرى كي تتعاون مع بعضها بعضاً لمعالجة التحديات والقضايا العالمية البارزة.

٣٠- وستعطي المنظمة الأولوية والدعم المحدد الغرض للبلدان أو الفئات السكانية التي تُعتبر في أمس الحاجة إلى المساعدة أو التي ما زالت بعيدة عن المسار المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ولذا، ستركز المنظمة في الفترة الممتدة من الآن حتى عام ٢٠١٥ على تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع وتعبئة جميع شركائها لدفع عجلة التقدم «دفعة كبيرة أخيرة» عن طريق توفير الدعم المحدد الغرض للبلدان التي تحظى بالأولوية والتي يقع ثلثاها في أفريقيا. وفي حين تقر المنظمة بالتقدم الكبير الذي أحرزته الكثير من البلدان الأفريقية نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع في العقد الأخير، فإنها ستستمر في تخصيص جزء كبير من مواردها المالية وأنشطتها البرنامجية في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ لصالح الدول الاعضاء الأفريقية من أجل مساعدة هذه البلدان على التصدي للتحديات التعليمية الكثيرة التي ما زالت تواجهها حتى الآن وعلى الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وستولى عناية خاصة لدعم أنشطة التطوير المهني للمعلمين ومحو الأمية وتنمية المهارات المهنية والتعليم العالي.

٣١- وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم، فإن أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم لا تزال قائمة، وهذا ما يحرم الملايين من الأطفال والشباب والكبار، معظمهم من الفتيات والنساء، من فرص التعلّم. وستواصل اليونسكو تعزيز التعليم والمساواة بين الجنسين بوصفهما حقين أساسيين غير قابلين للتصرف من حقوق الإنسان وستتّبع لهذا الغرض نهجاً مزدوجاً يقوم على تعميم المراعاة لقضايا الجنسين في التعليم ومن خلاله، وأيضاً من خلال برمجة تراعي المساواة بين الجنسين في مجالات برنامجية محددة. ويستلزم ذلك الاضطلاع بأنشطة معينة على عدة مستويات لإزالة أوجه التفاوت بين الجنسين. أولاً، ستتم معالجة أوجه التفاوت «من حيث الانتفاع بالتعليم» عن طريق ضمان تكافؤ فرص التعلّم من خلال قوانين وسياسات وخطط تراعي مسألة المساواة بين الجنسين. وثانياً، ستُعالج أوجه التفاوت «في مجال التعليم» عن طريق تأمين مضامين تعليمية وأساليب تربوية وبيئات تعلّم تراعي قضايا الجنسين ومن شأنها أن تسهم في تغيير المواقف إزاء هذه القضايا. وثالثاً، ستتم معالجة أوجه التفاوت «من خلال التعليم» عن طريق ضمان المساواة في النتائج، وفي الحياة، وفي سوق العمل. وستستفيد اليونسكو في هذا الصدد من الاستراتيجيات التي ثبتت فعاليتها ومنها الأساليب التربوية المراعية لقضايا الجنسين وبيئات التعلّم الآمنة. وسوف تستفيد المنظمة أيضاً من الإنجازات التي حققتها ماضياً في إطار شراكتها العالمية لتعليم الفتيات والنساء لتدعيم الشراكات في سبيل تعزيز تعليم الفتيات والنساء.

٣٢- ويتعين أيضاً زيادة التركيز على احتياجات التعلّم في صفوف الشباب. وستسعى اليونسكو بالتالي إلى ضمان حصول الشباب على الفرص اللازمة للمشاركة في عمليات صنع القرار، ومنها عمليات رسم السياسات التعليمية، وفي تخطيط التربية لإحداث التحولات الاجتماعية المرجوة. وسيمثل الشباب إحدى الفئات الرئيسية التي سيتم التركيز عليها في إطار أنشطة برنامج اليونسكو للتربية، ولا سيما في المجالات المرتبطة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وتنمية المهارات، ومحو أمية الشباب، وفي البرامج الرامية إلى خفض معدلات التسرب من المدارس، وكذلك في مجالات التعليم العالي، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتربية الصحية، والتعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان. والغرض من ذلك هو الإسهام في تزويد الشباب بما يحتاجون إليه من معارف ومهارات وقيم ومواقف لينعموا بحياة أفضل وليتمكنوا من التكيف مع التغيرات السريعة التي يشهدها العالم.

٣٣- وترمي الأنشطة التي ستضطلع بها اليونسكو في هذا الصدد خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ إلى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية. أولاً، ستسهم المنظمة في تطوير نظم التعليم وتدعيمها لتوفير فرص التعلّم مدى الحياة للجميع. وثانياً، ستدعم اليونسكو الدول الأعضاء في سعيها إلى تمكين الدارسين من أن يصبحوا مواطنين عالميين مبدعين ومسؤولين. وأخيراً، ستسهم المنظمة في تحديد جدول الأعمال المقبل للتعليم.

الهدف الاستراتيجي الأول

تطوير نظم التعليم لتعزيز فرص التعلّم الجيد مدى الحياة لصالح الجميع

٣٤- سوف تعمل اليونسكو على زيادة فرص التعلّم مدى الحياة من خلال عدة مسارات تعليمية (التعليم النظامي والتعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي) وستسعى أيضاً إلى ضمان توافر نظم جامعة للتعليم والتعلّم تقوم على حقوق الإنسان وتعكس تنوع الدارسين.

٣٥- وستحقق اليونسكو هذا الهدف عن طريق مساعدة الدول الأعضاء على رسم سياسات وخطط قطاعية شاملة، وتحسين الإدارة والتنظيم على مستوى القطاع العام، وعن طريق مواكبة البلدان في إصلاحاتها التعليمية. وبالنظر إلى الاضطرابات الخطيرة والمستمرة التي تشهدها نظم التعليم والتعلّم من جراء النزاعات والكوارث الطبيعية، ستولى عناية خاصة لدعم الدول الأعضاء المتأثرة بهذا النوع من الحالات في سعيها إلى إعادة بناء نظمها التعليمية.

٣٦- وتعتزم اليونسكو اتّباع نهج شامل لتوفير الدعم التقني اللازم لتطوير قطاعات التعليم الفرعية وما يتصل بها من سياسات واستراتيجيات وبرامج، وذلك بدءاً بالتعليم الأساسي وانتهاءً بالتعليم العالي، بما في ذلك محو الأمية وتنمية المهارات. وستستخدم المنظمة ما لديها من كفاءات وموارد على نحو استراتيجي لتنفذ، في فترتَي الأعوام الأربعة التي تشملها استراتيجيتها المتوسطة الأجل الجديدة، مجموعة من البرامج المحددة الغرض تركز على مختلف قطاعات التعليم الفرعية. والغرض من ذلك هو تدعيم ركائز نظم التعلّم مدى الحياة. وستُعطى الأولوية في الأعوام الأربعة الأولى (٣٧م/٥) لثلاثة

قطاعات فرعية تتمثل في محو الأمية، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي، وهي قطاعات توليها الدول الأعضاء اهتماماً كبيراً وتتمتع فيها اليونسكو بميزة نسبية كبيرة. وتُعتبر محو أمية الشباب والكبار أساس عملية التعلّم مدى الحياة واكتساب المهارات. وستشجع اليونسكو على تحسين أنشطة محو الأمية لمنفعة الجميع، ولا سيما لصالح الشباب والكبار. واستناداً إلى منجزات عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، ستدعم اليونسكو البلدان التي تضم أكبر أعداد من الأميين، ومنها مجموعة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان. وستركز الأنشطة على زيادة عدد البرامج الوطنية لمحو الأمية، بما يشمل تعلّم المهارات اللازمة للقرن الحادي والعشرين والتثقيف في مجال المواطنة العالمية، وباستخدام أساليب جديدة لتنفيذ هذه الأنشطة، منها التعلّم المعزز باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتعتزم المنظمة الاضطلاع بأنشطة في مجال تنمية المهارات لعالم العمل وستدعم بذلك استعراض السياسات وتبادل المعارف وإعداد الاستراتيجيات في ميدان التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من أجل تيسير الانتقال من المدرسة إلى عالم العمل. وسوف تسعى اليونسكو إلى تعزيز إمكانية الانتفاع بالتعليم العالي الجيد بوصفه عاملاً أساسياً في بناء مجتمعات معرفة جامعة تتسم بالتنوع، وذلك عن طريق معالجة عدة قضايا منها تنويع الأنشطة التعليمية وضمان جودتها على مستوى التعليم العالي.

٣٧- وستستجيب اليونسكو للحاجة إلى تحسين جودة التعليم والتعلّم عن طريق التركيز على المجالات الرئيسية التالية: معالجة النقص الحاد في المعلمين المؤهلين الذي تعاني منه الكثير من البلدان من خلال دعم التطوير المهني للمعلمين بأنشطة ترمي على وجه التحديد إلى تنمية قدرات مؤسسات تدريب المعلمين، ومن خلال نشر ممارسات التدريس المبتكرة الكفيلة بتحسين فعالية أنشطة التعليم؛ وزيادة فرص التعلّم الابتكارية بأساليب عدة، وبخاصة عن طريق تشجيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التعليم وتحسين كفاءات المعلمين في استخدام هذه التكنولوجيات، وتعزيز التعلّم بالأجهزة المحمولة والموارد التعليمية المفتوحة؛ وتعزيز دورها الريادي فيما يخص السياسات والأنشطة التقنية الرامية إلى تحسين التعلّم عن طريق تدعيم عملها في المجالات التي تُعتبر ذات أهمية بالغة لتحقيق هدف تحسين التعلّم ومنها المناهج الدراسية والأساليب التربوية وتقييم نتائج التعلّم.

النواتج المنشودة::

- زيادة الانتفاع بفرص التعلّم مدى الحياة باستخدام سياسات وخطط تعليمية جامعة ومراعية لقضايا الجنسين
- تعزيز القدرات الوطنية لإعداد وتنفيذ سياسات وخطط خاصة بقطاعات التعليم الفرعية تتيح اكتساب المهارات الأساسية اللازمة للتعلّم مدى الحياة
- تحسين قدرات الدول الأعضاء على تعزيز جودة نظمها التعليمية، ولا سيما في مجالات تدريب المعلمين والنهوض بمهاراتهم المهنية، وتقييم نتائج التعلّم

الهدف الاستراتيجي الثاني

تمكين الدارسين من أن يكونوا مواطنين عالميين مبدعين ومسؤولين

٣٨- ستعزز اليونسكو التعليم الذي يمكّن الدارسين من القيام بما يلي: فهم التحديات الاجتماعية واتخاذ تدابير فعالة وإبداعية لمواجهتها؛ والإسهام في بناء مجتمعات منصفة ومستدامة تنعم بالسلام وترتكز على مبادئ العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والتنوع واحترام البيئة؛ والمشاركة بفعالية في العمليات الديمقراطية؛ والعيش الكريم.

٣٩- وسعياً إلى تحقيق هذه الأهداف، ستدعم اليونسكو الدول الأعضاء لضمان تضافر مضامين وبيئات وممارسات وعمليات التعلّم بطريقة تمكّن الدارسين من اكتساب الكفاءات اللازمة لمواجهة التحديات المحلية والعالمية، وهي كفاءات تشمل التفكير بحس نقدي، والإبداع، وفهم الأبعاد الأخلاقية للتنمية البشرية، والمواطنة الفعالة والمسؤولة. وسوف تقوم اليونسكو على وجه التحديد بتعزيز التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان وتحسين التعليم من أجل التنمية المستدامة والتربية الصحية لدعم الدول الأعضاء في بناء بيئات تعلّم آمنة وجامعة تسهم في الارتقاء برفاه الدارسين وبنتائجهم.

٤٠- وستعمد اليونسكو إلى تعزيز التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان لتحقيق المواطنة العالمية، ولا سيما في إطار توصية عام ١٩٧٤ بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وعلى مجموعة أخرى من الوثائق الدولية المهمة. وستضطلع اليونسكو بأنشطة تتعلق بالبحوث والترويج والحوار بشأن السياسات العامة والمساعدة التقنية لدعم الدول الأعضاء في إدراج المزيد من جوانب التعليم من أجل المواطنة العالمية في السياسات والبرامج وممارسات التدريس والمضامين التعليمية، ولا سيما القضايا المتعلقة بالتفاهم، والحوار بين الثقافات وبين الأديان، والتسامح والاحترام المتبادل. وستواصل شبكة المدارس المنتسبة إلى اليونسكو الدور البارز الذي تؤديه في اختبار ممارسات جديدة في هذا الصدد ونشرها. وتعتزم اليونسكو تعزيز إسهامها في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لرصد التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان وتقييمه.

٤١- وسوف تواصل اليونسكو تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة بوصفه جزءاً لا يتجزأ من التعليم الجيد ومن جميع الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وستدعم المنظمة أيضاً تدابير إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات والخطط التعليمية والمناهج الدراسية والأساليب التربوية، وعمليات التقييم المضطلع بها في هذا الصدد، عن طريق تنفيذ أنشطة ترويجية مستندة إلى الشواهد وعن طريق تقديم المساعدة التقنية وإجراء عمليات رصد. وسيكفل هذا الأمر متابعة فعالة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٤٢- وإلى جانب ذلك، تعتزم اليونسكو تعزيز الدعم الذي تقدمه إلى البلدان لمساعدتها على توفير التربية الصحية، بما في ذلك التثقيف بشأن فيروس ومرض الإيدز والتربية الجنسية الشاملة. ومن مزايا هذه المجالات التعليمية أنها تزود الدارسين بالمهارات اللازمة ليعيشوا حياة سليمة من الناحية الصحية وأنها تعزز بيئات التعلّم الآمنة والمنصفة التي تسهم في الارتقاء برفاه الدارسين وتساعد على تحسين نتائج التعلّم.

النواتج المنشودة:

- تحسين المضامين والعمليات والممارسات والأساليب المرتبطة بالتعلّم والتعليم لتعزيز السلام والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين على نحو أفضل
- تحسين عملية إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات والخطط التعليمية والمناهج الدراسية الوطنية وإعطاء هذا التعليم المكانة التي يستحقها في السياسات الدولية
- تأهيل الدارسين ليعيشوا حياة أسلم من الناحية الصحية من خلال التربية الصحية الجيدة

الهدف الاستراتيجي الثالث

رسم ملامح جدول الأعمال المقبل للتعليم

٤٣- سوف تساعد اليونسكو على وضع طرائق جديدة لتصور التعليم والتعلّم، وإسهامهما في تحقيق التنمية الاجتماعية، وأساليب التعاون الدولي المرتبطة بهما. وبذلك، ستولّد المنظمة زخماً دولياً لتحقيق ما يلي: تعزيز ما يحظى به مجالا التعليم والتعلّم من اهتمام سياسي ومن موارد؛ وإدراج بعد استشرافي في عمليات رسم السياسات والتخطيط؛ وجمع المزيد من الشواهد عن طريق رصد التطورات والاتجاهات التي يشهدها التعليم على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ولتحقيق هذه الأهداف، ستقوم اليونسكو بتوجيه النقاشات الدولية بشأن القضايا الهامة في مجال التعليم والتحديات المستجدة التي يواجهها هذا القطاع؛ وتحليل اتجاهات التنمية الاجتماعية وما قد يترتب عليها مستقبلاً من آثار بالنسبة إلى التعليم والتعلّم؛ وتيسير الحوار العالمي بشأن السياسات العامة بين الدول الأعضاء فيها.

٤٤- وفي الفترة المتبقية حتى عام ٢٠١٥ الذي يُفترض أن تتحقق خلاله الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التعليم للجميع، ستواصل اليونسكو الدور الذي تؤديه بوصفها الوكالة الرائدة المعنية بتنسيق برنامج التعليم للجميع على الصعيد العالمي وسوف تسعى أيضاً إلى توسيع الشراكات الخاصة بالتعليم وتعزيزها. وتعتزم اليونسكو تيسير العمليات الوطنية الرامية إلى تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم للجميع بغية المساعدة على تحديد أولويات السياسات التعليمية على الصعيد القطري ولإرساء الأسس اللازمة لإعداد جدول أعمال التعليم لما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وستعمد اليونسكو أيضاً إلى استعراض الدروس المستخلصة بحس نقدي وإلى توجيه النقاش المتعلق بجدولَي الأعمال الدوليين للتعليم والتنمية بعد عام ٢٠١٥. وستتخذ اليونسكو التدابير اللازمة كي يبقى التعليم، بعد استحقاق عام ٢٠١٥، أولوية عالمية بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وشرطاً أساسياً لتحقيق السلام والتنمية المستدامة.

٤٥- واستجابةً للحاجة إلى الارتكاز على الشواهد عند رسم السياسات، ستستمر اليونسكو في الاضطلاع بدورها المركزي في رصد التقدم المحرز في مجال التعليم عن طريق جمع البيانات وتحليلها ونشرها، وستستفيد في ذلك من الخبرات الواسعة المكتسبة في إطار إعداد تقرير اليونسكو العالمي الرائد للتعليم للجميع وموارد رئيسية أخرى. وإلى جانب ذلك، سوف تواصل اليونسكو تعزيز التعليم بوصفه حقاً أساسياً لجميع الدارسين عن طريق دعم الدول الأعضاء في استعراض أطرها القانونية وتحديثها لمراعاة حق الجميع في الانتفاع بالتعليم الجيد. وستركز المنظمة في هذا الصدد على رصد الامتثال للوثائق التقنينية التي وضعتها في مجال التعليم، مع التركيز بوجه خاص على تطبيق اتفاقية وتوصية عام ١٩٦٠ لمكافحة التمييز في مجال التعليم وغير ذلك من الوثائق التقنينية.

٤٦- وستستفيد اليونسكو من قدرتها على الجمع بين الأطراف المعنية ومن الأنشطة الترويجية التي تضطلع بها لضمان انتفاع التعليم بدعم أطراف متعددة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وذلك عن طريق تدعيم آليات التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية والشركاء الرئيسيين. وبالنظر إلى التغيرات التي تشهدها أنشطة التعاون الإنمائي على الصعيد العالمي، ستسعى اليونسكو إلى إقامة شراكات متكافئة بين البلدان بأساليب عدة، ولا سيما عن

طريق توطيد التعاون التقني بين البلدان النامية وتشجيع الجهود التي تبذلها الجهات المانحة الجديدة. وسوف تواصل اليونسكو تعاونها مع الشركاء الذين تعمل معهم منذ زمن طويل وستسعى في الوقت عينه إلى تعزيز تعاونها مع شركاء مهمين آخرين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. كما ستواصل المنظمة تعاونها مع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وستستفيد من الزخم المتزايد للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم. وتعتزم المنظمة كذلك المضي قدماً في تعزيز أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب والجنوب بوصفها آليات رئيسية لتنفيذ الأنشطة.

النواتج المنشودة:

- إعطاء الأولوية لمجال التعليم في جدول الأعمال العالمي للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الذي يتسم بطابع استشرافي ويقوم على الشواهد ويولي عناية خاصة لمسألة التصدي لأوجه التفاوت
- إعداد الدول الأعضاء لأطر قانونية متينة بشأن الحق في التعليم تركز على المساواة بين الجنسين، واضطلاع هذه الدول بالأنشطة اللازمة لتطبيق هذه الأطر ورصد تنفيذها
- تنمية قدرات راسمي السياسات وغيرهم من الجهات المعنية بالتعليم لتمكينهم من اتخاذ القرارات بشأن السياسات التعليمية استناداً إلى التحليلات الخاصة بالاتجاهات التعليمية والمعلومات المرتبطة بالتقدم المحرز على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني نحو تحقيق الأهداف الدولية المتعلقة بالتعليم
- توطيد التعاون في مجال التعليم على الصعيدين الدولي والإقليمي بأساليب عدة منها إنشاء شراكات وآليات تعاون جديدة أوسع نطاقاً تتسم بمزيد من الفعالية

مدخل إلى الأهداف الاستراتيجية الرابع والخامس والسادس

٤٧- شهد الكثير من المجالات الرئيسية المرتبطة بالتنمية المستدامة تقدماً كبيراً خلال السنوات الماضية فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وبتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ويتمثل أحد الأوجه البارزة لهذا التقدم في أن العالم يسير في الطريق الصحيح لتحقيق هدف تخفيض نسبة الأشخاص المحرومين من الانتفاع المستدام بمياه الشرب المأمونة وبالخدمات الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، وعلى الرغم من المكاسب المهمة التي تم تحقيقها، ما زال ثمة الكثير مما ينبغي فعله. فعلى سبيل المثال، إن ٨٨٤ مليون شخص من سكان العالم لا تتوافر لديهم مصادر محسنة لمياه الشرب؛ وأوجه التفاوت المثيرة للقلق على الصعيد الإقليمي وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية ما زالت قائمة؛ والتزام المتمثل في إدارة المحيطات على نحو مستدام وتجديد الأرصدة السمكية المستنفدة لتبلغ مستويات تكفل أكبر قدر من الاستدامة للمحصول السمكي في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ لن يتم الوفاء به على الأرجح؛ والتنوع البيولوجي يتناقص باستمرار؛ والهدف المتمثل في تحقيق انخفاض ملحوظ في معدل تناقص التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠ لم يتحقق؛ والتنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة يزداد، وهو أمر ينطوي على خطر تجاوز «حدود كوكب الأرض» وإحداث تغيير بيئي مفاجئ لن يكون بالإمكان تصحيحه.

٤٨- وتقع قضايا الاستدامة في صميم النقاش الدولي المتعلق بالمستقبل، ذلك لأن الأنماط الحالية للنشاط البشري تحدث تغييراً جذرياً في النظم الطبيعية للأرض وتختبر الحدود البيولوجية الفيزيائية لكوكبنا، وهو أمر يُرجح أن يستمر في المستقبل. ويؤثر ذلك تأثيراً بالغاً في موارد المياه العذبة في العالم، والمحيطات، والغلاف الجوي والمناخ، والنظم الإيكولوجية للأرض، والتنوع البيولوجي. وتفيد البحوث الدولية المتعلقة بالتغير العالمي بأننا ندخل في حقبة جديدة أطلق عليها الباحثون اسم «الأنثروبوسين»، وهي حقبة أصبح فيها النشاط البشري السبب الرئيسي للتغير البيئي العالمي.

٤٩- وفي الفترة الأخيرة، أكد المجتمع الدولي من جديد إقراره بدور العلوم بوجه عام، والعلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية بوجه خاص، في توفير المعارف اللازمة لاتخاذ تدابير تتيح التصدي للتحديات العالمية المعقدة على نحو فعال، وفي حفز الإبداع وزيادة فرص العمل، وفي فهم الطابع المعقد للمجتمعات البشرية وتحسين نوعية البيئة ونوعية الحياة لمنفعة جميع المواطنين. وإلى جانب ذلك، فإن التقرير المعنون «المناعة للإنسان والكوكب معاً: أفضل خيار للمستقبل» الذي أعده فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية، والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ المعنونة «المستقبل الذي نصبو إليه»، سلطا الضوء على الإسهام البالغ الأهمية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة وأوصيا بوضع نهوج وآليات أكثر تكاملاً تربط بين العلوم والسياسات والمجتمع. ولا ترمي هذه الجهود إلى تعزيز التقدم الاقتصادي فحسب، بل ترمي أيضاً إلى توفير أداة لتعزيز الاندماج الاجتماعي والحد من أوجه التفاوت بين المجتمعات وداخلها، مما يكفل تدعيم أسس التنمية والسلام.

٥٠- وستستمر اليونسكو على مدى الأعوام الثمانية المقبلة في الاعتماد على برنامجيها الرئيسيين المعنيين بالعلوم لإسداء المشورة بشأن سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتدعيم القدرات في هذا المجال، ولتوطيد التعاون الدولي في مجال العلوم من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام. وستمارس دورها القيادي في القضايا المتعلقة بالمحيطات والمياه العذبة وستضع حلولاً شاملة للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وستركز المنظمة بوجه

خاص على سد الفجوات المتعددة بين العلوم والسياسات والمجتمع عن طريق تعبئة ودعم عملية إنتاج المعارف العلمية في مختلف التخصصات كي يُسترشد بها في صنع القرارات، مع الاعتراف في الوقت عينه بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة، واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيزها.

٥١- وأقر الأمين العام للأمم المتحدة بالدور الرئيسي الذي تؤديه اليونسكو في منظومة الأمم المتحدة لتسخير العلوم من أجل تحقيق التنمية المستدامة ودعا المديرة العامة إلى إنشاء مجلس استشاري علمي معني بالتنمية المستدامة تُعهد أمانته إلى اليونسكو. وتتمثل مهمة هذا المجلس الاستشاري في تقديم المشورة إلى الأمين العام وإلى منظومة الأمم المتحدة برمتها بشأن طرائق استخدام العلوم لإحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولتعزيز الروابط بين العلوم والسياسات والمجتمع في إطار جدول أعمال التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

٥٢- وسوف تستفيد اليونسكو مما تتمتع به من نقاط قوة ومزايا نسبية في منظومة الأمم المتحدة للمشاركة بفعالية في العملية الدولية النطاق الرامية إلى إعداد جدول أعمال التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، وذلك عن طريق تحديد وتحقيق أهداف وغايات دولية جديدة ترتبط بمسألة ضمان الاستدامة من خلال العلوم.

٥٣- وستشكل أنشطة تعزيز الروابط بين العلوم والسياسات والمجتمع أحد محاور عمل اليونسكو في إطار برنامجيها الرئيسيين المعنيين بالعلوم. وستسعى المنظمة إلى بناء بيئة مؤاتية على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني لدفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام والقضاء على الفقر عن طريق التشجيع على إعداد وتطبيق نهوج وسياسات مبتكرة وفعالة. وستقترن أنشطة رسم السياسات بتدابير عملية ميدانية ستُنفذ على الصعيد الوطني أو الإقليمي من خلال برامج اليونسكو وبالاستناد إلى قدرات المكاتب الميدانية للمنظمة. وستُستخدم في هذا الصدد آليات ترمي إلى إسداء المشورة بشأن السياسات العلمية وإلى توفير أنشطة لبناء القدرات متينة وجامعة من الناحية الاجتماعية وقائمة على الحقوق وعلى الأسس الأخلاقية.

٥٤- وسعياً إلى التصدي لتحديات الاستدامة المستجدة على الصعيد العالمي، سوف تطبِّق اليونسكو علوماً متكاملةً من أجل التنمية المستدامة تُعرف باسم «علوم الاستدامة». وتكمن أهمية هذه العلوم في أنها تربط بين المعارف العلمية والمعارف التقليدية ومعارف السكان الأصليين على نحو جامع للتخصصات لتحديد التحديات الاقتصادية والبيئية والأخلاقية والاجتماعية وفهمها والتصدي لها.

٥٥- وقد شدد المشاركون في مؤتمر ريو + ٢٠ تشديداً خاصاً على أن الاستثمار في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتوطيد التعاون العلمي، ونقل التكنولوجيا بالآليات المناسبة، هي مسائل تؤدي دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة وبناء المجتمعات الجامعة. وبالنظر إلى التغيرات السريعة التي يشهدها الكثير من مناطق العالم في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تسعى بلدان عديدة إلى تسريع عمليتَي اكتساب القدرات العلمية ونقل التكنولوجيا. وتحتل اليونسكو بفضل معاهد الفئة ١ التابعة لها وشبكاتها الواسعة التي تضم معاهد ومراكز الفئة ٢ المعنية بالعلوم وبرنامج توأمة الجامعات والكراسي الجامعية المختصة بالمسائل العلمية موقعاً ممتازاً يمكّنها من تيسير الجهود المبذولة بشأن نقل التكنولوجيا في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات أو ما بعد الكوارث، وفي أقل البلدان نمواً، وكذلك في إطار تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب.

٥٦- وفي حين تركز العلوم على فهم النظم البشرية والطبيعية وتحليلها، فإن الأوساط المعنية بالهندسة تمثل المحرك الأساسي الذي يضمن توافر العديد من الحلول العملية والمبتكرة للتحديات الملحّة التي يوجهها العالم اليوم. وتسهم الهندسة أيضاً إسهاماً بالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية واستحداث الوظائف لمنفعة الجميع، وبخاصة الشباب. وبالتالي، فإن عملية تعزيز قدرات البلدان، ولا سيما دول العالم النامي، في مجال الهندسة تُعتبر ضرورية لدفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام. وسوف تسهم اليونسكو في تنمية القدرات على إجراء البحوث الجامعة للتخصصات، وفي إضفاء الطابع الابتكاري على المناهج الدراسية الخاصة بالهندسة، وفي تمكين الفئات التي طالما كان تمثيلها دون المستوى اللازم في مجال الهندسة، بما في ذلك النساء، من المشاركة على نطاق أوسع في الأنشطة الهندسية. وسيتم التشديد بقوة على بناء الشراكات مع الجمعيات المهنية للمهندسين، والقطاع الصناعي، والأوساط الأكاديمية، والوكالات الحكومية.

٥٧- وشدد المشاركون في مؤتمر ريو + ٢٠ أيضاً على الدور المحوري للمحيطات بالنسبة إلى رفاه الإنسان وصحته، بوصفهما ثروة عالمية مشتركة. فالمحيطات تشكل ممراً لتسعين في المائة من التجارة العالمية ومساراً يربط بين الناس والأسواق وسبل العيش. ولكن مشكلات تغير المناخ وتحمّض المحيطات والتلوث والإفراط في استغلال الموارد البحرية جعلت المحيطات أشد النظم الإيكولوجية تعرضاً للخطر. وفي ظل هذه التحديات، من شأن التعاون العلمي في مجال المحيطات أن يكون قوة دافعة لتحقيق السلام والتنمية المستدامة، بل يجب أن يكون كذلك. ويرمي الاتفاق الخاص بالمحيطات الذي استهله الأمين العام للأمم المتحدة، استجابةً لاقتراح من اليونسكو، إلى ضمان استغلال المحيطات والسواحل وإدارتها وحفظها على نحو مستدام. وستقوم اليونسكو في هذا الصدد بحشد قدرات لجنتها الدولية الحكومية لعلوم المحيطات لدعم هذا الاتفاق في سبيل بناء القدرات الوطنية والإقليمية فيما يخص إنتاج المعارف العلمية والإدارة الفعالة للبيئة البحرية، وذلك بأساليب عدة تشمل بوجه خاص إعداد التقرير العالمي لعلوم المحيطات الذي ستتولى اللجنة إعداده على نحو منتظم لتقييم احتياجات البلدان واستثماراتها في هذه المجالات.

٥٨- وبالنظر إلى النمو السكاني وإلى تسارع عملية التنمية الاقتصادية، يزداد الطلب على الموارد المائية الشحيحة في العالم. وينطبق ذلك بوجه خاص على المناطق الحضرية التي يُتوقع أن تضم أكثر من ٧٠٪ من سكان العالم بحلول عام ٢٠٥٠. ويمثل ذلك أحد أعظم التحديات التي تواجه عملية التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وبناءً على ذلك، ستواصل اليونسكو تنفيذ ما تضطلع به من أنشطة في مجال المياه العذبة، وذلك من خلال آليات عدة منها البرنامج الهيدرولوجي الدولي، بغية تعزيز التعاون العلمي على الصعيد الدولي ولبناء القدرات اللازمة لإدارة هذا المورد الحيوي.

٥٩- وإضافةً إلى ذلك، فإن التنوع البيولوجي الذي يُعتبر عاملاً أساسياً بالنسبة إلى رفاه الإنسان يتناقص بوتيرة لم تُسجل من ذي قبل. وستستمر اليونسكو في تعزيز صون هذا التنوع من خلال التعاون العلمي على الصعيد الدولي في إطار برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الماب)، ونظام المعلومات البيولوجية الجغرافية المتعلقة بالمحيطات، وهو نظام تابع للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات،

وكذلك من خلال آليات ووثائق دولية تشمل المنبر الدولي الحكومي للعلوم والسياسات في مجال التنوّع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، واتفاقية التنوع البيولوجي.

٦٠- ومثلما شدد عليه المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بات من المعترف به اليوم أن عدد الكوارث المسجلة في العالم، والتي تُعتبر غير مسبوقة من حيث شدتها في الكثير من الأحيان، يشهد ارتفاعاً، وذلك لأسباب أهمها وليس كلها التغيرات العالمية وتأثيرها على تواتر الأخطار الطبيعية، بما في ذلك الأخطار المرتبطة بتغير المناخ. وتتسم المنظمة، بفضل قدرتها على تسخير العلوم والتربية والثقافة والاتصال للنهوض بأنشطة الحد من مخاطر الكوارث في إطار جامع للتخصصات يُراعى فيه البعد الاجتماعي لتغير المناخ واحتياجات الشباب، بميزة نسبية كبيرة تمكّنها من إعداد الاستراتيجيات ومن الاضطلاع بأنشطة مختلفة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، وفي الإطار الخاص بالحد من مخاطر الكوارث لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٦١- ويشكل الحق في المساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه أحد الحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢٧,١). وستسعى اليونسكو من خلال قطاعيها المعنيين بالعلوم إلى الإسهام في سد الفجوة في المعارف التقنية والعلمية بين البلدان وداخلها لتأمين مشاركة عادلة في إنتاج المعارف العلمية وما يتصل به من تطبيقات وضمان الانتفاع بهذه المعارف وتطبيقاتها وبناء مجتمعات المعرفة الجامعة. وسيتم التركيز في هذا الصدد تركيزاً خاصاً على أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والشعوب الأصلية، والنساء والشباب. وتجدر الإشارة إلى أن التنفيذ الناجح لاستراتيجية اليونسكو بشأن الانتفاع الحر بالمعلومات العلمية، التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين، سيسهم في تحقيق هذا الهدف.

٦٢- ويُعتبر تغير المناخ أحد أعظم التحديات التي تواجهها البشرية اليوم. ولذا، ستركز اليونسكو اهتمامها على عدد من القضايا الاستراتيجية بما يتماشى مع استراتيجية العمل بشأن تغير المناخ وستدعم الدول الأعضاء في هذا الصدد. وسيتم التركيز في هذا الصدد على بناء المعارف العلمية اللازمة لتعزيز فهم تغير المناخ والتخفيف من وطأته والتكيف معه، ولمعالجة آثاره الأخلاقية والاجتماعية، ولتعزيز المواقع التي تصنفها اليونسكو أو المواقع المنتسبة إلى المنظمة بوصفها مواقع تعليمية لأغراض التنمية المستدامة في ظل تغير المناخ. وسيجري تحقيق الأهداف الرئيسية من خلال التعاون الجامع للتخصصات، والأنشطة الميدانية المنسقة، وإقامة الشبكات. وتحتل اليونسكو موقعاً أمثل لتقديم حلول شاملة لتحقيق التكيف تضم عناصر علمية وثقافية وتعليمية وخاصة بالاتصالات. وتكتسي الأبعاد الأخلاقية للعلوم والتكنولوجيا أهمية مركزية في إطار مهمة اليونسكو التي تسعى إلى الوصول إلى أشد فئات المجتمع ضعفاً ودعم الدول الأعضاء في معالجة الأبعاد الأخلاقية للعلوم وتطبيقاتها. والغرض من الأنشطة المضطلع بها في مجال أخلاقيات البيولوجيا هو تحديد ومعالجة الإشكاليات الأخلاقية التي قد يطرحها التقدم العلمي وتطبيقاته فيما يخص سلامة وحقوق الافراد والمجتمعات، وذلك في إطار الأجيال الحاضرة والمقبلة. وستتناول الوثائق التقنينية مثل الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٥، القضايا الأخلاقية التي تطرحها علوم الحياة والتكنولوجيات المرتبطة بهما في تطبيقاتها على البشر، مع مراعاة أبعادها الاجتماعية والقانونية والبيئية. وفي هذا السياق، ستستمر اليونسكو، من خلال برنامج أخلاقيات البيولوجيا، في دعم رسم السياسات الوطنية في هذا المجال وتعزيز بناء القدرات في الدول الأعضاء، وذلك بعدة وسائل، منها تدعيم اللجان الوطنية المعنية بأخلاقيات البيولوجيا وأيضاً من خلال التعليم، والتدريب المهني، والتوعية باستخدام وسائل الإعلام. وإلى جانب ذلك، ستعمد اليونسكو من خلال برنامجيها الرئيسيين المعنيين بالعلوم إلى معالجة التحديات الأخلاقية المستجدة مثل التحديات المرتبطة بالتنامي الكبير للتكنولوجيات النانومترية.

٦٣- ولقد تأثر الشباب إلى حد لم يسبق له مثيل بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية وبأوجه عدم اليقين التي شهدها العالم حديثاً. فالشباب يعانون من تضاؤل فرص العمل ويزدادون ضعفاً ويفتقرون إلى الأدوات اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية على الرغم من الفرص المحتملة التي تقدمها التغيرات السريعة الناتجة عن ابتكارات لا تتوقف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وازدياد تأثير وسائل الإعلام الاجتماعية في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وسيكون من الضروري في هذا الصدد توفير التعليم الجيد في مجال العلوم وتأمين مسارات وظيفية جديدة في ميدانَي العلوم والهندسة لتمكين الأجيال المقبلة من مواجهة تحديات الاستدامة على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي، ولا سيما في أفريقيا. ولن يكون بالإمكان تحقيق التنمية المستدامة إلا إذا انتفعت النساء على قدم المساواة مع الرجال بفرص مزاولة المهن العلمية، وهو أمر سيكفل استفادة العالم من القدرات العلمية للنساء اللواتي يمثلن نصف عدد سكان العالم. وستسعى اليونسكو إلى تأمين الظروف التمكينية اللازمة لتشجيع النساء على ممارسة المهن العلمية وستعمد المنظمة في الوقت عينه إلى التشجيع على مراعاة احتياجات النساء في جداول الأعمال العلمية.

٦٤- وكانت التطورات الحديثة التي شهدتها أفريقيا في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والابتكار مصدر تشجيع للمنظمة التي ستواصل دعم القارة الأفريقية في جهودها الرامية إلى تسخير قوة العلوم للمضي قدماً في تعزيز الابتكار والتجديد على الصعيد التكنولوجي والمؤسسي والاجتماعي، وفي التشجيع على تيسير عمالة الشباب، وهو ما ينص عليه برنامجان من البرامج الرائدة الخاصة بأفريقيا.

٦٥- وسوف تستمر المنظمة في إعطاء الأولوية للاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق الإسهام في تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وإلى جانب ذلك، ستواصل اليونسكو دعم حقوق الشعوب الأصلية والاعتراف بقيمة نظم المعارف الخاصة بها.

٦٦- وتدعو جميع بلدان العالم تقريباً إلى زيادة القدرات البشرية والمؤسسية والمالية وتحسينها لتمكين الحكومات والمجتمع المدني من خلال العلوم ولتعزيز الروابط بين العلوم والسياسات والمجتمع على أساس حقوق الإنسان والمبادئ الأخلاقية والإنصاف والاندماج الاجتماعي وتوسيع قاعدة المعارف اللازمة لعملية صنع القرار، باعتبارها عوامل أساسية في تحقيق السلام وبناء مستقبل مستدام.

٦٧- ولهذا الغرض، ستعمل اليونسكو على تحقيق الهدفين الاستراتيجيين التاليين:

الهدف الاستراتيجي الرابع

تعزيز الروابط بين العلوم والسياسات والمجتمع، والسياسات الأخلاقية والجامعة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة

٦٨- سوف تستمر اليونسكو في تشجيع عملية إعداد مبادرات خاصة بسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وفي دعم هذه العملية بالتعاون مع الحكومات الوطنية وغيرها من الجهات المعنية. وستقوم اليونسكو أيضاً بتشجيع دمج سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بوصفها سياسات مستعرضة ضمن الاستراتيجيات والخطط الإنمائية بغية حفز استثمارات الدول الأعضاء في العلوم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها قوة دافعة لإنشاء الوظائف وتحقيق التنمية المستدامة. كما تعتزم المنظمة دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى إصلاح النظم والنهوج الإدارية المعتمدة في مجال العلوم على الصعيد الوطني وتحسينها، وإلى بناء القدرات على رصد الأداء وتقييمه استناداً إلى مؤشرات خاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار ومؤشرات اجتماعية. وسيتيح برنامج التقييم العالمي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ومبادرة المرصد العالمي لأدوات السياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار توسيع نطاق عمليات التقييم العادية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لمراعاة خصائص البلدان والمعارف المستجدة بشأن أوجه التقدم التكنولوجي التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة. وسعياً إلى استكمال الجهود المبذولة لتعزيز رسم سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بالاستناد إلى الشواهد، ستعمد المنظمة إلى تعزيز نظم الاستشراف العلمي والتكنولوجي.

٦٩- وعلاوةً على ذلك، فإن الأنشطة الرامية إلى سد الفجوة بين العلوم والتكنولوجيا والابتكار والسياسات وإلى استرعاء انتباه راسمي السياسات وصانعي القرار إلى ما يتوافر من معارف علمية مفيدة ومحدثة ودقيقة كي يسترشدوا بها عند اتخاذ القرارات بشأن السياسات العامة تكتسي أهمية مركزية في مهمة اليونسكو وتُعتبر عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن اليونسكو تتولى قيادة ورعاية عدة عمليات تقييم وتقارير تتعلق بوضع العلاقات بين السياسات والعلوم والمجتمع، وتشمل تقرير اليونسكو عن العلوم، والتقرير العالمي بشأن العلوم الاجتماعية (الذي يُعد بالتعاون مع المجلس الدولي للعلوم)، وتقرير اليونسكو عن الهندسة، والتقرير العالمي الجديد عن علوم المحيطات الذي ستتولى إعداده لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، والتقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم (الذي تعده اليونسكو بصورة مشتركة مع منظمات أخرى تابعة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية والذي سيصدر على أساس سنوي كما هو مقرر)، فضلاً عن عدة عمليات تقييم منتظمة بشأن موارد المياه العذبة. وتشكل جميع هذه العمليات والتقارير أدوات مفيدة في سد الفجوة بين العلوم والسياسات كما تُعتبر أدوات مرجعية على الصعيد الدولي. وستقوم اليونسكو كذلك بإعداد تقارير عن مفهومَي «حدود كوكب الأرض» و«العتبات البيئية»، وذلك تماشياً مع التوصيات الواردة في تقرير فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية.

٧٠- ويرمي التقرير العالمي بشأن علوم المحيطات التي ستتولى لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات إعداده في إطار اتفاق الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالمحيطات إلى مساعدة الحكومات المحلية والوطنية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، وكذلك المنظمات والجهات المانحة الدولية، على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إدارة المحيطات. وسيوفر هذا التقرير لمحة شاملة عن التطورات والاتجاهات الرئيسية فيما يخص البحوث العلمية والابتكارات وبرامج التعليم العالي المتعلقة بالبحار والمحيطات. ومن المزمع إصدار التقرير كل أربع أو خمس سنوات ليتوافق مع دورة التقييم العالمي للمحيطات الذي تجريه الأمم المتحدة وليكون أداة تكميلية لهذا التقييم.

٧١- وستواصل اليونسكو تدعيم عملها وما تقدمه من دعم في إطار الآليات والشراكات الدولية الرامية إلى تعزيز الاسترشاد بالعلوم لرسم السياسات، ومنها المنبر الدولي الحكومي للعلوم والسياسات في مجال التنوّع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي (الذي يمثل فيه نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية المتعلقة بالمحيطات، التابع للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، أكبر مستودع عالمي للبيانات المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري)، والشبكة العالمية للأكاديميات العلمية، والفريق المشترك بين الأكاديميات المعني بالطب، وهو فريق تستضيفه أكاديمية العلوم للعالم النامي التي أُنشئت تحت رعاية اليونسكو. وسوف تسهم اليونسكو أيضاً في أعمال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ للمساعدة في بناء قاعدة المعارف اللازمة من خلال عمليات رصد الأرض والمحيطات. وستستمر اليونسكو في قيادة الجهود المشتركة بين الوكالة الرامية إلى مراعاة نظم معارف السكان الأصليين على نطاق أوسع في كل من المنبر الدولي الحكومي للعلوم والسياسات في مجال التنوّع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وإضافةً إلى ذلك، ستؤدي المنظمة دوراً نشطاً في مبادرة أرض المستقبل الدولية الجديدة التي سيضطلع بها على مدى عشر سنوات لجعل علوم الاستدامة وسيلة لرسم السياسات بالاستناد إلى الشواهد.

٧٢- وستمثل المحيطات والسواحل مجالاً رائداً لعمل اليونسكو، وسيشتمل هذا المجال على مبادرات جامعة للتخصصات في قطاعات العلوم والتربية (الإلمام بالقضايا الأساسية المتعلقة بالمحيطات) والثقافة والاتصال. وسيُولى اهتمام خاص لتعزيز التعاون بين لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات والجهة المعنية بالتراث البحري في مركز التراث العالمي، وذلك للمضي قدماً في بلورة مفهوم التخطيط المكاني البحري، ولا سيما داخل بعض مواقع التراث البحري.

٧٣- وسوف تركز المنظمة تركيزاً خاصاً على زيادة الفرص المتاحة للشباب لقيادة ابتكارات تطبيقية وإنشاء مبادرات تجارية في مجال التكنولوجيا، وتعزيز قدرة الخريجين الشباب على الحصول على وظيفة من خلال نظم العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ولا سيما في القطاع الخاص. وسيشمل ذلك توفير الدعم للخريجين الشباب لتمكينهم من الاضطلاع بدور نشط في إقامة مشروعات

صغيرة ومتوسطة الحجم قائمة على المعارف من خلال مجمعات العلوم وحاضنات المؤسسات التكنولوجية الناشئة. وستواصل اليونسكو في هذا الإطار تعزيز ثقافة الابتكار عن طريق دعم إنشاء نظم إيكولوجية للابتكار على الصعيد الإقليمي والوطني وعلى مستوى القواعد الشعبية، تشمل بوجه خاص مجمعات العلوم والتكنولوجيا، وذلك بغية حفز التحولات المراعية للبيئة وتشجيع الإبداع.

٧٤- وعلاوةً على ذلك، ستشارك اليونسكو على نحو نشط في الأعمال الطليعية المضطلع بها في الأوساط العلمية من أجل ضمان جدوى السياسات واتساق العمليات الميدانية. وسوف تواصل المنظمة دعم المبادرات التي تسهم في بناء القدرات البشرية والمؤسسية في مجالَي العلوم والهندسة، مع التركيز بوجه خاص على المبادرات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وفي تحقيق المساواة بين الجنسين وبناء السلام.

٧٥- وتعتزم اليونسكو تعزيز التعاون الفكري في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار على الصعيد الدولي بالاستناد إلى تعاونها الوثيق مع الهيئات غير الحكومية الدولية التي تمثل راسمي السياسات والعلميين والمهندسين. وستستمر اليونسكو في دعم المنتدى العالمي للعلوم، والمنتديات العالمية للابتكار، ومنتديات البرلمانيين لسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وأنشطة التعاون بشأن سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار فيما بين بلدان الجنوب. وسوف تواصل المنظمة أيضاً الأنشطة الخاصة بالدبلوماسية العلمية التي تضطلع بها منذ زمن طويل.

٧٦- وتُعد العلوم الأساسية من العوامل التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وهي ركيزة تستند إليها جميع الابتكارات التكنولوجية والحلول الهندسية اللازمة لمواجهة العديد من التحديات، مثل حركات النمو والوظائف المراعية للبيئة، والتدهور والإصلاح البيئيين، والتكيف مع تغير المناخ، والأمراض القائمة والمستجدة، والكوارث الطبيعية والاحتياجات من حيث الطاقة. وستستمر اليونسكو في دعم عملية بناء القدرات وأنشطة التعاون والشراكات الدولية المبتكرة في مجال العلوم الأساسية، وذلك عن طريق مساندة العلميين الشباب والعلميين في منتصف مسارهم المهني، وعن طريق الاستفادة من كامل طاقات مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية وأكاديمية العلوم للعالم النامي. وإلى جانب ذلك، تعتزم اليونسكو المشاركة في الحملات العالمية لترويج العلوم مثل السنة الدولية لعلم البلورات لعام ٢٠١٤ والسنة الدولية للضوء لعام ٢٠١٥. كما ستسهم المنظمة في مبادرة «الطاقة المستدامة للجميع» التي أعدتها شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة عن طريق الاضطلاع بأنشطة محددة في مجال تعليم العلوم فضلاً عن أنشطة لبناء القدرات في مجال الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة.

٧٧- وتستلزم عملية تعزيز الروابط بين العلوم والسياسات والمجتمع القيام باستثمارات في تعليم العلوم والبحث العلمي والدراية العلمية، ومشاركة الجمهور في الأنشطة العلمية، ونشر العلوم ونتائجها، وبناء نظم تتضمن معلومات ومعارف تتعلق بموضوعات علمية محددة لصالح راسمي السياسات وصانعي القرارات، والتوعية بالفجوات المعرفية، وذلك مع الاعتراف بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسوف تدعم اليونسكو الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها لتدعيم القدرات البشرية والمؤسسية من خلال برامج رسمية وغير رسمية لتعليم العلوم.

٧٨- وستعد اليونسكو سياسة على نطاق المنظمة بشأن التعاون مع الشعوب الأصلية وستنفذها. وتعتزم المنظمة تعزيز فرص التعاون بين أصحاب المعارف من السكان الأصليين والسكان المحليين كي يتشاركوا في إنتاج معارف تتيح رصد التحديات المرتبطة بالتغير العالمي ومعالجتها والتخفيف من وطأتها، مع التركيز بوجه خاص على البلدان الهشة مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن خلال دعم النظم التقليدية الخاصة بحماية البيئة وإدارة الموارد، ستسعى اليونسكو في المواقع الداخلية والساحلية على حد سواء إلى الإسهام في استدامة النظم الإيكولوجية، وصون التنوع البيولوجي والجيولوجي لكوكب الأرض، والإدارة السليمة للموارد المعدنية، وتدعيم استراتيجيات إدارة الكوارث، وتحسين التكيف مع تغير المناخ. وستشدد المنظمة في هذا الإطار على ضرورة اكتساب المعارف بشأن النهوج المبتكرة التي تنطلق من القاعدة إلى الأعلى بمشاركة فعالة من المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، وذلك في عدة سياقات تشمل المواقع التي تصنفها اليونسكو أو المواقع المنتسبة إلى المنظمة مثل معازل المحيط الحيوي والحدائق الجيولوجية العالمية.

٧٩- وسوف تعمل المنظمة على تأمين الانتفاع بالمعلومات والمعارف العلمية وضمان تبادلها على نحو منصف باستخدام عدة أدوات تشمل بوجه خاص تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. والغرض من ذلك هو تقليص الفجوة الرقمية وتمكين المجتمعات التي هي في مراحل مختلفة من عملية تحقيق التنمية المستدامة من بناء مجتمعات المعرفة. وإقراراً بالأهمية البالغة لأنشطة تعزيز الانتفاع الحر بالمعارف العلمية وتبادلها على نطاق المجتمع برمته، ستقوم اليونسكو بتعبئة مختلف البرامج المعنية بالعلوم لتقديم اقتراحات محددة بشأن سبل تحقيق هذا الهدف.

٨٠- وتعتزم اليونسكو توفير قيادة عالمية لعملية تعزيز المعايير الدولية لأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا. وفيما يخص أخلاقيات البيولوجيا، ستواصل المنظمة تحديد ومعالجة الإشكاليات الأخلاقية التي قد يطرحها التقدم العلمي وتطبيقاته فيما يخص رفاه الناس وحقوقهم الفردية وسوف تعمل على تعزيز مبدأي السلامة والمسؤولية في جداول الأعمال البحثية.

٨١- وستسهم في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي البرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية لليونسكو (البرنامج الدولي للعلوم الأساسية، والبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي، وبرنامج الماب)، ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، وكذلك في إطار مجموعة أخرى من البرامج والمبادرات والهيئات البارزة منها البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية، ومبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة، ومبادرة اليونسكو في مجال التنوع البيولوجي، ومبادرة اليونسكو بشأن تغير المناخ، ونظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين، واللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية، واللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا. وستستكمل هذه الجهود من خلال الأنشطة التي تضطلع بها معاهد الفئة ١ المتمثلة في مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية، ومعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه، وأكاديمية العلوم للعالم النامي.

النواتج المنشودة:

- إعداد سياسات قائمة على الشواهد ومرتكزة على أسس أخلاقية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار ودمج هذه السياسات في الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية، مع التركيز على أفريقيا
- الإقرار بأهمية تعزيز الروابط بين العلوم والسياسات والمجتمع من أجل تحقيق التنمية المستدامة في جدول أعمال التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، وتسليط الضوء على أهمية تعزيز هذه الروابط في جميع المناطق
- تقليص الفجوة في المعارف العلمية بين البلدان والمناطق وداخلها، مع إيلاء عناية خاصة لأفريقيا والنساء والشباب والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية
- تدعيم القدرات المؤسسية المتعلقة بالبحث والتعليم في مجال العلوم والهندسة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه الخصوص
- إعداد مبادئ عالمية بشأن أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، ولا سيما بشأن أخلاقيات البيولوجيا، ودمج هذه المبادئ في السياسات الوطنية على نحو فعال في جميع المناطق

الهدف الاستراتيجي الخامس

توطيد التعاون الدولي في مجال العلوم من أجل إحلال السلام وتحقيق الاستدامة والاندماج الاجتماعي

٨٢- ستسهم اليونسكو، بالاستناد إلى خبرتها في قيادة برامج وهيئات علمية دولية ودولية حكومية وإلى قدرات هذه البرامج والهيئات في مجال المراقبة العالمية، في التأثير في جدول أعمال البحوث الخاص بالتعاون العلمي على الصعيدين العالمي والإقليمي وفي صياغة جدول الأعمال هذا، وذلك من خلال منظور علم الاستدامة وتحقيق الاندماج الاجتماعي الذي سيمثل عاملاً حاسماً في جدول أعمال التنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٨٣- وستقوم اليونسكو بتعبئة التعاون العلمي الدولي من أجل الحد من الهشاشة والمخاطر الناجمة عن الكوارث، والانطلاق من منظور أخلاقي لتعزيز استدامة موارد الأرض والمياه العذبة والمحيطات والصمود أمام تغير المناخ. وستنفذ ذلك من خلال البرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية للمنظمة، ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، والبرنامج العالمي لبحوث المناخ، وكذلك من خلال نظم الرصد الدولية الحكومية، والنظام العالمي لرصد المحيطات، والنظام العالمي لرصد الأرض، وكلاهما يسهمان في النظام العالمي لرصد المناخ. وسوف تشجع اليونسكو كذلك التعاون العلمي بوصفه عاملاً حفازاً للحوار وبناء السلام، من خلال الإنتاج المشترك للمعارف العلمية بالتضافر مع استخدام المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين، وتعزيز الانتفاع بهذه المعارف وتطبيقاتها، وممارسة دبلوماسية العلوم والإدارة المشتركة للمناطق والموارد العابرة للحدود ضمن إطار جميع النظم الإيكولوجية والمجالات المندرجة في نطاق المهام العلمية للمنظمة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التعاون الفعال بين البرنامج الهيدرولوجي الدولي ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في برنامج تقييم المياه العابرة للحدود الذي يموله مرفق البيئة العالمية.

٨٤- وسيجري استخدام المزايا الحاسمة للمواقع المحددة لليونسكو والمنتسبة إليها، بما في ذلك معازل المحيط الحيوي التي تُعتبر مواقع إيضاحية لأغراض محددة ومختبرات للتعلم في مجال التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، والشبكات المرتبطة بهذه المواقع، من أجل تكوين معارف علمية وبناء السلام وتأمين الاستدامة. وسيواصل برنامج الإنسان والمحيط الحيوي والبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية ولجانهما الوطنية توفير أطر علمية ومؤسسية لتأمين مدخلات اليونسكو في جدول أعمال التنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وستولى عناية خاصة لحقوق المجتمعات المحلية في الانتفاع بالموارد وتشاطر منافعها فيما يتعلق بالموارد الجينية والمعارف التقليدية.

٨٥- وسوف تشجع اليونسكو التعاون الدولي والشراكات فيما بين بلدان الجنوب وعلى صعيد التعاون الثلاثي بين الشمال- الجنوب- الجنوب، ومن خلال أكاديمية العلوم للعالم النامي، عن طريق تكوين فهم ومعارف كفيلة بمعالجة التحديات العالمية الخاصة بالاستدامة، بما في ذلك من خلال المشاركة في إعداد التقييمات العلمية الدولية.

٨٦- وتظل موارد المياه العذبة تشكل عنصراً أساسياً للأمن والاستدامة والاندماج والسلام، مع حتمية تزايد أهميتها في السنوات المقبلة نتيجة لعوامل عديدة بضمنها النمو السكاني والتوسع العمراني وتغير المناخ. وهذا في حين أن اليونسكو تحظى بمكانة ملائمة في إطار منظومة الأمم المتحدة تؤهلها للاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في هذا المجال بفضل الطابع الفريد للبرنامج الهيدرولوجي الدولي بوصفه برنامجاً دولياً حكومياً مكرساً بشكل كامل لقضايا الحوكمة والإدارة والعلم والتعليم في مجال المياه العذبة. وفي هذا السياق، ستؤكد اليونسكو دورها القيادي في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز الحوكمة والإدارة في التعامل مع الموارد المحدودة للمياه العذبة في العالم، وخصوصاً في إطار العملية الإنمائية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، وذلك من خلال المرحلة الثامنة من تنفيذ البرنامج الهيدرولوجي الدولي (٢٠١٤- ٢٠٢١) المكرسة لموضوع *الأمن المائي: التصدي للتحديات المحلية والإقليمية*

والعالمية. وفي إطار هذا المسعى، سيضطلع معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه وشبكات المراكز ذات الصلة من الفئة ٢ وكراسي اليونسكو الجامعية المعنية، بدعم واستكمال عمل البرنامج الهيدرولوجي الدولي ولجانه الوطنية. وستتاح معارف مستوفاة كي يمكن استخدامها في توجيه السياسات الخاصة بموارد المياه العذبة، وذلك من خلال التقارير الدورية عن تنمية الموارد المائية في العالم، التي تصدر عن البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية، الذي يتعاون مع منظمات من القطاعين العام والخاص.

٨٧- وسوف تواصل اليونسكو من خلال برنامجها الدولي الحكومي لعلوم المحيطات، تشجيع التعاون الدولي من أجل تكوين فهم علمي رصين وتوفير مراقبة منهجية لتغير المناخ العالمي والنظم الإيكولوجية للمحيطات. وسيشكل ذلك أساساً للحوكمة العالمية من أجل تأمين سلامة المحيطات وتوافر إدارة سليمة للمخاطر والفرص الخاصة بالمحيطات على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وسيكون هذا العمل متسقاً مع قرارات الهيئات الرئاسية للبرنامج الدولي الحكومي لعلوم المحيطات وسيندرج في إطار مبادرة الأمين العالم للأمم المتحدة الخاصة بالاتفاق العالمي بشأن المحيطات، وتمثل لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات عضواً رئيسياً في فريق دعم هذه المبادرة وستضطلع بدور حاسم في تحقيق هدف «تعزيز المعارف الخاصة بالمحيطات وإدارة شؤون المحيطات».

٨٨- وبالنظر إلى تشديد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على فكرة تزايد جوانب اللايقين والمخاطر في عملية التنمية، فإن اليونسكو ستشجع التعاون الدولي بشأن تقييم ورصد التغيرات العالمية والمخاطر الطبيعية، وتكوين وتشاطر معلومات علمية تفضي إلى فهم هذه المخاطر والحد من مخاطر الكوارث، وذلك من خلال دعم وإقامة نظم للإنذار المبكر وآليات كفيلة بالتكيف مع احتمالات وقوع الكوارث، عن طريق التعليم والعلوم الإنسانية وتعزيز المقاومة الاجتماعية. أما اضطلاع لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات بمسؤولية تنسيق نظم الإنذار بأمواج التسونامي في المحيط الهادي والمحيط الهندي ومنطقة شمال شرق المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وما يرتبط به من بحار، فيقدم مزيداً من الأدلة على دور اليونسكو القيادي في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

٨٩- كما ستواصل اليونسكو دعم وتشجيع الحوار والسلام على الصعيد الدولي في صفوف الأوساط العلمية وغيرها من الجهات المعنية، بما في ذلك عن طريق المبادرات التي تسهم في بناء السلام، كالمبادرة المتمثلة في المركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط، ومؤتمرات مالطة، ومن خلال منتديات مثل المنتدى العالمي للعلوم، والاحتفال باليوم العالمي للعلوم من أجل السلام والتنمية.

النواتج المنشودة:

- الاعتراف بالدور القيادي لليونسكو وبإسهاماتها في مجال العلوم من أجل تأمين الاستدامة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥؛
- وجود شراكات فعالة عاملة في مجالات المياه العذبة والنظم الإيكولوجية الأرضية والتنوع البيولوجي والمحيطات، لدعم جدول الأعمال الإنمائي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥؛
- امتلاك المعنيين برسم السياسات والأطراف المعنية الملائمة للقدرات اللازمة لاتخاذ قرارات بشأن السياسات العامة تستند إلى قاعدة المعارف العلمية المشتركة بين التخصصات من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
- تطوير علوم المحيطات وتحسين القدرات العالمية والإقليمية والقطرية على إدارة المخاطر المتعلقة بالمحيطات؛
- اضطلاع الدول الأعضاء في جميع المناطق الإقليمية بإعداد وتطبيق استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث تستند إلى العوامل الاجتماعية والعلمية.

الهدف الاستراتيجي السادس

دعم التنمية الاجتماعية الشاملة وتعزيز الحوار والتقارب بين الثقافات

٩٠- إن جميع المجتمعات تواجه أسئلة جديدة بشأن العدالة الاجتماعية والتلاحم الاجتماعي، والتنوع الثقافي، والأخلاقيات، ودور الشباب في المجتمع، والأشكال الجديدة للاتصال، ومشاركة المواطنين في الحياة العامة. وستتمثل مهمة اليونسكو في تنمية فهم استشرافي للديناميات الجارية، لمساعدة البلدان في إدارة التحولات الاجتماعية التي تدعم وتعزز انتشار القيم العالمية للسلام والعدالة وعدم التمييز وحقوق الإنسان، والاستفادة من الفرص الجديدة لتحقيق التقدم الاجتماعي، ولفت الأنظار إلى الآثار الاجتماعية للسياسات الخاصة بالتعليم والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات. وينبغي أن يستند الاندماج إلى تطبيق حقوق الإنسان والمبادئ الأخلاقية في العالم أجمع، وإلى تعزيز قدرات الناس عن طريق تيسير انتفاعهم ومشاركتهم الفعالة في مجتمع المعرفة. وتمثل إقامة

بيئة تمكينية والوصول إلى شرائح المحرومين، مثل المهاجرين، والمعوقين، وأفراد الأقليات، بما فيهم المنتمون إلى الشعوب الأصلية، شواغل أساسية في إطار التشجيع على ممارسة العيش معاً في وئام وتعزيز التفاهم داخل مجتمعات متنوعة ثقافياً وفيما بين هذه المجتمعات من أجل تأمين مستقبل ينعم بالاستدامة للأجيال المقبلة.

٩١- وسوف تطبّق جميع برامج اليونسكو نهجاً قائماً على مراعاة حقوق الإنسان.

٩٢- ويمثل الشباب، إناثاً وذكوراً، أطرافاً فاعلة في المبادرات الابتكارية الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية. فلقد قدموا في مناطق عديدة الدليل على حيويتهم وقدراتهم الإبداعية وفكرهم النقدي في تشخيص حلول ومد الجسور وإقامة الشبكات بين الجماعات. وقد آن الأوان، أكثر من أي وقت مضى، لتحسين الاستثمار في البحوث والسياسات والبرامج من أجل إقامة بيئات تمكينية للشباب، بما فيهم أكثر الشباب سرعة في التأثر وعرضة للتهميش، ولا سيما الشابات، وذلك من أجل أن تزدهر أوضاعهم ويمارسوا حقوقهم ويشاركوا كأطراف فاعلة مسؤولة على الصعيد الاجتماعي. وسوف تعزز اليونسكو تسخير خبرتها المتعددة التخصصات لصالح تمكين الشابات والشبان كي يشاركوا في حياة مجتمعاتهم ويستفيدوا من كل طاقاتهم بوصفهم عوامل محركة للتغيير البنّاء. وسيجري تطبيق نهج اليونسكو من خلال ثلاثة محاور متكاملة ومستعرضة ومترابطة سيتم تنظيم عمل اليونسكو بشأن الشباب على أساسها، مع الاستناد في ذلك إلى الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة في الماضي، وهذه المحاور هي:

(أ) رسم السياسات مع مشاركة الشباب، حيث ستوفر اليونسكو المشورة بشأن السياسات وستعمل على بناء القدرات المؤسسية وتشاطر الممارسات بغية مساندة الدول الأعضاء في إعداد وتطبيق وتنقيح السياسات العامة الجامعة التي تؤثر على الشباب، مع تأمين مشاركتهم الكاملة في هذا الصدد، ومراعاة الشابات والشبان المستبعدين أو المهمشين.

(ب) تنمية القدرات من أجل الانتقال إلى مرحلة الرشد، إذ سيجري التركيز على تنمية القدر اللازم من المهارات الكفيلة بتمكين الشباب من أن يصبحوا مستقلين، وينتقلوا إلى مرحلة الرشد ويصبحوا مواطنين، ويشاركوا كأطراف فاعلة قيّمة في إجراء التحولات الاجتماعية من أجل تحقيق التنمية الجامعة.

(جـ) المشاركة في الحياة المدنية والحياة الديمقراطية والتجديد الاجتماعي مع التشديد على ثلاثة جوانب محددة في المشاركة تتمثل في ما يلي: (١) مشاركة الشباب في صنع القرار وتدعيم الديمقراطية؛ (٢) اضطلاع الشباب بمهام قيادية، والتحلي بروح المبادرة في مجال الأعمال الحرة، وممارسة التجديد الاجتماعي، من أجل تعزيز الأهلية للعمالة، ومزاولة أساليب مستدامة لكسب العيش، ومعالجة أوجه التفاوت الاجتماعي، والتخفيف من وطأة الفقر؛ (٣) تيسير العمل بقيادة الشباب من أجل درء النزاعات والمشاركة في بناء السلام وتعزيزه.

ويعتبر العمل في إطار هذا المحور الأخير أمراً أساسياً إذ إنه لا يقتصر على استكمال العمل في إطار المحورين السابقين وإنما يتيح أيضاً إجراء استثمارات فيهما إلى أقصى حد ممكن.

٩٣- وستولى العناية في إطار المحاور الثلاثة هذه لتعزيز المساواة بين الجنسين والاهتمام بشواغل الشباب في أفريقيا. وترد تكملةٌ لمشروع الوثيقة ٣٧م/ ٤ تتمثل في استراتيجية تنفيذية بشأن الشباب تعرض تقييماً لما قامت به اليونسكو إلى حد اليوم في هذا المجال مع معلومات تفصيلية عن نوع العمل الذي ستضطلع به المنظمة، إضافة إلى عرض لتدابير التنسيق ولأبرز طرائق التنفيذ.

٩٤- وتمثل الرياضة إحدى أقوى الوسائل لإبلاغ رسائل عن حقوق الإنسان، والتنمية، والسلام، وعن التقارب بين الشعوب. كما أنها تعد أفضل طريقة للوصول إلى الشباب، إناثاً وذكوراً، واجتذابهم إلى العمل. فيجب أن تغتنم اليونسكو كل الفرص التي تتيحها الرياضة بوصفها أداة للتعلم- بغية القضاء على تعاطي المنشطات من خلال تطبيق اتفاقية مكافحة المنشطات، ونشر قيم إيجابية ومهارات مدنية تعزز التضامن من أجل بناء عالم قائم على الاستدامة، واستحداث قنوات جديدة لمشاركة الشباب في الحياة العامة والحياة السياسية. وتشكل التربية البدنية والرياضة، بوجه أعم، إطاراً للعمل من أجل النهوض بصحة الأفراد ومجتمعاتهم المحلية وتحقيق الاندماج الاجتماعي والتلاحم الاجتماعي والتنمية المستدامة والالتزام بالممارسات الأخلاقية في مجال الرياضة. وستعمل المنظمة من أجل توفير المشورة في مجال السياسات وتعزيز القدرات المؤسسية لدعم الدول الأعضاء في رسم سياسات جامعة وأساليب تنفيذ شاملة في هذه المجالات.

٩٥- وتشهد كل البلدان اليوم تحولات اجتماعية جوهرية. وتمثل هذه التحولات انعكاساً لموجات النمو السكاني، والتوسع العمراني السريع، وتأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، بالإضافة إلى بزوغ تطلعات ديمقراطية جديدة، كما أنها تبين تبعات الأزمات والكوارث الطبيعية. وتتيح هذه التحولات فرصاً جديدة لتحقيق التنمية الجامعة، إلا أنها تؤدي كذلك إلى ظهور تحديات جديدة، إذ تزيد من تفاقم أوجه انعدام المساواة والاستبعاد، بل تسبب التوترات في كنف المجتمعات، إذ إن ظاهرة العولمة تجمع بين الأفراد من شتى الثقافات على نحو لا ينفك يزداد تلاصقاً. وعليه أصبحت الحاجة والتطلع إلى التماسك الاجتماعي والحوار بين الثقافات أكثر إلحاحاً من ذي قبل. ففي مختلف أنحاء العالم تطالب المجتمعات بمساعدتها في وضع وتنفيذ سياسات عامة أكثر فعالية لإرساء السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة، بغية كفالة احترام حقوق كل إنسان وكرامته، رجلاً كان أم امرأة، ومن أجل ترسيخ العدالة الاجتماعية.

٩٦- وينبغي لليونسكو أن تضطلع بدورها الفريد من نوعه والمتمثل في تقديم الدعم إلى المجتمعات التي تمر بمراحل تحول وانتقال في عصر العولمة. فلليونسكو من الاختصاص والتجربة ما يكفل لها مرافقة الجهود المبذولة لوضع وتنفيذ سياسات رامية إلى إدماج جميع الأفراد في نسيج المجتمع وتزويدهم بإمكانية الاستفادة من مختلف الفرص، مثل التمتع بخدمات التعليم الجيد، والمشاركة في الحياة الثقافية، والإسهام في استنباط المعارف وتشاطرها، بما في ذلك الإنجازات العلمية، والانتفاع بالمعلومات ووسائل الاتصال. وتعتبر السياسات الرامية إلى كفالة إشراك الجميع في أنشطة التربية والثقافة والعلوم والاتصال والمعلومات عاملاً أساسياً لتعزيز قدرة المجتمعات على التصدي للأحداث، ولتزويد الأفراد بالأدوات والمعارف اللازمة لتمكينهم من الاستغلال الأمثل لفرص التغيير المتاحة. كما أن لتلك السياسات دوراً حيوياً فيما يتعلق بتوطيد الاحترام والتفاهم. وعليه يتعين على اليونسكو أن تواصل عملها كحافز للسياسات الرامية إلى تعزيز الطاقات الكامنة لدى جميع الأفراد والمجتمعات وتحقيق الاستفادة الكاملة منها.

٩٧- وفي كنف مجتمعات ما فتئت تزداد تنوعاً، ستضطلع اليونسكو بتفويضها الإنساني الأساسي المتمثل في «تنمية العلاقات ومضاعفتها بين الشعوب تحقيقاً لتفاهم أفضل بينها، ولوقوف كل شعب منها بصورة أدق وأصدق على عادات الشعوب الأخرى». وتتمتع اليونسكو بتجربة لا نظير لها فيما يتعلق بدعم الدول الأعضاء في مجال وضع السياسات المبتكرة الرامية إلى ترسيخ الحوار والتفاهم. وتعمل اليونسكو على تقوية نسيج مجتمعات منفتحة وجامعة، من خلال تنفيذ أنشطة متنوعة في شتى المجالات، ومنها تنظيم فرص التبادل بين الثقافات، وإقامة الشبكات الثقافية، ودعم الفنون والرياضة، وإدماج الشباب، وتعزيز الحوار بين الأجيال. ويكتسي ترويج الحوار بين الثقافات أهمية حيوية، لا سيما وأن المجتمعات تواجه أشكالاً جديدة من مظاهر انعدام المساواة، والاستبعاد، والعنف والتعصب، التي تزداد حدة من جراء علاقات التوتر والنزاعات المحلية. ويتطلب تعزيز قيم الاحترام والتسامح والتفاهم توفير خدمات التعليم للجميع، وتشاطر المعارف العلمية، وترسيخ الثقافات لتمكينها من التصدي للأحداث، وإقامة شبكات الاتصال والمعلومات وإتاحة فرص الاستفادة منها. فتلكم هي الدعائم اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة ولإرساء السلام الدائم بين المجتمعات وفي كنف كل منها.

٩٨- وستعزز اليونسكو الدعم الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء من خلال اعتماد نهج استراتيجي أشد تركيزاً وأرفع مستوى وأكثر استشرافاً للمستقبل واستناداً إلى الحقوق. وبغية استحداث أوجه تآزر جديدة وتعزيز التنفيذ الفعال للأنشطة، يُقترح في إطار الوثيقة ٣٧م/٥ إنشاء مركز معني بالتحولات الاجتماعية والحوار بين الثقافات. وستتمثل مهمة المركز في دعم جهود الدول الأعضاء في مجال إعداد السياسات التجديدية الكفيلة بمواكبة التحولات الاجتماعية واستباق حدوثها، وذلك على أساس ما سيبذله المركز من جهود للوقوف على الاحتياجات الاجتماعية على نحو أكثر دقة، ولتعزيز قدراته الاستشرافية في مجالات اختصاصه.

٩٩- وسيتم في إطار المركز الجديد المعني بالتحولات الاجتماعية والحوار بين الثقافات تجميع وإعادة توزيع عدد من الأنشطة المبعثرة حالياً في مختلف أنحاء الأمانة، والرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، والحوار بين الثقافات، والاستشراف والاستباق، وذلك بغية دعم جهود الدول الأعضاء، وإضفاء المزيد من الاتساق على أنشطة اليونسكو، وجعل عمل المنظمة أكثر تأثيراً وبروزاً للعيان وقرباً من الميدان.

١٠٠- ومن شأن المركز الجديد أن يعزز إسهام اليونسكو في تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. وقد تم التركيز على أهمية ذلك البعد الاجتماعي في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠)، وفي التقرير المرفوع إلى الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان «تحقيق المستقبل الذي نريده للجميع» والذي تم فيه التركيز على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الجامعة. ويمثل ذلك عنصراً أساسياً لإرساء دعائم مستدامة تكفل تنمية المجتمعات كافة في يومنا هذا. ويمثل إشراك الجميع وتمكين كل فرد من التمتع بمنافع الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية عاملين أساسيين لتوطيد «العيش معاً» وتعزيز التفاهم.

١٠١- وانطلاقاً من عمل المركز الجديد، فإن مواكبة التحولات الاجتماعية من أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي وإرساء الحوار بين الثقافات ستكون أحد الأهداف والأولويات الاستراتيجية المستعرضة في الوثيقة ٣٧م/٤، كما ستمثل مجالاً خاصاً قائماً بذاته من بين مجالات التركيز المواضيعية في الوثيقة ٣٧م/٥. وبذلك سيتسنى لليونسكو مساعدة الدول الأعضاء في إعداد نهوج تتسم بمزيد من الاتساق والشمول والتجديد لتعزيز الاندماج والتفاهم.

١٠٢- وسيشارك المركز في الاضطلاع بوظائف المنظمة الخمس من خلال اتباع ثلاثة توجهات استراتيجية، وهي التالية:

- سيتمثل التوجه الاستراتيجي الأول في تعزيز الروابط بين البحوث العلمية وعملية وضع السياسات فيما يتعلق بالتحولات الاجتماعية والتعددية الثقافية. وسيتم في هذا الصدد الاعتماد إلى حد بعيد على تجربة برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست)، كما سيتم تقديم الدعم اللازم لوضع السياسات وتنفيذها من خلال تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، ولا سيما على الصعيد الوطني، مع مراعاة القضايا المطروحة بشأن فرص الانتفاع بالمعلومات ووسائل الاتصال الجديدة.
- أما التوجه الاستراتيجي الثاني فسيتمثل في قيادة مبادرات واضحة الأهداف في مجالات التربية والثقافة والعلوم والاتصال والمعلومات بهدف دعم نشأة مجتمعات أكثر إدماجاً للجميع، وتعزيز الحوار بين الثقافات. وفي سبيل تعزيز نشأة مجتمعات أكثر عدالة وإدماجاً للجميع، سيستفيد المركز استفادة مثلى مما يتوافر لدى اليونسكو من أدوات وشبكات، بما في ذلك العلاقات القائمة مع المجتمع المدني ومع المدن والحكومات المحلية والشركاء من القطاع الخاص. وستستند الجهود المبذولة في هذا الإطار إلى الشراكات التي تربط بين اليونسكو والمؤسسات الأخرى، مثل تحالف الأمم المتحدة للحضارات، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأفريقي، وغير ذلك من من المنظمات والمبادرات الدولية الحكومية والدولية. وفضلاً عن ذلك، ستقوم اليونسكو بقيادة الأنشطة الخاصة بالعقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢) تنفيذاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٧/١٠٤.
- وأما التوجه الاستراتيجي الثالث فسيتمثل في توطيد وظيفة اليونسكو باعتبارها مختبراً للأفكار والاستشراف والاستباق، بغية الوقوف على الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وتصميم اقتراحات تجديدية لوضع السياسات الحكومية، وللربط بين البحوث والسياسات العامة والتطبيقات العملية. وبعد إطالة دورة البرمجة، ازدادت أهمية تعزيز قدرات اليونسكو الاستشرافية لتمكين المنظمة من التكيف مع التغيرات واستباق حدوثها.

١٠٣- وسيعزز المركز الجديد الاندماج الاجتماعي من خلال كفالة التطبيق العام لمبادئ حقوق الإنسان والمبادئ الأخلاقية باعتبارها تمثل السبيل إلى تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي في المراحل المضطربة والانتقالية. ومن شأن اليونسكو أن تستفيد من تجربتها العريقة في مجال تعزيز الأخلاقيات في مجالات اختصاصها كافة، فبفضل هذه التجربة ستستطيع المنظمة ترسيخ الاندماج وتعزيز النسيج الاجتماعي.

١٠٤- وتماشياً مع الأولويات العامة لعمل اليونسكو، سيعزز المركز الاندماج الاجتماعي القائم على تمكين الأفراد، كما سيدعم مشاركة الشباب مشاركة جامعة في إدارة التحولات الاجتماعية، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز المساواة بين الجنسين والاهتمام بشواغل الشباب في أفريقيا.

١٠٥- وسيستفيد المركز الجديد من التجربة العريقة لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست)، من أجل تعزيز الروابط بين البحوث والتطبيقات العملية ورسم السياسات، ودعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في مجال وضع السياسات وتنفيذها لمواكبة التحولات الاجتماعية، ولا سيما من خلال بناء القدرات البشرية والمؤسسية.

١٠٦- وسيدعم المركز الجديد جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تصميم السياسات الحكومية وتنفيذها من أجل تعزيز التعايش وتيسير التقارب بين البلدان والمجتمعات والأفراد. وسيرتبط ذلك بتنفيذ قرار المؤتمر العام القاضي بوضع خطة عمل لإرساء ثقافة السلام واللاعنف. وستسعى اليونسكو إلى استحداث وتوسيع نطاق الفرص والأطر التي تتيح إقامة علاقات الحوار والتعاون، من خلال تنفيذ المشروعات المشتركة بين الثقافات، والمبادرات العابرة للحدود، وإقامة الحوار بين الثقافات، بغية تعزيز أوجه التبادل البناءة بين الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة ومتعددة. وتكتسي الجهود المبذولة من أجل حماية التراث الثقافي وتعزيزه أهمية كبيرة في هذا المقام إذ إنها تتيح جمع شمل الأفراد والجماعات والمجتمعات، من خلال إبراز الأواصر والتجارب المشتركة، وتوفير الإطار المناسب للحوار والمشاركة المدنية والمصالحة. وتضطلع المجتمعات المحلية في هذا المقام بدور بالغ الأهمية، وكذلك السكان الأصليون والمحليون باعتبارهم قيّمين على معارف وتجارب فريدة من نوعها وأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ولا يكفي أن تعبأ للحوار بين الثقافات جهود الدول وممثليها الرسميين بل يجب أيضاً تعبئة جهود المجتمع المدني برمته لهذا الغرض. ويعتبر الحوار بين الأديان والعقائد من مكونات الحوار الأوسع نطاقاً القائم بين الثقافات، فمن الجدير بالأديان والعقائد التي تعتبر من المظاهر الثقافية والاجتماعية أن تكون موضوع معرفة وفهم أفضل لتفادي الأفكار السلبية المنمطة وأوجه سوء التفاهم. وفي حالات الأزمات ولا سيما بعد انتهاء النزاعات، يمكن للحوار بين الثقافات أن يضطلع بدور حيوي في إطار بناء السلام والمصالحة.

١٠٧- وسينهض المركز الجديد بالدراية المتوافرة في مختلف أرجاء المنظمة لتمكينها من إقامة علاقات التعاون المستعرِضة والجامعة للتخصصات. وفي الوقت ذاته، سيقدم المركز دعماً جوهرياً، ومشورة ومساندة تقنية في مجالات اختصاصه. كما أنه سيكون بمثابة الحافز لتعزيز التعاون مع الشركاء من خارج المنظمة، من خلال تقوية أوجه التآزر مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المعنية الرئيسية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وعن طريق الاستفادة قدر الإمكان من الشراكات والترتيبات التعاونية القائمة. فالشراكات مع مؤسسات البحوث والمختبرات الفكرية المرموقة ومع مؤسسات البحوث الوطنية والشبكة العالمية لكراسي اليونسكو الجامعية، تضطلع بدور أساسي في بناء القدرات المؤسسية المطلوبة.

١٠٨- وسيجمع المركز الجديد إجمالاً بين عدة أدوار، فهو سيكون بمثابة مرصد للتحولات الاجتماعية والثقافية، وكذلك بمثابة مختبر للأفكار ذي وجهة مستقبلية يُسترشد به لدى وضع السياسات، كما سيكون منبراً للحوار بين الثقافات وللاستراتيجيات القائمة على احترام حقوق الإنسان، ومرجعاً وحافزاً للتعاون بين الوكالات وللتعاون الدولي ولبناء القدرات. وبفضل مستوى المركز الرفيع وبروزه للعيان ستتسع رقعة تأثير اليونسكو في مجال أساسي يعتبر من الدعائم الحيوية لإرساء السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة، كما ستنفتح أبواب جديدة لإقامة علاقات مبتكرة للشراكة والتعاون.

النواتج المنشودة:

- اعتماد الدول الأعضاء لسياسات قائمة على الشواهد من أجل تنمية أوضاع الشباب وتطوير مشاركتهم بصورة جامعة؛
- تعزيز قدرات الشابات والشبان على المشاركة في العمليات الديمقراطية وتسوية النزاعات وبناء مجتمعات جامعة مستدامة وبناء السلام؛
- توسيع نطاق الانضمام إلى اتفاقية مكافحة المنشطات في مجال الرياضة؛
- تعزيز الروابط بين البحوث العلمية ورسم السياسات في مجال التحولات الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والتعدد الثقافي، وتصميم سياسات جامعة وقائمة على الأخلاقيات وتعميمها في الدول الأعضاء؛
- تعزيز التفاهم والتسامح والتقارب بين البلدان والمجتمعات المحلية والأفراد وتحقيق ذلك من خلال الحوار بين الثقافات؛
- رسم سياسات عامة ابتكارية تستند إلى الحقوق وتستفيد من البحوث والسياسات والممارسات العلمية؛
- تقديم اقتراحات ابتكارية لوضع السياسات العامة الرامية إلى مد الجسور بين البحوث والسياسات والممارسات.

مدخل إلى الهدفين الاستراتيجيين السابع والثامن

١٠٩- إن السلام يندرج في صميم ولاية اليونسكو ويستند كذلك إلى التضامن والمساواة. وانطلاقاً من الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بوصفها أساس الاستقرار والسلام والتنمية، فإن المنظمة ستعمل من أجل إرساء نظام دولي أقوى يقوم على احترام القوانين ويكون التعاون المتعدد الأطراف فيه فعليا والتنمية شاملة للجميع وتستند إلى احترام التنوع الثقافي. وتتمتع اليونسكو بتاريخ طويل في توفير منبر حي للحوار بين الثقافات من أجل إعداد حلول للمشكلات المشتركة. فبدون وجود هذا النوع من المجالات للحوار لا يمكن أن تترعرع ثقافة السلام. كما أن الثقافة تشكل مجالاً يواجه فيه المجتمع نفسة ويكتشف ذاتيته؛ وبالتالي، فإن المواطنة الثقافية والحقوق الثقافية والإبداع الثقافي هي أمور مترابطة ترابطاً عميقاً.

١١٠- وفي عالم يتزايد تعقيداً ويتزايد فيه اللايقين وتنشأ أشكال جديدة للعنف، تعد الثقافة أيضاً قوة دفع لجهود إعادة البناء وتعزيز المقاومة وتحقيق التنمية. وفضلاً عن التدليل على أهمية الثقافة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والازدهار البشري، فإن الصلة بين الثقافة والتنمية تمس أيضاً الحوار بشأن النهج الخاص «بالحقوق» في تحقيق التنمية ضمن منظور أخلاقي. وتنطوي التنمية القائمة على مراعاة الثقافة على مجموعة من المزايا التي لا تقيَّم بالمال، وذلك مثل تحقيق الاندماج الاجتماعي بقدر أكبر، وترسيخ الانتماء وتعزيز عوامل المقاومة والابتكار والإبداع ومهارات مزاولة الأعمال الحرة لدى الأفراد والمجتمعات المحلية، واستخدام الموارد والمهارات والمعارف المحلية. كما أن احترام ودعم أشكال التعبير الثقافي يسهمان في تدعيم الرصيد الاجتماعي للمجتمع المحلي ويعززان الثقة في المؤسسات العامة.

١١١- ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بوجود عنصر ثقافي قوي فيها. وسوف تعد اليونسكو خلال السنوات المقبلة مبادرات ونهوجاً جديدة وستحشد الطاقات والأفكار وأشكال الالتزام من أجل بناء فهم جديد لتحقيق السلام والتنمية المستدامة عن طريق الثقافة. فإن العمل من أجل التنمية وفق نهج محوره الإنسان ويحقق نواتج مستدامة وجامعة ومنصفة، يمثل هدفاً رئيسياً لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

١١٢- وبغية مواجهة هذه التحديات الهامة، سوف تستند اليونسكو إلى إمكاناتها الأساسية ومكاسبها السابقة في قيادة جدول الأعمال العالمي الخاص بمجال الثقافة، وذلك بوصفها هيئة تقنينية، وهيئة تقدم المشورة بشأن السياسات، وعاملاً حفازاً للتعاون الدولي، وهيئة لبناء القدرات في الدول الأعضاء. وانسجاماً مع القيم والمبادئ المشتَرَكة عالمياً والمنصوص عليها في إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي (٢٠٠١)، ستسهم المنظمة في تأكيد قيم احترام التنوع الثقافي، والتسامح، والاحترام المتبادل، والحوار بين الثقافات والتعاون بينها من أجل تحقيق تحوّل يتضمن تغيير المواقف ويستند إلى مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة. وسوف تركز المنظمة بوجه خاص على العلاقة المتواصلة بين التراث والإبداع والتي توضحها المادة ٧ من إعلان عام ٢٠٠١، وذلك من حيث كونهما قناتين وقوتين محركتين لتعزيز التلاحم الاجتماعي والمصالحة والسلام، ولتوسيع نطاق الفرص المتاحة للأفراد والمجتمعات، وتوفير الظروف لتحقيق التنمية المستدامة. فالتراث والإبداع يشكلان أساسين لقيام مجتمعات للمعرفة مفعمة بالحيوية وشاملة للجميع وتقوم على الابتكار.

١١٣- وعلى صعيد العمل المتعدد الأطراف، سوف تستفيد اليونسكو من الإنجازات الأخيرة لتعزيز الثقافة كقوة دافعة ووسيلة لتدعيم السلام والتنمية المستدامة ، ولاسيما من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠١٠، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ بشأن الثقافة والتنمية، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في عام ٢٠١٢ (ريو + ٢٠)، ونتائج الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٣ في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن «العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانات الثقافية من أجل تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية»، وتقرير فريق الأمم المتحدة الخاص المرفوع إلى الأمين العام عن جدول أعمال الأمم المتحدة في مجال التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وسوف يستند العمل إلى برامج اليونسكو الطليعية والوثائق التقنينية مما يكفل حماية التراث وحفظه وصونه، وتعزيز الإبداع وتراث المستقبل من خلال التعاون الدولي والحوار بين الثقافات.

١١٤- وتحظى اليونسكو بمهام وخبرات فريدة ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز التراث والإبداع بوصفهما قوتين لنشر السلام وتحقيق التنمية المستدامة. ويتيح هذا الأمر لليونسكو القيام بعملها على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، بدءاً من تقديم المشورة في مجال رسم السياسات وحتى بناء القدرات في مجالات متنوعة تشمل التراث الثقافي - بكافة تجلياته - بالإضافة إلى أشكال التعبير الثقافي والصناعات الثقافية. وستقوم اليونسكو بتعزيز تأثير مجموعتها الفريدة من الوثائق التقنينية على المستوى القطري من خلال التطبيق الفعلي والمتكامل لاتفاقياتها الثقافية في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الجامعة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي إلى تخفيف وطأة الفقر وإدرار الدخل ودعم سبل العيش المستدام على مستوى الفرد والمجتمع المحلي. وسيشتمل ذلك على تطوير قدرات المؤسسات والمهنيين والأفراد العاملين في الوسط الثقافي، وتقديم المشورة في مجال تصميم وتطوير السياسات الثقافية. كما ستواصل المنظمة جمع الأدلة على إسهام الثقافة في بناء المجتمعات الجامعة وذلك من خلال الحوار بين الثقافات والمصالحة والسلام على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي وضمن منظور التنمية الاقتصادية المنصفة. وسوف يتضمن هذا الجهد التنفيذ المستمر للمبادرات الرامية إلى تعزيز الملكية الوطنية من خلال صون وتوطيد التاريخ والتراث المشتَرَكين، وأشكال التعبير الثقافي المعاصرة التي ولّداها، ولاسيما في أوساط مجتمعات الشتات.

١١٥- وسيولى اهتمام خاص للبلدان التي تعاني من أزمات وتوترات وللبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بعد النزاعات، وكذلك البلدان التي أصابتها كوارث طبيعية، حيث يعتبر إحياء الثقافة وإصلاح التراث الوثائقي أمراً أساسياً لتهيئة ظروف الانتعاش عن طريق بناء الهوية الوطنية والسلام الدائم والتنمية المستدامة.

١١٦- وفي سياق اضطلاع المنظمة بإعداد نهوج مبتكرة وملائمة ثقافياً من أجل لتصدي لتحديات تحقيق التنمية المستدامة، سوف توسع اليونسكو نطاق اتصالها بالمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، مع التشديد بوجه خاص على الشباب بوصفهم فئة تحظى بالأولوية. فإن تعزيز قدرات الشباب من أجل إجراء تغيير إيجابي، من خلال الترويج لسياسات واستثمارات تعنى بالإمكانات الفنية والخلاقة لمزاولي الأعمال الحرة والمبدعين في عالم الغد يمثل مستلزماً سياسياً. وسيجري، بنفس القدر من الأهمية، تشجيع مشاركة الشباب وتطوعهم في مجال المشروعات الخاصة بالتراث وتعزيز قيم التراث، وذلك كوسيلة لتعزيز الحوار ودرء النزاعات وبناء مجتمعات جامعة من الناحية الاجتماعية.

١١٧- وستولى عناية خاصة للأولويتين العامتين للمنظمة المتمثلتين في أفريقيا والمساواة بين الجنسين. وستمنح اليونسكو الأولوية في هذا الصدد للعمل مع الدول الأعضاء الأفريقية والجهات الشريكة والشبكات الأفريقية العاملة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بغية تعزيز إسهام التراث والإبداع في تحقيق التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي. وسوف تعزز اليونسكو في هذا السياق تعاونها مع الاتحاد الأفريقي وستسهم في تحقيق أهدافه. وسيجري التشديد مجدداً على تعزيز السياسات وبناء القدرات المؤسسية والمهنية اللازمة لضمان حماية التراث وصونه والنهوض به بصورة فعلية واحترام الذاتيات الثقافية وتنمية صناعات ثقافية وإبداعية مجدية لتكون قوة دافعة للنمو والسلام. وفي هذا الإطار، يشكل الاحتفال بالعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٣-٢٠٢٢) فرصة هامة لتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة أشكال التحيز والتمييز المتوارثة من التاريخ الماضي ولتيسير المصالحة واعتماد أساليب جديدة للعيش معاً، وذلك عن طريق الترويج لوجهات نظر جديدة إزاء تاريخ أفريقيا وتجارة الرقيق والرق، مع التشجيع على تقدير أشكال التعبير الثقافي الناجمة عن إبداع مجتمعات الشتات الأفريقي. وبدافع تزايد الزخم على الصعيد الدولي في الاهتمام بجدول أعمال الثقافة والتنمية، وفي الاعتراف بأن أفضل وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة تتمثل في تأمين المساواة بين النساء والرجال في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ستسعى اليونسكو إلى تقديم إسهام أصيل وهام في جدول أعمال التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، وذلك من خلال التشجيع على قيام الظروف الكفيلة بضمان الانتفاع المتكافئ بالتراث الثقافي، وضمان التساوي في المشاركة في نقل القيم الثقافية إلى الآخرين، والمساواة بين الجنسين في التعليم والتدريب في المجال المهني، وتعزيز قدرات النساء.

١١٨- وبالاستناد إلى توصيات ونتائج التقارير الحديثة للأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتقارير المقرر الخاص بشأن الحقوق الثقافية، وخطة عمل ستوكهولم بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية (١٩٩٨)، وبحوث وتقارير اليونسكو، بما فيها الوثيقة المعنونة «التنوع الإنساني المبدع» (١٩٩٥)، والمعلومات المستمدة من العمليات الدورية لرفع التقارير في إطار الاتفاقيات الثقافية للمنظمة، ستشجع اليونسكو زيادة الوعي على الصعيد العالمي بشأن مسألة المساواة بين الجنسين والثقافة بغية التقدم في مجال رسم السياسات والعمل في هذا المجال الإنمائي الهام الذي ما زال لا يحظى بالقدر الكافي من التحليل.

١١٩- وبغية تعبئة الموارد وبناء تحالفات عالمية وإقليمية ووطنية، ستقوم اليونسكو بتعزيز شراكاتها مع القطاعين الخاص والعام، مع الاستفادة من موارد معاهد ومراكز الفئتين ١ و٢ وغيرها من الشبكات المتخصصة. وسيجري تشجيع التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

١٢٠- وتحقيقاً لهذه الرؤية، ستعمل اليونسكو على تحقيق هدفين استراتيجيين مركّزين غاية التركيز، وهما:

الهدف الاستراتيجي السابع

حماية التراث وتعزيزه ونقله

١٢١- إن التراث بمفهومه الكامل - بما يشمل التراث الطبيعي والثقافي، والمادي وغير المادي، والمنقول وغير المنقول، والتراث الوثائقي- هو مجموعة ممتلكات موروثة من الماضي نرغب في نقلها إلى الأجيال المقبلة لأنها تنطوي على قيم اجتماعية وتعبر بأشكالها المختلفة عن الهوية والانتماء. ويمكن استخدام هذه الممتلكات لتعزيز الاستقرار الاجتماعي وبناء السلام وتحقيق الانتعاش بعد أوضاع النزاع، ولإعداد استراتيجيات إنمائية.

١٢٢- ويرتبط التراث ارتباطاً لا ينفصم بأكثر التحديات إلحاحاً التي تواجهها البشرية والمتمثلة في تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وتضاؤل التنوع البيولوجي، والمياه الآمنة، والنزاعات، والتفاوت في الحصول على الغذاء والانتفاع بالتعليم والصحة، والهجرة، والتوسع الحضري، والتهميش الاجتماعي، وأشكال التفاوت الاقتصادي. وعليه، فإن التراث أمر أساسي لتعزيز السلام وتحقيق تنمية مجتمعية وبيئية واقتصادية مستدامة.

١٢٣- ويوفر إطار العمل التقنيني الخاص باليونسكو منبراً عالمياً فريداً للتعاون والحوار على الصعيد الدولي. فهو يرسي نظاماً كلياً للحوكمة الثقافية ضمن نهج قائم على حقوق الإنسان، وذلك بالاستناد إلى القيم المشتركة والالتزامات المتبادلة التي تحترم التنوع الثقافي، وحرية تداول الأفكار، والمسؤولية الجماعية. ويدفع تنفيذ اتفاقيات المنظمة وتوصياتها وإعلاناتها وبرامجها الدولية الحكومية الدول الأعضاء إلى مائدة الحوار والتعاون الدولي، مما ييسر الحوكمة الجامعة وتشاطر المعارف وأفضل الممارسات على مستوى رسم السياسات.

١٢٤- ويفضي منبر التعاون هذا إلى تعزيز إسهام الثقافة والموارد الطبيعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز التراث وحمايته وصونه - مع التشديد بوجه خاص على التراث غير المنقول (اتفاقيتا عامي ١٩٧٢ و١٩٥٤)، والممتلكات الثقافية المنقولة (اتفاقيتا عامي ١٩٥٤ و١٩٧٠)، والتراث الثقافي المغمور بالمياه (٢٠٠١). وسوف تعمل

اليونسكو على تعزيز القدرات الوطنية من أجل حفظ التراث وصونه وإدارته وتعزيزه بشكل أفضل على المستويين المهني والمؤسسي وعلى مستوى المجتمعات المحلية. كما أنها ستشجع الإمكانيات التربوية للتراث، وخصوصاً من خلال تعزيز المعارف التقليدية وإدراج التعليم بشأن التراث في إطار التعليم النظامي وغير النظامي.

١٢٥- وستسعى المنظمة، من خلال برنامج ذاكرة العالم، إلى تعزيز أطر الصون الوثائقي القائمة وإلى التشديد على الصون الطويل الأجل للمعلومات المرقمنة والمعلومات المنتجة رقمياً.

١٢٦- كما ستسعى اليونسكو إلى تسخير قوة التراث بوصفها قوة إيجابية وموحِّدة تستطيع أن تحول دون وقوع النزاعات وأن تيسر بناء السلام وتحقيق الإنعاش والمصالحة. وفي الأوقات التي تشهد فيها البلدان فترة انتقالية أو أزمة، ستقوم اليونسكو بدور المنسق والمحفز من أجل دفع عجلة التعاون إلى الأمام وتعزيز الربط الشبكي بين الأطراف الفاعلة على الصعيدين الدولي والقطري من أجل ضمان فعالية العمل الدولي. وسيشمل ذلك تقديم المساعدة في إطار الاتفاقيات الخاصة بالتراث، وسيجري تعزيز العمل في هذا المجال من خلال آليات الرصد التي أنشئت مؤخراً في إطار اتفاقية عام ١٩٧٠، والتي أثبتت استمرارية جدوى اليونسكو في العمل من أجل حماية الممتلكات الثقافية ومنع نهبها والاتجار غير المشروع بها نظراً لما يمثله ذلك من إخلال بالتعبير عن الهوية الثقافية للمجتمع المعني.

١٢٧- لقد شهدت السنوات الأخيرة توجهاً متزايداً نحو استهداف الثقافة خلال النزاعات. فالنزاعات التي تنشب بين الدول وداخلها تكتنفها قضايا ثقافية، ويُسلط فيها الضوء على أوجه الاختلاف الثقافي لتفكيك وحدة المجتمعات. وعليه، ففي إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل، سيعكف برنامج الثقافة على إعداد الاستراتيجيات والأدوات الرامية إلى ما يلي: (١) تعزيز حماية التراث الثقافي وأشكال التعبير الثقافي في أوضاع الأزمات والنزاعات؛ (٢) منع استغلال الثقافة كأداة لزيادة حدة الاختلافات والتوترات.

١٢٨- وستركز الأنشطة على تحليل الوقائع وجمع البيانات بشأن أوجه الدمار والضرر الملحق بالتراث الثقافي وأشكال التعبير الثقافي، بما في ذلك نهب الممتلكات الثقافية في أوضاع الأزمات والنزاعات، ووضع تدابير استجابة طارئة على المدى القصير، انطلاقاً من تجربة اليونسكو العريقة في هذا المجال (كما في العراق وليبيا وهاييتي ومالي). وستندرج الجهود المذكورة في إطار استراتيجية عالمية لمكافحة الإفلات من العقاب بعد تدمير التراث الثقافي، وللاستفادة مما تتيحه الثقافة من طاقات لتحقيق القدرة على الصمود وتحقيق الاندماج الاجتماعي والمصالحة الوطنية وبناء السلام، بالتعاون الوثيق مع شركاء اليونسكو من المؤسسات من قبيل المجلس الدولي للآثار والمواقع، والمجلس الدولي للمتاحف، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والدرع الأزرق، والمنظمة العالمية للجمارك، وكذلك مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية. وفي إطار دعم اليونسكو للنظم التقليدية في مجال الحماية البيئية وإدارة الموارد، ستبذل المنظمة الجهود للإسهام في تأمين استدامة أفضل للنظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية الهشة وصون التنوع البيولوجي، ودرء التنافس والتنازع من أجل الانتفاع بالموارد الطبيعية والثقافية، بما فيها المياه. ومن خلال التعاون المشترك بين القطاعات بين مركز التراث العالمي ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، ستمضي المنظمة قدماً في تطبيق مفاهيم التخطيط الفضائي الخاص بالبحار من خلال تنفيذ عملية التخطيط المذكور في بعض مواقع التراث البحري المحددة. كما ستعمل على تعزيز الاستراتيجيات الخاصة بإدارة مخاطر الكوارث والتي تحترم المعارف التقليدية على أتم وجه وتستند إلى مشاركة المجتمعات المحلية؛ وسوف تساند المنظمة عمليات تطبيق هذه الاستراتيجيات.

١٢٩- وعلى غرار ذلك، ستشجع المنظمة تطبيق توصية عام ٢٠١١ بشأن المناظر التاريخية الحضرية، باعتبارها وسيلة لضمان إدراج سياسات وممارسات الصون التي تحترم قيم التراث والتقاليد الخاصة بسياقات ثقافية مختلفة، في إطار الأهداف الأوسع نطاقاً للتنمية الحضرية.

١٣٠- وفي إطار الجهود التي تبذلها اليونسكو في مجال تشجيع الحوار و«العيش معاً»، واعتماد النهج الجامع، ستقوم المنظمة بتعزيز دور التراث الثقافي المشترك أو التراث الثقافي العابر للحدود والمبادرات الرامية إلى مد الجسور بين الشعوب. وستبذل الجهود لتقديم وجهات نظر وآفاق جديدة بشأن نشر وتدريس المعارف الخاصة بالتاريخ، وذلك من خلال نشر مصنفات التاريخ العام والتاريخ الإقليمي الصادرة عن المنظمة، مع التشديد في ذلك بشكل خاص على تاريخ أفريقيا العام، وتجارة الرقيق، والرق، مع التشجيع على تقدير أشكال التعبير الثقافي الناجمة عن إبداع مجتمعات الشتات الأفريقي وذلك في إطار الاحتفال بالعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٣-٢٠٢٢). كما ستمد اليونسكو يد المساعدة إلى الدول الأعضاء لمواجهة التحديات المتعلقة باستخدام وحفظ التراث الوثائقي، وبتعزيز دور المتاحف بوصفها مؤسسات تثقيفية ومحافل لتشجيع مشاركة الشباب في الحياة المدنية تحفز الحوار والمبادلات الثقافية وتيسر التوفيق بين التاريخ والذاكرة.

النواتج المنشودة:

- إدراج التراث الثقافي والطبيعي باعتباره محركاً لتحقيق التنمية المستدامة في جدول أعمال فترة ما بعد عام ٢٠١٥، وفي أطر التنمية الدولية، وخطط التنمية الوطنية، وأطر البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة؛
- تدعيم وتعزيز إدارة وصون التراث على المستوى القطري، ولا سيما في أفريقيا؛
- تحسين الانتفاع بالتراث الوثائقي بجميع أشكاله وتحسين المحافظة عليه؛
- وضع آلية جديدة لرصد وتقييم الأفعال المتعمدة لتدمير التراث الثقافي أو لإلحاق الضرر به، ولا سيما من خلال تقرير لرصد تنفيذ اتفاقيات أعوام ١٩٥٤ و١٩٧٠ و١٩٧٢ و٢٠٠٣؛
- إدراج الأبعاد الثقافية في سياسات التخفيف من آثار الكوارث وفي أشكال معالجة الأزمات، على المستوى القطري؛
- تحسين عمليات المصالحة، عن طريق مبادرات عالمية وإقليمية ودعم إعداد المناهج الدراسية؛
- تعزيز مشاركة الشباب في حفظ التراث وصونه وفي مبادرات بناء السلام.

الهدف الاستراتيجي الثامن

تشجيع الإبداع وتنوع أشكال التعبير الثقافي

١٣١- يُعد الإبداع مورداً متجدداً لا نظير له بوصفه قدرة يسخرها الإنسان لاستحداث شيء جديد ومبتكر من خلال الاختراع أو الخيال لحل المشكلات. ويتيح الإبداع تنمية قدرات الأفراد وتطوير كامل إمكانياتهم. وفي مجتمعات عالم اليوم القائمة على المعرفة، تسهم المزايا الإبداعية في توليد أنماط جديدة من الإيرادات وتوفير فرص عمل تحفز النمو، ولا سيما في صفوف الشباب. ويحرر الإبداع مصادر متنوعة من الإلهام والابتكار، ويسهم بذلك في بناء مجتمعات منفتحة وجامعة وتعددية. وبوسع الإبداع، بوصفه مورداً من الموارد الإنسانية المتعددة الأوجه التي تنطوي على عمليات وبيئات وأشخاص ومنتجات، أن يحدث تغييراً تحولياً إيجابياً للأجيال القادمة.

١٣٢- ومن بين التحديات الكبيرة الماثلة في عالمنا المعولم تُذكر الفوارق الاقتصادية والاستبعاد الاجتماعي والاستخدام غير المستدام للموارد والنزاعات حول الموارد الشحيحة. ومن شأن توافر الإبداع المنطوي على التعبير الثقافي وعلى القوة التحويلية الكامنة في الابتكار في مجتمعات المعرفة المساهمة في إيجاد نواتج إنمائية أفضل بالاستناد إلى الخيال الإبداعي. ويمكن أن تساهم الاستفادة من المزايا الإبداعية مساهمة فعالة في أن تكون العولمة قوة إيجابية بقدر أكبر بالنسبة إلى معظم شعوب العالم وإلى أجيال الحاضر والمستقبل. لذا فإن الإبداع ضروري لتعزيز السلام والتنمية المستدامة.

١٣٣- وتوفر الاتفاقيات والتوصيات والإعلانات الصادرة عن اليونسكو أدوات لتنفيذ سياسات سليمة ذات تأثير اجتماعي اقتصادي على المستويين الوطني والمحلي. وستسعى اليونسكو، من خلال إسداء المشورة بشأن رسم السياسات والعمل على بناء القدرات، إلى دعم السياسات والأطر التنظيمية المعززة للإبداع والمنبثقة عن المبادئ المتفق عليها دولياً والمنصوص عليها في اتفاقياتها، ولا سيما اتفاقية عام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي واتفاقية عام ٢٠٠٣ بشأن صون التراث الثقافي غير المادي. وستُسهم في إنشاء المؤسسات المتخصصة على الصعيدين الوطني والمحلي وفي تعزيزها، وستوفر الخبرات اللازمة، مما سيمكنها من تقديم مجموعة متكاملة من التدابير المتعاضدة وإقامة بيئة مؤاتية لتعزيز الموارد الثقافية وحمايتها ونقلها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجيل الحالي وللأجيال القادمة. وسيواكب ذلك بذل جهود معززة من أجل تنمية القدرات المؤسسية في مجال إنتاج المعلومات، مما يتيح الاضطلاع بأنشطة الرصد وتوفير المعلومات بشأن فعالية الأنشطة التقنينية وتأثيرها على السياسات الوطنية في مجال الثقافة والإبداع.

١٣٤- وإن التراث الثقافي غير المادي تراث يُبتكر يُنتج ويعاد ابتكاره باستمرار. وسُيستفاد استفادة كاملة من الإمكانات التي تنطوي عليها اتفاقية عام ٢٠٠٣ بوصفها أداة قوية لتحسين الرفاهية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتعبئة الحلول التجديدية والثقافية المناسبة التي تكفل التصدي لمختلف التحديات التي تفرضها التنمية المستدامة. وسيتم التركيز على تمكين الفئات المهمشة والضعيفة من الأفراد والجماعات، ولا سيما جماعات السكان الأصليين والنساء والشباب كي تتاح لهم المشاركة التامة في الحياة الثقافية من خلال تواصل الإبداع الذي يعد سمة من السمات المميزة للتراث الثقافي غير المادي، واعتماد الخيارات الثقافية وفقاً لرغباتهم وتطلعاتهم.

١٣٥- واتضح أن خيار الاقتصاد الإبداعي هو خيار إنمائي ممكن. ويقوم الاقتصاد الإبداعي على تحويل الإبداع، بوصفه مادة أولية أساسية، إلى ثروة، ويعمل هذا الاقتصاد في أحيان كثيرة في نطاق ضيق ويوفر فرص عمل جديدة ويدر أشكالاً مختلفة من الإيرادات على المستوى المحلي وبذلك يسهم في تحقيق نمو اقتصادي شامل يتسم بتوازن أكبر. وستدعم اليونسكو ظهور صناعات وأسواق ثقافية دينامية وإبداعية. وستشجع بالتالي الاستثمار في القدرات الفنية والإبداعية للأفراد والمؤسسات في البلدان النامية، مع الحرص على تأمين فرص الانتفاع والمشاركة الكاملة للجميع، وبوجه خاص للشركات الثقافية الصغيرة والمتوسطة الحجم وللمبدعين من بلدان الجنوب. وسيتطلب ذلك دعم عملية وضع أطر السياسات وتنمية القدرات التقنية والقدرات المتعلقة بالبنى الأساسية.

١٣٦- ومع أن القدرات الإبداعية موزعة بالتساوي في أرجاء العالم، فلا يتاح لكل فرد التعبير عن كامل قدراته الإبداعية. وغالباً ما تكون الأصوات الإبداعية في جنوب الكرة الأرضية غائبة. إذ يعيش الفنانون والمبدعون حياة غير مستقرة ولا يزال الكثيرون منهم يقبعون في صمتهم رغماً عنهم ولا يتمتعون بالحرية في السفر أو الإبداع أو الانتفاع بالحد الأدنى من منافع إبداعهم. ويطالب الفنانون على نحو متزايد بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وبإزالة العوائق التي تعترض حراكهم. وستعمل اليونسكو على تعزيز أوضاع الفنانين وحراكهم الفردي ومنح معاملة تفضيلية للأعمال الإبداعية في جنوب الكرة الأرضية. وستواصل بذل جهودها لدعم الفنانين من خلال المنح الدراسية والمالية المقدمة إلى المبدعين الشباب وإعادة تنشيط النقاش العالمي والتدابير اللازمة لتهيئة ظروف اقتصادية واجتماعية أفضل لعملهم.

١٣٧- وضمن السياق عينه لا ينتفع الجميع بالحياة الثقافية ولا بقدرات التعبير الإبداعي ولا بإمكانية التمتع بمختلف السلع والخدمات الثقافية، بما في ذلك السلع والخدمات الخاصة بهم. وتلك هي أمور أساسية لبناء مجتمعات إبداعية تتيح الاندماج الاجتماعي ومجتمعات قائمة على المعرفة، ولتحسين مستوى المعيشة الإجمالي. وسعياً إلى متابعة جدول أعمال سيول والأهداف الإنمائية الخاصة بتعليم الفنون لتعزيز قدرة المجتمعات على الإبداع والابتكار، ستُمنح الأولوية لتعزيز الجهود وإزالة العوائق التي تحد من الانتفاع بالحياة الثقافية والمشاركة فيها، والنهوض بالقدرات اللازمة لأشكال التعبير الثقافي والإبداعي، ولتوافر شتى أنواع السلع والخدمات الثقافية. وسيتم التشديد على الدور الذي تضطلع به اليونسكو بوصفه دوراً مرجعياً في مجال الإبداع المعاصر من خلال ترويج

«المبادرات العالمية المستوى» المكرسة لفنون الأداء والفنون البصرية بالشراكة مع الرواد من الفنانين والمهندسين المعماريين والمؤسسات من جميع المناطق في العالم.

١٣٨- إن التوسع الحضري السريع الذي لم يشهد له مثيل في جميع أنحاء العالم يفرض ضغوطاً على توافر الموارد واستخدامها وينجم عن ذلك نشوء بيئات حضرية مثقلة وظهور قضايا أمنية جديدة لا يمكن الاستمرار فيها على المدى الطويل. ومن شأن وضع الإبداع في صميم التجديد والتخطيط الحضري أن يفضي إلى أن تكون المدن أكثر ملاءمة للعيش وأكثر أمناً وإنتاجاً وقدرة على توفير حياة أفضل. وتعمل اليونسكو على دعم الأماكن العامة الحضرية المشتركة حيث يسهم الإبداع في تعزيز المشاركة الاجتماعية والاندماج والأمن. وستركز اليونسكو أنشطتها على دعم نموذج «المدن الإبداعية» وعلى وجه الخصوص تنشيط شبكة المدن الإبداعية بوصفها مختبرات تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتخفيف وطأة الفقر وأماكن يجري فيها تبادل الخيال والإلهام والابتكار بكل انفتاح وحرية: فهي منابر للحوار والأفكار يتم فيها تصور مجموعة متنوعة من الصور والنصوص والأصوات وإنتاجها وتبادلها وتداولها، ولا سيما ما ينتمي منها إلى مجتمعات الشتات.

النواتج المنشودة:

- تعزيز ابتكار السلع والخدمات الثقافية وإنتاجها وتوزيعها والتمتع بها في الدول الأعضاء؛
- تشجيع الإبداع وأشكال التعبير الإبداعي - ولا سيما لدى الفئات الضعيفة بما في ذلك النساء والشباب؛
- تعزيز الانتفاع بالحياة الثقافية والمشاركة فيها وإمكانية التمتع بالسلع الثقافية؛
- تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفنانين وتيسير حراكهم، وصون المهارات التي يمتلكها مبدعو التراث غير المادي؛
- دمج الصناعات الثقافية والإبداعية في أطر التنمية الدولية وخطط التنمية الوطنية وفي البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة والإقرار بها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

مدخل إلى الهدف الاستراتيجي التاسع

١٣٩- وتسعى اليونسكو من خلال استغلال الطاقات الكامنة في المعارف والمعلومات والاتصالات إلى تيسير نشأة مجتمعات المعرفة. ووفقاً للقيم المكرسة في الميثاق التأسيسي للمنظمة، ينبغي أن تكون تلك المجتمعات جامعة ومنصفة ومنفتحة وتشاركية، ويجب أن تقوم على المبادئ الرئيسية الأربعة التالية:

- حرية التعبير التي تنطبق على وسائل الإعلام التقليدية والمعاصرة والجديدة، بما في ذلك الإنترنت؛
- إتاحة الانتفاع بخدمات بالتعليم الجيد للجميع؛
- احترام التنوع الثقافي واللغوي؛
- تعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف، ولا سيما ما يندرج منها في الملك العام.

الهدف الاستراتيجي التاسع

تعزيز حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام وتعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف

١٤٠- ستواصل اليونسكو الاضطلاع بدورها الريادي على الصعيد العالمي في تعزيز تهيئة بيئة حرة وتعددية ومستقلة تتيح بناء مجتمعات معرفة جامعة للوفاء بمهمتها المتمثلة في تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة وتنمية وسائل الإعلام. وكان مؤسسو اليونسكو مدركين أن التدفق الحر للمعلومات والأفكار يمثل، من بين مجموعة شروط، شرطاً لا بد منه للنجاح في بناء السلام. وفي يومنا هذا، يساهم التدفق الحر للمعلومات في إضفاء قيمة على نحو متزايد على التجارب الإنسانية والتقدم من خلال تعزيز حقوق الانسان والانفتاح وتعزيز سبل العيش، فضلاً عن التنمية المستدامة والاندماج الاجتماعي والديمقراطية التشاركية والسلام. وبذلك فإن حرية التعبير ليست مجرد حق من حقوق الإنسان بل إنها عنصر أساسي يسهم في بلوغ أهداف التنمية المتفق عليها دولياً.

١٤١- ويستدعي التدفق الحر للمعلومات في مجتمعات المعرفة تعزيز الحق في حرية التعبير، بما في ذلك الحقوق الملازمة له المتمثلة في حرية الصحافة وحرية تداول المعلومات. وتفضي هذه العناصر إلى حق أي شخص في حرية الرأي والتعبير، ويشمل ذلك حرية

اعتناق الآراء دون تدخل والحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية كما ورد في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وترى اليونسكو أن حرية التعبير تنطبق على وسائل الإعلام التقليدية وكذلك على وسائل الإعلام المعاصرة والأشكال الإعلامية الناشئة على شبكة الإنترنت الآخذة في التطور، وبأن ذلك كله يشكل جوهر مجتمعات المعرفة الديمقراطية.

١٤٢- وتعد حرية الصحافة وحرية تداول المعلومات عنصرين حيويين لتمكين الإعلاميين المهنيين من الإسهام في المجتمعات إسهاماً كاملاً. وبتوافر هذه الشروط يمكن لوسائل الإعلام أن تصبح جهة ميسرة رئيسية تمكن من الاستجابة لمطالب الرأي العام المتعلقة بالشفافية وبمساءلة واضعي السياسات وتجاوبهم، مما يؤثر تأثيراً مباشراً في القضاء على الفقر وفي الشواغل البيئية. وتكفل حرية الصحافة أيضاً مساهمة وسائل الإعلام في تكوين ضمير عالمي يسعى إلى القضاء على الفقر والمرض وإلى تعزيز المساواة بين الجنسين والمسؤولية البيئية. وفي مناطق ما بعد النزاع ، يمكن لوسائل الإعلام التصدي لرسائل الكراهية وتعزيز الثقة والشمول وتيسير الحوار وتعزيز التسامح وتجسيد التنوع والتصدي للتصورات الخاطئة بشأن «الآخر» التي تشكل أحد الأسباب الجذرية لنشوب النزاعات العنيفة.

١٤٣- ويشمل مفهوم «تنمية وسائل الإعلام» الشروط المؤسسية والعملية اللازمة لممارسة حرية الصحافة. وعلى النحو المبين في إعلان ويندهوك الذي يحظى بموافقة اليونسكو، تشير الشروط إلى نظام يتسم بحرية الإعلام والتعددية والاستقلال. وهذا بدوره يتوقف على توافر بيئة مؤاتية من حيث السياسات والقوانين والمتطلبات التنظيمية والملكية وتنوع المضامين في إطار المؤسسات الإعلامية والقدرات المهنية للصحفيين، فضلاً عن وجود مؤسسات داعمة قوية. ومن شأن هذا الإطار إتاحة مساهمة وسائل الإعلام مساهمة متينة وديناميةومتجاوبة وتشاركية، بحيث يتمكن الرجال والنساء، ولا سيما في البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بالمعلومات اللازمة للتأثير على نحو إيجابي في عملية اتخاذ القرار التي تعد أمراً أساسياً لتطوير مجتمعاتهم. واستناداً إلى البرنامج الدولي لتنمية الاتصال في المقام الأول، ستواصل اليونسكو دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء – ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغير النامية – من أجل بناء بيئات إعلامية مفعمة بالحياة، إذ يعد ذلك أمراً أساسياً لتحقيق الحوكمة الرشيدة وعمليات التحول الديمقراطي.

١٤٤- ويلاحظ في يومنا هذا أن قدرات وسائل الإعلام تم إثراؤها وتوسيع نطاقها بفضل الإمكانيات التي يتيحها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المبتكرة. وبموازاة ذلك يلاحظ في المقابل أن تزايد كميات المعلومات الصحافية وغيرها من المعلومات المتعلقة بالشؤون العامة تصدر أيضاً في الوقت الراهن من خارج إطار المؤسسات الإعلامية التقليدية وتبلغ الجماهير مباشرة دون المرور بجهات وسيطة مهنية. ومن ثم أدى ظهور منابر جديدة لوسائل الإعلام إلى ارتفاع لم يسبق له مثيل في أعداد المواطنين الذين يمارسون حرية الصحافة. ويسهم هذا التطور في تمكين المجتمع المدني والشباب والمجتمعات المحلية من إحداث تحولات اجتماعية وسياسية هائلة بالاستعانة بوسائل جديدة للتواصل وتبادل المعلومات والمعارف، كما يسهم في تعزيز شعور كل فرد بمشاركته وهويته وانتمائه. وحيثما تمكن هذا التواصل من الوفاء بالمعايير المهنية الخاصة بوسائل الإعلام، اتسع مفهوم الصحفيين بحيث أصبح يشمل العاملين في وسائل الإعلام ومنتجي وسائل التواصل الاجتماعي الذين ينتجون كماً كبيراً من المواد الصحفية. ويدل تنامي تدفق المعلومات بوجه عام على أن المساهمة الخاصة للمعلومات الصحفية أصبحت تكتسي أهمية تفوق ما كانت تكتسيه في أي وقت مضى.

١٤٥- وفي ضوء هذه التطورات، يقع على عاتق اليونسكو الاضطلاع بدور هام لمعالجة كل من التحديات القديمة والحديثة العهد التي تواجه تنمية وسائل الإعلام فيما يتعلق على وجه التحديد بحرية الإعلام والتعددية والاستقلال.

١٤٦- ثمة ضرورة لزيادة الدعم والترويج لحرية الإعلام في الدول الأعضاء التي لا تتماشى قوانينها وممارساتها بعد مع المعايير الدولية بشأن حرية التعبير. ويتعين تعزيز أهمية تلك المعايير بالنسبة إلى الإنترنت أيضاً بنفس الطريقة التي تطبق على وسائل الإعلام التقليدية وعلى أساس متعدد الأطراف يشمل مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة تبدأ بالأوساط الحكومية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والأوساط التقنية وتنتهي بوسائل الإعلام، سواء كانت عامة أو خاصة أو تابعة للمجتمع المحلي. ووفقاً لما تم بيانه آنفاً، يمكن للإنترنت والشبكات الاجتماعية التي تعمل بالتفاعل مع وسائل الإعلام الإخبارية التقليدية الاضطلاع بدور حاسم في نشر المطالب المتعلقة بإحداث تغييرات سياسية واجتماعية. ومع ذلك، اقترن التوسع الذي شهده نطاق حرية الصحافة بتحديات جديدة مثل التحقق من صحة المعلومات وحرمة الشؤون الشخصية. وفضلاً عن ذلك، برزت قضايا جديدة تهدد حرية التعبير على الإنترنت مثل الرقابة وغربلة المحتويات والمنع من تصفح بعض المواقع والهجوم الإلكتروني على مواقع الإنترنت. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي ستواجه على مدى العقد القادم في نطاق حرية التعبير وحرية تداول المعلومات في مجال الإنترنت المفتوح والحر، وما يترتب عليه من آثار فكرية وأخلاقية وقانونية وثقافية اجتماعية. ويمكن لحملات التوعية العالمية ومنها على سبيل المثال ما ينظم خلال اليوم العالمي لحرية الصحافة (٣ أيار/مايو)، توعية واضعي السياسات والجمهور العام بشأن كل تلك القضايا وأهميتها في التنمية المستدامة والسلام، والإسهام في إقامة بيئة تحترم وسائل الإعلام التقليدية والمتاحة في المجال السيبرني وتحميها.

١٤٧- وتعد سلامة الصحفيين شرطاً أساسياً أيضاً لتحقيق حرية وسائل الإعلام التي لا تزال تحتاج إلى اهتمام. ويبقى أغلب الجرائم والاعتداءات ضد الصحفيين بلا تحقيق ولا عقاب. ووضعت الأمم المتحدة، بناء على مقترح قدمته اليونسكو، إدراكاً منهما لأهمية تلك المسألة بالنسبة إلى الوفاء بالتفويض المسند إلى كل منهما، خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. ويوفر ذلك إطاراً شاملاً لمنظومة الأمم المتحدة كي تتعاون مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السلطات الوطنية ومختلف المنظمات الوطنية والدولية فضلاً عن المجتمع المدني ووسائل الاعلام بغية تعزيز سلامة الصحفيين ومحاربة مسألة الافلات من العقاب لدى الاعتداء عليهم. وأُسنِدت إلى اليونسكو مهمة التنسيق العام لجهود الأمم المتحدة المتعلقة بالخطة، وتعزيز تنفيذها لدى الأطراف المعنية العديدة، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها.

١٤٨- وفيما يخص التعددية في مجال تنمية وسائل الإعلام، لا تزال نظم إعلامية عديدة تفتقر إلى العنصر المميز المتمثل في وسائل إعلام المجتمعات المحلية وبالتالي تفتقر إلى قطاع مخصص لمشاركة المواطنين من أجل تحقيق الديمقراطية والتنمية. وعلى غرار ذلك، ثمة نظم إعلامية عديدة لا تشتمل على قطاع إعلامي عام مكتمل، ولا تزال مسألة تحويل وسائل الإعلام الحكومية لتوفير هذه الخدمة على جدول الأعمال. لذا يفرض التنوع المحدود في الملكية قيوداً تحد من قدرة وسائل الإعلام على تعزيز الديمقراطية في العديد من البلدان. أما الإنصاف في تمثيل المرأة في ملكية وسائل الإعلام والتحكم بها، فهو غائب في أماكن كثيرة. كما أن التنوع في مضامين وسائل الإعلام محدود للغاية ويشوبه غياب لمراعاة قضايا الجنسين. ويقع على عاتق اليونسكو تقديم مساهمة فريدة على مدى السنوات الثماني المقبلة من أجل النهوض بكفاءات المواطنين في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية.

١٤٩- ويعتمد الاستقلال في النظام الإعلامي على تنظيم ذاتي فعال والتزام بالمعايير المهنية للصحافة، سواء داخل شبكة الإنترنت أو خارجها. ويشكل وجود منظمات قوية للصحفيين وتوافر برامج محدّثة وقادرة على إحداث الأثر فيما يخص تعليم الصحافة، أسساً هامة للاستقلال. وتعد الاستدامة الاقتصادية لوسائل الإعلام مسألة أساسية لتحقيق الاستقلال، ومع ذلك فهي ترزح تحت وطأة ضغوط متزايدة. وفي الاقتصادات التي ينتشر فيها استخدام الإنترنت انتشاراً عالياً، تواجه استدامة قطاع الإعلام الخاص والعام على حد سواء تحديات اقتصادية بالغة ترافقها آثار على توفير الموارد للصحافة المهنية، أما في البلدان النامية فيتمثل التحدي في تنمية قطاع الإعلام حيثما تكون الاقتصادات ضعيفة. ويشير ذلك كله إلى ضرورة تعزيز استدامة وسائل الإعلام من خلال تعزيز دور تنمية وسائل الإعلام بالاعتماد على المعارف. وتساهم خبرة اليونسكو ضمن هذه الأبعاد المختلفة لاستقلال وسائل الإعلام في توفير مكانة جيدة للمنظمة تتيح لها إحداث فروق كبيرة من خلال هذه الأسس المتعددة الأوجه التي تقوم عليها حرية الصحافة.

١٥٠- كما ستعمل اليونسكو على تعزيز مجتمعات معرفة جامعة. وقد أصبح مفهوم مجتمعات المعرفة، وفقاً لما حددته اليونسكو وتبناه مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (WSIS)، مفهوماً يكتسي أهمية متزايدة في النقاش الدائر حول مسارات تحقيق التنمية المستدامة. وتضطلع الاقتصادات التي تحركها المعرفة، والتي تكون فيها حرية التعبير مضمونة، بدور متعاظم في النمو الاقتصادي العالمي والتنمية المستدامة والحد من الفقر. فضلاً عن ذلك، هيأ التطور التكنولوجي خلال السنوات الماضية ظروفاً لا مثيل لها لتبادل المعلومات وأتاح فرصاً استثنائية لتبادل المعارف. ويعزز التدفق الحر للمعلومات والأفكار الذي تتيحه التكنولوجيات الحديثة الحكم الديمقراطي والمسارات السياسية والاجتماعية الجامعة والتشاركية والمتجاوبة وبناء ثقافة السلام.

١٥١- أصبحت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دون شك عناصر أساسية للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، إذ إنها تتيح زيادة الكفاءة في مختلف العمليات، وتحدث في الوقت ذاته تحولات في المجتمعات والسلوك البشري على نحو يتطلب إعادة التفكير بجدية في السياسات والممارسات القائمة في العديد من المجالات، بما فيها وسائل الإعلام والتعليم. ويتحول التركيز الدولي تدريجياً من تطوير البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المسائل المرتبطة بالاستخدام الفعلي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولا يزال هناك العديد من المشكلات الصعبة التي يتعين حلها وتشمل حرية التعبير والأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات والتعدد اللغوي في المجال السيبرني والتحول من الفجوة الرقمية إلى الشمول الرقمي.

١٥٢- ويحدد تقرير الأمين العام المعنون *تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه* «تحديات المعرفة» ويشير إلى أن «محدودية إتاحة المعرفة [تؤدي] إلى عرقلة التقدم نحو النمو الشامل للجميع وتوليد فرص العمل، إضافة إلى التقدم التكنولوجي من أجل التنمية المستدامة». ونظراً إلى الدور التحويلي الذي تضطلع به الاتصالات والمعلومات، ستركز اليونسكو اهتمامها على زيادة كفاءة تنفيذ البرامج في الدول الأعضاء، ولا سيما ضمن إطار عملية «توحيد الأداء» على المستوى القطري.

١٥٣- يتطلب بناء مجتمعات المعرفة أيضاً اتباع نهج استراتيجي لتشجيع تعميم الانتفاع بالمعلومات، يتضمن التركيز على مساعدة الدول الأعضاء في اغتنام الفرص السانحة والتصدي للتحديات الناشئة من الاستخدام المتزايد باستمرار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدفق المعلومات والبيانات. فضلاً عن ذلك، ستواصل اليونسكو توجيه النقاش بشأن التحديات السياسية والأخلاقية والمجتمعية في مجتمعات المعرفة المستدامة.

١٥٤- وستسعى اليونسكو بوجه خاص إلى تحفيز إضفاء الطابع العالمي على المضامين وتحفيز التكنولوجيا والعمليات بالاستعانة ببرنامج الحلول المنفتحة المتاحة أمام مجتمعات المعرفة. وستشجع المنظمة كذلك التعدد اللغوي واحترام التنوع الثقافي في المجال السيبرني.

١٥٥- ويقتضي بناء مجتمع معرفة عالمي منصف وجامع انتفاع الجميع بالمعلومات. ففي عام ٢٠١١، أنشأت اليونسكو البرنامج الدولي الحكومي المسمى «برنامج المعلومات للجميع» (IFAP) بصفته منبراً للتعاون والتشارك على الصعيد الدولي في «بناء مجتمع المعلومات للجميع» وفي تقديم توجيهات وإجراء مناقشات بشأن السياسات في مجال الانتفاع بالمعرفة وفي التجاوب مع التطور السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها. ويهدف برنامج المعلومات للجميع إلى تخطي حدود المناقشات المتعلقة بالقضايا التقنية للبنى الأساسية، وتناول الأبعاد المجتمعية والديمقراطية والثقافية للبنى الأساسية القائمة والمتغيرة.

النواتج المنشودة:

- الاعتراف بحرية التعبير وحمايتها بوصفها حقاً ينطبق على جميع أشكال الاتصال وجميع وسائل الإعلام؛
- تدعيم التنمية والديمقراطية والحوار من خلال تعزيز قدرات المؤسسات الإعلامية والأطراف المعنية والمواطنين المتمتعين بحرية التعبير؛
- مساعدة الدول الأعضاء والأطراف المعنية على المضي قُدماً في تعميم الانتفاع بالمعارف المتاحة على الإنترنت.

استجابة اليونسكو لأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث

١٥٦- تعد استجابة اليونسكو في حالات الأزمات وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية جزءاً ضرورياً من الأنشطة التنفيذية المتواصلة التي تربط السلام بالتنمية المستدامة. وتبقى النزاعات والكوارث الطبيعية العائق الأكبر أمام تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بل إنها تقضي في بعض الحالات على سنوات من التقدم والاستثمار. ولا يزال هدف تحقيق تحولات وطنية ناجحة للانتقال من النزاع إلى إحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة هدفاً بعيد المنال، إذ إن نصف العدد الكلي للبلدان التي تواجه أوضاع ما بعد النزاعات تنتكس الأوضاع فيها لتعود إلى النزاع مرة أخرى في غضون عشر سنوات. وقد ازداد تواتر وشدة الكوارث الطبيعية أو البشرية المصدر نتيجة لتغير المناخ، وهذا ما يساعد على الدخول في حلقة مفرغة من النزاع والعنف.

١٥٧- وستلتزم اليونسكو التزاماً تاماً بتقديم مساهمات فعالة وأساسية إلى آليات الأمم المتحدة المعنية بتنسيق أوضاع ما بعد الأزمات، وعمليات التقييم المشترك للاحتياجات، وأساليب التمويل المتعدد الجهات المانحة وغيرها من آليات التمويل الخاصة بأوضاع ما بعد الأزمات، وأساليب التمويل الجماعي المشترك، وفي هيئات التنسيق المشتركة بين الوكالات على الصعيد العالمي وعلى صعيد أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وستدعم اليونسكو، بفضل خبرتها التشغيلية الخاصة، خطة عمل الأمين العام لسنة ٢٠١٠ بشأن مشاركة النساء في بناء السلام، وهي خطة من سبعة بنود وضعت مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في طليعة المسائل المدرجة في جدول أعمال بناء السلام.

١٥٨- وستركز اليونسكو على بناء السلام المستدام وكسر دائرة العنف وتقليص مخاطر الارتداد إلى النزاع، بغية التصدي للتحديات التي تواجه البلدان المتأثرة بالنزاعات. وينبغي أن تكون أنشطة اليونسكو سريعة، إذ توفر الفترة التي تلي الأزمة مباشرة فرصة سانحة لإتاحة الخدمات الأساسية وتعزيز الإحساس بالملكية الوطنية للأنشطة وتيسير بناء القدرات منذ البداية. وسيتم دمج النهج الاستراتيجي لليونسكو الرامي إلى بناء السلام دمجاً تاماً في جهود الإنعاش في جميع مجالات اختصاص المنظمة. وسيتيح ذلك إنشاء روابط أقوى مع آليات الأمم المتحدة لبناء السلام وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٥٩- وستقوم اليونسكو على وجه التحديد بالدعوة إلى اتباع نهج قطاعي شامل لإعادة تأهيل النظم التعليمية بعد الأزمة، يمنح القدر ذاته من الاهتمام لقضايا الجودة والانتفاع ويتفادى وجود ثغرات في الاستجابة تؤثر في قطاعات فرعية محددة. وبالإضافة إلى ذلك، ستولي اليونسكو اهتماماً خاصاً ودعماً للتثقيف في مجال السلام وإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، كما ستقدم دعمها إلى المناطق الحرجة لتحقيق الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل، مثل برنامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والمهارات الحياتية للمقاتلين السابقين المسرحين والأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين، وإتاحة التعليم الثانوي والتعليم العالي وإعداد المعلمين وتدريبهم.

١٦٠- وفي حال استهداف التراث الثقافي والوثائقي عمداً، ستوجه اليونسكو دعوة إلى صونه خلال النزاع وفي أعقابه. وستنسق الجهود الدولية الرامية إلى الاستجابة في حالات الطوارئ لحماية التراث الثقافي ودعم الدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به الثقافة في عملية بناء السلام. وستدعم اليونسكو أيضاً مسألة سلامة الصحفيين واستعادة وسائل الإعلام لحريتها واستقلالها في حالات الأزمات، وإتاحة المعلومات للمساعدة في إنقاذ الأرواح واستعادة الكرامة في أعقاب الكوارث أو النزاعات.

١٦١- وستواصل اليونسكو التركيز الشديد على الحد من مخاطر الكوارث، بوصفه الوسيلة الأكثر فعالية من حيث التكاليف لتخفيف آثار الكوارث وإنقاذ الأرواح والتراث والبنى الأساسية. وتشمل اختصاصات اليونسكو للحد من مخاطر الكوارث المجالات الناشئة التالية: استشعار موارد المياه الجوفية عن بعد في حالات الطوارئ في البلدان المتضررة من الجفاف؛ والتنبؤ بالفيضانات وإدارة الموارد المائية على الصعيد الوطني؛ والتثقيف بشأن الحد من مخاطر الكوارث عبر الإذاعة وغيرها من وسائل الإعلام؛ وكذلك التوسع العالمي لأنظمة الإنذار المبكر بأمواج التسونامي. وستتمحور استراتيجية اليونسكو للاستجابة للكوارث حول «الانتفاع»: ويشمل ذلك الانتفاع بالمياه العذبة، والانتفاع بالتعليم، والانتفاع بالمعلومات الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث، والانتفاع بعمليات تقييم المخاطر، والانتفاع ببناء القدرات فيما يخص نظم الإنذار المبكر بالكوارث مع مراعاة الأخطار المتعددة؛ وإدارة الموارد.

التوجه القيادي نحو تحقيق الفعالية والتوجه الإداري نحو تحقيق النتائج

١٦٢- في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، ستواصل المنظمة تعزيز النهوج المؤسسية والأدوات والآليات اللازمة لتحسين إنجاز مخرجاتها ونواتجها العامة باستخدام نتائج منشودة أقل عدداً ولكن أفضل تنسيقاً، مع توسيع نطاق التعريف بالأنشطة لكي يتسنى لها إحداث أثر أكثر وضوحاً وأكثر قابلية للتتبع من أجل تحقيق مصلحة الدول الأعضاء. وستعزز المنظمة توجهها نحو الاقتراب أكثر فأكثر من الاحتياجات والأولويات الحقيقية للدول الأعضاء، بما فيها اللجان الوطنية، وقدرتها على تحقيق النتائج بفعالية، وقدرتها على التعلم من التجارب الناجحة والفاشلة، وقدرتها على التواصل، وقدرتها على تعبئة الموارد، ومدى اتساع شراكاتها الاستراتيجية مع المجتمع المدني ومع القطاع الخاص. ولبلوغ هذه الغاية، ستعتمد اليونسكو على توصيات التقييم الخارجي المستقل الذي أجري في عام ٢٠١٠ وعلى متابعة تنفيذها، وستمضي قدماً في تعزيز التقدم المحرز في فترتي العامين الماضيتين من حيث الإدارة والفعالية والكفاءة والتدابير الكفيلة بتحقيق الفعالية ومبدأ القيمة مقابل المال.

التوجهات الاستراتيجية الخمسة للتقييم الخارجي المستقل

- زيادة تركيز أنشطة اليونسكو
- جعل اليونسكو أقرب إلى الميدان
- تعزيز المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة
- تعزيز الحوكمة
- تطوير شراكات اليونسكو وتعزيزها

١ - تحسين ملاءمة برنامج اليونسكو واتساقه وتركيزه

١٦٣- يمثل تعزيز التركيز البرنامجي واحداً من أكبر التحديات ومن أهم العوامل التي تدفع عجلة التغيير. وسعياً من المنظمة إلى تحسين مخرجاتها ونواتجها على أرض الواقع والحفاظ على قدرتها على إفادة الدول الأعضاء، ستواصل بذل جهودها لتركيز اهتمامها البرنامجي على عدد أقل من المجالات التي تحدد على نحو أفضل والتي تتضمن بعداً استباقياً. وسينحصر ذلك في المجالات التي تمتلك فيها اليونسكو مواطن قوة ومزايا مقارنة بغيرها من الشركاء، والتي لها فيها سجل ثابت من المنجزات، أو التي يمكنها أن تقدم فيها قيمة مضافة واضحة كما يمكنها أن تتعاون فيها بفعالية مع الجهات الأخرى لتلبية احتياجات الدول الأعضاء، باستخدام ما يلزم من قدرات بشرية ومالية لتنفيذ البرنامج. وستحسن اليونسكو أيضاً اتساق أعمالها لدى جميع أعضاء أسرة اليونسكو المؤلفة من المراكز والبرامج الدولية. وسعياً من اليونسكو إلى الوفاء بتفويضها ومهامها، ستضطلع بما يلي على وجه الخصوص:

- مواصلة التركيز على مهامها الأساسية، مع التشديد بوجه خاص على العمل في المراحل التمهيدية بغية رسم السياسات والاضطلاع بالأنشطة التقنينية وما يتصل بذلك من تنمية للقدرات؛
- وضع هيكل عام استراتيجي لتحقيق الاتساق في جميع أجزاء أسرة اليونسكو من أجل تنفيذ برنامج مشترك، سواء في المقر أو في المكاتب الميدانية أو في معاهد ومراكز الفئة ١ والفئة ٢ أو في البرامج الدولية الحكومية؛
- تحقيق المزيد من التطوير في الرصد وإعداد التقارير وفقاً لمبدأ الاعتماد على الأدلة والتوجه نحو النتائج؛ والتشديد على منطق التدخل القائم على الانتقال من المخرجات إلى النتائج ثم إلى النواتج وإلى تحقيق الأثر؛ والسعي إلى تقديم المعلومات عن المنجزات من وجهات نظر الجهات المعنية الرئيسية، ولا سيما الجهات المستفيدة المباشرة؛
- إجراء استعراض منهجي وتقييم لدورة البرنامج بغية تعزيز تنفيذ البرنامج؛
- الحد من تجزئة البرامج، وذلك استناداً إلى أوجه التآزر والتعاون، وتفادي تكرار الجهود والمساعي الهامشية، وتركيز جميع الجهود على بلوغ النتائج المنشودة وتحقيق قدر أكبر من الأثر؛
- ضمان وجود مرونة ملائمة وتفويض للسلطات على الصعيدين الإقليمي والقطري بغية تعبئة الطاقات الكاملة لبرامج اليونسكو ومواردها من أجل تلبية الاحتياجات والأولويات المعقدة على الصعيدين الإقليمي والوطني على نحو فعال.

٢ - إرساء ثقافة تحقيق النتائج

١٦٤- يمثل إرساء ثقافة تحقيق النتائج أمراً أساسياً لبناء مصداقية المنظمة ومساءلتها تجاه الدول الأعضاء والشركاء والمستثمرين. وستعمل اليونسكو على إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة التنفيذ القائم على النتائج في جميع أنشطتها من خلال تحسين الإدارة القائمة والرصد والتقييم وتقديم التقارير استناداً إلى النتائج. وسيشمل ذلك عدداً من التدابير التي ستتخذ في الفترة القادمة وهي:

- التطبيق التدريجي للميزنة القائمة على النتائج بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الإدارة القائمة على النتائج؛
- تطبيق النهج الاستباقي وإدارة المخاطر والفرص مع وضع خطط استراتيجية ملائمة بوصفها عوامل حاسمة لتحقيق النتائج؛
- وضع رصد منهجي للبرنامج استناداً إلى معايير شفافة لإنشاء البرامج الجديدة والإبقاء على البرامج القائمة؛
- تطبيق أحكام لإنهاء الأنشطة إلى جانب طريقة منهجية لاستعراض البرنامج وتقييمه؛
- زيادة تفويض السلطة من أجل تسريع تنفيذ البرنامج، مع الحفاظ على بيئة متينة للرقابة الداخلية؛
- تطبيق مزيد من المساءلة المستندة إلى النتائج على جميع الوحدات المعنية والموظفين المعنيين، بما يشمل تقييم الأداء؛
- توسيع نطاق التعريف بالنتائج والنواتج الخاصة بنشاط اليونسكو التقنيني وما يرتبط به من عمليات بحيث تتمكن الجهات المعنية الداخلية والخارجية على حد سواء من الاطلاع عليه، بما في ذلك من خلال إعداد نهوج أكثر فعالية تعتمد وتنقل أولويات اليونسكو واستراتيجياتها الأساسية ونتائجها المحرزة؛
- التوجه نحو الامتثال للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة داخل منظومة الأمم المتحدة.

الدور الحاسم للتقييم

تؤدي مهمة التقييم في اليونسكو دوراً حاسماً في تمكين المنظمة من الوفاء بتفويضها من خلال تقديم معلومات ذات موثوقية وقائمة على الأدلة تندرج في عمليات مختلفة لاتخاذ القرارات. وتتسم مهمة التقييم بأهمية حاسمة في تحويل اليونسكو إلى منظمة تعتمد على التعلم. ففي فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، سيكون الغرض الشامل المرجو من مهمة التقييم متمثلاً في تعزيز ثقافة التقييم والإدارة القائمة على النتائج في اليونسكو من خلال أنشطة تقييمية وخدمات استشارية ذات أهداف محددة ترمي إلى دعم تحسين التعلم على مستوى المنظمة وتحسين البرنامج وتطبيق المساءلة فيه.

ويمثل التقييم الآلية الرئيسية للوقوف على آثار الأنشطة على مستوى النتائج المنشودة، وهو بذلك عملية مركزية لتحسين إعداد التقارير القائمة على النتائج وشرط لا بد منه للارتقاء بالإدارة القائمة على النتائج. وبالتالي يبذل المزيد من الجهود لتحسين جودة عمليات التقييم ونوعها وتغطيتها في شتى أقسام منظومة اليونسكو. ويشمل ذلك تحسين ممارسات التقييم الذاتي للبرامج الممولة من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية، وضمان جودة أفضل في عمليات التقييم الخارجية وإدخال تقييم الأثر من أجل تحسين فهم ما ينجح من الأنشطة ومن المستفيد من هذا النجاح وفي أي ظروف. ويعد التقييم أيضاً عنصراً رئيسياً في عملية المساءلة.

٣ - العمل على نحو أقرب إلى الميدان

١٦٥- تعتمد أهمية نشاط اليونسكو وعمقه اعتماداً كبيراً على خبرتها ودرايتها على المستوى الميداني. ولكي تكون اليونسكو أقرب إلى الدول الأعضاء ولكي يتسنى لها تلبية احتياجات وأولويات هذه الدول، فإنها سترسي خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ ثقافة تنفيذية أقوى وإدارة معززة للعمليات الميدانية، وذلك من خلال ما يلي:

- ضمان التناوب الفعال للموظفين فيما بين مواقع العمل في المقر وفي المكاتب الميدانية، وتحقيق المزيد من اللامركزية من خلال نشر نسبة أكبر من الموظفين المهنيين في الميدان؛
- مواصلة الإصلاح الشامل للشبكة الميدانية الذي بدأ في فترة العامين الماضية؛
- ضمان وجود مرونة ملائمة وتفويض للسلطة على الصعيدين الإقليمي والوطني لتمكين اليونسكو من تعبئة كامل طاقات برامجها ومواردها لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية؛
- الإسهام في منجزات نظام الأمم المتحدة المشترك للأنشطة التنفيذية، بما فيها أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرها من آليات منظومة الأمم المتحدة كلما كان ذلك ممكناً؛
- التنسيق الفعال لأنشطة ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث؛
- إعداد وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية لجميع البلدان التي تضطلع اليونسكو فيها بمساهمة كبيرة من أجل ضمان الإدارة البرنامجية الملائمة وتيسير حصول اليونسكو على مشاركة الأطراف المعنية والشركاء، وتحسين تناقل المعلومات الخاصة بالنتائج، وتيسير التكامل مع البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة، وتعزيز إبراز صورة المنظمة؛
- استحداث أدوات جديدة للمعلومات والاتصالات من أجل ضمان تواصل أفضل بين المقر والمكاتب الميدانية؛
- تحسين النوعية والتكامل في إدارة العمليات الميدانية في جميع مكونات أمانة اليونسكو، بما في ذلك معاهد الفئة ١، والبرامج الدولية الحكومية والاتفاقيات، وذلك بالحد من التداخل وبالاعتماد على أوجه التآزر.

٤ - تعزيز مشاركة اليونسكو في الأمم المتحدة

١٦٦- لا يمكن لليونسكو أن تعمل لوحدها. فيجب عليها أن تعمل بنشاط في إطار منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، مع ضمان أن يكون نشاطها متماشياً مع الأهداف العالمية مثل الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، ومع الأولويات والاحتياجات الإقليمية والوطنية، كما يجب التأكد من أن عملها متسق كلياً مع أعمال سائر الأطراف في المنظومة وأنه يتم الاعتراف بأدوارها القيادية في مجالات اختصاصها وممارسة هذه الأدوار بفعالية. وسوف تؤدي الأنشطة المشتركة والمنسقة إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مواجهة التحديات المعقدة لعصرنا هذا مواجهة فعالة، استناداً إلى قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والميثاق التأسيسي لليونسكو والشرعية الفريدة التي تتسم بها منظومة الأمم المتحدة. وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، ستقوم اليونسكو بما يلي:

- العمل المنهجي مع سائر منظمات الأمم المتحدة في إطار الجهود المبذولة على مستوى المنظومة والرامية إلى إتاحة المجموعة الكاملة للخبرات القائمة في منظومة الأمم المتحدة للدول الأعضاء بطريقة منسقة. ويشمل ذلك ضمان المزيد من الاتساق في عمل اليونسكو مع الأعمال التي يُضطلع بها على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وإقامة أوجه التآزر الناشئة عن التعاون القائم على التوزيع الواضح للمهام، والتعاون مباشرة مع سائر منظمات الأمم المتحدة في المجالات الأساسية، والمساهمة في الأولويات الإنمائية للدول الأعضاء ضمن نطاق أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري، والاسترشاد بمبادئ «توحيد الأداء» كلما كان ذلك ممكناً؛
- ضمان تولي القيادة الفعالة والدور التنسيقي في المجالات الأساسية ذات الأولوية في المنظمة، وذلك داخل منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها الدولية الحكومية، والمساهمة في المبادرات ذات

الصلة للأمين العام للأمم المتحدة أو تولي أدوار القيادة التي تسندها الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اليونسكو؛

- إقامة شراكات ملموسة مع سائر وكالات الأمم المتحدة في المسائل ذات الاهتمام المشترك على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛
- ضمان المساهمات الفعالة في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرها من العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وتعزيز إسهام اليونسكو في التنسيق العالمي للأنشطة التنفيذية ووضع السياسات داخل الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفي إطار الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وذلك بالاعتماد ما أمكن على المنجزات والتجارب التي تمت في إطار «توحيد الأداء» بناء على طلب الدول الأعضاء؛
- زيادة خبرات الموظفين من خلال تناوبهم داخل منظومة الأمم المتحدة والإسهام في نظام المنسقين المقيمين.

٥ - تنفيذ الاستراتيجية الجديدة الخاصة بالشراكات

١٦٧- ستتّبع اليونسكو نهجاً استراتيجياً استباقياً في العمل مع سائر الشركاء من القطاعين العام والخاص، ومع الشبكات والجهات المناصرة، مسترشدة باستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات التي وافق عليها المجلس التنفيذي. وقد أصبح التشارك مع مجموعة كبيرة من الكيانات التي تقدم أشكالاً متنوعة من الخبرة والمشورة والدعم سمة من السمات المميزة لليونسكو في العديد من مجالات العمل. وسوف تستكشف اليونسكو أيضاً، بدعم من الحكومات، إمكانيات التعاون مع البلديات وسلطات المحافظات. وثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للحصول على عدد أكبر من الشركاء في فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة. وإن السياسة الشاملة التي تمت الموافقة عليها منذ فترة قريبة (والاستراتيجيات المنفردة) تزود اليونسكو بإطار للعمل مع الشركاء بطريقة أكثر تشاركاً وتعاوناً. وسيجري تطوير هذه السياسة من خلال إشراك جهات متعددة الأطراف من بين أهم الجهات المعنية والشريكة التي تضطلع بدور بالغ الأهمية في التصدي للتحديات العالمية وتحسين الحوكمة الرشيدة، ومن هذه الجهات الاتحاد الأوروبي وبنوك التنمية. واعترافاً بأهمية تعدد الأطراف، وفعالية المعونة والطلب المتزايد على التعاون الدولي في مجالات اختصاص اليونسكو، ستقوم مكاتب الاتصال التابعة لليونسكو بتعزيز تحالفاتها وشراكاتها وتعاونها على الصعيدين الدولي والإقليمي مع الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وسوف تتيح هذه المكاتب لأمانة اليونسكو فرصاً لرفع مستوى الشراكات مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أو القارية وغيرها، وستساعدها في تعزيز إبراز صورة المنظمة وأثرها بوجه عام.

٦ - الشراكة مع المنظمات غير الحكومية

١٦٨- تمثل المنظمات غير الحكومية، بوصفها مرتكزات قوية للعمل مع المجتمع المدني، في وقتنا هذا وأكثر من أي وقت مضى شركاء بالغي الأهمية بالنسبة إلى منظمة دولية حكومية كاليونسكو تحتاج إلى العمل على الصعيد العالمي مع ربط المستوى العالمي بالمستوى المحلي في الوقت ذاته. وستستكشف اليونسكو التدابير اللازمة لتطوير شراكاتها مع المنظمات غير الحكومية على الصعيدين العالمي والمحلي. وستنشر المنظمة ثقافة حقيقية للشراكة مع المنظمات غير الحكومية، وستجدد شبكة المنظمات غير الحكومية وتحييها بوصفها جهات شريكة رسمية. وسيجري السعي إلى إقامة شراكات جديدة فعالة وبارزة وموجهة نحو العمل، مع إيلاء اهتمام خاص للمنظمات المنتمية إلى مناطق غير ممثلة بالقدر الكافي، ولا سيما أفريقيا، وللمنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب.

٧ - تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية

١٦٩- ترتبط جدوى المنظمة وفعاليتها، لا سيما في الميدان، ارتباطاً وثيقاً بمستوى التمويل الخارج عن الميزانية، وعلى وجه الخصوص في الفترات الخاضعة لقيود مالية. وسوف يجري تكثيف الاستراتيجيات القائمة فيما يخص تعبئة الموارد لدى الدول الأعضاء والشركاء المنتمين إلى القطاع الخاص، وهي استراتيجيات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأولويات اليونسكو وقدراتها على التنفيذ، كما ستعزز الشراكات التي تجمع بين القطاعين العام الخاص. ولضمان استدامة الجهود في الظروف أو السياقات الخاصة بكل بلد، من الجوهري أن تكون جميع الأموال الخارجة عن الميزانية مكملة لأولويات البرنامج العادي.

٨ - التعاون مع اللجان الوطنية لليونسكو

١٧٠- إن اللجان الوطنية لليونسكو، بوصفها كيانات وطنية تنشئها حكومات الدول الأعضاء وفقاً للميثاق التأسيسي لليونسكو (المادة السابعة) ولميثاق اللجان الوطنية لليونسكو، تمثل هيئات هامة للاتصال والمشورة وتوفير المعلومات وتنفيذ البرنامج. وبحكم علاقتها الطبيعية بالوكالات الحكومية واتصالها المباشر بالأوساط المثقفة وبشبكات المجتمع المدني، فإنها تسهم في تحقيق أهداف اليونسكو وتنفيذ برامجها وإقامة الشراكات وضمان إبراز الأنشطة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وسيجري تعزيز دورها الحاسم وقيمتها الفريدة.

٩ - إبراز الصورة وإعلام الجمهور

١٧١- يتسم إعلام الجمهور بأهمية استراتيجية بالنسبة إلى المنظمة. فهو يشكل أداة لتعريف جمهور أوسع برسالة اليونسكو وبأهدافها الشاملة وبالأهداف الاستراتيجية لبرنامجها، ولتعبئة الشراكات من أجل بلوغ هذه الأهداف. وهؤلاء الشركاء المنتمون إلى القطاعين العام والخاص يمثلون قنوات حيوية لإبراز صورة اليونسكو والدعاية لنشاطها لدى الجمهور العام.

١٧٢- ويعتمد الاتصال الفعال وتحقيق المزيد من إبراز صورة المنظمة على جودة مضمون البرنامج. ومن ثم يجب أن تبنى أنشطة إعلام الجمهور بوصفها جزءاً لا يتجزأ من إعداد البرنامج والتخطيط لتحقيق أولويات البرنامج. ويجب أن تبين خطة الاتصال المتكاملة الأولويات المتوخاة، والأهداف الإعلامية المنشودة، والجدول الزمني، والموارد التي ينبغي تعبئتها لضمان البرمجة الجيدة والتنفيذ الفعال للأنشطة الإعلامية وقد أسهم الاتصال إسهاماً مباشراً في تحقيق أثر البرنامج وتعزيز فرص تكرار التجارب الناجحة والارتقاء بها.

١٧٣- ويجب أن يكون لدى المنظمة أدوات فعالة لإنتاج المعلومات ونشرها. وسواء كان الأمر يتعلق بالمنشورات أو بالمواد الموجهة إلى وسائل الإعلام (الصحافة المطبوعة ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية) أو بموقع المنظمة المتكامل على الإنترنت أو بتنظيم الأحداث، فإن هذه المنتجات يجب أن تبلغ مستوى رفيعاً من حيث مراعاة المعايير التقنية وجودة المضمون. وستدمج بوابة اليونسكو على الإنترنت في صفحاتها مواد إعلامية تقليدية (المطبوعات ومنتجات الفيديو وغيرها) وتعززها، كي تتحول إلى أداة عمل متعددة الوسائط، وإلى مركز يجري فيه تنظيم المعارف التي تنتجها المنظمة في مجالات اختصاصها، وإتاحة هذه المعارف للجمهور. وتوفر البوابة أيضاً قاعدة لعمل اليونسكو الذي يتزايد أهمية في مجال التواصل الاجتماعي، الذي ينبغي المضي قدماً في تعزيزه.

١٧٤- وسيجري أيضاً تعزيز التعدد اللغوي في المنتجات الإعلامية (البيانات الصحفية والمواد المنشورة على شبكة الويب، والمنشورات، والمنتجات السمعية البصرية)، وسينفذ ذلك جزئياً من خلال إنشاء أفرقة صغيرة في بعض المكاتب الميدانية المختارة لإنتاج المضامين وإدارة بوابة اليونسكو على الإنترنت بلغات مختلفة. وسيجري توسيع نطاق التعبئة والترويج على نحو متزايد بحيث يتسنى الوصول إلى «أسرة اليونسكو» بنطاقها الواسع الذي يشمل جهات أخرى مثل اللجان الوطنية والمعاهد. كما أن برامج الإعلام والترويج ستدعم كذلك عمل اليونسكو في جميع البلدان المشاركة في عمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية المشتركة. ولذلك سوف توجه جهود متزايدة نحو تلك البلدان بغية إظهار قدرات اليونسكو وإبراز البرامج التي تنفذها بالشراكة مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

١٧٥- وستضع اليونسكو في هذا الصدد استراتيجية اتصال شاملة تصمم لغرض إبراز صورة المنظمة لدى مختلف الجهات المعنية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية ودعم تعبئة الموارد.

١٠- تطبيق إدارة فعالة للموارد البشرية

١٧٦- تكمن أهم موارد قوة اليونسكو فيما تملكه من موظفين متحمسين ومتفانين تتوافر فيهم أعلى صفات الكفاءة والنزاهة، ويمثلون توزيعاً جغرافياً منصفاً وتوازناً بين الجنسين، ويملكون القدرة على تحقيق رسالة المنظمة وأهدافها الاستراتيجية من خلال الالتزام بالإدارة التي تتوخى تحقيق النتائج. وإن عدم توافر ما يكفي من الموظفين في مكاتب اليونسكو الميدانية جعل هذه المكاتب تواجه تحدياً كبيراً في ضمان التنفيذ الفعال للبرنامج والمحافظة على الجدوى تجاه حكومات الدول الأعضاء والشركاء المنتمين إلى الأمم المتحدة. وسيجري تحديث استراتيجية إدارة الموارد البشرية وخطة العمل الخاصة بالفترة ٢٠١١-٢٠١٦ في مرحلة مبكرة من فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

١٧٧- وأدت الأوضاع المالية العالمية الصعبة إلى لفت الانتباه بقدر أكبر إلى أنه يتعين على اليونسكو أن تحدث قدراتها البشرية، مع ضمان المزيد من المرونة، ولا سيما بالنظر إلى التحدي الجديد المتمثل في تعبئة كميات كبيرة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وستضطر إدارة الموارد البشرية إلى مواصلة تكييف آلياتها ونظمها وقواعدها من خلال التوجه نحو نهج أكثر مرونة، مع مراعاة احتياجاتها من حيث تنفيذ البرنامج ومراعاة التقلبات

الممكنة للأموال المعبأة عن طريق الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية. وينبغي أن يراعي هذا التحدي في الوقت ذاته ضرورة تحقيق التكامل والاتساق في السياسات المشتركة مع إطار عمل الأمم المتحدة والقيم الخاصة بالخدمة المدنية الدولية.

١٧٨- وثمة تحد آخر يتمثل في ضمان حفاظ الموظفين على أعلى مستويات المهارة والكفاءة من أجل دعم قدرة اليونسكو على تنفيذ البرامج وتعزيز كفاءتها التنافسية في بيئة متعددة الأطراف. ولكي تحقق اليونسكو رسالتها بنجاح، فإنها تحتاج إلى قوة عاملة تتسم بالمهارة والتحمس والتفاني. ويجب على المنظمة أن تسعى إلى اجتذاب أفضل الخبراء والمهنيين ودعمهم في عمليتي التعلم والتطور، وأن تنشر الموظفين وتدير شؤونهم بأكثر الوسائل فعالية من حيث التكاليف بغية الإسهام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

١١- إدارة المعارف والمعلومات والاتصال

١٧٩- تمثل التكنولوجيات حجر الأساس في أي منظمة حديثة. وبالنظر إلى أن مجالات اختصاص اليونسكو غنية بالمعارف والمعلومات على وجه الخصوص، فإن إدارة المعارف وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتسم بأهمية بالغة بالنسبة إلى المنظمة. ولذا لا بد لليونسكو من أن تتزود بأدوات ابتكارية وبأفضل الممارسات في هذا المجال، لكي يتسنى لها بلوغ الحد الأقصى من حيث الكفاءة والفعالية، وأن توسع نطاق أنشطتها الترويجية، وأن تعزز أثر برامجها، مع تسليط الضوء على هذه البرامج، وأن تضطلع بدورها كاملاً بوصفها شريكاً موثوقاً به في إطار أنشطة الأمم المتحدة المنسقة. وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، ستنهض اليونسكو بكفاءتها وفعاليتها من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات استخداماً كاملاً، وتنفيذ إدارة المعارف بفعالية وتشجيع ثقافة تشاطر المعارف، مما يتيح لليونسكو التحول إلى منظمة قائمة حقاً على التعلم. وسوف يتحقق ذلك من خلال ما يلي:

- تحقيق التكامل في تطبيقات دعم البرنامج وفي بنى البيانات؛
- توفير بنية أساسية وحيدة وسلسة للمعلومات تربط المقر بالوحدات الميدانية، وبلوغ الحد الأمثل في تكامل النظم الأساسية داخل المنظمة، واستكمالها بمستوى شامل لتنظيم العمل مع تمكين المستخدمين من الدخول إليها عبر منفذ واحد؛
- دمج إدارة المعارف في تنفيذ البرنامج باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات التشاركية، مع تيسير تبادل المعارف والخبرات المتاحة؛
- تحسين مهمة إدارة المعارف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل اليونسكو من خلال زيادة مشاركة جماعة المستخدمين، وتحسين توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأداء في هذا المجال، وتحسين الأمن، والهيكل والمعايير، وإدارة محفظة المشروعات، وتحسين إجراءات تسيير الأعمال؛
- تخفيف المخاطر التي تتعرض لها استمرارية الأعمال المتعلقة بالبنى الأساسية والشؤون اللوجستية والتي تنتج عن تفاقم نقص الميزانية اللازمة لإدارة المرافق، وترتيبات السلامة والأمن وتقليص أعداد الموظفين ومواصلة تبديد الموارد.

١٢- التوجه نحو الممارسات الذكية والخضراء

١٨٠- ستعزز اليونسكو ثقافة الانتقال من استخدام الورق إلى استخدام الوسائل الإلكترونية. ولتعزيز هذا الهدف وإتاحة الموارد اللازمة له، سنضطلع بما يلي:

- ستجهز جميع قاعات الاجتماعات والمؤتمرات بمعدات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لإتاحة عقد الاجتماعات التي يستخدم فيها الورق استخداماً ذكياً؛
- سيجري تطوير بوابات الاتصالات الموحدة بحيث يتم الوصول إلى البيانات انطلاقاً من نظم إدارة المعارف والمعلومات؛
- سيجري تعديل أساليب الإنتاج بحيث يتم تقليص حجم المطبوعات داخل المنظمة إلى الحد الأدنى الحرج وتقديم الدعم في المقابل للتوجه في المقام الأول نحو الاتصالات الإلكترونية والتوزيع الإلكتروني؛
- ستجري إدارة المخزون الموقعية بطريقة مركزية واحتوائية، تدار فيها جميع خدمات التوزيع التابعة للأمانة بطريقة مركزية.

٣٧ م/ ٤

٢٠١٤-٢٠٢١

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل
تصويب

باريس، نيسان/أبريل ٢٠١٣
جميع اللغات

في الجزء خامساً - الأولويتان العامتان، الفقرة ١٤، ينبغي تعديل نص النقطة الفرعية (ز) الواردة في الإطار الخاص بالمساواة بين الجنسين على النحو التالي:

(ز) دعم الدول الأعضاء في رسم سياسات ثقافية تحترم مبدأ المساواة بين الجنسين، وتعترف بالحقوق المتساوية للنساء وبحقهن في حرية التعبير، وتكفل تمثيل النساء في مناصب صنع القرار؛

37 C

المؤتمر العام
الدورة السابعة والثلاثون، باريس ٢٠١٣

United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

37 C/4 Add.
37 C/5 Add.3
٣٧م/٤ ضميمة
٣٧م/٥ ضميمة ٣
٢٠١٣/١١/٦
الأصل: إنجليزي

البندان **٣,١ و٤,٢** من جدول الأعمال المؤقت

الاستراتيجية التنفيذية المعدلة الخاصة بالأولوية المتمثلة في أفريقيا

التقديم

المصدر: القرارات ١٩٢م ت/١٦ (سادساً)، و١٩١م ت/١٥ (جيم-١)، و١٩٠م ت/٤٥ و١٩٠م ت/١٩.

الخلفية: أوصى المجلس التنفيذي، بوجب القرار ١٩٢م ت/١٦ (سادساً) المؤتمر العام باعتماد الاستراتيجية التنفيذية المعدلة الخاصة بالأولوية المتمثلة في أفريقيا في دورته السابعة والثلاثين. وتتضمن الوثيقة المعدلة، بالإضافة إلى تحليل للقضايا والتحديات التي تواجهها أفريقيا في تحقيق التنمية أُعد استناداً إلى نهج استشرافي ومشاورات مستفيضة مع دول أعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الشركاء، وخطة عمل خاصة بالأولوية المتمثلة في أفريقيا ترمي إلى تنفيذ برامج طليعية. وفي هذا الصدد، تسلط الاستراتيجية التنفيذية المعدلة الضوء بصورة خاصة على أوجه الترابط والتناسق بين اليونسكو والدول الأعضاء والشركاء، كما تركز على الطرائق والموارد اللازمة لوضعها موضع التنفيذ. وتحدد هذه الاستراتيجية الأدوار والمهام والمسؤوليات الخاصة بمختلف الجهات الفاعلة، لا سيما في سياق الإصلاحات التي تشمل إجراءات تعزيز وجود اليونسكو في أفريقيا. وتقترح أخيراً آلية محددة للرصد والتقييم ملائمة لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

ويرد عرض البرامج الطليعية في الملحق، ويتضمن كل برنامج من تلك البرامج معلومات مفصلة بشأن الأهداف المنشودة والأنشطة الرئيسية المقررة والبرنامج الرئيسي المكلف بأمور التنسيق والبرامج الأخرى التي تتولى إجراءات التنفيذ والنتائج المنشودة ومؤشرات الأداء ومؤشرات القياس وشؤون الشركاء.

ألف – الاستراتيجية التنفيذية المعدلة الخاصة بالأولوية المتمثلة في أفريقيا (٢٠١٤–٢٠٢١)

"بناء أفريقيا متكاملة ومزدهرة وتنعم بالسلام، يدير شؤونها مواطنوها، وتشكل قوة دينامية على الساحة العالمية[١] *" .*

١ – تعد هذه الاستراتيجية استجابة من اليونسكو لمعالجة القضايا ومواجهة التحديات الحالية للتنمية في أفريقيا كما حددها الأفارقة أنفسهم وأكدتها مجدداً المنظمات على صعيد القارة والمنظمات الإقليمية الأفريقية، التي تمثل هنا المساحة الجغرافية التي تشمل جميع الدول الأعضاء الأفريقية. وتندرج هذه الاستراتيجية في الأجلين القصير والمتوسط (٣٧م/٥ – ٣٧م/٤)، وتقدم رؤية استشرافية للقارة، وذلك باهتمامها بالاتجاهات وببذور التغيير التي ستؤثر في تنمية القارة خلال العقد المقبل. وتعبر عن تضافر عزم الدول الأعضاء والمديرة العامة على اعتماد رؤية جديدة للأولوية المتمثلة في أفريقيا في سياق عالمي يتسم بالتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعد القارة الأفريقية منذ بضع سنوات فاعلاً دينامياً فيها، لا مجرد موضوع لها. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع الاستراتيجية التنفيذية كان قد قدم إلى المجلس التنفيذي في دورته الحادية والتسعين بعد المائة. وتستجيب هذه الوثيقة لقراري المجلس التنفيذي ١٩٠م ت/٤٥ و ١٩١م ت/١٥. وهي معروضة على المجلس في دورته الثانية والتسعين بعد المائة بصورتها المعدلة لكي يضع في الحسبان الطلبات الإضافية الواردة في القرار ١٩١م ت/١٥ (الجزء جيم–١).

٢ – وقد تم إعداد الاستراتيجية وفقاً لمشاورات أجريت منذ عام ٢٠١١ مع الدول الأعضاء وممثليها لدى المنظمة، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء في تنمية أفريقيا، وكذلك موظفي أمانة اليونسكو العاملين بخاصة في الميدان. وتأخذ الاستراتيجية في الاعتبار القرارات والإعلانات التي اعتمدها المجتمع الدولي، ولا سيما تلك المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التعليم للجميع، ومبادرة الأمين العام للأمم المتحدة "التعليم أولاً"، فضلاً عن نتائج المناقشات التمهيدية لوضع الخطة الإنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. كما أنها تراعي خطط العمل المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا في أفريقيا وخطة عمل لواندا بشأن ثقافة السلام (في آذار/مارس ٢٠١٣) ودور الثقافة في التنمية (هانغتشو، نيسان/أبريل ٢٠١٣). وتسترشد بالأهداف الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي التي ترمي إلى تعزيز الوحدة الأفريقية والنهضة الأفريقية[٢]. وأخيراً، فإن هذه الاستراتيجية تراعي توصيات تقييم برنامج الأولوية المتمثلة في أفريقيا الذي تم في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٢ والذي يشدد على جدوى الأولوية المتمثلة في أفريقيا، بينما يبرز في الوقت عينه أوجه النقص المؤسسية التي حالت دون فهم هوية هذا البرنامج وموقعه داخل اليونسكو ولدى المؤسسات الشريكة فهماً واضحاً.

---

[١] رؤية الاتحاد الأفريقي لأفريقيا.

[٢] موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٣ هو بالتحديد: "نزعة عموم أفريقيا والنهضة الأفريقية".

الإطار ١: الأولوية المتمثلة في أفريقيا أداة استراتيجية في خدمة الدول الأعضاء وشركائها

بناء على المشاورات التي أجريت، برز توافق في الآراء بخصوص أن برنامج الأولوية المتمثلة في أفريقيا ينبغي أن يرمي من جهة إلى تلبية احتياجات القارة في الأجل القصير، وينبغي من جهة أخرى أن يقدم، بطريقة أشد وضوحاً، استجابات أفريقية للتحولات التي تؤثر في اقتصاداتها ومجتمعاتها.

٣ – وتماشياً مع الاختصاص الفكري لليونسكو ومهامها في الميدان، تحدد الاستراتيجية مجالات الاهتمام ذات الأولوية بالنسبة إلى أفريقيا، والعراقيل والقيود التي تعوق تنفيذها، وكذلك الوسائل الكفيلة بتخفيف هذه السلبيات. وتحدد أيضاً أنسب طرائق التدخل، مع المراعاة اللازمة لرسائل شركاء التنفيذ ومهام ومجالات اختصاصهم. ثم إنها تحدد محيط تدخل اليونسكو وشركائها لضمان التكامل والفعالية للأنشطة التي قامت بتحديدها جماعياً. وسيتطلب العمل في الميدان مع الشركاء وتحديد فعالية نشاط المنظمة وتأثيرها أيضاً إقامة نظام للرصد والتقييم يضمن من جهة التماسك بين الأنشطة وبين مجموع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، ومن جهة أخرى تماشيها مع الخطط الإنمائية للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه.

الإطار ٢: ترتكز الاستراتيجية على مبادئ أساسية تسترشد بها أنشطة اليونسكو طوال عملية التنفيذ

- *الجمع بين التخصصات، والاشتراك بين القطاعات؛*
- *التكامل والشراكة مع مجموع الأطراف المعنية في مجال التنمية على الصعيد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي (الحكومات، ومؤسسات القطاع العام، والشركاء التقنيون والماليون الثنائيون والمتعددو الأطراف)؛*
- *المرونة، وقابلية تكييف النشاط، مع المراعاة الواجبة لتنوع الأوضاع المحلية؛*
- *رسوخ الارتباط بالواقع المحلي والإقليمي وإسناد المسؤوليات إلى السلطات الدنيا؛*
- *تطبيق المساءلة في جميع مراحل التنفيذ.*

أولاً – القضايا والتحديات التي تواجه تنمية القارة الأفريقية

٤ – سجلت أفريقيا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نمواً اقتصادياً مذهلاً (٥,٥٪ سنوياً) في سياق عالمي تميز بالتأزم والركود في معظم الاقتصادات الأشد تقدماً. وبذلك أسهم التقدم المحرز ودينامية الاقتصادات الأفريقية في تعزيز الصورة الإيجابية التي أبرزتها القارة منذئذ في الساحة العالمية. بيد أن هذا التفاؤل يشوبه بعض الحذر[٣]. إذ إن هذا النمو أصابه اضطراب شديد في بعض المناطق بسبب تزايد النزاعات الداخلية واستمرار أوجه التفاوت الاجتماعي. وما زال الفقر المتزايد لدى أشد السكان هشاشة، والعدد المتزايد للسكان اللاجئين أو المهجرين، والانتفاع المحدود

[٣] التقرير الاقتصادي الخاص بأفريقيا، والصادر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في عام ٢٠١٢.

بالخدمات الاجتماعية الأساسية بالنسبة إلى عدد كبير من الأفارقة تحديات دائمة تتطلب القيام بأنشطة ابتكارية وعميقة في عدة مجالات لها صلة وثيقة باختصاصات اليونسكو.

٥ – ولئن كان الأفارقة يعتزمون تحقيق رؤية أفريقيا التي صاغها الاتحاد الأفريقي وتحرير طاقة تنمية القارة، يجب على البلدان الأفريقية أن تتصدى بطريقة ابتكارية لأربعة تحديات كبرى، وفي الوقت نفسه استغلال الفرص التي تنطوي عليها، وهي: نمو السكان، والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، والتحولات الاجتماعية، والحوكمة الديمقراطية.

نمو السكان

٦ – تزايد عدد سكان أفريقيا تزايداً كبيراً خلال الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة. ويقدر عددهم حالياً بما يربو على ٩٥٠ مليون نسمة، ووفقاً لتوقعات الأمم المتحدة، سيصل عددهم إلى نحو ملياري نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، أي ما يمثل ثلث سكان العالم تقريباً. ولهذا النمو المتسارع نتيجتان مباشرتان تستوقفان مجموع الحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية، وهما:

– التزايد الشديد في عدد الشباب (٦٠٪ من سكان أفريقيا)، وهو ما يثير التحدي المتمثل في التوفيق بين التعليم والتدريب اللازم للحصول على عمل؛

– التزايد المستمر في كثافة السكان في جزء كبير من القارة، مما يثير تحدي العيش معاً والإدارة الرشيدة والسلمية للموارد الطبيعية والبيئة.

٧ – كيف ينبغي تعليم هؤلاء السكان من الشباب وتدريبهم لضمان اندماجهم في المجتمع من خلال وظائف لائقة ومستقرة؟ وما هو نوع التعليم وما هي المضامين الضرورية لإعداد شبان قادرين على المشاركة في تنمية بلدانهم مشاركة كاملة؟ وكيف يضمن التماسك الاجتماعي لدى سكان يعيشون في بيئة يتزايد فيها التنوع بجميع أشكاله؟ وكيف يمكن أن يدار بطريقة سلمية استغلال وتقاسم الموارد الطبيعية الوافرة والنادرة في الوقت نفسه في بعض مناطق أفريقيا؟

٨ – ويبيّن استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، الذي أجري في عام ٢٠١٣[٤] فيما يتعلق بأفريقيا، التقدم الهائل الذي سجلته عموماً غالبية البلدان الأفريقية. ومع ذلك، يشدد التقرير نفسه على أن العديد من التحديات ما زالت قائمة، لا سيما فيما يتعلق بالأهداف ذات الصلة بأوجه عدم المساواة الاجتماعية (إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والأمن الغذائي والتكافؤ بين الجنسين واستقلالية المرأة، إلخ.). وتشير كذلك مختلف التقارير

[٤] تقرير عام ٢٠١٢ عن الأهداف الإنمائية للألفية، الصادر بعنوان "تقييم التقدم المحرز في أفريقيا باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا: القضايا والتحديات والدروس". تقرير مشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (CEA) والاتحاد الأفريقي (UA) وبنك التنمية الأفريقي (BAD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD).

الصادرة عن اليونسكو بشأن التعليم للجميع إلى الصعوبات التي تواجهها معظم البلدان الأفريقية في تحقيق أهداف إطار عمل داكار بشأن بالتعليم للجميع، الذي تضطلع فيه اليونسكو[٥] بدور الوكالة الرائدة.

٩ – ولا تراعي الأهداف الإنمائية للألفية سوى جزء من الاحتياجات البشرية، وتغفل بخاصة احتياجات الانتماء إلى جماعة، وأشكال التعبير الثقافية وملكة الإبداع. كما أن هذه الأهداف لا تشمل قضية الحقوق مع أنها أساسية لحل مشكلات التباين واللامساواة بين الجنسين وفيما بين الفئات الاجتماعية. وإذا لم يختزل السكان إلى بعدهم الوحيد المتمثل في الموارد/رأس المال، كما تنطوي على ذلك رؤية الاتحاد الأفريقي، ومع مراعاة رسالة اليونسكو الأخلاقية، فإن رأس المال البشري والاجتماعي ينبغي أن يدرج برمته في استراتيجية اليونسكو الخاصة بالأولوية المتمثلة في أفريقيا، كما ينبغي أن يدرج في الجيل المقبل من الأهداف الإنمائية للألفية.

الإطار ٣: *ستعمل اليونسكو على تحقيق سياسات تعليمية وثقافية وعلمية تسهم في إنشاء مجتمعات جامعة وقائمة على احترام حقوق الإنسان الأساسية. وهكذا يتعين اعتبار تقديم الدعم لتنفيذ العقد الثاني للتعليم الخاص بالاتحاد الأفريقي، والنهوض بثقافة العلوم والمهارات التكنولوجية، ولا سيما لدى الشباب وتعزيز رسم السياسات المناسبة للشباب عموماً[٦]، من عدة نواح، بمثابة محاور عمل لها تأثير بالغ محتمل في تعزيز قدرات الشباب وتمكينهم من الحصول على عمل[٧]. وينطبق الشيء نفسه على البرامج التي تسهم في إنتاج المعارف في أفريقيا وعن أفريقيا، إضافة إلى تشجيع الابتكار القائم على المعارف والتكنولوجيات الداخلية.*

التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي

١٠– على الرغم من التقدم المحرز على صعيد النمو الاقتصادي، لا تزال أفريقيا تنطوي عل مفارقة الفقر المنتشر على نطاق واسع في قارة غنية بالموارد البشرية والطبيعية. وهناك عدد من العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، والتكنولوجية التي يمكن أن تفسر هذه المفارقة. ولكن من الواضح أن معظم الاقتصادات الأفريقية ما زالت مرهونة بمنتج واحد أو عدد محدود من المنتجات ذات القيمة المضافة الضئيلة؛ وهي خاضعة إلى حد كبير للمعونة الخارجية فيما يخص تمويل التنمية؛ أما المبادلات بين البلدان الأفريقية فهي ضعيفة على الرغم من عزمها على تعزيز التكامل الإقليمي فيما بين الاقتصادات والأسواق.

١١– تعتبر الهيئات الإقليمية التكامل الإقليمي بمثابة الأداة المثلى لتغيير الاقتصادات الأفريقية وضمان إدماجها في السوق العالمية. ويعتبره الاتحاد الأفريقي بمثابة أحد الأعمدة الأساسية لاستراتيجيتها المقبلة في أفريقيا[٨]. وتنطوي هذه العملية على تفاعل بين مختلف العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتدعو اليونسكو إلى العمل.

---

[٥] خطة عمل التعليم للجميع التي اعتمدتها الدول الأعضاء في اليونسكو في داكار، بالسنغال، ٢٦–٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

[٦] طبقاً لما ينص عليه ميثاق الاتحاد الأفريقي الخاص بالشباب.

[٧] انظر مشروع الاستراتيجية التنفيذية لليونسكو الخاصة بالشباب (٢٠١٤–٢٠٢١) في الوثيقة ١٩١م ت/١٥.

[٨] إعلان قمة الاتحاد الأفريقي، أكرا، ٢٠٠٧.

١٢- يجري النمو الاقتصادي جنباً إلى جنب مع الإشعاع الفكري، والابتكارات التقنية أو ضروب التجديد الاجتماعي التنظيمي، ويعزز بعضها بعضاً. وللعوامل غير المادية المتمثلة في البرمجيات، والعمليات الاجتماعية التنظيمية، وبوجه أعم في العلم والتكنولوجيا، دور هام مقارنة بالمواد الأولية، إذ إن المعارف غدت أهم مادة أولية، وبات الانتفاع بالمعارف وتشاطرها قضيتين هامتين. وتؤدي العلوم والتكنولوجيا دوراً حاسماً في هذا الشأن. وتعد زيادة إسهام أفريقيا في الإنتاج العلمي العالمي تحدياً رئيسياً يجب التصدي له إذا كانت القارة تريد أن تكون مشاركاً نشيطاً في السوق العالمية. ومن الضروري اليوم للبلدان الأفريقية أن تشجع إنتاج الأفارقة للمعرفة والدراية والاعتراف بهما، وكذلك تقدير المعارف ونظم المعرفة الداخلية التي تربط بين الثقافة والتنمية[٩]. وبإمكان اليونسكو أن تسهم إسهاماً كبيراً في تحسين جمع البيانات الإحصائية في هذا الصدد وتحليلها.

١٣- ويتعين كذلك أن تراعى التحديات المتعددة الأبعاد المرتبطة بتغير المناخ، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى التنوع البيولوجي والمسائل البيئية في نطاق الاقتصادين الأخضر والأزرق.

١٤- تستحق الصناعات الثقافية التي تسهم أيضاً على نحو متزايد في تنمية الاقتصادات الأفريقية أن تنمى وتوضع في مصاف القطاعات الاقتصادية الأشد دينامية. وللقيام بذلك، لا بد من إبراز صورتها وتأكيد مساهمتها في النمو الاقتصادي من خلال بيانات وقائعية.

الإطار ٤: *ستدعم اليونسكو الدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الإقليمية في تنفيذ السياسات والبرامج التي تشجع التكامل على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد القارة. وسيتضمن ذلك برامج تعزز التماسك بين المجتمعات المحلية عبر الحدود، الوطنية من خلال التعليم والثقافة، وتيسر الإدارة السلمية للموارد على جانبي الحدود، وتشاطر المعارف، والتعاون الفكري بين الدول. كما أن إعلان مؤتمر الوزراء الأفارقة الخاص بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار (نيروبي، نيسان/أبريل ٢٠١٢) وإعلان مؤتمر الوزراء الأفارقة الأعضاء في الاتحاد الأفريقي (مجلس الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا، برازافيل، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) يشيران كذلك إلى أنه ينبغي لليونسكو وشركائها الاضطلاع بأنشطة في هذا الشأن.*

التحولات الاجتماعية

١٥- أفريقيا هي القارة التي تعرضت فيها الروابط الاجتماعية الغابرة القائمة على القيم التقليدية لتضامن الأسرة ووحدة العشيرة، والتماسك الاجتماعي، ولا تزال تتعرض لامتحان عسير على محك الاقتصادات الحديثة. ومن بين العوامل الكثيرة المتسببة في عدم الاستقرار والتي تزيد من حدة فقدان الإحساس بالتقاليد الأفريقية الخاصة بالتضامن والتقاسم، هناك ألوان التفاوت الاقتصادي، واستبعاد الفئات الاجتماعية المنتمية إلى جميع فئات السكان. وهي ليست الأسباب الوحيدة، ولكنها الأسباب التي يراها الناس أكثر من غيرها والتي تنجم عنها أسرع التحولات: كالانتشار العشوائي

[٩] ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية، الخرطوم، ٢٠٠٦.
مؤتمر القمة الرابع عشر للاتحاد الأفريقي "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أفريقيا: تحديات التنمية وآفاقها، أديس أبابا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

للمراكز الحضرية والهجرة من الريف إلى المدينة، والأعمال المؤقتة، وتشرد الأطفال، وانعدام الأمن، وهجرة الشباب بكثافة، إلخ. ولا تيسر غلبة بعض الممارسات المترسخة في التقاليد الغابرة النهوض بالحريات والحقوق، وبخاصة حريات النساء والفتيات وحقوقهن.

١٦- كيف يمكن التوفيق بين منطق يفضل الروابط الاجتماعية وبين منطق يفضل السلع الاقتصادية؟ وكيف يمكن ضمان الصلة بين بقايا تربية "تقليدية" مبنية على الروابط القائمة بين الناس ومتطلبات تربية تسمى "عصرية"، منفتحة وموجهة نحو الخارج؟ وكيف العمل بحيث لا تتحول هذه التوترات أبداً إلى تهديدات للاستقرار والتنمية؟ وأخيراً، ما هي المؤثرات التي يمكن أن تسخرها اليونسكو كي تكون التحولات الاجتماعية الجارية قوى للسلام والتنمية والاستمرارية بين التقاليد والحداثة؟

١٧- وفي أفريقيا أيضاً اندلع خلال العقود الثلاثة الأخيرة عدد كبير من النزاعات والحروب داخل الدول وفيما بينها، وأسفرت عن نتائج من بينها نزوح أعداد غفيرة من السكان وتدهور الأوضاع الإنسانية، وتدمير البنى الأساسية الاجتماعية والثقافية. وكانت النظم التعليمية، بصفة خاصة، والتراث الثقافي، والبنى الأساسية العلمية والثقافية، فضلاً عن التنوع البيولوجي، أهدافاً غير مباشرة للنزاعات تكبدت في كثير من الحالات أضراراً يتعذر إصلاحها. وتتمخض هذه النزاعات أيضاً عن مصائب أخرى مثل الجريمة المنظمة، والقرصنة، والاتجار بالمخدرات، والاعتداءات على البيئة، ونمو اقتصاد خاص بالحرب، وكل هذه العوامل تسهم في هشاشة عدد كبير من الدول التي ما زالت حتى اليوم غير مستقرة وشديدة التأثر على مستوى الأمن والاستقرار. وما زال التحدي المتمثل في ثقافة السلام والأمن الجماعي من قضايا الساعة لدى اليونسكو.

الإطار ٥: *انطلقت اليونسكو من خلال الكثير من البرامج القطاعية والمشتركة بين القطاعات في حل الإشكاليات المشار إليها أعلاه وستواصل العمل من خلال أنشطة ابتكارية في صلة وثيقة مع الهيئات الإقليمية الأفريقية في هذه المجالات. وهكذا فإن البرامج الحالية من أجل ترويج ثقافة السلام، ودعم التعليم، وبخاصة التعليم من أجل التنمية المستدامة، والثقافة بوصفها ركيزة للتنمية المستدامة، فضلاً عن تعليم تاريخ أفريقيا العام، هي كذلك أمثلة عن الأنشطة التي ستتواصل.*

الحوكمة الديمقراطية

١٨- تكمن إحدى أدوات التنمية المتناسقة والمستدامة بالقارة الأفريقية في قدرة الدول على إنشاء نظم للحوكمة القائمة على سيادة القانون واحترام الحريات. وتجدر ملاحظة أن النزاعات الحالية والنزاعات التي اندلعت منذ مدة قريبة يمكن أن تكون ناجمة عن نظم حوكمة لا تولي أهمية كافية لاحترام الحقوق والحريات الأساسية. كما أن القيود المفروضة على الانتفاع بالمعلومات وحرية التعبير، وممارسة الديمقراطية ممارسة يومية، والاعتراف بالهويات المتعددة، والتوزيع المنصف للموارد، هي أيضاً من مصادر النزاعات داخل الأمم.

١٩- وكيف يمكن ضمان مكتسبات الديمقراطية بطريقة دائمة في ظروف لا تزال تسودها ضروب من التفاوت الاجتماعي في بلدان كثيرة؟ وكيف يمكن ضمان مشاركة الشباب والنساء بصفتهم مواطنين مشاركة أكبر في ظروف الفقر المدقع؟

٢٠- ومما يستحق الذكر التقدم الذي أحرزه عدد من البلدان الأفريقية في مجال الحوكمة منذ التسعينات: ويشمل الانتخابات الديمقراطية، والمزيد من حرية التعبير، وارتفاع مستوى المشاركة المتسمة بالمواطنة، والمزيد من مشاركة المجتمع المدني، وزيادة تمثيل المرأة في الهيئات صاحبة القرار، إلخ. وقد أتاحت إنجاز أوجه التقدم هذه أعمال خاصة بالتعليم وبالتوعية في مجال الديمقراطية، والسلام، وحقوق الإنسان، وتدريب العاملين في وسائل الإعلام والأطراف الفاعلة في المجتمعات المحلية، وتوعية الشباب، إلخ. وتندرج جميع هذه الأعمال في نطاق مهام اليونسكو.

الإطار ٦: *كان لليونسكو دائماً حضور في الميدان لضمان الحريات والحقوق الأساسية عن طريق الأعمال الخاصة بالتعليم، والتدريب، والتوعية. وستواصل العمل على تعزيز حرية التعبير، والانتفاع الحر بالمعلومات، واحترام حقوق المرأة، والانتفاع بالتعليم للجميع من دون استبعاد، والنهوض بالديمقراطية والسلام.*

ثانياً – أهداف الاستراتيجية التنفيذية

٢١- ستهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز نتائج الأعمال التي قامت بها اليونسكو لتحقيق أولويات القارة، والأهداف الكبرى المحددة للفترة المتوسطة الأجل ٢٠١٤-٢٠٢١ (٣٧م/٤). وستوجه بصفة عامة جميع أعمال المنظمة لفائدة الأولوية المتمثلة في أفريقيا، وسترشد بالأخص الأعمال الخاصة بعدد محدود من "البرامج الطليعية" التي ستضمن مزيداً من البروز لصورة الأولوية المتمثلة في أفريقيا، وفقاً لما أوصت به الدول الأعضاء.

٢٢- قامت المديرة العامة، خلال إعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، بتنظيم مشاورات مع الدول الأعضاء الأفريقية، ومن بينها المشاورات التي أجريت مع اللجان الوطنية لليونسكو[١٠]. وتنتظر الدول الأعضاء أن تضع اليونسكو استراتيجية معززة وأكثر استهدافاً لبناء السلام، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة الجامعة، من خلال تحسين الجودة، والإنصاف، وملاءمة التعليم، وتسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لخدمة التنمية، وتعزيز القدرات في هذه المجالات، وتعبئة التراث والصناعات الابتكارية في تصور للثقافة والتنمية، وتعزيز حرية التعبير، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، والمساواة بين الجنسين، والتربية في مجالي السلام والمواطنة.

٢٣- وفي ضوء ما سبق، ستعطي اليونسكو الأولوية لمجالي العمل التاليين:

- بناء السلام عن طريق بناء مجتمعات جامعة وسلمية وقادرة على الصمود؛

[١٠] المشاورات مع الدول الأعضاء واللجان الوطنية لليونسكو في أفريقيا التي أجريت في أبيدجان في الفترة الممتدة من ٦ إلى ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

- تعزيز القدرات المؤسسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٢٤- وبوجه عام، ستعمل اليونسكو مع الدول الأعضاء والشركاء، وفقاً لمجالات اختصاصها، من أجل صياغة سياسات قائمة على بيانات واقعية تراعي جميع جوانب التنمية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والعلمية). وستدعم اليونسكو في جميع أنشطتها شبكات الامتياز، وتبادل الخبرات، ونقل المعارف والتكنولوجيات، والممارسات المثلى، والتعاون والتداول الحر للأفكار والمعارف، فضلاً عن التطبيقات العملية للبحوث.

٢٥- وسيتم التركيز بطريقة مستعرِضة على تحقيق استقلالية النساء ومشاركة الشباب.

الإطار ٧: *تتماشى أهداف هذه الاستراتيجية مع أهداف الاتحاد الأفريقي، وهي[11]: توسيع نطاق السلام والأمن والاستقرار في القارة؛ والإسهام في نمو اقتصادي واجتماعي جامع ومستدام؛ تعزيز التكامل والتعاون على صعيد القارة؛ وترويج القيم الأفريقية باعتبارها أساساً للتكامل في القارة؛ وتعزيز عمل اللجنة من أجل رؤية وصورة إيجابية لأفريقيا في الساحة الدولية.*

ثالثاً – البرامج الطليعية

٢٦- تُعرَض البرامج الطليعية أدناه في إطار الاستراتيجية التنفيذية للأولوية لأفريقيا. ووفقاً لأحكام القرار ١٩٠م ت/٤٥، ترد في الملحق خطة العمل الخاصة بتنفيذ هذه البرامج. ووفقاً للاستراتيجية المتوسطة الأجل (٣٧م/٤)، سيتركز عمل اليونسكو في أفريقيا على مجالين رئيسيين هما:

- **بناء السلام عن طريق بناء مجتمعات جامعة وسلمية وقادرة على الصمود؛**
- **تعزيز القدرات المؤسسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.**

٢٧- وتم إعداد ستة برامج طليعية تندرج في هذه المجالات الرئيسية الستة، وفيها أولويتان مستعرضتان تتمثلان في الشباب وقضايا الجنسين:

١ – تعزيز ثقافة السلام واللاعنف؛

٢ – تدعيم أسس النظم التعليمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا: تعزيز الإنصاف والجودة والجدوى؛

٣ – تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار والمعارف لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا؛

[11] الاتحاد الأفريقي. مشروع الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١.

٤ – تعزيز العلوم من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا؛

٥ – تسخير قوة الثقافة لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام في إطار عملية التكامل الإقليمي؛

٦ – التشجيع على بناء بيئة مؤاتية لممارسة حرية العبير ولتنمية وسائل الإعلام.

وفيما يلي النتائج المنشودة:

١ – معالجة أسباب النزاعات، وتعزيز القدرة على إيجاد الحلول السلمية لها، وترويج قيم ثقافة السلام والممارسات الداخلية لهذه الثقافة في الحياة اليومية؛

٢ – تحسين جودة التعليم من خلال إعداد سياسات جامعة وشاملة وبرامج تعليمية ملائمة لاحتياجات الدول الأفريقية؛

٣ – وضع السياسات وبناء القدرات المؤسسية لدعم إنتاج المعارف ونشرها في أفريقيا، وكذلك استخدام المعارف العلمية والتصديق عليها وتطبيقها؛ وتعزيز قدرات المجتمعات الأفريقية على رصد المعارف واستخدامها وتقييمها النقدي؛ وتدعيم مشاركة الشباب، وبخاصة النساء، في الأنشطة العلمية والهندسية من خلال أنشطة الرعاية؛

٤ – تدعيم بناء القدرات المؤسسية والتقنية والتعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والصمود في وجه الكوارث الطبيعية، وتنمية اقتصادات خضراء وزرقاء؛

٥ – تعزيز إدارة التراث والحفاظ عليه؛ وتنفيذ السياسات والتدابير اللازمة لدعم ابتكار المنتجات والخدمات الثقافية وإنتاجها وتوزيعها والاستمتاع بها؛ وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للمهنيين في مجال الثقافة؛ وتحسين المعرفة بتاريخ أفريقيا وإسهام أفارقة المهجر في المجتمعات المعاصرة؛

٦ – إدخال تحسينات على البيئة التي تتيح حرية الصحافة والتداول الحر للمعلومات من أجل التنمية، وفي الوقت نفسه ضمان سلامة الصحافيين؛ وتدعيم قدرات وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل إعلام المجتمعات المحلية والمؤسسات والمهنيين في أفريقيا.

٢٨– ترد المعلومات التالية فيما يتعلق بكل برنامج من هذه البرامج الطليعية: الأهداف والأنشطة الرئيسية والنتائج المنشودة ومؤشرات الأداء ومؤشرات القياس[١٢] والبرنامج الرئيسي المكلف بأمور التنسيق والبرامج الأخرى التي تتولى إجراءات تنفيذ كل نتيجة، وأخيراً الشركاء. **وترد الوثيقة بكاملها في الملحق**. وتجدر الإشارة إلى أن هناك أنشطة لصالح الأولوية المتمثلة في أفريقيا من المزمع تنفيذها خارج إطار البرامج الطليعية.

[١٢] وضعت هذه المؤشرات على أساس سيناريو الميزانية البالغة ٦٥٣ مليون دولار أمريكي.

رابعاً – طرائق تنفيذ الاستراتيجية

٢٩- تعد طرائق تنفيذ الاستراتيجية جزءاً لا يتجزأ من خطة العمل هذه. وستنفذ البرامج الطليعية بوجه عام وفقاً للمبادئ العامة التي وضعت للاستراتيجية التنفيذية، وهي أساساً مبادئ الاشتراك بين القطاعات، والجمع بين التخصصات، وإسناد المسؤوليات إلى السلطات الدنيا، والفعالية، والمساءلة. وستُستغل البرامج الطليعية التي تمثل المساواة بين الجنسين والشباب موضوعين مستعرضين فيها لإظهار تأثير برنامج الأولوية المتمثلة في أفريقيا وتعزيز صورة اليونسكو في الميدان، شريطة عدم حجب الأنشطة والمشروعات والبرامج الأخرى التي تنفذها اليونسكو في أفريقيا.

٣٠- وترمي الاستراتيجية إلى تحقيق فهم مشترك وتمكين الدول الأعضاء والأمانة والشركاء الوطنيين من الإحساس بامتلاك برنامج الأولوية المتمثلة في أفريقيا. وتنص الاستراتيجية داخل اليونسكو على تدابير ذات أولوية يتعين اتخاذها، مثل إنشاء آلية للمتابعة والتقييم، وتوفير الموارد البشرية والمالية التي لا بد منها لتنفيذها. ثم إن الاستراتيجية تحدد خمسة مؤثرات هامة يتعين استغلالها لضمان فعالية الاستراتيجية، وهي: العمل ضمن شبكة، والإشراك الكامل لجميع الأطراف الفاعلة، واستراتيجية تعبئة الموارد المالية، والحصول على الدعم السياسي على صعيد القارة من الدول الأفريقية وممثليها على أعلى مستوى داخل الهيئات الإقليمية (الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية).

٣١- ومن الأهمية بمكان كذلك ملاحظة أن الاستراتيجية التنفيذية التي ورد وصفها هنا موجهة إلى أنشطة اليونسكو برمتها في أفريقيا استناداً إلى المبادئ والتوجهات التي تضمها. ولا يمكن للأنشطة والبرامج المزمعة أن تحدث آثاراً مستدامة على تنمية القارة إلا بتحقيق ثلاثة شروط هي التالية:

- أن تكون مبنية على مجموعة من المبادئ التوجيهية المطابقة لرسالة اليونسكو وتفويضها؛
- وأن يتم إنجازها بشراكة وثيقة مع الأطراف الفاعلة السياسة والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها من الجهات العاملة في مجال التعاون الدولي؛
- وأن تدعمها مجموعة من الموارد البشرية والمالية التي تضمن جدواها وفعاليتها واستدامتها.

٣٢- أما تحديد أدوار الأطراف الفاعلة ووظائفها فيستند إلى التأكيد مجدداً على برنامج "الأولوية المتمثلة في أفريقيا" باعتباره أولوية مؤسسية ملزمة للمنظمة برمتها، وكذلك إقامة الأجهزة الإدارية والوظيفية و/أو المؤسسية التي تنظم بطريقة ناجعة الصلات والعلاقات بين مختلف الأطراف الفاعلة. ويلاحظ أن هذا التوزيع يرمي في المقام الأول إلى ضمان طرح المسؤولية على كل مستوى من مستويات اتخاذ القرار وتنفيذه، والتنسيق الأمثل للأنشطة المنجزة، والمتابعة المنتظمة للنتائج المحرزة، ثم ضمان إحساس جميع الأطراف الفاعلة بامتلاك الاستراتيجية.

٣٣- وتم تحديد الفئات التالية من الأطراف الفاعلة:

- *الأطراف الفاعلة الحكومية*، الثنائية والمتعددة الأطراف بما في ذلك الحكومات، واللجان الوطنية لليونسكو، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك المؤسسات الأفريقية مثل المنظمات النقدية وبنوك التنمية؛
- *الأطراف الفاعلة الداخلية* في أمانة اليونسكو: وهي في المراحل المتقدمة، المكاتب الميدانية في أفريقيا، ومكتب الاتصال المعني بالاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومعاهد الفئة ١ (معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في أفريقيا، ومعهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية، ومكتب التربية الدولي لليونسكو...)، وهي في المراحل التمهيدية إدارة أفريقيا، والمرافق المركزية المعنية، وقطاعات البرنامج في المقر؛
- *الأطراف الفاعلة المنتسبة* وهي: المدارس المنتسبة، ورابطات اليونسكو وأنديتها، وبرنامج توأمة الجامعات، وكراسي اليونسكو الجامعية، والمعاهد والمراكز من الفئتين ١ و٢، والبرامج الدولية الحكومية؛
- *الأطراف الفاعلة الخارجية* وهي: (١) الشركاء من المجتمع المدني – أي المنظمات الدولية غير الحكومية والمؤسسات – (٢) الشركاء من القطاع الخاص؛ (٣) الجمعيات المهنية مثل وسائل الإعلام.

الإطار ٨: أدوار مختلف الأطراف الفاعلة

- *الإسهام في تحسين فهم إشكاليات التنمية في أفريقيا، ولا سيما من خلال تشجيع التفكير في المفاهيم الأساسية المرتبطة بتفويض اليونسكو والأولويات الإقليمية التي يمكن أن يكون لها تأثير في تنفيذ الاستراتيجية؛*
- *نشر المعلومات عن أهداف الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا وأنشطتها من خلال صياغة خطة للاتصال ترمي إلى تعزيز بروز صورة الأولوية المتمثلة في أفريقيا. وستستخدم هذه الخطة بمثابة ترويج وسند لتعبئة شركاء وموارد بغية الحصول على دعم معزز لأنشطة هذه الاستراتيجية؛*
- *العمل في الميدان وتوفير الظروف المؤاتية لتحقيق النتائج المنشودة، وذلك من خلال ما يلي: (١) وضع آلية فعالة لتنسيق تنفيذ الاستراتيجية ومتابعتها وتقييمها؛ (٢) تحقيق إصلاح اليونسكو في الميدان؛ (٣) صياغة استراتيجية لتعبئة الشركاء والموارد لدعم الأولوية المتمثلة في أفريقيا.*

٣٤- أوجه الترابط والتناسق بين اليونسكو والدول الأعضاء والشركاء

تظهر أوجه الترابط هذه في بادئ الأمر من خلال تحقيق التناسق بين الأنشطة التي تضطلع بها اليونسكو والأولويات الاستراتيجية والتحديات القائمة والناشئة في القارة. وتم إضفاء الطابع الرسمي على بعض من أوجه الترابط هذه على وجه الخصوص من خلال عدد من الأطر المرجعية، بما فيها الخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي لفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي

اعتمدتها جمعية رؤساء الدول والحكومات في أيار/مايو ٢٠١٣. وتندرج هذه الخطة في المجالات الثمانية التي تُعدّها من بين أولوياتها وتتمثل في تنمية القدرات البشرية التي تركز على التعليم والعلوم والبحوث والتكنولوجيا والابتكار فضلاً عن السلام والاستقرار والحوكمة الجيدة. كما ترد في سياق الأطر المرجعية هذه خطط العمل المواضيعية والمواثيق التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي وكذلك القرارات المتعلقة بالقطاعات والصادرة عن الاجتماعات الوزارية.

وقد أُخذت هذه الأولويات الاستراتيجية والتحديات في الاعتبار في إطار إعداد البرامج الطليعية. ويتعين بالتالي الحرص على تنفيذها على امتداد الفترة التي تغطيها الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٣٧م/٤) والاستراتيجيات الأخرى التي تندرج في إطار آليات التنفيذ (٣٧م/٥).

أما على الصعيدين القاري والإقليمي، فإن الشراكة الناجحة مع المجموعة الأفريقية تمثل معلماً هاماً من معالم هذه العملية.

وتقوم اتفاقيات التعاون الموقعة بين اليونسكو ومفوضية الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من منظمات التكامل الإقليمي، بتجسيد أوجه الترابط هذه وتوفير النظم التي يتم من خلالها عادة تحديد السياسات والأولويات، وتنفيذ الإجراءات المشتركة، والاضطلاع بعمليات ترويج مشتركة بشأن التحديات التي تواجهها عملية تحقيق التنمية في القارة. وسيعاد النظر في اتفاقات التعاون هذه وستوضع بروتوكولات خاصة بتطبيقات محددة من أجل تحقيق مراعاة أفضل للاحتياجات الراهنة والتحديات المعاصرة والناشئة في أفريقيا. وقد بدأ فعلاً تنفيذ هذه الإجراءات الهادفة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال ثقافة السلام، ومع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD) في مجال التدريب التقني والمهني الخاص بالشباب، ومع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في مجال التعليم العالي. وسوف يتواصل تنفيذ الإجراءات وتعزيزها.

وسوف تواصل اليونسكو الاستفادة من مشاركتها الفاعلة في آلية التنسيق الإقليمي للأمم المتحدة من أجل أفريقيا، التي تضم، فضلاً عن هيئات المنظومة، مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD) والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وفي هذا الصدد، سوف تواصل اليونسكو شغل مكان بارز في اجتماعات آليات التنسيق الإقليمي والاضطلاع على وجه الخصوص بدور رائد في مجالات اختصاصها. أما تعاون اليونسكو مع المؤسسات الأفريقية المتخصصة التي تمتلك خبرة معترفاً بها في مجالات اختصاص المنظمة، فسيكون تعاوناً منتظماً. وعلى مستوى الدول منفصلة، تشكل شبكة اللجان الوطنية رصيداً ينبغي الاستفادة منه على نحو أفضل.

٣٥- الأدوار والمهام والمسؤوليات التي تضطلع بها مختلف وحدات الأمانة

تتطلب الاستراتيجية الخاصة بالأولوية المتمثلة في أفريقيا وجود "تمييز واضح في الأدوار والمهام والمسؤوليات المعهود بها إلى مختلف وحدات الأمانة". وتأخذ هذه الأدوار والمهام والمسؤوليات في الحسبان عملية إصلاح الشبكة الميدانية التي وضعت

المرحلة الأولى منها موضع التنفيذ في أفريقيا (انظر الوثيقة ١٩٢م ت/٤ الجزء الرابع). وفي سياق هذه الاستراتيجية، وردت بعض التفاصيل التي تتعلق بما يلي:

(١) إدارة أفريقيا (AFR)

تجدر الإشارة إلى أنه تم تكليف إدارة أفريقيا (AFR) في عام ١٩٩٦[١٣] بـ "تنسيق مجمل أنشطة تعاون اليونسكو مع الدول الأعضاء في أفريقيا والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الأفريقية غير الحكومية فضلاً عن الشركاء الثنائيين والمؤسسات المتعددة الأطراف التي تنفذ لصالح أفريقيا برامج مماثلة، قريبة من برامج اليونسكو أو مكملة لها. وهي مسؤولة عن تأمين الاتصالات وعمليات التنسيق والتعبئة اللازمة داخل الأمانة لتجسيد الأولوية الممنوحة لأفريقيا في جميع البرامج". وقد جرى التأكيد على هذه المهام وتعزيزها في عام ٢٠١١[١٤].

ونظراً إلى التغيرات السريعة التي حصلت في الدول الأعضاء وفي بعض المناطق في أفريقيا، سوف تضع إدارة أفريقيا في متناول هيئات الأمانة، في المقر وفي الميدان، **دراسة تحليلية سياقية واستشرافية لتطورات سياسات التنمية الاجتماعية الاقتصادية**. وسوف تشارك في ذلك **المؤسسات الأفريقية وغير الأفريقية المتخصصة في القضايا الأفريقية** في مجالات اختصاص اليونسكو. وسوف تضمن إدارة أفريقيا أن تحظى **البرامج الرئيسية** بالبحوث التحليلية والدراسات الاستشرافية المحدّثة، مما يتيح لتلك البرامج تحقيق النتائج المنشودة والتأثير في الميدان. كما ستحرص إدارة أفريقيا على أن تقدم القارة مساهمات في العلاقات التي تقيمها المنظمة على الصعيد العالمي. وبالمثل، سوف تعمل إدارة أفريقيا والمكاتب الميدانية مع شركائها في الميدان و**كراسي اليونسكو الجامعية** و**مراكز الفئة ٢** لحشد المزيد من الموارد البشرية والمؤسسية.

وفيما يتعلق بتنسيق التعاون وتعزيزه مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الأفريقية غير الحكومية، فضلاً عن الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، فإن إدارة أفريقيا سوف تتأكد من أن **جميع الوفود الدائمة، لا سيما تلك التي تمثل الدول الأفريقية،** تجري أيضاً استشارتها وإطلاعها على التغيرات والتطورات على صعيد القارة بصورة منتظمة من خلال إجراء التحليلات والدراسات الاستشرافية، فضلاً عن التحديات الجديدة التي تتعين مواجهتها.

وسوف تعمل إدارة أفريقيا بصورة وثيقة مع **المكاتب الميدانية،** لا سيما في جمع البيانات المتعلقة بأفريقيا وتحليلها وتحديد الاحتياجات الجديدة والتقارب مع الوكالات المتخصصة والحكومات وشركائها والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وبغية تسليط الضوء على الأعمال المنفذة في أفريقيا، سيجري تعزيز **أنشطة الاتصال** لدى الوفود الدائمة وشركاء اليونسكو، لا سيما هؤلاء الذين يساهمون في تمويل البرامج في أفريقيا. ويمكن لهذه المجموعات المختلفة أن تسهم بالتالي إسهاماً منتظماً وأساسياً ومنهجياً في عملية التفكير التي تتناول مسألة الأولوية المتمثلة في أفريقيا.

---

[١٣] مذكرة المدير العام ٢٠/٩٦ المؤرخة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

[١٤] مذكرة المدير العام ٢٢/١١ المؤرخة في ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١١.

وهكذا فإن الوظائف والمهام الملقاة على عاتق إدارة أفريقيا (AFR) تتمثل في ما يلي:

- *توفير التنسيق المؤسسي والمشترك بين القطاعات* للأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا فضلاً عن إعداد التقارير وإطلاق المبادرات الكبرى المتعلقة بها، بالتعاون الوثيق مع القطاعات والمكاتب المعنية؛ وسوف تعمل إدارة أفريقيا في تعاون وثيق مع جميع هيئات الأمانة التي تضطلع بمسؤولية تصميم أنشطة الأولوية المتمثلة في أفريقيا وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

- الاضطلاع بدور *جهة تنسيق* لعلاقات اليونسكو مع الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي وبرنامجه المتمثل في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD) والجماعات الأفريقية دون الإقليمية، بالتشاور الوثيق مع مكتب الاتصال في أديس أبابا ومع القطاعات والمكاتب الميدانية المعنية، وذلك في سياق عملية التكامل الإقليمي الأفريقية؛ وفي علاقات إدارة أفريقيا مع الدول الأعضاء، سوف تؤخذ رؤى الحكومات بشأن التكامل الإقليمي الأفريقي في الاعتبار: ومن الأمثلة على ذلك سبل ووسائل دعم سياسات التعليم العالي في إطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا أو التدريب التقني والمهني في الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومن خلال الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD).

- وفي سياق عملية الإصلاح الرامية إلى *تعزيز* حضور اليونسكو في الميدان، توفير *الدعم* للمكاتب الإقليمية الخمسة المتعددة القطاعات ومعاهد الفئة ١ العاملة في المنطقة، والتي تتلقى الدعم عبر آلية للتشاور المنتظم بين المكاتب والمقر.

- *تنسيق* عملية التفكير الاستشرافي المتعلق بأفريقيا، لا سيما من خلال تنظيم الاجتماعات ذات الأفق الاستشرافي في نهاية كل فترة عامين لتحديد الأولويات أو تثبيتها، مع إتاحة المشاركة فيها لممثلي الهيئات والخبراء من جميع المناطق.

- *تحقيق إدماج أفضل* لليونسكو في إطار آليات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، مع الحرص بوجه خاص على تعاون المكاتب الإقليمية مع الآليات القائمة على المستويين التقني والمالي.

(٢) مكتب الاتصال لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا

من الأهمية بمكان أن تقوم اليونسكو، التي جعلت من أفريقيا أولوية عامة، بالتقرب من منظمة القارة الأفريقية وبالعمل معها بصورة شبه يومية. ويتيح مكتب الاتصال في أديس أبابا التقريب بين اليونسكو والاتحاد الأفريقي (اللجنة التابعة له وكذلك جميع هيئاته الرئاسية). وهناك برامج قيد الإعداد في هذا الاتجاه، لا سيما في مجال ثقافة السلام وتطوير العلوم والتكنولوجيات والابتكار على مستوى القارة.

كما أن بإمكان مكتب الاتصال الاستفادة من الموارد والخبرات التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجالات إضافية تستكمل تلك التي تعمل فيها اليونسكو وهي: السياسات الاجتماعية الاقتصادية، ومجتمع المعلومات، والقضايا المتعلقة بمسائل الجنسين وبالتنمية في أفريقيا، والحوكمة، والبنى الأساسية ومصادر الطاقة، والتكامل الإقليمي، وما إلى ذلك.

وإضافة إلى ذلك، إن حضور المنظمة الثالثة على مستوى القارة وهي بنك التنمية الأفريقي، وكذلك جميع الشركاء في التنمية، يعزز ضرورة حضور اليونسكو في أديس أبابا.

وسوف يؤمن مكتب الاتصال تعزيز التعاون والتعاضد مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وسيعمل بالاشتراك مع المكاتب الإقليمية وإدارة أفريقيا لتحقيق مزيد من الاتساق والتنسيق في إطار الأنشطة التي تقوم بها اليونسكو في أفريقيا. كما أنه سيعمل بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة في إطار آلية التنسيق الإقليمي، وسيسعى إلى تحقيق التكامل بين عمل اليونسكو ومنظومة الأمم المتحدة، ونقل المعلومات المفيدة إلى المكاتب الإقليمية والقطاعات في المقر وإدارة أفريقيا ومكتب التخطيط الاستراتيجي (BSP)، وكذلك إلى قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور (ERI) ومكاتب الاتصال في جنيف وبروكسيل ونيويورك، عند الاقتضاء.

(٣) مكتب التخطيط الاستراتيجي

يعد مكتب التخطيط الاستراتيجي (BSP)، بوصفه منسقاً لعملية البرمجة، المسؤول عن إعداد ميزانية المنظمة لفترة العامين والبرنامج لفترة الأعوام الأربعة، في إطار التعاون الوثيق مع جميع وحدات الأمانة، مع إدماج الأولويات الإقليمية ذات الصلة بهذه المسائل واستناداً إلى الإرشادات التي تقدمها الهيئتان الرئاسيتان وإلى توجيهات المديرة العامة ومبادئ التخطيط والبرمجة والميزنة استناداً إلى النتائج.

ويتولى كذلك مكتب التخطيط الاستراتيجي، استناداً إلى الإدارة القائمة على النتائج والميزنة القائمة على النتائج، عمليتي الرصد والتقييم لتنفيذ البرنامج والميزانية المعتمدين (م/٥)، فضلاً عن المشاريع الخارجة عن الميزانية، وإعداد التقارير بشأن تنفيذ البرنامج والميزانية م/٥ وخطط العمل المتعلقة بهما وتقديمها إلى الهيئتين الرئاسيتين من خلال إعداد التقارير النظامية ذات الصلة بهذه المسائل، مثل وثيقة فترة العامين م/٣ والوثائق نصف السنوية م ت/٤ وما يرتبط بذلك من وثائق متاحة على الإنترنت، وتوفير عمليات التقييم الاستراتيجية والتقارير المتعلقة بتحقيق النتائج.

ويضمن مكتب التخطيط الاستراتيجي أن تكون منهجية الإدارة القائمة على النتائج معبرة عن الاحتياجات الناشئة والمتغيرة، مثل تلك التي تنبثق عن سياسة اللامركزية ومقتضيات الإصلاحات الخاصة بالأمم المتحدة، وكذلك وضع التدريب اللازم وتنفيذه، ودعم بناء القدرات ومساندة الموظفين في المقر وفي المكاتب الميدانية، وفي معاهد ومراكز الفئة ١، ودعم الدول الأعضاء.

وفي مجال تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية، سيكون التعاون مع الجهات المانحة الثنائية الحكومية المرتكز الرئيسي لدعم الأنشطة البرنامجية من خارج ميزانية اليونسكو، لا سيما في أفريقيا.

وفي سياق عملية إصلاح الشبكة الميدانية في أفريقيا (انظر تسلسل التبعية الإدارية في الوثيقة ١٩٢م ت/٤ الجزء الرابع)، تُسند إلى مكتب التخطيط الاستراتيجي عدة مهام أساسية، وهي:

- التأكد من أن إجراء المشاورات اللازمة على جميع الأصعدة لإقامة تبادل نشط بين المقر والميدان تستفيد استفادة كاملة من عمليات التبادل بين السياسات والتجارب، وحل الخلافات عند بروزها. ويشمل ذلك مساندة الوحدات الميدانية في أمور مثل إعداد وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية، عند الاقتضاء.
- تنسيق واستلام التقارير المنتظمة التي تقدمها الوحدات الميدانية بشأن تنفيذ البرنامج.
- مساندة المكاتب الميدانية في ما تقدمه من مشاركة في إعداد وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية وغيرها من أدوات البرمجة المشتركة على الصعيد الوطني.

(٤) المكاتب الإقليمية

وفقاً لإصلاح الشبكة الميدانية، تشكل هذه المكاتب نموذجاً جديداً من نماذج التنظيم والحضور الميداني، غير أن ذلك ينطوي على تعقيدات جديدة ومنها: التشارك فيما بين القطاعات، والتنسيق على الصعيد الإقليمي/القاري، وتسلسل التبعية الإدارية، إلخ. ولكنها تمتلك بعض المزايا الأكيدة ومنها: المزيد من القدرات البشرية، وإمكانات حقيقية من حيث التشارك فيما بين القطاعات، والقرب من الجهات المشاركة الأخرى، والإمكانات المؤسسية والمالية والسياسية في المناطق.

ويتعيّن كذلك على المكاتب الإقليمية الاندماج والإسهام على نحو أفضل في الآليات المتعلقة بالأمم المتحدة (على الصعيدين التقني والمالي). وينبغي أن تقام العلاقات مع الحكومات انطلاقاً من مراعاة الرؤى التي تتبناها تلك الحكومات فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي: ومنها على سبيل المثال التساؤل عن كيفية مواكبتها في سياساتها الخاصة بالتعليم العالي، والتدريب التقني والمهني في الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وفي مجالات العلوم والتكنولوجيات والابتكار، وفي السياسات الخاصة بالشباب.

(٥) قطاعات البرامج

يتضمن كل برنامج من البرامج الرئيسية أنشطة تتعلق بالأولوية المتمثلة في أفريقيا. وتقوم القطاعات المعنية بتنفيذ هذه البرامج، بالتعاون مع المعاهد والمكاتب في أفريقيا.

ويعمل كل قطاع من قطاعات البرامج على قاعدة التوجهات والأهداف الشاملة التي تم تحديدها في الوثيقة ٣٧م/٤ والتي تتجلى تفاصيلها في أهدافه الاستراتيجية القطاعية، ثم في الوثيقة ٣٧م/٥ في إطار محاور العمل الخاصة به، وبغية تحقيق النتائج المنشودة المرتبطة بكل محور من محاور العمل هذه.

وتقدم الوثيقة ٣٧م/٥، فيما يتعلق ."بالأولوية المتمثلة في أفريقيا" ابتكاراً جديداً وبعداً إضافياً لهذه الوظيفة من وظائف القطاعات: إذ أصبحت تتولى هذه القطاعات، على أساس التشارك فيما بين القطاعات، مهمة تنفيذ ستة برامج طليعية من شأنها أن تظهر على نحو أفضل "الأولوية العامة" المتمثلة في أفريقيا في مجمل برامج المنظمة.

خامساً – تخصيص الموارد المالية والبشرية

٣٦- فيما يتعلق **بالموارد البشرية**، سيتم الاضطلاع بما يلي:

(١) فيما يخص الأنشطة التنفيذية

- سيعمل أخصائيو البرامج الرئيسية الخمسة انطلاقاً من المقر على أنشطة مخصصة لأفريقيا؛
- سيقوم أخصائيو البرامج المنتمون إلى المكاتب والمعاهد في أفريقيا بالعمل حصرياً في هذه المنطقة.

(٢) فيما يخص أنشطة التنسيق والدعم الخاصة بتنفيذ البرنامج:

- مشاركة موظفين من إدارة أفريقيا؛
- مشاركة موظفين من مكتب الاتصال في أديس أبابا.

وفيما يتعلق **بالموارد المالية**، سيتم الاضطلاع بما يلي:

(١) فيما يخص الأنشطة التنفيذية:

- تخصيص موارد من ميزانيات البرامج الرئيسية الخمسة للبرامج الطليعية الستة؛
- تخصيص موارد إضافية من الميزانية دعماً "للأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا" في إطار أنشطة محددة خارج البرامج الطليعية.

(٢) فيما يخص أنشطة التنسيق والدعم الخاصة بتنفيذ البرنامج:

- استخدام الميزانية المخصصة لإدارة أفريقيا؛
- استخدام الميزانية المخصصة لمكتب الاتصال في أديس أبابا.

٣٧- تُستمدّ **موارد إضافية و/أو مكمّلة** – مالية أو مادية أو تقنية – من عملية تعبئة الشركاء لصالح برنامج "الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا"، من قبل قطاعات البرنامج والمكاتب في أفريقيا ومكتب التخطيط الاستراتيجي وإدارة أفريقيا.

كما أنها تُستمدّ من سياسة تجميع الموارد من مختلف الجهات الفاعلة، استناداً إلى المزايا النسبية في إطار الأنشطة المشتركة.

سادساً– الشراكات وتعبئة الموارد

٣٨– من الضروري اعتماد استراتيجية هادفة فيما يخص الشراكات وتعبئة الأموال لضمان تحقيق النتائج المنشودة الخاصة بكل برنامج من البرامج الطليعية الستة. وتندرج هذه الاستراتيجية في الاستراتيجية الشاملة للمنظمة الخاصة بالشراكات، وترمي بذلك إلى تعزيز الملاءمة والتأثير والمصداقية والكفاءة فيما يتعلق بأنشطة اليونسكو. وتهدف على وجه الخصوص إلى ما يلي:

(١) توسيع علاقات التعاون وتعزيزها مع مختلف فئات الأطراف الفاعلة في الميدان على الصعيدين الإقليمي والدولي بغية تنفيذ الأولويات المتعلقة بمحاور التعاون مع أفريقيا؛

(٢) تطوير أوجه التآزر وإيجاد مساحة للوساطة والحوار الموضوعي بين الشركاء من القطاعين العام والخاص حول مواضيع وأنشطة محددة؛

(٣) المساهمة في تعبئة الموارد والأموال من أجل تنفيذ حزمة من المشاريع المختارة.

٣٩– وسيجري توطيد أوجه التآزر مع المجموعة الأفريقية لتحديد العلاقات مع مختلف الشركاء من القطاعين العام والخاص وتعزيزها. وسيولى اهتمام خاص لتعبئة الموارد المحلية ووضع آليات مبتكرة مثل التمويل الذاتي للبرامج أو تمويل البرامج الداعمة للتكامل الإقليمي.

٤٠– وستعمل اليونسكو في إطار آلية التنسيق الإقليمية التابعة للأمم المتحدة التي توفر قدراً أكبر من الاتساق في الإجراءات المتخذة وتكاملها والتشارك في الموارد المعبأة. وعلى صعيد كل مجموعة أو مجموعة فرعية مواضيعية، تؤمن اليونسكو التنسيق في مجالات التعليم والشباب والعلوم والتكنولوجيات والرياضة والثقافة. وفي إطار آلية التعاون هذه، ستؤكد اليونسكو على ضرورة إعطاء الأولوية للبرامج الطليعية بحيث تستفيد من الدعم الذي يقدمه الشركاء من القطاعين التقني والمالي وكذلك من الأموال الخارجة عن الميزانية.

٤١– وفيما يتعلق بالشراكة المحددة للمنظمة مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، يجري التركيز على التخطيط لأعمال مشتركة تتعلق بمجالات متفق عليها ذات أولوية تشكل محور ترويج مشترك لدى الشركاء. ومن المزمع أيضاً إقامة شراكة بين اليونسكو واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي في مجالين رئيسيين وهما: إقامة السلام من خلال بناء مجتمعات منفتحة على الجميع وسلمية وقادرة على الصمود؛ وتعزيز القدرات المؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة واجتثاث الفقر. وهكذا، وفي إطار برنامج ثقافة السلام، تدرس اليونسكو مع الاتحاد الأفريقي واللجنة

الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي آليات مشتركة لمتابعة تنفيذ خطة عمل لواندا. ويمكن تكرار هذا النمط من الشراكة الثلاثية الأطراف في إطار مواضيع أخرى ذات بعد إقليمي ودون إقليمي مندرجة في إطار الاستراتيجية التنفيذية.

٤٢- وعلى نحو أخص، سيتيح إصلاح الشبكة الميدانية، حيث تغطي المكاتب الإقليمية مناطق جغرافية في أفريقيا، تعزيز أوجه التآزر مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والمؤسسات النقدية الإقليمية، وبنك التنمية الأفريقي، وبنوك التنمية الإقليمية الأخرى. ووفقاً للمجالات ذات الأولوية في المكاتب الإقليمية، ستخضع المشاريع التي تعدها تلك المكاتب في إطار هذه الاستراتيجية للتمويل من خارج الميزانية.

٤٣- وبغية تيسير الإحساس بامتلاك الاستراتيجية لدى الأطراف الفاعلة، ولا سيما الأفريقية منها، تخصص هذه الاستراتيجية مكانة مميزة للشراكة بين الأفارقة وفيما بين بلدان الجنوب، وتعزز في الوقت نفسه التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وبلدان الشمال والجنوب والجنوب. والغرض من ذلك هو الاستفادة من الفرص المتاحة في القارة، والفرص التي يمكن أن يكون مصدرها شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف في العالم وفي الشتات على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد، ستتوجه اليونسكو إلى منتديات التعاون المختلفة مثل مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية (TICAD) ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي، والأوروبي الأفريقي (الاتحاد الأوروبي)، والأفريقي الأمريكي الجنوبي (أمريكا اللاتينية)، والأفريقي العربي (العالم العربي)، والأفريقي الآسيوي (مؤتمر المنظمات دون الإقليمية) لتعرض عليها مشاريع أعدت في إطار الاستراتيجية وتلتمس منها ما يمكن أن تقدمه من مشاركة وتمويل. وبالنظر إلى محاور الاهتمام المشترك، ستولى عناية خاصة لتعزيز الشراكة مع المنظمات الإقليمية مثل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والكومنولث، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وسيجري عقد اتفاقات تعاون مع مؤسسات متخصصة في مجالات اختصاص اليونسكو لتوحيد الخبرات في تنفيذ مشروعات مشتركة وتبادل المعلومات.

٤٤- ويرتكز نجاح هذه الاستراتيجية التنفيذية على طبيعة الشراكة الإيجابية مع الجهات الفاعلة المتعددة في المجتمع المدني وتوسيعها. واستناداً إلى التجربة الحالية في إطار برنامج ثقافة السلام، لا سيما حملة الاتحاد الأفريقي التي ترفع شعار "لنعمل من أجل السلام"، ستقام شبكات مواضيعية بمشاركة منظمات غير حكومية ومعاهد بحوث ومؤسسات من أجل تنفيذ البرنامج. وسيتيح تعزيز التعاون مع منظمات الشباب والنساء ضمان التركيز بطريقة مستعرضة على تمكين المرأة من الاستقلال والحصول على مشاركة الشباب.

٤٥- وبالنظر إلى دينامية القطاع الخاص في أفريقيا، وانطلاقاً من التجارب المثبتة كتلك التي جرى الخوض فيها في أنغولا، ستطلق مبادرات أخرى بهدف تشجيع مبدأ رعاية التميز، ورعاية بعض الأحداث، وتمويل أنشطة ملموسة، وسيجري إضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال إبرام اتفاقات تعاون.

٤٦- وستحدد استراتيجيات مميزة للشراكة بحسب نوع الشريك والمشروع الطليعي المزمع إنجازه. وستتخذ طرائق التعاون أشكالاً متنوعة تتراوح بين التشاور بشأن موضوعات محددة، والمساعدة التقنية، مروراً بالخدمات الاستشارية، وأنشطة التوعية، ووصولاً إلى تسديد مساهمات نقدية وتقديم مساهمات عينية، بما في ذلك إعارة الموظفين أو المتطوعين.

٤٧- وترد في الملحق قائمة إرشادية بالشركاء بالنسبة إلى كل نتيجة من النتائج المنشودة الخاصة بالبرامج الطليعية الستة.

سابعاً- آلية محددة للرصد والتقييم

٤٨- طلب المجلس التنفيذي في قراره المذكور أعلاه (١٩١م ت/١٥ الجزء جيم-١(و)) تحديد آلية لرصد وتقييم الاستراتيجية التنفيذية الخاصة بالأولوية المتمثلة في أفريقيا.

٤٩- وبالنظر إلى الاعتبارات التالية:

- تشكل الأولوية المتمثلة في أفريقيا "أولوية عامة" بما معناه أن من واجب جميع برامج المنظمة استهدافها والتقيد بها،
- وتقتضي عملية تنفيذها مشاركة جهات معنية داخلية وخارجية متعددة من حيث الصفات وحقول النشاط ومستويات وأشكال التدخل ومحاور الاهتمام،
- وتندرج الاستراتيجية، بوصفها إطاراً تشغيلياً لتنفيذ "الأولوية العامة" هذه، في فضاء زمني مدته ثماني سنوات، يخضع لتغيرات وتبدلات اجتماعية ثقافية وعلمية واقتصادية تتزايد إلحاحاً وتسارعاً،

يجدر التأكد من أن أوجه التفاعل بين مختلف الأطراف المعنية تتسم بالاتساق والملاءمة والفعالية ومن النتائج التي تؤول إليها أوجه التفاعل تلك، وذلك باستخدام نظام مناسب للرصد والتقييم يشمل مكوناً تشغيلياً داخلياً ومكوناً استراتيجياً خارجياً:

(١) **المكوّن التشغيلي الداخلي**: ويشمل ممثلين عن الجهات الفاعلة التشغيلية التي تتمثل في قطاعات البرنامج ومعاهد الفئة ١ والمكاتب في أفريقيا، وكذلك ممثلين عن جهتي دعم تنفيذ البرنامج وهما إدارة أفريقيا ومكتب التخطيط الاستراتيجي. وسيضطلع هذا المكوّن بدور يتمثل في التأكد من أن الأنشطة المخصصة لأفريقيا في إطار الوثيقة م/٥ تنفذ وتتطور وفقاً لما يلي: (١) الأهداف الشاملة والاستراتيجية الواردة في الوثيقة م/٤، (٢) ومبدأ الإدارة القائمة على النتائج، (٣) ومؤشرات الأداء ومؤشرات القياس الواردة في الوثيقة م/٥، (٤) والاتساق المطلوب في العلاقة فيما بين القطاعات، (٥) والتماشي المبتغى مع الأولويات المحددة، (٦) والامتثال لمبدأ التعاضد والتكامل القائم على المزايا النسبية.

وسيولي هذا المكون اهتماماً خاصاً لتنفيذ البرامج الطليعية. وسيعقد اجتماعات حضورية و/أو افتراضية بصورة منتظمة وسيقدم تقارير إلى المديرة العامة كل ستة أشهر، لكي يتسنى لها تقديم تقريرها إلى المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام (الوثيقة م ت/٤).

(٢) **المكوّن التشاوري الخارجي**: وهو يشكل توسيعاً للمكوّن الداخلي بحيث يشمل عدداً محدوداً ومستهدفاً من الشركاء الخارجيين المعنيين/المشاركين بصورة خاصة في تنفيذ جداول أعمال متعلقة بالتنمية في أفريقيا، مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات/الاتحادات الاقتصادية و/أو النقدية والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، فضلاً عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي لها مكانتها في أحد مجالات اختصاص اليونسكو.

٥٠- وتتيح هذه الرؤى الخارجية: (١) الاستفادة من آراء استشارية وجيهة بشأن مدى ملاءمة تنفيذ برامجنا، (٢) والقيام، على هذا الأساس، بتبادل "التجارب الناجحة"، (٣) وتبادل الأفكار والتحليلات الاستشرافية بشأن آفاق التطور من حيث معالجة القضايا ومواجهة التحديات، وإمكانية استباق الأمور. ومن المرجح أن يعقد هذا المكوّن اجتماعات حضورية و/أو افتراضية مرة واحدة في السنة.

٥١- وأخيراً، ينبغي أن يُستكمل نظام المتابعة والتوجيه هذا بتقييم في منتصف المدة، فضلاً عن التقييم النهائي الذي يجريه مرفق الإشراف الداخلي، وفقاً لخطط العمل الخاصة به.

الملحق

خطة العمل الخاصة بالأولوية لأفريقيا والرامية إلى تنفيذ برامج طليعية

على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٧ من هذه الوثيقة، طلب المجلس التنفيذي في قراره ١٩١م ت/١٥ (الجزء جيم – ١(أ)) من المديرة العامة أن تقدم إليه نسخة معدلة من الاستراتيجية التنفيذية تتضمن بوجه خاص، **خطة عمل واضحة وقابلة للتنفيذ** من أجل تنفيذ برامج طليعية. ويقدم هذا الملحق معلومات تفصيلية عن كل من البرامج الطليعية فيما يتعلق بالأهداف والأنشطة الرئيسية والنتائج المنشودة ومؤشرات الأداء ومؤشرات القياس والبرنامج الرئيسي المكلف بأمور التنسيق والبرامج الأخرى التي تتولى إجراءات التنفيذ والنتائج المنشودة ومؤشرات الأداء ومؤشرات القياس ومعلومات عن الشركاء.

ووضعت مؤشرات الأداء ومؤشرات القياس على أساس سيناريو الميزانية البالغة ٦٥٣ مليون دولار أمريكي.

وسيتولى برنامج رئيسي، سيعتبر الشباب والمساواة بين الجنسين أولويتين مستعرِضتين، تنسيق البرامج الطليعية الستة، وذلك على النحو التالي:

١ – تعزيز ثقافة السلام واللاعنف (البرنامج الرئيسي الثالث)

٢ – تعزيز النظم التعليمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا: تحسين التكافؤ والنوعية والجدوى (البرنامج الرئيسي الأول)

٣ – تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار والمعارف للتنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا (البرنامج الرئيسي الثاني)

٤ – تعزيز العلوم لأغراض الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الأفريقية وللحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا (البرنامج الرئيسي الثاني)

٥ – تسخير قوة الثقافة لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام في سياق التكامل الإقليمي (البرنامج الرئيسي الرابع)

٦ – الترويج لبيئة مؤاتية لحرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام (البرنامج الرئيسي الخامس)

الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا – البرنامج الرئيسي الثالث

البرنامج الطليعي ١: تعزيز ثقافة السلام واللاعنف

يقوم هذا البرنامج الطليعي على ضرورة التوجه نحو استراتيجية مشتركة لثقافة السلام، مع تركيز الاهتمام على أولوية اليونسكو المتمثلة في أفريقيا. كما أنه يعتمد على العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠) وعلى برنامج عمل اليونسكو المشترك بين القطاعات والجامع للتخصصات من أجل ثقافة السلام واللاعنف (٢٠١٢-٢٠١٣) ويسعى إلى متابعة العقد والبرنامج المذكورين. ويرمي البرنامج إلى الإسهام في العقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢) كما يستهدف الجمع بين العناصر التالية وتنسيقها على نحو أفضل: استراتيجية اليونسكو المتعلقة بأطر عمل الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بهذا المجال، بما فيها خطة الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية لبناء السلام والأمن والديمقراطية في أفريقيا (٢٠١٤-٢٠١٧)، وميثاق الشباب الأفريقي، وعقد تنمية الشباب وتمكينهم في أفريقيا وخطة عمله (٢٠٠٩-٢٠١٨)، وإطار الاتحاد الأفريقي للسياسات الخاصة بالرياضة في أفريقيا (٢٠٠٨-٢٠١٨)، والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة، والعقد الأفريقي للمرأة وخارطة الطريق التابعة له (٢٠١٠-٢٠٢٠)، بل أيضاً الحملة الدولية التي استُهلت في عام ٢٠١٠ بعنوان "إتاحة إحلال السلام". وسينهض هذا البرنامج الطليعي، حسب الاقتضاء، بآليات التفكير والتبادل (المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية) وسيعبئ منظمات المجتمع المدني، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. كما أنه يتضمن أنشطة تتعلق بالشابات والشبان في أفريقيا، استناداً إلى تجارب استراتيجية اليونسكو الخاصة بالشباب الأفريقي (٢٠٠٩-٢٠١٣) وتماشياً مع استراتيجية اليونسكو التنفيذية بشأن الشباب (٢٠١٤-٢٠٢١).

الأهداف:

- معالجة أسباب النزاعات وزيادة القدرة على تقديم حلول سلمية لها
- تعزيز قيم ثقافة السلام وممارسات السكان الأصليين التقليدية المتعلقة بها، مع الحرص بوجه خاص على ضمان مشاركة النساء والشباب على أساس يومي

الأنشطة الرئيسية:

- تعزيز السلام واللاعنف من خلال التعليم والترويج ووسائل الإعلام، بما في ذلك استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والشبكات الاجتماعية
- تنمية استخدام التراث والإبداع المعاصر بوصفهما أداتين لبناء السلام عن طريق الحوار
- تعزيز التعاون العلمي والثقافي من أجل إدارة الموارد الطبيعية العابرة للحدود
- تمكين الشباب، نساءً ورجالاً، وإشراكهم في توطيد الديمقراطية وتنمية المجتمع المحلي ونشر ثقافة السلام.

النتيجة المنشودة ١: إدراج التثقيف في مجال السلام والمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان في نظم التعليم والتعلم النظامية وغير النظامية وتعزيز التفاهم والتلاحم الاجتماعي (بإسهام من البرنامج الرئيسي الأول)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
تقديم المشورة بشأن السياسات ومراجعة الكتب المدرسية من أجل إدراج المكونات الرئيسية للتثقيف في مجال السلام والمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان وكفاءات التفاعل الثقافي وتعليم القيم في نظم التعليم النظامي وغير النظامي	*تعزيز القدرة على إعداد أدوات ومواد تعليمية تروج احترام التنوع وحقوق الإنسان والديمقراطية، وإنتاج مواد ملائمة تفضي إلى تحقيق التلاحم الاجتماعي والاندماج الاجتماعي والتفاهم والسلام وبناء السلام*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ المجتمعات الاقتصادية الإقليمية؛ التحالف من أجل الحوار بشأن أفريقيا؛ المنظمة الدولية للفرنكوفونية؛ المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية؛ معهد المستقبل الأفريقي؛ معهد الدراسات الأمنية؛ كراسي اليونسكو الجامعية والمراكز والمعاهد من الفئة ٢؛ معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في أفريقيا؛ مكتب التربية الدولي لليونسكو؛ الأكاديمية الأفريقية للغات؛ فريق العمل الخاص المعني بالمعلمين.

النتيجة المنشودة ٢: إدراج وتعليم تاريخ أفريقيا العام بدءاً بالتعليم الابتدائي وانتهاءً بالتعليم الجامعي، وإنتاج المعارف المتعلقة بالاتجار بالرقيق الأسود والاسترقاق وبالتفاعل الثقافي، فضلاً عن تحسين إسهام أفريقيا والشتات الأفريقي في المجتمعات الحديثة ومعرفتها بها من خلال التراث والإبداع المعاصر بوصفهما أداتين تحويليتين لتعزيز الحوار والسلام (بإسهام من البرنامج الرئيسي الرابع)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد المواد البحثية والتعليمية التي أنتجت استناداً إلى تاريخ أفريقيا العام والتي تسهم في تعزيز المعارف بشأن التاريخ الأفريقي ومأساة الاتّجار بالرقيق الأسود والاسترقاق وبشأن الشتات الأفريقي	*إنتاج ثلاثة مضامين تعليمية على الأقل مع ما يقترن بها من أدوات وإدماجها في نظم التعليم من أجل الإسهام في تحسين المعارف والفهم بشأن أفريقيا وبالشتات الأفريقي. وإدماج الأدوات التعليمية المتعلقة بتاريخ أفريقيا العام في عشرة بلدان على الأقل*
عدد الأدوات الإعلامية والإرشادية والتعليمية التي أعدت ونشرت وتأثيرها على صورة أفريقيا والشتات الأفريقي وإسهام هذه الأدوات في مكافحة الصور النمطية والعنصرية والتمييز	*إعداد وتوزيع ثلاث أدوات إعلامية وإرشادية وتعليمية على الأقل بشأن أفريقيا والشتات الأفريقي من أجل الإسهام في تحسين المعارف والفهم بشأن أفريقيا والشتات الأفريقي*

عدد الأحداث والمبادرات المنفذة في إطار ما ينظم في هذا الشأن من احتفالات دولية بالأيام والسنوات والعقود والمنتديات، وما إلى ذلك، من أجل تعزيز الوعي بشأن الإبداع المعاصر المستوحى من التراث الأفريقي وإسهامه في بناء مجتمعات متعددة الثقافات	*استخدام خمسة أحداث على الأقل مما ينظم للاحتفال بالأيام الدولية، ولا سيما في ٢٥ آذار/مارس و٢٣ آب/أغسطس، لأنشطة التوعية والإرشاد في شتى أنحاء العالم وفي إطار العقود مثل العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي والعقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

رابطات مهنية أفريقية (مثل الأكاديمية الأفريقية للغات ومركز الدراسات اللغوية والتاريخية للتراث الشفهي ورابطة المؤرخين الأفارقة)؛ المعاهد الأكاديمية ومراكز البحث الأفريقية (مثل المعهد الأفريقي للتنمية والتخطيط)؛ مجلس تطوير بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا؛ الشبكات الأفريقية المعنية بالسلام وشبكات الشتات الأفريقي.

النتيجة المنشودة ٣: تعبئة عناصر من التراث الثقافي غير المادي لإبراز الممارسات الثقافية في أفريقيا ولدى الشتات الأفريقي التي تيسر المصالحة والتلاحم الاجتماعي والسلام (بإسهام من البرنامج الرئيسي الرابع)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد الممارسات التقليدية الأفريقية لصالح السلام والمصالحة والتلاحم الاجتماعي، التي يتم تحديدها واستخدامها كعناصر بناءة لتعزيز الحوار بين الثقافات والتقارب بينها	*تحديد ١٠ عناصر على الأقل من التراث غير المادي الأفريقي أو التابع للشتات الأفريقي وترويجها بوصفها عوامل ميسرة للحوار بين الثقافات والمصالحة وثقافة السلام.*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

الدول الأطراف في اتفاقية عام ٢٠٠٣؛ الصندوق الأفريقي للتراث العالمي؛ مدرسة التراث الأفريقي؛ مركز تنمية التراث في أفريقيا؛ معهد البحوث الأساسية لأفريقيا السوداء؛ المركز الدولي للبحوث والتوثيق في مجال التقاليد واللغات الأفريقية؛ الكراسي الجامعية والمراكز من الفئة ٢ التابعة لليونسكو.

النتيجة المنشودة ٤: إنشاء أطر للتعاون العابر للحدود مزودة بأدوات إدارية ملائمة ومتسقة لصالح الأحواض المائية الأفريقية الرئيسية وللاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية المشتركة بين الدول. وسيولى اهتمام خاص لإقامة مبادرات مشتركة بين أصحاب المعارف من بين السكان الأصليين والأخصائيين العلميين من أجل التشارك في إنتاج المعارف بغية التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ العالمي (بإسهام من البرنامج الرئيسي الثاني)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد الأحواض المائية أو المائية الجيولوجية أو أطر التعاون التي يتم إنشاؤها	*الموافقة على ٤ أحواض مائية أو مائية جيولوجية على الأقل بحيث يتاح وضع أطر للتعاون*
عدد المبادرات العابرة للحدود فيما يخص عازل المحيط الحيوي ومواقع التراث العالمي والحدائق الجيولوجية العالمية، التي يتم دعمها بعملية تشاورية من أجل وضع إطار مناسب للتعاون والإدارة	*وصول مبادرتين على الأقل من المبادرات العابرة للحدود إلى مرحلة التشاور والتنسيق والمتعلقة بمعازل المحيط الحيوي ومواقع التراث العالمي والحدائق الجيولوجية العالمية*
عدد حلقات العمل الخاصة بالحوار والرامية إلى بناء القدرات وضمان الاحترام المتبادل والتفاهم بين أصحاب المعارف من بين السكان الأصليين والأخصائيين العلميين، ولا سيما الأخصائيين في تغير المناخ	*عقد ثلاث حلقات عمل على الأقل مع أصحاب المعارف من السكان الأصليين والعلميين واستخلاص الدروس منها*
عدد ما يتم إنشاؤه من نظم الرصد القائمة على المجتمع المحلي	*تجريب نظامين للرصد على الأقل قائمين على المجتمع المحلي*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ اتحاد الجامعات الافريقية؛ المجلس الدولي للعلوم؛ وكالات الأمم المتحدة؛ جامعات؛ المدارس الثانوية المعنية بعلوم الأرض؛ اللجان الوطنية لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي؛ المجتمعات الاقتصادية الإقليمية؛ الأكاديمية الأفريقية للعلوم؛ الشبكة الأفريقية للمؤسسات العلمية والتكنولوجية؛ الشبكة الأفريقية لمؤسسات علوم الأرض؛ الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي/الشبكة الأفريقية لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، التابع لليونسكو؛ المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه؛ المنظمات المعنية بأحواض الأنهار؛ ومراكز البحث.

النتيجة المنشودة ٥: تحوّل إذاعات المجتمع المحلي التي تدعمها اليونسكو إلى منابر للحوار بين الثقافات وبين الأجيال ولتحقيق التلاحم الاجتماعي. ومشاركة وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الهاتف المحمول في توعية الشباب الأفريقي لصالح الحوار والسلام (بإسهام من البرنامج الرئيسي الخامس)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد إذاعات المجتمع المحلي التي تدعمها اليونسكو والتي تعبأ لتكون منابر مميزة لتعزيز الحوار بين الثقافات وبين الأجيال، استناداً إلى تاريخ أفريقيا العام وإلى إسهام الشتات الأفريقي	*النهوض بتعزيز الحوار بين الثقافات والتلاحم الاجتماعي وتقارب الثقافات من خلال إذاعات المجتمع المحلي التي تسهم في بناء السلام وتحقيق التلاحم الاجتماعي* *اشتراك خمس إذاعات للمجتمع المحلي على الأقل وثلاث من وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز ثقافة السلام باستخدام المعارف المتعلقة بتاريخ أفريقيا العام وبالشتات الأفريقي*
عدد الشبكات الاجتماعية وشركاء الهاتف المحمول الذين ينظمون أنشطة لتوعية الشباب	*ضمان مشاركة أكثر من ٢٥ شبكة وشريكاً*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

الرابطات المهنية لوسائل الإعلام؛ الشبكات الإقليمية المعنية بحرية الصحافة مثل معهد وسائل الإعلام لأفريقيا الجنوبية ومعهد الصحافة في شرق أفريقيا ورابطة الصحفيين في غرب افريقيا؛ الاتحادات؛ رابطات الشباب والفتيات والنساء؛ السياسات وقوات الأمن؛ البرلمانيون؛ واضعو السياسات؛ والشركاء الماليون الوطنيون والإقليميون؛ منظمات المجتمع المدني والقادة التقليديون.

النتيجة المنشودة ٦: النهوض باستقلال الشابات والشباب في أفريقيا والتزامهم بالمواطنة وبالمشاركة الديمقراطية من خلال سياسات جامعة للشباب وأنشطة يقودها الشباب في مجال ثقافة السلام (بإسهام من البرنامج الرئيسي الثالث)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد الدول الأعضاء الأفريقية التي تستهل عمليات صياغة و/أو مراجعة للسياسات الخاصة بالشباب، بمشاركة الشابات والشباب.	*قيام ثلاثة بلدان على الأقل في أفريقيا باستهلال عمليات صياغة و/أو مراجعة للسياسات الخاصة بالشباب، بمشاركة الشابات والشباب* *وضع بنى تمثيلية وطنية يقودها الشباب في ٣ بلدان أفريقية على الأقل وتتيح مشاركة الشباب في صياغة السياسات العامة المتعلقة بالشباب*
عدد الشابات والشباب المدربين الذين ينفذون مشروعاً، ولا سيما ما يخص إنشاء المشاريع الاجتماعية ومشاريع تنمية المجتمع المحلي، بغية تعزيز ثقافة السلام ومشاركة الشباب في أنشطة المواطنة في أفريقيا	• *قيام ٣٠ شابة وشاب مدربين على الأقل بتنفيذ مشروع يرمي إلى تعزيز ثقافة السلام*
عدد المشاريع التي يديرها الشابات والشباب في أفريقيا، في إطار متابعة منتدى اليونسكو للشباب، والتي ترمي إلى تعزيز ثقافة السلام	*قيام الشابات والشباب بإدارة ١٠ مشروعات على الأقل في أفريقيا، في إطار متابعة منتدى اليونسكو للشباب، بغية تعزيز ثقافة السلام*
عدد الشخصيات، بمن فيهم الشباب، والشبكات والمنظمات التابعة للمجتمع المدني التي تشارك في حملة "إتاحة تحقيق السلام" وفي ترويج الميثاق الأفريقي للشباب	• انضمام أكثر من ٥٠ شخصية و١٠٠ منظمة من المجتمع المدني إلى الحملة المشتركة بين اليونسكو والاتحاد الأفريقي *ومشاركتهم* في ترويج الميثاق الأفريقي للشباب من خلال رسائل وأنشطة توعية

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛ حملة أفريقيا لبرنامج اليونسكو الخاص بالتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في مجال التعليم؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ جامعات؛ منتدى أخصائيات التربية الافريقيات؛ رابطة تضامن نساء أفريقيا.

الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا – البرنامج الرئيسي الأول

إن أفريقيا هي قارة الفرص. وقد حققت بلدان أفريقية عديدة تقدماً كبيراً نحو تحقيق التعليم للجميع في منذ عام ٢٠٠٠، وهو ما يدل عليه انخفاض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بمقدار ١٢ مليون نسمة في الفترة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٢، وحدوث تحسّن في التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي (من نسبة ٠,٨٧ في عام ١٩٩٩ إلى نسبة ٠,٩٥ في عام ٢٠١٠). ومع ذلك، فإن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تزال تشكل المنطقة التي تضم نصف مجموع عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وتعاني من تأخر في عدة مجالات تعليمية هامة تعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبغية الإسهام في معالجة هذه الصعوبات، سيمنح البرنامج الرئيسي الأول الأولوية لأفريقيا سواء على صعيد المخصصات المالية أو على صعيد العمل البرنامجي. وسوف تواصل اليونسكو دعم خطة عمل العقد الثاني للتعليم في أفريقيا (٢٠٠٦- ٢٠١٥). وخلال الفترة حتى عام ٢٠١٥، ستستمر اليونسكو في توفير الدعم الذي تقدمه بصورة مركزة الهدف لصالح عدد محدود من البلدان ذات الأولوية والتي تعد أكثر البلدان تأخراً في العمل نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع في الأجل المحدد لها، علماً بأن أكثر من ثلثي هذه البلدان تقع في أفريقيا. كما سيتواصل تدعيم معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في أفريقيا، وسوف يستمر المعهد في الاضطلاع بدور رئيسي في تنفيذ برنامج اليونسكو في مجال التعليم في أفريقيا، وخصوصاً في تعزيز القدرات الوطنية من أجل إعداد معلمين جيدين واستبقائهم في التعليم وإدارة شؤونهم.

أما على مستوى العمل البرنامجي، فسوف تعطى الأهمية بوجه خاص لتحسين الانتفاع بالتعليم في أفريقيا وتعزيز التكافؤ فيه وتحسين نوعيته وجدواه. وتماشياً مع الأولوية العامة للمنظمة والمتمثلة في المساواة بين الجنسين، سيجري تنفيذ البرامج مع التركيز بقوة على قضايا الجنسين. وسوف تدعم اليونسكو النظم التعليمية في أفريقيا وفق نهج شامل وكلي، وسوف يشمل العمل في إطار البرنامج الرئيسي الأول جميع المجالات المواضيعية المحددة في الجدول أعلاه. ومع ذلك، وبغية الإسراع بعجلة التقدم والاستجابة للاحتياجات العاجلة للدول الأفريقية الأعضاء ولشواغلها ذات الأولوية، سيشدد الدعم الذي ستقدمه اليونسكو على المجالات المواضيعية التالية:

- **رسم السياسات والتخطيط على الصعيد القطاعي**: سوف تدعم اليونسكو الدول الأعضاء في تنفيذ إصلاحات بشأن إدارة التعليم وحوكمته، بما في ذلك في مجالات مثل تحقيق اللامركزية، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتنمية استقلالية المؤسسات التعليمية. وسوف تعزز المنظمة القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات وخطط تشمل القطاع بأسره، بما في ذلك إعداد نظم للمعلومات الخاصة بإدارة شؤون التعليم؛

- **محو الأمية**: وفقاً لأحدث التقديرات، يبلغ عدد الأميين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ١٦٩ مليون نسمة من الكبار، تشكل النساء نسبة ٦٢٪ منهم، و٤٥ مليون نسمة من الشباب تشكل الفتيات نسبة ٥٨٪ منهم. وسوف تقدم اليونسكو الدعم بصورة محددة الهدف من أجل توسيع نطاق برامج محو الأمية في أفريقيا. وستستفيد المنظمة من العمل المنجز في إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية وفي إطار برنامج اليونسكو المعنون

'مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات' من أجل تصميم مبادرة جديدة لمحو الأمية ستستند إلى مضامين مبتكرة في مجال محو الأمية تشمل كفاءات تيسر ممارسة المواطنة الفعالة في القرن الحادي والعشرين، مع قيم ومعارف خاصة بالسكان الأصليين تتعلق بالتراث الأفريقي، وتُستخدم فيها اللغة الأصلية وسيلة للتدريس، بالإضافة إلى أحدث آليات لتوفير التعليم تتضمن الاعتماد المعزز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

- **تنمية المهارات من أجل عالم العمل:** في سياق تسخير الفرص التي يتيحها التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لصالح دمج الأعداد السريعة التزايد من الشباب في عالم العمل، ستولي اليونسكو عناية خاصة للاهتمام باحتياجات التعلم لدى الشباب الأفارقة في إطار برنامجها المعني بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني؛

- **توسيع نطاق الانتفاع بالتعليم العالي وضمان جودته:** اعترافاً بأهمية التعليم العالي في بناء نظام تعليمي وطني متوازن وكلي وبأنه لن يمكن تحقيق التعليم للجميع بدون وجود رصيد من الخبرات وقدرات وطنية على إجراء البحوث، ستستجيب اليونسكو للطلبات المتزايدة للدول الأفريقية الأعضاء لتوفير المساعدة التقنية وتنمية القدرات في مجال التعليم العالي. وسيشكل تحسين نوعية التعليم العالي ومؤسساته وتنويع أساليب توفيره مجالات رئيسية للعمل في هذا الصدد. وستضطلع اليونسكو باستعراض **واستيفاء** اتفاقيتها الإقليمية بشأن التعليم العالي في أفريقيا (اتفاقية أروشا) بغية التصدي على نحو أفضل لتحدي العولمة في مجال التعليم العالي؛

- **تنفيذ برنامج طليعي** في إطار استراتيجية البرنامج الرئيسي الأول الخاصة بالأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا، مع زيادة التركيز على تنمية القدرات المهنية للمعلمين في أفريقيا بغية مواجهة التحديين المتعلقين بالنقص في أعداد المعلمين وبنوعية تدريب المعلمين، وذلك كوسيلة لتحسين نوعية التعليم إجمالاً في أفريقيا. ويرد وصف هذا البرنامج الطليعي بمزيد من التفصيل فيما أدناه.

- وسوف يسهم البرنامج الرئيسي الأول، من خلال التعاون بين القطاعات. في تنفيذ البرنامج الطليعي ١ المعني بتعزيز ثقافة السلام واللاعنف، ولا سيما في تحقيق النتيجة المنشودة الخاصة بإدراج التعليم من أجل السلام والمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان في النظم التعليمية وذلك كجزء من البرنامج المعني، ضمن إطار البرنامج الرئيسي الأول، بالتعليم من أجل مواطنة عالمية. وسوف يدعم البرنامج الرئيسي الأول النشاط الطليعي ٤ الخاص بالعلوم، وخصوصاً في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، كما سيدعم النشاط الطليعي ٣ المتعلق بإنتاج المعارف، وسيسهم في تحقيق النتيجة المنشودة الخاصة بالموارد التعليمية المفتوحة.

البرنامج الطليعي ٢: تعزيز النظم التعليمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا: تحسين التكافؤ والنوعية والجدوى

الهدف: تحسين نوعية التعليم وجدواه

الأنشطة الرئيسية:

- تقديم المساعدة التقنية وتعزيز القدرات الوطنية من أجل تحسين رسم السياسات الخاصة بالمعلمين وتنفيذها وتقييم احتياجات التدريس، مع التركيز بوجه خاص على السياسات المعنية باجتذاب الأكثر تأهيلاً لمزاولة التعليم والمعلمين في المناطق الريفية والمحرومة واستبقائهم فيه
- تنمية قدرات المؤسسات الوطنية لتدريب المعلمين بغية تقديم تدريب جيد باستخدام استراتيجيات خليطة تتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- دعم تنمية قدرات مديري المدارس من أجل تكوين مهارات القيادة التربوية الفعالة وتحقيق نتائج جيدة في التعلم
- دعم السياسات النوعية في بيئات التعليم والتعلّم
- دعم إعداد أطر مؤهلات وطنية وإقليمية للعاملين في التعليم ومواءمتها

النتائج المنشودة:

النتيجة المنشودة ١: امتلاك الدول الأعضاء لتشخيص مستوفى لأوضاع قطاع التعليم مع قدرات قطاعية على إعداد وتنفيذ ورصد استراتيجيات وخطط تتعلق بسياسات التعليم، مع إيلاء عناية خاصة للمعلمين على كل المستويات، بما في ذلك بيئات التعليم والتعلّم (بإسهام من البرنامج الرئيسي الأول)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد العمليات التي تدعمها اليونسكو لتشخيص وتحليل أوضاع قطاع التعليم الوطني	*اضطلاع ٢٠ دولة عضواً بإنجاز ونشر التقارير الخاصة بتشخيص أوضاع قطاع التعليم فيها*
عدد السياسات والخطط القطاعية القائمة على الشواهد والتي يتم إعدادها أو تنفيذها مع دعم من اليونسكو	*امتلاك ٢٠ دولة عضواً لوثائق خاصة بالسياسات والخطط التعليمية*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

رابطة تطوير التعليم في أفريقيا؛ بنك التنمية الأفريقي؛ البنك الإسلامي للتنمية؛ البنك الدولي؛ الاتحاد الدولي للمعلمين؛ الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ الاتحاد الأفريقي؛ الشراكة العالمية من أجل التعليم؛ المركز الإقليمي للتدريب على الأرصاد

الجوية الزراعية والهيدرولوجيا التشغيلية وتطبيقاتهما؛ اتحاد الجامعات الأفريقية؛ المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ معهد عموم أفريقيا للعلوم التربوية من أجل التنمية؛ مؤسسة بناء القدرات في أفريقيا.

النتيجة المنشودة ٢: إعداد أطر للمؤهلات الوطنية والإقليمية للعاملين في التعليم وتطبيقها على نحو فعال (بإسهام من البرنامج الرئيسي الأول)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد البلدان التي يتم دعمها في تنمية ومواءمة أطر للمؤهلات الوطنية والإقليمية الخاصة بالعاملين في التعليم (المعلمون، أساتذة دور المعلمين، مديرو المدارس) فيها	*وجود أطر للمؤهلات الوطنية والإقليمية في كل منطقة دون إقليمية، وفي ما يتراوح بين ١٠ بلدان و١٥ بلداً*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

منظمة العمل الدولية؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ بنك التنمية الأفريقي؛ البنك الدولي؛ الشراكة العالمية من أجل التعليم؛ الاتحاد الأفريقي؛ رابطة تطوير التعليم في أفريقيا؛ الاتحاد الأوروبي؛ الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ الشركاء في التنمية الثنائيين؛ تجمع افريقيا الجنوبية والشرقية لمراقبة نوعية التعليم؛ برنامج تحليل نظم التعليم في البلدان الأعضاء في مؤتمر وزراء التربية للبلدان التي يجمع بينها استخدام اللغة الفرنسية؛ المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا؛ الأكاديمية الأفريقية للغات؛ جامعة عموم أفريقيا؛ شبكة البحوث التربوية في افريقيا الغربية والوسطى؛ الشبكة الأفريقية لمؤسسات تدريب المعلمين من أجل الاستدامة (AFRITEIS)، جمهورية تنزانيا المتحدة؛ معهد التربية؛ الجامعة الافتراضية الأفريقية؛ الاتحاد الدولي للمعلمين؛ أمانة الكومنولث؛ المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

النتيجة المنشودة ٣: تأمين الاتساق التام لبرامج تعيين المعلمين وإعدادهم وتطورهم المهني مع إصلاحات التعليم والمناهج الدراسية الجيدة (بإسهام من البرنامج الرئيسي الأول)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد البلدان التي تطبق برامج شاملة للتطوير المهني لقدرات لمعلمين وجودتهم تتسم بالاتساق التام مع إصلاحات المناهج الدراسية الجيدة وخطط التقدم الوظيفي	*قيام ١٥ دولة عضواً باستعراض ظروف المعلمين فيها وأوضاعهم واللوائح التنظيمية لتعيينهم وحوافز المعلمين*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في أفريقيا؛ المجلس الأفريقي للتعلّم عن بعد؛ المنظمة الدولية للفرنكوفونية؛ الاتحاد الدولي للمعلمين؛ مكتب التربية الدولي لليونسكو؛ معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة؛ الأكاديمية الأفريقية للغات؛ الوكالة الكورية للتعاون الدولي.

النتائج المنشودة من أنشطة البرنامج الرئيسي الأول التي ستركز على المجالات المواضيعية المذكورة أعلاه:

نتيجة منشودة: تعزيز القدرات الوطنية على إعداد وتنفيذ سياسات وخطط ضمن إطار التعلم مدى الحياة في أفريقيا (بإسهام من البرنامج الرئيسي الأول)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
• عدد البلدان التي تحظى بدعم من اليونسكو ويجري فيها استعراض السياسات التعليمية من أجل تضمينها منظوراً خاصاً بالتعلم مدى الحياة	• *ما بين ١٢ و١٥ دولة عضواً من أفريقيا*
• عدد البلدان التي تحظى بدعم من اليونسكو ويجري فيها استعراض الخطط الخاصة بالقطاع بأسره • عدد البلدان التي تحظى بدعم من اليونسكو ويقام فيها نظام ملائم لرصد وتقييم القطاع بأسره أو يتم فيها تعزيز مثل هذا النظام ويجري العمل به	• *أربع دول أفريقية أعضاء*
• عدد البلدان المتأثرة بنزاعات وتحظى بدعم عاجل أو بدعم لإعادة البناء	• *١٥ دولة عضواً من أفريقيا*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة؛ معهد كوريا الوطني للتعلّم مدى الحياة؛ المعهد الوطني لتعليم الكبار، المكسيك؛ الشراكة العالمية من أجل التعليم؛ مؤسسة بناء القدرات في أفريقيا؛ الوكالة الألمانية للتعاون الدولي؛ البنك الدولي؛ بنك التنمية الأفريقي.

نتيجة منشودة: تعزيز القدرات الوطنية الخاصة بتوسيع نطاق برامج لمحو الأمية جيدة ومجدية للتنمية وتراعي قضايا الجنسين (بإسهام من البرنامج الرئيسي الأول)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
• عدد البلدان التي تحظى بدعم من اليونسكو وتنفذ خطط عمل خاصة بتوسيع نطاق البرامج تراعي قضايا الجنسين	• *١٥ دولة عضواً من أفريقيا*
• عدد البلدان التي تحظى بدعم من اليونسكو وتصمم برامج جيدة لمحو الأمية لصالح الأطفال غير الملتحقين بالمدارس	• *ما بين ٥ و٨ دول أفريقية أعضاء*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

كومنولث التعلم؛ معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة؛ المعهد الوطني لتعليم الكبار، المكسيك؛ معهد كوريا الوطني للتعلّم مدى الحياة؛ هيئة البعثة الوطنية لمحو الأمية في الهند؛ مكتب اليونسكو في بانكوك؛ الشراكة العالمية من أجل التعليم؛ الاتحاد الأفريقي؛ الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ الاتحاد الأوروبي؛ الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون؛ المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة؛ اليونيسيف؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ البنك الدولي؛ معهد اليونسكو للإحصاء؛ منظمة العمل الدولية.

نتيجة منشودة: تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إعداد وتنفيذ سياسات تستهدف تحقيق التحول في مجال التعليم التقني والمهني في أفريقيا (بإسهام من البرنامج الرئيسي الأول)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
• عدد البلدان التي يجرى فيها تغيير النظم باتجاه دعم عمليات الانتقال في حياة الشباب وبناء مهاراتهم من أجل العمل والحياة	• *١٠ دول أفريقية أعضاء*
• عدد مراكز اليونسكو المعنية بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني التي تشارك في البرامج وتسهم في إنتاج المواد المعرفية	• *١٥ مركزاً من مراكز اليونسكو المعنية بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في أفريقيا*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ رابطة تطوير التعليم في أفريقيا؛ الشبكة الدولية للتدريب الزراعي والريفي؛ الوكالة الألمانية للتعاون الدولي؛ الوكالة النمساوية للتنمية؛ المعهد الدولي للمياه والهندسة البيئية؛ وكالة لكسمبرغ للتنمية؛ البنك الإسلامي للتنمية؛ المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

نتيجة منشودة: اضطلاع الدول الأعضاء بإعداد سياسات للتعليم العالي تقوم على الشواهد بغية مواجهة تحديات الانتفاع والتكافؤ والجدوى والجودة وتوسيع نطاق البرامج والحراك (بإسهام من البرنامج الرئيسي الأول)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
• عدد البلدان التي تنضم إلى الوثائق التقنينية لليونسكو بشأن التعليم العالي وتتلقى الدعم في تطبيقها	• *انضمام ثماني دول أعضاء أفريقية جديدة إلى هذه الصكوك* • *انتفاع ثلاث دول أفريقية أعضاء بدعم في تطبيق هذه الصكوك القانونية*

• المؤتمرات الإقليمية التي يتم تنظيمها بدعم من اليونسكو وتتعلق بقضايا سياسات التعليم العالي، بما فيها نماذج التعليم والتعلّم القائمة على استخدام التكنولوجيا	• *تنظيم مؤتمر إقليمي واحد في أفريقيا*
• عدد البلدان التي تحظى بدعم تقني في إصلاح التعليم العالي	• *دعم ما بين أربع وست دول أفريقية أعضاء*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

المجلس الأفريقي والمدغشقري للتعليم العالي؛ المعهد الدولي للمياه والهندسة البيئية؛ بنك التنمية الأفريقي؛ البنك الدولي؛ جامعات عموم أفريقيا؛ الجامعات الافتراضية الأفريقية؛ اتحاد الجامعات الأفريقية؛ مؤسسة بناء القدرات في أفريقيا.

الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا – البرنامج الرئيسي الثاني

سيعطي البرنامج الرئيسي الثاني الأولوية لأفريقيا بدعمه إقامة بيئة تمكينية في أفريقيا، والترويج لها، لتوليد معارف علمية والترويج لسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار ولبناء القدرات على تحقيق التنمية المستدامة، وإنشاء فرص عمل، وخصوصاً للشباب. وسيوجه اهتمام خاص لاحتياجات المرأة وأشد الفئات الاجتماعية ضعفاً، بما في ذلك الشعوب الأصلية، وتسخير قوة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض تقاسم المعارف ونشرها. ومن المتوقع إدراج المعارف التقليدية في نظم العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

ويشكل بناء القدرات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار الركيزة الأساسية للتصدي للتحديات الإنمائية المتعددة الوجوه في أفريقيا. وستواصل اليونسكو، بالتعاون الوثيق مع جميع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، تعزيزها للقدرات المؤسسية لسياسات تستند إلى المعارف، وخصوصاً سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، لتنفيذ برامج تقوم على الابتكار لدعم الأطر الاستراتيجية الإقليمية كخطة العمل الأفريقية للعلوم والتكنولوجيا (للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٣) والمرصد الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (AOSTI) وأكاديمية العلوم الأفريقية (AAS) والإطار الاستراتيجي لتنمية القدرات (CSDF) التابع للاتحاد الأفريقي الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

وستشكل الموارد الطبيعية الغنية في أفريقيا أساساً لتنميتها المقبلة. وسيحاول البرنامج الرئيسي الثاني تسخير قوة العلوم لرعاية الاستخدام المستدام المنصف للموارد الطبيعية الغنية في القارة بالتنسيق مع خطة عمل الاتحاد الأفريقي الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا للبيئة، وغير ذلك من خطط العمل الاستراتيجية القطاعية الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية الأفريقية في مجالات البيئة والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والمياه والتعدين والطاقة وإدارة مخاطر الكوارث وعلوم المحيطات. وستعبأ بصورة كاملة لتحقيق هذه الغاية شبكات من قبيل الشبكة الأفريقية للمؤسسات العلمية والتكنولوجية

(ANSTI) وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي في أفريقيا (AfriMAB) وشبكات ولجان البرنامج الهيدرولوجي الدولي وكراسي اليونسكو الجامعية وشبكات برنامج اليونسكو لتوأمة الجامعات والكراسي الجامعية والمراكز المنتسبة لليونسكو.

وفي إطار المرحلة الثامنة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي المتعلقة بالأمن المائي، والتي ينتظر أن تعالج التحديات المحلية والعالمية ذات الصلة، سيجري تعزيز قدرات الدول الأعضاء الأفريقية لتمكينها من التصدي لتحديات المياه، بما في ذلك ندرة المياه، والوصول إلى المياه، وإدارة مخاطر الفيضانات والجفاف، والتكيف المستدام مع تغير المناخ، وتلوث المياه، والافتقار إلى المهنيين المهرة في مجال المياه. وستجري متابعة نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية والنهوج الإدارية الملائمة الأخرى، والترويج لها، وهي نهوج تم تطويرها من خلال برامج البرنامج الهيدرولوجي الدولي (الهيدرولوجيا الإيكولوجية، وتسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات (HELP)، ونظم جريان الأنهار استنادا إلى بيانات تجريبية وشبكية دولية (FRIEND)، ومن احتمالات النزاع إلى إمكانيات التعاون (PCCP)، والمشروع الدولي المعني بإدارة موارد طبقات المياه الجوفية المشتركة بين الدول (ISARM)، وغيرها).

وسيولى اهتمام خاص للتعدين الذي تتزايد أهميته كقوة كبرى محركة للاقتصاد في أفريقيا، وذلك بسبب تهديده للبيئة والمياه والصحة العامة وفقدان الفرص الاقتصادية والإنمائية المتأصلة محلياً. وستعزز القدرات المؤسسية والتقنية في علوم الأرض على الصعيد الإقليمي. وسيروج لإنشاء الحدائق الجيولوجية العالمية، وسيبقى البرنامج الدولي لعلوم الأرض (IGCP) محركاً أساسياً لبناء قدرات البحوث والقدرات العلمية في المنطقة.

وسيجري تعزيز إسهام معازل المحيط الحيوي في التصدي لتحديات التنمية الأفريقية، وذلك من خلال استخدامها كمختبرات للتعلّم لأغراض التنمية المستدامة، وسيجري توسيع برنامج الإنسان والمحيط الحيوي ليشمل مختلف أنحاء القارة من خلال تنفيذ برامج البحوث ذات الصلة وبناء القدرات البشرية. ويعتبر تغير المناخ شاغلاً أساسياً في أفريقيا، ولذا سيجري تصميم برامج للبحوث تهدف إلى تحسين قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود وإلى الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية واستعادتها. وسيروج لدعم إدارة النظم الإيكولوجية العابرة للحدود وخصوصاً فيما يتعلق بحل المنازعات حول استخدام الموارد الطبيعية وتقاسم الفوائد.

وهناك برنامجان رئيسيان للأولوية المتمثلة في أفريقيا يرميان إلى تحقيق ما يلي: (١) تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار والمعارف للتنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا؛ (٢) تعزيز التعاون العلمي الدولي لأغراض السلام والاستدامة والاندماج الاجتماعي.

وسينفذ البرنامجان الطليعيان من خلال مختلف محاور العمل في البرنامج الرئيسي الثاني وسيقترنان، حسب الاقتضاء، بموارد البرامج الرئيسية الأخرى. وسيسهم البرنامج الرئيسي الثاني أيضاً في تحقيق النتيجة المنشودة ٤ في إطار البرنامج الطليعي ١ "تعزيز ثقافة السلام واللاعنف".

البرنامج الطليعي ٣: تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار والمعارف للتنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا

برزت في جميع الإعلانات الأفريقية الصادرة مؤخراً بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار (من هذه الإعلانات مثلاً ما صدر في نيروبي عام ٢٠١٢ وعن المؤتمر الأفريقي لوزراء العلوم والتكنولوجيا في برازافيل عام ٢٠١٢) الحاجة إلى تعديل نظم الابتكار الوطنية لوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات للعلوم والتكنولوجيا والابتكار على الصعيدين الوطني والإقليمي وإلى تنمية القدرات على الحوكمة في هذا المضمار، فضلاً عن الترويج للحوار بشأن السياسات والبرامج المستقبلية والمشاركة الاجتماعية فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار (مثل العلوم والتكنولوجيا واتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥). ويهدف هذا البرنامج الطليعي إلى التصدي لتحديات من قبيل الافتقار إلى وثائق واستراتيجيات ملائمة وأدوات تتعلق بالسياسات وإلى مؤشرات للحوكمة الجيدة، وضعف القدرات، في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، على دراسة نظم الابتكار الوطنية وتصحيحها وصياغة وتنفيذ سياسات للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا. ويركز البرنامج بصورة خاصة على مشاركة المرأة والشباب في إنتاج المعارف، وإدارة نظم العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وإقامة ثقافة للابتكار وتثير كذلك مسألة "المنطقة الرمادية" المتعلقة بتسويق نتائج البحوث وضعف الصلة بين الوسطين الأكاديمي والصناعي.

ويعتبر مفهوم مجتمعات المعرفة شديد الأهمية لضمان التنمية المستدامة والسلام الوطيد في أفريقيا. وفي هذه الصدد، يشدد هذا البرنامج على الحاجة إلى تمكين المجتمعات الأفريقية من خلال الحصول على المعلومات والمعارف مع التأكيد خاصة على الترويج للتنمية والسياسات وهياكل الحوكمة في ميدان الاتصالات، وبناء القدرات للتمكن من النهوض باستخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار في جميع مجالات عمل اليونسكو.

ويهدف هذا البرنامج الطليعي إلى تهيئة الظروف التمكينية والبيئة السياساتية لإنتاج المعارف ونشرها، مما سيشكل أساس استخدام العلوم في إدارة الموارد الطبيعية والبيئة في أفريقيا، ومفتاح تنميتها الاجتماعية الاقتصادية. وهو يستند إلى الهدفين الاستراتيجيين الرابع والخامس المقترحين في مشروع الوثيقة ٣٧م/٤ واللذين يرميان إلى دعم الدول الأعضاء والمناطق في تعزيز السلام والتنمية المستدامة من خلال تعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وارتباط ذلك بالسياسات والمجتمع.

الأهداف:

- تعزيز إطار السياسات لإنتاج المعارف ولنظم العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛
- زيادة القدرات المؤسسية والبشرية على إنتاج المعارف ونشرها؛
- تعزيز قدرات المجتمعات الأفريقية على رصد المعارف والعلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، والاستفادة منها وتقييمها بصورة نقدية؛

- تشجيع مشاركة الشباب، وخصوصاً النساء، في العلوم والتكنولوجيا والابتكار من حيث استخدامها وتطبيقها في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأنشطة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والبحث والتطوير؛ وتعزيز تسويق نتائج البحوث والروابط بين الوسطين الأكاديمي والصناعي.

الأنشطة الرئيسية:

- تقدير السياسات المتعلقة بإنتاج المعارف واستعراضها وتطويرها وتنسيقها، بما في ذلك سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- دعم وتعبئة مؤسسات التفكير الأفريقية القائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، لأغراض صنع القرار وتنمية العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛
- تعزيز مؤسسات التعليم العالي والبحث الأفريقية والبحوث والنهوض بقدرات البحوث والتطوير والابتكار؛
- تعزيز توأمة المؤسسات وتبادل الخبراء في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والتعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون جنوب–شمال–جنوب؛
- تعزيز وصول الجميع إلى المعلومات والمعارف فضلاً عن بناء القدرات في ميدان استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أفريقيا؛
- ضمان مشاركة المزيد من الشباب وخصوصاً الشابات في تعليم ومهن العلوم والهندسة والرياضيات؛
- تنمية القدرات الأفريقية على حفظ التراث الوثائقي.

النتائج المنشودة:

النتيجة المنشودة ١: القيام بوضع نظم ابتكار وطنية وربطها بنظم سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وبنى الحوكمة والرصد (بإسهام من البرنامج الرئيسي الثاني)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد البلدان المتلقية للدعم التي قامت بصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات للعلوم والتكنولوجيا والابتكار	*ما لا يقل عن ١٠ بلدان*
عدد البلدان الأفريقية المشاركة في مبادرتي البرنامج العالمي لتقييم العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STIGAP) ومرصد اليونسكو العالمي المعني بوثائق سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (GO-SPIN)	*مشاركة ما لا يقل عن ١٠ بلدان في منبر مرصد اليونسكو العالمي المعني بوثائق سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (GO-SPIN)*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

المرصد الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ المبادرة الأفريقية المعنية بمؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ الشبكة الأفريقية للدراسات المتعلقة بالسياسات التكنولوجية؛ الأكاديمية الأفريقية للعلوم؛ وزارات العلوم والتكنولوجيا؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛ جامعة الأمم المتحدة – مركز ماستريخت لأعمال البحث والتدريب الاقتصادية والاجتماعية المعني بالابتكار والتكنولوجيا؛ الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

النتيجة المنشودة ٢: تعزيز الشبكات المنتسبة إلى اليونسكو وشبكات المؤسسات الأفريقية بحيث يمكنها تقديم الدور القيادي والمبادئ التوجيهية بشأن القضايا الهامة والاستراتيجية في جميع مجالات اختصاص اليونسكو في ميدان العلوم (بإسهام من البرنامج الرئيسي الثاني)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد الشبكات المتلقية للدعم المشاركة في حوار السياسات على الصعيد الإقليمي	*مشاركة أربع شبكات إقليمية في حوار السياسات*
عدد إحاطات السياسات التي أعدتها الشبكات الأفريقية المقر المتلقية للدعم بشأن إنتاج المعارف والسياسات المتعلقة بالمعارف لصالح أفريقيا	*إعداد ما لا يقل عن إحاطتي سياسات سنوياً وتوزيعهما في أفريقيا*
عدد البلدان و/أو الكيانات الإقليمية التي تضع وتنفذ سياسات بشأن الطاقة المتجددة	*أربعة بلدان و/أو كيانات إقليمية على الأقل*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

الاتحاد الأفريقي؛ الشبكات الأفريقية ومؤسسات التعليم العالي؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛ الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ برنامج اليونسكو لتوأمة الجامعات والكراسي الجامعية؛ المراكز من الفئة ٢.

النتيجة المنشودة ٣: تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لبناء المهارات المتعلقة بالتكنولوجيا من حيث التنبؤ بها وتقييمها والتفاوض بشأنها وتملكها ونقلها وتوزيعها واستيعابها وكذلك بالمعارف الأساسية، وذلك في إدارة نظم العلوم والتكنولوجيا والابتكار (بإسهام من البرنامج الرئيسي الثاني)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد مؤسسات التعليم العالي الأفريقية المتلقية للدعم والتي تأخذ بمناهج وبرامج بحوث جديدة أو محسنة لصالح أفريقيا	*مساعدة ١٠ جامعات أفريقية في وضع مناهج دراسية وبرامج بحوث تتصل بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار*

	قيام ثلاث جامعات في أفريقيا بتنقيح أنشطتها الخاصة بالهندسة وبتكنولوجيا المعلومات
عدد الخبراء الأفارقة المختصين في نقل التكنولوجيا وإدارة التكنولوجيات	*عقد عدة حلقات عمل ووصول عدد الخبراء الأفارقة المختصين في نقل التكنولوجيا وإدارة التكنولوجيات إلى ٢٠٠ خبير على الأقل*
عدد الدول الأعضاء المتلقية للدعم التي حسّنت استخدام الطاقة المتجددة وإدارتها	*١٥ دولة على الأقل*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

معهد المهندسين الكهربائيين والإلكترونيين؛ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ الاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية؛ رابطة العلوم الساحلية الخاصة بمصاب الأنهار؛ الجمعية الأمريكية للهندسة المدنية؛ الجمعية الأمريكية للمهندسين الميكانيكيين؛ الاتحاد الجغرافي الدولي؛ مجموعة أعمال شركة إنتل؛ منظمة مهندسون بلا حدود؛ الجمعية الوطنية للهندسة؛ الشبكة الأفريقية للمؤسسات العلمية والتكنولوجية؛ مؤتمر رؤساء الجامعات والعمداء في مجالات العلم والهندسة والتكنولوجيا؛ المنظمة الأوروبية للبحوث النووية.

النتيجة المنشودة ٤: تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب في سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات في البلدان الأفريقية والبلدان المتقدمة والنامية الأخرى (بإسهام من البرنامج الرئيسي الثاني)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد مؤسسات البحوث الأفريقية والخبراء الأفارقة المتلقية للدعم والمشاركة في التعاون مع البلدان النامية الأخرى (المركز الدولي للفيزياء النظرية وأكاديمية العلوم للعالم النامي وغيرها)	*ما لا يقل عن ٢٠٪ من مؤسسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا لديها برامج قوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب*
عدد مشاريع البحوث المشتركة الجديدة بين أفريقيا وشركاء من العالم المتقدم	*إنشاء ما لا يقل عن ١٠ مشاريع بحوث مشتركة جديدة*
عدد الأنشطة التدريبية التعاونية الرفيعة المستوى التي نظمت في مجال التكنولوجيا البيولوجية لأغراض التنمية بالتعاون مع مركز الفئة ٢ في نيجيريا	*تنظيم ما لا يقل عن ستة أنشطة تدريبية*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

الاتحاد الأفريقي؛ المؤسسات الأفريقية المعنية بالبحوث وغيرها من المؤسسات البحثية في الروابط المهنية وأكاديميات العلوم المنتمية إلى بلدان الجنوب والشمال؛ الروابط الدولية والإقليمية المعنية بمراكز/متاحف العلوم؛ كراسي اليونسكو الجامعية/شبكات توأمة الجامعات؛ المراكز من الفئة ٢؛ جامعة الأمم المتحدة – مركز ماستريخت لأعمال البحث والتدريب الاقتصادية والاجتماعية المعني بالابتكار والتكنولوجيا.

النتيجة المنشودة ٥: إنشاء مراكز للرياضيات والهندسة معنية بأصحاب المواهب من الشباب الأفارقة مع التشديد على النساء الأخصائيات في العلوم (بإسهام من البرنامج الرئيسي الثاني)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد المراكز أو الكراسي الجامعية للرياضيات والفيزياء التي تم إنشاؤها	*إنشاء مركزين وكرسيين جامعيين*
وضع نموذج رياضي لارتفاع منسوب مياه البحر في خليج غينيا وللمسائل الإقليمية المتعلقة بتغير المناخ	*وضع نموذج واحد وتشغيله*
عدد فرص التدريب التي يتم تطويرها للطلاب الأفارقة الموهوبين	*وضع أربعة برامج للتدريب*
تحسين التكافؤ الجنسين في برامج التدريب	*نسبة النساء بين المتدربين لا تقل عن ٤٥٪*
عدد الأنشطة المنظمة مع شركاء مختلفين والتي تضمن مشاركة النساء والشباب	*تنفيذ أربعة أنشطة على الأقل*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

المراكز من الفئة ٢ المعنية بالرياضيات والفيزياء؛ المركز الدولي للرياضيات البحتة والتطبيقية؛ الكراسي الجامعية التابعة لليونسكو في الرياضيات والفيزياء والواقعة في بنين وتونس والمغرب؛ الاتحاد الأفريقي للرياضيات؛ الجمعية الأفريقية للفيزياء؛ شبكة البرنامج الدولي للعلوم الأساسية – المركز الدولي للفيزياء النظرية؛ الأكاديمية الأفريقية للعلوم.

النتيجة المنشودة ٦: الترويج لثقافة الابتكار والعلوم والتكنولوجيا من خلال حشد موارد المعارف (بإسهام من البرنامج الرئيسي الثاني)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد البلدان المتلقية للدعم التي أنشأت حدائق علمية وحاضنات لأعمال التكنولوجيا لتطوير منشآت أعمال صغيرة ومتوسطة تستند إلى المعرفة	*أربعة بلدان على الأقل*
عدد المبادرات المتلقية للدعم التي أقامت روابط بين المؤسسات الأكاديمية والصناعات، لرعاية أنشطة البحوث والتطوير والابتكار لأغراض الأداء التنافسي	*١٠ مبادرات على الأقل*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

الرابطة العالمية للمدن العلمية؛ المركز الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛ الشبكة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

النتيجة المنشودة ٧: تمكين الدول الأعضاء من بناء مجتمعات المعرفة الجامعة وتهيئة الظروف لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام من خلال الترويج لتعدد اللغات واستخدامه في المجال السيبرني، وتعميم الانتفاع بالمعلومات وصونها، وتعزيز مهارات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والحلول المفتوحة (بإسهام من البرنامج الرئيسي الخامس والبرنامج الرئيسي الأول)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد الدول الأعضاء التي صاغت أطراً لسياسات تعميم الانتفاع بالمعلومات باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحلول المفتوحة عدد الدول الأعضاء التي وضعت و/أو درست المعايير الخاصة بحسن استخدام المعلمين لتكنولوجيات التعليم؛ مما قد ينطوي على تكييف محلي لإطار كفاءة المعلمين في	• *اعتماد ما لا يقل عن خمسة دول أعضاء/دول لسياسات وطنية للموارد التعليمية المفتوحة* • *وضع ما لا يقل عن ٢٠ دولة عضواً المعايير الخاصة بالمعلمين فيما يتعلق بحسن استخدام تكنولوجيات التعليم؛ مما قد ينطوي على تكييف محلي لإطار كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*

مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	• *أخذ ما لا يقل عن خمسة مؤسسات على المستوى الوطني بسياسات الانتفاع المفتوح* • *اعتماد ما لا يقل عن خمس سياسات وطنية تتعلق بالبيانات المفتوحة والسحابة المفتوحة والمصدر المفتوح*
عدد الدول الأعضاء التي تنفذ سياسات وطنية لتعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف وأحكاماً مدرجة في الوثيقة التقنينية المعنونة "توصية بشأن تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبرني"	• *قيام ما لا يقل عن دولتين عضوين/دولتين باعتماد سياسات الحصول على المعلومات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات* • *قيام ما لا يقل عن ١٠ دول أعضاء/دول بتقديم تقارير عن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصية المتعلقة بتعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبرني*
	• *قيام ما لا يقل عن خمس دول أعضاء بتنفيذ سياسات وطنية للموارد التعليمية المفتوحة يتم إبرازها في المؤتمر العالمي الثاني للموارد التعليمية المفتوحة* • *قيام ما لا يقل عن خمس دول أعضاء/دول بتنفيذ سياسات و/أو استراتيجيات تتعلق بالبيانات المفتوحة أو السحابة المفتوحة أو المصدر المفتوح* • *دراسة ونشر ما لا يقل عن اثنتين من الممارسات الفضلى المتعلقة بالانتفاع المفتوح*

عدد الدول الأعضاء التي وصلت إلى موارد المعارف وطورتها وتقاسمتها من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المعززة بالنطاق العريض والأجهزة المتنقلة والحلول المفتوحة، مع التشديد بصورة خاصة على المدرسين أو الباحثين أو المختصين بالمعلومات أو العلماء عدد الدول الأعضاء التي صاغت أطراً لسياسات تعميم الانتفاع بالمعلومات باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحلول المفتوحة	• *قيام ما لا يقل عن النصف من أصل العشرين جامعة ومؤسسة لتعليم المدرسين بالتدريب على الموارد التعليمية المفتوحة واستخدامها وتطويرها وتقاسمها في منصة اليونسكو لهذه الموارد* • *إعداد دورتين للتعلّم الذاتي التوجيه في مجال الانتفاع المفتوح وتدريب ٣٠٠ من مديري الانتفاع المفتوح ومن الطلاب والأطراف المعنية الأخرى في هذا المجال* • *إعداد معلومات وموارد تدريبية على الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بصيغة الموارد التعليمية المفتوحة، واختبارها في خمس مؤسسات تعليمية وطنية* • *اختبار مؤشرات تقييم كفاءة المدرسين في دولتين تجريبيتين من الدول الأعضاء/الدول* • *إعداد واعتماد أربع من مؤسسات مهنيي المعلومات لمجموعات أدوات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للبرمجيات المجانية المفتوحة المصدر لأغراض صحافة البيانات والبيانات المفتوحة* • *اعتماد ١٢ مؤسسة تعليمية في الدول الأعضاء النامية لبرنامج عن تقاسم المعلومات من خلال تطوير تطبيق بالأجهزة المحمولة يستهدف المراهقين، مع التركيز بقوة على الفتيات*
مبادرات دعم سياسات التعلّم المفتوح والتعلّم عن بعد بالاستفادة من الحلول المفتوحة	• *استحداث ما لا يقل عن اثنتين من أدوات دعم السياسات لأغراض التعلّم المفتوح والتعلّم عن بعد والتعلّم المرن والمتاح على الإنترنت (التعلّم الإلكتروني)*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

كومنولث التعلم؛ الوكالة الجامعية للفرنكوفونية؛ الموارد التعليمية المفتوحة في أفرقيا؛ الجامعة الافتراضية الأفريقية ولاسيما في (ستيلينبوش وكينيا ونيجيريا)؛ أكاديمية العلوم للعالم النامي؛ مبادرة السحابة المفتوحة؛ مبادرة المصادر المفتوحة؛ مؤسسة البرمجيات المجانية من أجل أفريقيا؛ شراكة الحكومة المفتوحة؛ مايكروسوفت؛ المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات الشاملة؛ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة؛ المزودون الأفريقيون لخدمات الاتصالات؛ الجامعات؛ مراكز التميز المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

النتيجة المنشودة ٨: زيادة مشاركة الشباب الأفارقة وإسهامهم النشط في حل القضايا التي تواجه التنمية المستدامة على الصعيد المحلي والمعيشة؛ وذلك من خلال استحداث تطبيقات دينامية للأجهزة المحمولة (بإسهام من البرنامج الرئيسي الخامس)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
قيام الفتيات والفتيان الأفارقة، الذين تلقوا تدريباً مجدياً وعالي الجودة ومحفزاً على الصعيد المحلي، بتقديم التوجيه لاستحداث تطبيقات للهواتف المحمولة.	*تدريب ما لا يقل عن ١٠٠٠ شاب وشابة تدريباً تاماً على استخدام المواد التدريبية المتمثلة في موارد تعليمية مفتوحة والصادرة بموجب ترخيص مفتوح بغية استحداث تطبيقات للهواتف المحمولة تكون مجدية محلياً وتتعلق بالتنمية المستدامة* *استحداث ما لا يقل عن ٢٠٠ تطبيق للهواتف المحمولة وتحميلها من موقع برنامج التدريب المفتوح لليونسكو ومن أسواق التطبيقات المحلية والدولية ومن السحابة المفتوحة (مثل "البرمجيات كخدمة")* *إجراء أول توحيد للمسابقات الأفريقية والعالمية الخاصة باستحداث تطبيقات للأجهزة المحمولة سعياً إلى تزويد المتعلمين بالحوافز والسبل اللازمة لتقديم تطبيقات* *تسليط الضوء على أفضل عشر تطبيقات في الأحداث الدولية مثل منتديات NetExplo (نت إكسبلو)* *إقامة شراكات مع مصنعي أجهزة محمولة ومطوري برمجيات وشركات اتصالات ومدارس.*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

مؤسسة موزيلا وياهو ومركز التميز "كوفي أنان" المشترك بين غانا والهند والمعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

النتيجة المنشودة ٩: صون التراث الوثائقي لتعزيز الانتفاع بالمعارف من خلال برنامج "ذاكرة العالم" (بإسهام من البرنامج الرئيسي الرابع)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
تعزيز الوعي بضرورة تنفيذ سياسات لصون التراث الوثائقي والانتفاع به	*تنفيذ ما لا يقل عن خمس عمليات إدراج في سجل ذاكرة العالم* *إنشاء لجنتين جديدتين على الأقل من اللجان الوطنية لذاكرة العالم ودخولهما حيز التشغيل* *قيام مهنيين مدربين بتنفيذ سياسات لصون التراث الوثائقي والانتفاع به*
عدد الدول الأعضاء التي تنفذ توصيات إعلان فانكوفر	*تنفيذ نماذج الممارسات الفضلى في الرقمنة والصون الرقمي* *إنشاء منتدى للأطراف المعنية المتعددة بشأن معايير الصون الرقمي؛ وتدعيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لأغراض الصون الرقمي في المنطقة الأفريقية*
تعزيز مساهمة المكتبات والمحفوظات	*توسيع مضمون المكتبة الرقمية العالمية؛ وإنشاء خدمة مكتبية جديدة واحدة على الأقل في المنطقة*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات؛ الفرع الإقليمي المعني بأفريقيا الشرقية والجنوبية التابع لمجلس المحفوظات الدولي؛ الاتحاد الأفريقي؛ مدرسة التراث الأفريقي؛ مكتبة الكونغرس؛ المكتبات والمحفوظات الوطنية الأفريقية.

البرنامج الطليعي ٤: تعزيز العلوم لأغراض الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الأفريقية وللحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا

تتمتع القارة الأفريقية بوفرة الثروات الطبيعية فيها، بما في ذلك المعادن والنفط والمياه العذبة وموارد المحيطات والتنوع البيولوجي الغني ومجموعة واسعة متنوعة من النظم الإيكولوجية وفي بعض المناطق التربة الشديدة الخصوبة. وقد ترتبت على الافتقار إلى تدابير للإدارة المستدامة لرأس المال الطبيعي هذا آثار سلبية في معظم البلدان الأفريقية ويستمر هذا الوضع في حرمان القارة من التقدم الاجتماعي الاقتصادي الذي تستحقه. وخلال السنوات الأخيرة اعترفت الحكومات والعلماء وراسمو السياسات في أفريقيا بأهمية نقل القارة بعيداً عن الاقتصادات المستندة إلى الموارد وإلى عصر التنمية المستندة إلى

المعلومات والمعارف والتي يقودها الابتكار. وقد حدد القادة الأفارقة أن العلوم والتكنولوجيا والابتكار تشكل بعضاً من الأدوات الهامة التي ستحقق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة، والتي ستقوم في أفريقيا إلى حد كبير على استخدام الموارد البشرية والطبيعية.

وإن وضع استراتيجيات وسياسات تمهيدية تسترشد بالعلوم لتعزيز هياكل الحوكمة في معاهد وشبكات ووكالات البحوث والتطوير في قطاعات تتعلق بالتنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية، والموارد المعدنية لأغراض رفاه الإنسان، وتخفيف وطأة تغير المناخ والتكيف معه، والانتفاع بالطاقة، وحماية المحيطات والكتل المائية واستخدامها على نحو أفضل، والحد من مخاطر الكوارث في الأجلين الطويل والقصير، يمكن أن يسهم في الحد من الفقر بصورة فعالة وفي الترويج للاندماج الاجتماعي. وفي هذا الصدد، تعتبر المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية مكوناً هاماً في إقامة نظم للمعارف الشاملة. وقد وضع أحد الأطر الإقليمية الاستراتيجية المتعلقة بالبيئة، وهو خطة العمل الأفريقية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، ستة مجالات برنامجية في إطار المجال الموضوعي للبيئة وتغير المناخ، وهي مجالات يتصل أربعة منها بمهام اليونسكو: المجال البرنامجي ١: مكافحة تدهور الأراضي والجفاف والفيضانات؛ والمجال البرنامجي ٤: حفظ موارد البحار والسواحل والمياه العذبة؛ والمجال البرنامجي ٥: مكافحة تغير المناخ في أفريقيا؛ والمجال البرنامجي ٦: حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها عبر الحدود. ويتعين على اليونسكو، عملاً باتفاق التعاون الموقع مع الاتحاد الأفريقي، أن تواصل تقديم الدعم الملموس لتنفيذ هذه المبادرات والأولويات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

ويستند هذا البرنامج الطليعي إلى الهدف الاستراتيجي الخامس المقترح في مشروع الوثيقة ٣٧م/٤ والرامي إلى تعزيز التعاون العلمي الدولي لأغراض التنمية المستدامة.

الأهداف:

- تعزيز المؤسسات والشبكات العلمية الأفريقية للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية ولإدارتها المستدامة؛
- زيادة القدرة على الصمود أمام الكوارث وتعزيز التأهب من خلال استحداث نظم للإنذار المبكر؛
- تحسين حوكمة إدارة البيئة لدى الدول الأعضاء بهدف تحسين الوصول إلى الموارد الطبيعية وتقاسم فوائدها؛
- إقامة بيئة تمكينية لتنمية اقتصادات خضراء وزرقاء والتقدم إلى موقع أعلى على سلسلة قيم تجهيز الموارد الطبيعية.

الأنشطة الرئيسية:

- الارتقاء بالمؤسسات العلمية، في ميادين علوم البيئة والأرض والمحيطات ونظم المناخ، من خلال تعزيز الجامعات ومراكز البحوث وتعبئة التعاون العلمي الدولي؛
- تدريب كتلة حرجة من مديري الموارد الطبيعية ومديري مخاطر الكوارث (من الشباب المؤهلين والعلماء والمهندسين المهرة) انطلاقاً من منظور القابلية للتوظيف؛

- دعم إنشاء أدوات الحد من مخاطر الكوارث؛
- الترويج للمواقع التي تحددها اليونسكو ودعمها للاعتراف بها واستخدامها كمختبرات ومنصات لتعلّم التنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي.

النتائج المنشودة:

النتيجة المنشودة ١: تلبية احتياجات الدول الأعضاء الأفريقية إلى المعرفة العلمية وتنمية قدراتها في علوم المحيطات ورصد المحيطات وتخفيف أخطار المحيطات وإدارة البيانات (بإسهام من البرنامج الرئيسي الثاني)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد البلدان التي ردت على الاستبيانات وقدمت مساهمات في التقرير العالمي عن علوم المحيطات الصادر عن لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات	• *ما لا يقل عن ثمانية بلدان*
نسبة علماء البحار إلى مجموع المهنيين العلميين في البلد المعني	• *زيادة بنسبة خمسة في المائة (خط الأساس: البيانات الوطنية الحالية)*
عدد العلماء الذين يستخدمون الدراية المكتسبة في عملهم عن طريق نظام "مدرّس المحيطات"	• *تصريح ما لا يقل عن ٢٥٪ من الخبراء المدربين عن طريق نظام "مدرّس المحيطات" بأنهم يستخدمون الدراية المكتسبة في عملهم اليومي*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ اتحاد الجامعات الأفريقية؛ المجلس الدولي للعلوم؛ وكالات الأمم المتحدة.

النتيجة المنشودة ٢: تحسين القدرات في أفريقيا فيما يخص إدارة موارد الأرض، بما فيها المحيطات والمياه والتنوع البيولوجي والموارد المعدنية (بإسهام من البرناج الرئيسي الثاني)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد البلدان أو الكيانات الإقليمية المتلقية للدعم التي اتخذت خطوات للقيام بوضع السياسات في ميدان البيئة، أو استعراضها، أو وضع وتنفيذ برامج إقليمية أو دون إقليمية	*ما لا يقل عن ١٠ بلدان وأربعة كيانات إقليمية*
قيام الجامعات ومعاهد البحوث في أفريقيا بإنشاء عدد من الكراسي *الجامعية /المراكز/المعاهد أو مراكز الامتياز تحت*	*إنشاء ما لا يقل عن أربعة كراسي جامعية/مراكز/معاهد جديدة، بما في ذلك معهد الفئة*

رعاية اليونسكو	*٢ الإقليمي للدراسات العليا في مجال الإدارة المتكاملة، وواحد معني بعلوم المحيطات*
عدد المؤسسات الأفريقية لعلوم الأرض التي تخرّج حَمَلة شهادات جامعية لديهم دراية في ميدان الجيولوجيا وغيرها من علوم *الأرض*، بما يشمل الإدارة البيئية لقطاع الموارد المعدنية في أفريقيا	*ازدياد عدد مؤسسات الأفريقية المعنية بعلوم الأرض بما لا يقل عن ١٠ مؤسسات [خط الأساس: نحو ١٢٠]*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ اتحاد الجامعات الأفريقية؛ المجلس الدولي للعلوم؛ الأمم المتحدة؛ وكالات الأمم المتحدة؛ جامعات؛ المدارس الثانوية المعنية بعلوم الأرض؛ اللجان الوطنية لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي؛ المجتمعات الاقتصادية الإقليمية.

النتيجة المنشودة ٣: توسيع شبكة اليونسكو للمواقع التي يتم تحديدها دولياً بغية تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة، بما يشمل المواقع العابرة للحدود التي تدير بنجاح المياه المشتركة و/أو موارد النظم الإيكولوجية المشتركة (بإسهام من البرنامج الرئيسي الثاني)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد المواقع التي حددتها اليونسكو (مواقع التراث العالمي الطبيعي ومعازل المحيط الحيوي وما يمكن تحديده في المستقبل من الحدائق الجيولوجية) والتي اتخذت الخطوات نحو التنمية المستدامة ولا سيما من خلال صياغة وتنفيذ أنشطة اقتصادية خضراء وزرقاء	*ما لا يقل عن ١٥ موقعاً*
عدد البلدان الأفريقية التي اتخذت خطوات ترمي إلى إنشاء معازل للمحيط الحيوي ومواقع تراث عالمي طبيعي عابرة للحدود وتدار بصورة مشتركة	*ما لا يقل عن ١٠ بلدان*
عدد الأحواض النهرية العابرة للحدود المشاركة في برنامج المياه من أجل السلام في أفريقيا	*ما لا يقل عن خمسة أحواض نهرية عابرة للحدود في أفريقيا*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

الأكاديمية الأفريقية للعلوم؛ اتحاد الجامعات الافريقية؛ الشبكة الأفريقية للمؤسسات العلمية والتكنولوجية؛ الشبكة الأفريقية لمؤسسات علوم الأرض؛ الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي/الشبكة الأفريقية لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي؛ المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه؛ الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ المنظمات المعنية بأحواض الأنهار؛ مراكز البحوث؛ جمعية صون الأحياء البرية؛ الصندوق العالمي للطبيعة؛ الاتحاد العالمي لصون الطبيعة؛ اتفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ مؤسسة Tany Meva (تاني ميفا)؛ المؤسسة المعنية بالمحميات والتنوع البيولوجي في مدغشقر؛ مؤسسة TNS؛ المعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة.

النتيجة المنشودة ٤: تحسين الإدارة الأفريقية للمياه العذبة وجعلها أكثر أمناً مع توجيه اهتمام خاص إلى التحديات المرتبطة بالمياه، بما فيها الجفاف والفيضانات وتصميم البنى الأساسية وإدارتها والتوسع الحضري (بإسهام من البرنامج الرئيسي الثاني)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد الدول الأعضاء الأفريقية التي استخدمت الأدوات أو المعايير أو المبادئ التوجيهية الخاصة بالتصدي لتحديات تغير المناخ والمياه والحد من مخاطر الكوارث والتحديات المرتبطة بذلك	• *ما لا يقل عن ١٠ بلدان وخصوصاً في الدول الأعضاء الأفريقية ذات الأراضي القاحلة وشبه القاحلة المعرضة للجفاف*
عدد البلدان المشاركة في برنامج بناء القدرات المائية	• *مشاركة ما لا يقل عن ١٥ بلداً*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

مؤسسات البحث والتعلم العالي؛ المركز الإقليمي للتدريب على الأرصاد الجوية الزراعية والهيدرولوجيا التشغيلية وتطبيقاتهما؛ مركز الهيئة الدولية الحكومية للتنمية المعني بالتنبؤات المناخية وتطبيقاتها.

النتيجة المنشودة ٥: تعزيز قدرات الدول الأعضاء الأفريقية فيما يخص تقدير المخاطر وتوفير الإنذار المبكر بالأخطار الطبيعية وإدراج الحد من مخاطر الكوارث في خططها الوطنية، ولا سيما في الخطط والبرامج التعليمية (بإسهام من البرنامج الرئيسي الثاني)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
تغطية السواحل الأفريقية بالنظم المنسقة والموحدة للإنذار المبكر بالأخطار الساحلية	*تغطية منطقتين بنظام الإنذار المبكر بأمواج التسونامي: شمال شرق المحيط الأطلسي والمحيط الهندي*

عدد البلدان المتلقية للدعم التي تعززت قدرتها على الصمود وزادت قدرتها في مجال الحد من مخاطر الكوارث من خلال توليد/نشر المعارف والتدريب والأدوات والترويج	*ما لا يقل عن ١٠ دول أعضاء أفريقية*
عدد البلدان المتلقية للدعم التي أدخلت دراسات الحد من مخاطر الكوارث في مناهجها المدرسية والتي أصبح لديها مدرسون مدربون لتدريس الطلاب في المجالات المتعلقة بهذه المسائل	*ما لا يقل عن ١٠ بلدان يقوم فيها المدرسون والمدارس بإعداد وتخريج جيل جديد من الطلاب المتمتعين بمهارات الحد من مخاطر الكوارث*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

وزارات التربية والتعليم

النتيجة المنشودة ٦: طرح مبادرات مشتركة بين أصحاب المعارف الأصلية والعلمية ترمي إلى الإنتاج المشترك للمعارف لمواجهة تحديات تغير المناخ العالمي (بإسهام من البرنامج الرئيسي الثاني)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد خطط العمل المعتمدة بصورة مشتركة للاستجابة لأهم القضايا المحددة في مجال تغير المناخ العالمي	• *اعتماد خطتي عمل مشتركتين على الأقل*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ لجنة التنسيق المعنية بالشعوب الأصلية في أفريقيا؛ المرافق الوطنية للأرصاد الجوية؛ جماعات السكان الأصليين.

الأولوية المتمثلة في أفريقيا – البرنامج الرئيسي الرابع

البرنامج الطليعي ٥: تسخير قوة الثقافة لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام في سياق التكامل الإقليمي

ستعطى الأولوية للعمل مع الدول الأعضاء الأفريقية والشركاء الإقليميين ودون الإقليميين والجامعات والشبكات بغية تعزيز مساهمة التراث والإبداع في إحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي. وفي هذا السياق، سوف تعزز اليونسكو تعاونها مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية وتسهم في تحقيق أهدافها. وسينصب مزيد من التركيز على تدعيم السياسات، فضلاً عن القدرات المؤسسية والمهنية اللازمة لضمان الفعالية في حماية التراث وصونه وتعزيزه، واحترام الهويات الثقافية، وتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية بوصفها عوامل تدفع باتجاه تحقيق النمو والسلام.

وسيتضمن هذا النشاط تركيزاً خاصاً على خطة العمل الخاصة بإصلاح التراث الثقافي وصون المخطوطات في مالي، التي اعتمدت في مقر اليونسكو في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٣.

ويمثل العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٣-٢٠٢٢) فرصة هامة لتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة التحيز والعنصرية والتمييز الذين خلفهم التاريخ، ولتيسير المصالحة وتأمين سبل جديدة لبلوغ العيش المشترك. وستشجع اليونسكو اعتماد وجهات نظر جديدة في تناول تاريخ أفريقيا، وتجارة الرقيق والرق، فضلاً عن تقدير أشكال التعبير الثقافي التي أنشأتها مجتمعات الشتات من خلال وضع مواد تعليمية جديدة وتوزيعها ونشرها على نطاق واسع باستخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة.

الأهداف:

- إدراج الثقافة (التراث بجميع أشكاله والإبداع المعاصر) في السياسات الإنمائية العامة.
- توعية الشباب بشأن قيم التراث وتعبئتهم لحمايته وصونه.

الأنشطة الرئيسية:

- تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية وأطر السياسات الخاصة بالشؤون الثقافية
- إعداد أدوات تعليمية ومناهج دراسية ونشرها

النتائج المنشودة:

النتيجة المنشودة ١: إعداد و/أو تعزيز أطر السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالشؤون الثقافية في الدول الأعضاء لضمان حماية وصون أفضل للتراث وإضفاء مزيد من الحيوية على القطاع الثقافي (بإسهام من البرنامج الرئيسي الرابع)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها والمؤسسات القائمة التي تم تعزيزها في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية أو في مجال التراث	*٣٠ على الأقل*
عدد السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالصناعات الثقافية والإبداعية و/أو بالتراث والتي تم استحداثها أو تعديلها	*١٥ على الأقل*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥٤ وبروتوكوليها وفي اتفاقيات ١٩٧٠ و١٩٧٢ و٢٠٠١ و٢٠٠٣ و٢٠٠٥؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ الاتحاد العالمي لصون الطبيعة؛ المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها؛ المجلس الدولي للآثار والمواقع؛ المجلس الدولي للمتاحف؛ المجلس الدولي للمتاحف الافريقية؛ المنظمة الدولية للفرنكوفونية؛ الصندوق الأفريقي للتراث العالمي؛ مدرسة التراث الأفريقي؛ مركز تنمية التراث في أفريقيا؛ الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ معهد البحوث الأساسية لأفريقيا السوداء؛ المركز الدولي للبحوث والتوثيق في مجال التقاليد واللغات الأفريقية؛ الكراسي الجامعية والمراكز من الفئة ٢ التابعة لليونسكو.

النتيجة المنشودة ٢: تحسين إبراز قيمة التراث وحمايته وصونه (بإسهام من البرنامج الرئيسي الرابع)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد الأشخاص الذين تم تدريبهم في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية و/أو في مجال التراث	*استفادة ما لا يقل عن ١٠٠ شخص من الموظفين الثقافيين الأفريقيين وأخصائيي التراث ومهنيي المتاحف والممارسين من الأنشطة التدريبية*
عدد البلدان التي صدقت على الاتفاقيات في مجالات الثقافة	*أربع عمليات تصديق جديدة على الأقل لكل اتفاقية*
عدد عمليات الدعم المالي التي قدمت في مجالي التراث والإبداع	*منح ١٠٠ مساعدة مالية على الأقل*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥٤ وبروتوكوليها وفي اتفاقيات ١٩٧٠ و١٩٧٢ و٢٠٠١ و٢٠٠٣ و٢٠٠٥؛ مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ الاتحاد العالمي لصون الطبيعة؛ المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها؛ المجلس الدولي للآثار والمواقع؛ المجلس الدولي للمتاحف؛ المنظمة الدولية للفرنكوفونية؛ الصندوق الأفريقي للتراث العالمي؛ مدرسة التراث الأفريقي؛ مركز تنمية التراث في أفريقيا؛ الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ الكراسي الجامعية والمراكز من الفئة ٢ التابعة لليونسكو.

النتيجة المنشودة ٣: توعية الجمهور العام، وبخاصة الشباب، بشأن قيم التراث وتعبئتهم لحمايته وصونه من خلال التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، ووسائل الإعلام، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات (بإسهام من البرنامج الرئيسي الرابع)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
عدد المواد التعليمية التي تم إعدادها لتعزيز التراث وإبراز قيمته، ولا سيما استناداً إلى تاريخ أفريقيا العام	*إعداد ٣ مضامين و٣ أدلة للمعلمين وما يقترن بها من مواد للمدارس الابتدائية والثانوية*
عدد المناهج الدراسية التي تمت مراجعتها من أجل إبراز قيمة التراث	*مراجعة ١٠ مناهج دراسية*
عدد مبادرات التعليم النظامي وغير النظامي والتوعية من أجل نشر قيم التراث والمعارف المتعلقة به لدى الشباب	*١٠ على الأقل*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

رابطة تطوير التعليم في أفريقيا؛ رابطة المؤرخين الأفارقة؛ اتحاد الجامعات الافريقية؛ الأكاديمية الأفريقية للغات؛ جامعة عموم أفريقيا.

وإضافة إلى ذلك، سينفذ البرنامج الرئيسي الرابع النتيجتين المنشودتين ٢ و٣ أو سيساهم في تنفيذها في إطار البرنامج الطليعي ١، "تعزيز ثقافة السلام واللاعنف"، والنتيجة المنشودة ٩ في إطار البرنامج الطليعي ٣، "تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار والمعارف لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا"، فضلاً عن النتيجة المنشودة ٣ في إطار البرنامج الطليعي ٤ "تشجيع العلوم من أجل إدارة الموارد الطبيعية لأفريقيا على نحو مستدام والحد من أخطار الكوارث".

الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا – البرنامج الرئيسي الخامس

البرنامج الطليعي ٦: الترويج لبيئة مؤاتية لحرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام

في إطار الاستراتيجية التنفيذية لبرنامج "الأولوية لأفريقيا"، وعملاً بقرار المجلس التنفيذي ١٩١م ت/٤٥، تستند خطة العمل الخاصة بالأولوية لأفريقيا الرامية إلى تنفيذ هذا البرنامج الطبيعي إلى ضرورة تلبية أولويات التنمية الوطنية في الدول الأفريقية الأعضاء، مثلما أكدت عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الذي عقدته الأمم المتحدة لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠، والميثاق الأفريقي للبث الإذاعي لعام ٢٠٠١، وإعلان المبادئ بشأن حرية التعبير في أفريقيا لعام ٢٠٠٢، وإعلان ويندهوك لعام ١٩٩١ بشأن تعزيز وجود صحافة أفريقية مستقلة وتعددية. كما يسترشد

البرنامج بالاتفاق الخاص المبرم عام ٢٠٠٩ بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واليونسكو والرامي إلى النهوض بالتدريب الصحفي في مجالي العلوم والتكنولوجيا في أفريقيا.

وتواصل اليونسكو العمل على تعزيز حرية التعبير وحرية المعلومات ووسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية في الدول الأفريقية الأعضاء. وتكثف اليونسكو من دعمها لعملية المحافظة على سلامة الصحفيين في البلدان الأفريقية، بما في ذلك الدعوة إلى عدم تجريم خطاب التشهير وإيجاد بدائل عن السجن بتهمة القذف والتشهير.

وفي إطار جهود اليونسكو لتعزيز التعددية من خلال محطات البث الإذاعي التابعة للمجتمعات المحلية، تواصل المنظمة تلبية احتياجات هذا القطاع في البلدان الأفريقية. والأمر نفسه ينطبق على بناء قدرات مؤسسات التعليم والتدريب الأفريقية في مجال الصحافة من خلال مناهج جديدة بغية الخروج بنتائج عالية الجودة. ولا تزال أفريقيا تحظى بالأولوية في عملية اختيار مشروعات البرنامج الدولي لتنمية الاتصال. كما ستعمل اليونسكو على تمكين المواطن في المنطقة والتركيز على الدراية الإعلامية والمعلوماتية لكافة المواطنين لا سيما الشباب والنساء.

وبالنظر إلى التأثير التحويلي للثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات وقدرتها على حفز التنمية ودفعها إلى الأمام، ستولي اليونسكو اهتماماً أكبر للنمو المستمر للإنترنت والأجهزة المحمولة في المدن الأفريقية والمناطق الريفية بسبب تحسن التوقعات الاقتصادية للقارة والنمو الديموغرافي لسكانها الشباب. وسيؤدي تحسين القدرة على الانتفاع بالمعلومات إلى توسيع نطاق الانتفاع بالمضامين التعليمية والعلمية والثقافية وحفظها وخلقها ومشاطرتها وغيرها من الخدمات القائمة على المعلومات. كما أن تحسين فرص الانتفاع بالمعلومات سيعزز الشفافية ويزيد المواطنين تمكيناً مما يمهد الطريق ويفتحه واسعاً أمام الديمقراطية والسلام.

كما أن أنشطة البرنامج الرئيسي الخامس في هذا المجال ستسلط الضوء على مدى أهمية قضايا رئيسية أخرى مثل: المضامين المتعددة اللغات والمتاحة للجميع؛ وأطر السياسات ذات الصلة؛ وحفظ المضامين؛ والتعدد اللغوي؛ والأبعاد الأخلاقية للمعلومات؛ والانتفاع بالمعلومات؛ والحق في المعلومات؛ والمجال العام. وإن توفير الدراية الإعلامية والمعلوماتية لجميع المواطنين مع التركيز على تقييم كفاءة المعلمين، والشباب والنساء، أمر ضروري للاستفادة من الفرص الجديدة ومواجهة التحديات المطروحة.

الأهداف:

- إدخال تحسينات على البيئة المواتية لحرية الصحافة
- تعزيز سلامة الصحفيين في أفريقيا
- تعزيز قدرات المؤسسات الإعلامية والمهنيين في أفريقيا

- تشجيع وتعزيز وسائل الإعلام التابعة للمجتمعات المحلية باعتبارها واسطة لإتاحة التدفق الحر للمعلومات من أجل التنمية

الأنشطة الرئيسية:

- وضع السياسات وتوفير الشروط التنظيمية المواتية لحرية الصحافة
- تعزيز الدعوة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي إلى وضع حد للإفلات من العقاب
- تدريب مجموعة منتقاة وفعالة من المهنيين الإعلاميين في المجالات الأساسية للتنمية في أفريقيا
- تمكين المبادرات في مجال البث الإذاعي في المجتمعات المحلية في أفريقيا من خلال سياسات داعمة وبيئة تنظيمية
- النهوض بعملية تعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف وحفظها

النتائج المنشودة:

النتيجة المنشودة ١: تعزيز البيئة المؤاتية لحرية التعبير وحرية الصحافة وسلامة الصحفيين والتنظيم الذاتي، في المنابر الإعلامية خارج الاتصال الشبكي المباشر وعن طريقه، ولا سيما في البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاع والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال سياسات وممارسات ملائمة (بإسهام من البرنامج الرئيسي الخامس)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
رفع مستوى الوعي بشأن حرية التعبير ورصدها والدعوة لها وزيادة الانتفاع بالمعلومات بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان تطبيق المعايير القانونية والأخلاقية والمهنية ذات الصلة المعترف بها دولياً	*تعزيز حرية الصحافة، بما في ذلك عن طريق الإنترنت، من خلال المنشورات والمبادئ التوجيهية وجائزة اليونسكو العالمية السنوية لحرية الصحافة. وتنظيم فعاليات كبيرة وأنشطة محلية كل سنة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة (٣ أيار/مايو) في ١٥ بلداً على الأقل والترويج لحملة دولية للتوعية بشأن حرية التعبير* *تعزيز السياسات والمعايير المواتية لحرية التعبير وحرية الصحافة وحرية المعلومات في ٥ بلدان على الأقل، بما في ذلك دعم وسائل الإعلام أثناء الانتخابات* *إلغاء تهمة لتشهير الجنائي وقوانين الفتنة أو التحريض في ١٠ بلدان أفريقية* *تقوية نظم المساءلة الإعلامية المستندة إلى التنظيم الذاتي في أربعة بلدان على الأقل، وتعزيز المعايير المهنية*

	والأخلاقية في أربعة بلدان على الأقل، ويتم ذلك أيضاً من خلال التعاون مع الرابطات الإعلامية
تعزيز الحملات الدولية والوطنية وبناء القدرات في مجال سلامة الصحفيين ومخاطر الإفلات من العقاب	*تنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين وقضية الإفلات من العقاب في بلد واحد على الأقل وتعزيز آلية التنسيق على المستوى الدولي* *تمكين ٢٥٠ فرداً على الأقل من مهنيي وسائل الإعلام والجهات الحكومية من خلال التدريب المناسب في مجال الحفاظ على سلامة الصحفيين، والترويج للمبادئ التوجيهية ذات الصلة في ٦ بلدان أفريقية على الأقل* *الإسهام في عملية الاستعراض العالمي الدوري الذي يقوم به مجلس الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان من خلال تقديم المعلومات ذات الصلة إلى ٦ بلدان على الأقل*

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

الرابطات المهنية لوسائل الإعلام؛ الشبكات الإقليمية المعنية بحرية الصحافة مثل معهد وسائل الإعلام لأفريقيا الجنوبية ومعهد الصحافة في شرق أفريقيا ورابطة الصحفيين في غرب افريقيا؛ الاتحادات؛ رابطات الشباب والفتيات والنساء؛ السياسات وقوات الأمن؛ البرلمانيون؛ واضعو السياسات؛ الهيئات المستندة إلى التنظيم الذاتي؛ والشركاء الماليون الوطنيون والإقليميون؛ منظمات المجتمع المدني؛ الاتحاد الأفريقي.

النتيجة المنشودة ٢: دعم استقلال واستدامة المؤسسات الإعلامية لا سيما من خلال المشاريع المبتكرة والموائمة للسياسات والمعززة للمعارف العائدة للبرنامج الدولي لتنمية الاتصال ومن خلال بناء قدرات الصحفيين ومدارس الصحافة (بإسهام من البرنامج الرئيسي الخامس)

مؤشرات الأداء	*مؤشرات القياس*
زيادة عدد الصحفيين ومدرسي الصحافة والمؤسسات الإعلامية وتعزيز قدراتهم	ما لا يقل عن ٢٠٠ صحفي، تشكل النساء نسبة ٥٠٪ منهم، يطبقون تقنيات جديدة في تقديم التقارير ما لا يقل عن ٢٥٠ صحفياً، تشكل النساء نسبة ٥٠٪ منهم، يتناولون قضايا العلوم التنمية

	ما لا يقل عن خمسة مناهج جديدة تتناول قضايا الإدارة الديمقراطية الرشيدة والتنمية المستدامة والسلام يتم إنتاجها والترويج لها باعتبارها ملاحق للمنهاج الدراسي النموذجي
دعم الدول الأعضاء في تنمية وسائل إعلام تعدية ومتنوعة، ولا سيما وسائل الإعلام التابعة للمجتمعات المحلية، من أجل استيعاب الجميع وتوسيع نطاق المشاركة	*ما لا يقل عن ٢٠ محطة إذاعية تابعة للمجتمعات المحلية تُكيف المبادئ التوجيهية للبرمجة من أجل تعزيز مشاركة وتمثيل النساء والشباب* *خمس هيئات تنظيمية على الأقل تطرح سياسات لاستدامة وسائل الإعلام التابعة للمجتمعات المحلية وتجريب نماذج لتمويل وسائل الإعلام هذه في ثلاثة بلدان*

بالإضافة إلى البرنامج الطليعي أعلاه المكرس للأولوية لأفريقيا والخاص بالبرنامج الرئيسي الخامس، يساهم البرنامج أيضاً في تحقيق النتيجة المنشودة ٥ من البرنامج الطليعي ١ "تعزيز ثقافة السلام واللاعنف" في إطار البرنامج الرئيسي الثالث، والنتيجة المنشودة ٧ من البرنامج الطليعي ٣ "تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار والمعارف لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا" في إطار البرنامج الرئيسي الثاني.

أمثلة شراكات: مالية و/أو مادية و/أو تقنية

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛ لجان التكامل الاقتصادي الإقليمية؛ مدارس الصحافة؛ الاتحاد الأفريقي للصحفيين العلميين؛ مؤسسة وسائل الاعلام في أفريقيا الغربية؛ معهد وسائل الإعلام لأفريقيا الجنوبية.

37 C

المؤتمر العام
الدورة السابعة والثلاثون، باريس ٢٠١٣

United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

37 C/4 Add.2
37 C/5 Add.4
٣٧م/٤ ضميمة ٢
٣٧م/٥ ضميمة ٤
٢٠١٣/١١/٤
الأصل: إنجليزي

خطة عمل اليونسكو المعدلة بشأن أولوية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١

متابعة القرار ١٩٢م ت/١٦ (ثانياً)

التقديم

تتضمن هذه الوثيقة خطة عمل اليونسكو المعدلة بشأن أولوية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١. وترد فيها معلومات عن:

- الإجراءات الاستراتيجية المتخذة في إطار البرامج الرئيسية والمتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وما يناظرها من نتائج منشودة ومؤشرات أداء
- عمليات تنسيق الإجراءات الداعمة لأولوية المساواة بين الجنسين، وتنفيذها ورصدها والإبلاغ عنها
- الآليات المؤسسية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في اليونسكو، مع التركيز على تنمية القدرات والتنسيق والمساءلة

وخطة العمل وثيقة استراتيجية مرافقة للوثيقة ٣٧م/٤، ومتسقة مع الخطط التنفيذية والنتائج المنشودة الواردة في الوثيقة ٣٧م/٥. ولا تترتب عليها أي آثار إدارية أو مالية مستقلة غير الآثار المذكورة في الوثيقة ٣٧م/٥.

جدول المحتويات

خطة عمل اليونسكو المعدلة بشأن أولوية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ ..... ١
القسم ألف: السياق والخلفية ١
الغرض ١
ما المقصود بالمساواة بين الجنسين؟ ٧
الأساس المنطقي ٧
الرؤية والإطار الزمني ٨
خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة ١٠
النهج ١١
القسم باء: البرامج والأنشطة الرامية بتعزيز المساواة بين الجنسين ١٢
تنمية القدرات اللازمة لتنفيذ أولوية المساواة بين الجنسين ١٢
مجالات التركيز التي يتعين تنسيقها ١٦
البرنامج الرئيسي الأول: التربية ٢٣
البرنامج الرئيسي الثاني: العلوم الطبيعية ٢٨
البرنامج الرئيسي الثالث: العلوم الاجتماعية والإنسانية ٣١
البرنامج الرئيسي الرابع: الثقافة ٣٤
البرنامج الرئيسي الخامس: الاتصال والمعلومات ٣٨
الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا ٤٣
معهد اليونسكو للإحصاء ٤٤
خدمات اليونسكو المتعلقة بالبرنامج والخدمات الداخلية ٤٤
مكتب التخطيط الاستراتيجي ٤٤
مكتب الإدارة المالية ٤٥
مكتب إدارة الموارد البشرية ٤٥
مرفق الإشراف الداخلي ٤٥
قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور ٤٦
إدارة خدمات الدعم ٤٦
الجزء جيم: طرائق التنفيذ ٤٧
الاتساق والشراكات ٤٧
إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين في الثقافة التنظيمية لليونسكو وبنيتها وعملياتها ٤٧
تخصيص الموارد ٤٧
إطار المساءلة ٤٧
الأدوار والمسؤوليات ٥٠
الملحق الأول
الملحق الثاني

اليونسكو

خطة عمل اليونسكو المعدلة بشأن أولوية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤–٢٠٢١

القسم ألف: السياق والخلفية

الغرض

١ – ما برحت المساواة بين الجنسين تشكل إحدى الأولويتين العامتين لليونسكو[١]. وتوفر خطة العمل الثانية لليونسكو بشأن أولوية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤–٢٠٢١ (GEAP II) إطارا لعمليات تنفيذ أولوية المساواة بين الجنسين، وتشرح المقصود بالمساواة بالنسبة إلى المنظمة، وتقدم التوجيه بشأن الطريقة التي ستكفل بها اليونسكو وجود منظور للمساواة بين الجنسين في جميع سياساتها وبرامجها وعملياتها، من أجل دفع خطى المساواة بين الجنسين إلى الأمام في إطار العمليات المؤسسية للمنظمة، وفي أنشطتها مع الدول الأعضاء.

٢ – وخطة العمل وثيقة مرافقة للاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة للفترة ٢٠١٤–٢٠٢١ (الوثيقة ٣٧م/٤)، ولبرنامج وميزانية الفترة ٢٠١٤–٢٠١٧ (الوثيقة ٣٧م/٥)، وترمي إلى تنفيذ الأولويات والأهداف المذكورة في هاتين الوثيقتين الاستراتيجيتين بغية تأمين وجود نهج شامل ومتجانس لتعزيز المساواة بين الجنسين في اليونسكو وفي الدول الأعضاء.

٣ – وتستند خطة العمل الثانية هذه إلى الدروس المستفادة من خطة العمل الأولى بشأن أولوية المساواة بين الجنسين (٢٠٠٨–٢٠١٣) والتي تم تحديدها عن طريق عملية تقييم داخلي أجراها قسم المساواة بين الجنسين في مكتب المديرة العامة، والتقارير المقدمة في الوثيقة م ت/٤ إلى المجلس التنفيذي، ومن خلال التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي لأولوية المساواة بين الجنسين، والتقرير التشاركي عن مراجعة الأداء في مجال المساواة بين الجنسين لمنظمة العمل الدولية. وبفضل الاستناد إلى الدروس المستفادة، تتسم هذه الخطة الثانية للمساواة بين الجنسين بمزيد من الاتساق مع الوثيقتين م/٤ و م/٥ بغية تيسير القيام بشكل أوضح وأكثر تجانساً بتنفيذ ورصد التدابير الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وتشتمل على أهداف وخطط واضحة وواقعية للتنفيذ وعلى بنى ومسارات لتتابع المسؤولية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة. وقد تم إعداد هذه الخطة عن طريق مشاورات واسعة النطاق وإشراك موظفي اليونسكو في المقر والميدان وفي معاهد المنظمة وفي الدول الأعضاء. كما جرى التشاور مع شبكة وكالات الأمم المتحدة. وتعرض الجداول التالية ملخصاً للردود بشأن الدروس المستفادة من عمليات التقييم ومن تجربة تنفيذ خطة العمل الأولى بشأن أولوية المساواة بين الجنسين.

---

[١] حُددت المساواة بين الجنسين كإحدى أولويتين عامتين للمنظمة لفترة الخطة المتوسطة الأجل للأعوام ٢٠٠٨–٢٠١٣. ويظل هذا الموضوع يمثل أولوية عامة لفترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة التي تشمل ثمانية أعوام تمتد من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢١.

خلفية خطة العمل الثانية المعدلة بشأن أولوية المساواة بين الجنسين (٢٠١٤–٢٠٢١): التحديات والدروس المستفادة

تقييم مكتب الإشراف الداخلي لتنفيذ أولوية المساواة بين الجنسين

تندرج التوصيات المنبثقة عن تقييم مكتب الإشراف الداخلي لعمليات تنفيذ أولوية اليونسكو بشأن المساواة بين الجنسين الذي أجري في عام ٢٠١٣، في إطار ثلاثة مواضيع رئيسية هي:

١ – إدراج أولوية المساواة بين الجنسين في إطار العمل الاستراتيجي الشامل

٢ – تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج والأنشطة، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في البرمجة والبنى والعمليات التنظيمية

٣ – الرصد والتقييم

وقد جرى النظر في هذه التوصيات عن كثب عند إعداد الخطة الثانية للمساواة بين الجنسين، وتمت الاستجابة لها بالطرائق التالية:

التوصيات	المتابعة
إدراج أولوية المساواة بين الجنسين في إطار العمل الاستراتيجي الشامل	
ينبغي أن تكون خطة العمل المقبلة لليونسكو بشأن المساواة بين الجنسين والتي ستعقب الخطة الحالية متسقة تماماً مع الوثيقتين م/٤ و م/٥.	إن جميع الأهداف الاستراتيجية والنتائج المنشودة الواردة في خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين متسقة مع الوثيقتين م/٤ و م/٥.
ينبغي أن يكون الغرض من خطة العمل الجديدة هو نقل رؤية اليونسكو بشأن أولوية المساواة بين الجنسين إلى الآخرين وتيسير التنسيق والتعاون عبر القطاعات والمكاتب وتوفير بيان واضح للمهام والمسؤوليات وطرائق التنفيذ.	توفر خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين تعريفاً واضحاً للمساواة بين الجنسين (يسلط الضوء على مهام ومسؤوليات النساء والرجال في تحقيق هذه المساواة)، وتقدم رؤية واضحة عن أولوية المساواة بين الجنسين. إضافة إلى ذلك، فإن مجالات التركيز التي يجري التشديد عليها سوف تعزز التعاون فيما بين القطاعات والمكاتب وذلك على نحو يتسق مع أولويات الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين ضمن إطار العمل الخاص بفترة ما بعد عام ٢٠١٥. كما أن إطار المساءلة وجدول المهام والمسؤوليات الواردين في خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين يوضحان مهام ومسؤوليات جميع الموظفين فيما يتعلق بتنفيذ أولوية المساواة بين الجنسين.

ينبغي الربط والتنسيق بين أولوية المساواة بين الجنسين والأولوية لأفريقيا.	تم تحقيق ذلك في خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين، عن طريق دمج المساواة بين الجنسين في البرامج الرائدة الخاصة بالأولوية لأفريقيا.
تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج والأنشطة، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في البرمجة	
ينبغي القيام، في نطاق عمل كل قطاع، بتحديد المجالات الفرعية والرئيسية للبرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية.	لقد تم القيام بذلك ويجري التعبير عنه في خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين، من خلال تقديم كل برنامج رئيسي على أنه إسهام في تحقيق النتائج المنشودة في إطار كل مجال فرعي أو رئيسي من المجالات المذكورة.
ينبغي تعزيز قدرات شبكة جهات الاتصال المعنية بقضايا الجنسين وتحسين استخدامها لتيسير دمج المساواة بين الجنسين في عمل القطاعات.	تشتمل خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين على تفاصيل خطة جديدة لتنمية القدرات في الأجل الطويل ستتضمن تعزيز شبكة جهات الاتصال المعنية بقضايا الجنسين، وإجراء حصر للخبرات في مجال المساواة بين الجنسين، وإجراء استعراض وتحديث لبرامج تدريب الموظفين.
ينبغي إجراء حصر للخبرات المتوافرة في القطاعات والمرافق الأخرى لليونسكو وضمها إلى شبكة جهات الاتصال المعنية بقضايا الجنسين.	لقد بدأ قسم المساواة بين الجنسين في مكتب المديرة العامة بالفعل في إجراء حصر لخبرات الموظفين في مجال مراعاة قضايا الجنسين وفي تحديد هذه الخبرات. وسيجري تنسيق اجتماعات منتظمة مع شبكة جهات الاتصال المعنية بقضايا الجنسين بغية تأمين التجانس وتقديم الدعم من أجل التصدي للتحديات.
ينبغي الاعتراف بأن مسؤوليات جهات الاتصال المعنية بقضايا الجنسين هي جزء لا يتجزأ من وظائف هذه الجهات.	جرى في مذكرة المديرة العام DG/Note/11/105 Rev المؤرخة في ٢٠١١/٣/٢٨ الإيعاز بأن يخصص جزء من وقت عمل جهات الاتصال المعنية بقضايا الجنسين لأداء مهام هذه الوظيفة. وتوضح خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين ذلك بقدر أكبر فتحدد هذا الوقت المخصص بنسبة ٢٠٪.
ينبغي زيادة جهود بناء القدرات ومنح الأولوية لأشكال جديدة لبناء القدرات، مثل عيادات المساواة بين الجنسين، في المستقبل.	تشدد خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين على أهمية بناء القدرات وتعترف بنجاح برنامج اليونسكو لبناء القدرات والتدريب، الذي بدأ العمل به في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، والطرائق الجديدة مثل عيادات المساواة بين الجنسين، وسوف يستمر العمل بهذا البرنامج وهذه الطرائق والتوسع في العمل بها.

الرصد والتقييم	
يجب قياس التقدم المحرز في تحقيق النتائج المنشودة المتعلقة بأولوية المساواة بين الجنسين والإبلاغ بشأنها في نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (سيستر).	يعمل قسم المساواة بين الجنسين، في مكتب المديرة العامة، مع الفريق المعني بنظام سيستر لضمان تعميم وتنسيق الإبلاغ في نظام سيستر بشأن النتائج المحرزة المتعلقة بأولوية المساواة بين الجنسين (بما في ذلك النتائج العامة المنشودة الجديدة الأربع).
ينبغي إقامة آلية لرصد الموارد المالية التي تُنفق على أولوية المساواة بين الجنسين.	إن المؤشر الجديد الخاص بمراعاة قضايا الجنسين والمبين في خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين والذي سيجري العمل به اعتباراً من بداية عام ٢٠١٤ سييسر رصد الموارد التي تُخصص لأولوية المساواة بين الجنسين.

منظمة العمل الدولية: المراجعة التشاركية للأداء في مجال مراعاة قضايا الجنسين

التوصيات	**المتابعة**
يقتضي الأمر إجراء حصر للخبرات الخاصة بمراعاة قضايا الجنسين والمتوافرة على جميع المستويات في اليونسكو.	لقد جرى البدء فعلاً في عملية حصر للخبرات وتشتمل خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين على هذا البند كجزء من خطة تنمية القدرات.
مواصلة تدريب وبناء قدرات جهات الاتصال المعنية بقضايا الجنسين.	تشتمل خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين على إعداد خطة محدثة لتنمية القدرات لفترة الأعوام الأربعة المقبلة، وهي خطة ستتضمن تدريب وبناء قدرات جهات الاتصال المعنية بقضايا الجنسين. وقد تم البدء بالفعل في استعراض ثان لشبكة جهات الاتصال المعنية بقضايا الجنسين– بعد أن أجريت عملية استعراض أولى لها في عام ٢٠١١– وذلك لضمان امتلاك الشبكة للخبرات اللازمة.
بناء قدرات جميع الموظفين.	إن عملية بناء قدرات جميع الموظفين جارية منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥. وتتضمن خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين على التخطيط لإعداد خطة محدثة لتنمية القدرات يضطلع قسم المساواة بين الجنسين، في مكتب المديرة العامة، بالعمل على صياغتها حالياً تمهيداً لوضعها موضع التنفيذ.

ينبغي تشجيع ومساندة القيام بأنشطة مشتركة بين القطاعات بشأن قضايا المساواة بين الجنسين.	إن استحداث أربع نتائج عامة منشودة في إطار خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين سيكفل تشجيع القيام بأنشطة مشتركة بين القطاعات. وسيتولى قسم أولوية المساواة بين الجنسين، في مكتب المديرة العامة، تنسيق هذه الأنشطة ودعمها ورصدها.
ينبغي تعميم مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في إطار دورة البرمجة.	تشتمل خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين على مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في إطار دورة البرمجة.
ربط خطة العمل المقبلة بشأن أولوية المساواة بين الجنسين باستراتيجية المنظمة (الوثيقتان م/٤ و م/٥) على نحو أكثر تحديداً.	إن خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين ترتبط بشكل صريح باستراتيجية اليونسكو من خلال مجانسة النتائج المنشودة في خطة العمل الثانية مع النتائج المنشودة في الوثيقة م/٥، ومن خلال التعبير في خطة العمل الثانية عن الأهداف الاستراتيجية الواردة في الوثيقة م/٤.
تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين، عن طريق الرصد والتقييم.	ستشتمل قاعدة المعارف الجديدة بشأن المساواة بين الجنسين والوارد وصفها في خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين على أمثلة عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة التي سيجري الاستفادة منها على صعيد المنظمة بأسرها.
تطبيق اللامركزية في تحليل خطط العمل كي يتم هذا التحليل على صعيد القطاعات من أجل أن يتسنى لها الشعور بامتلاكها للإسهام الذي تقدمه في تنفيذ أولوية المساواة بين الجنسين.	لقد أصبحت المكاتب التنفيذية خلال فترات العامين القليلة الماضية تضطلع بتحليل خطط العمل فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وتشتمل خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين على إطار للمساءلة وجدول للمهام والمسؤوليات يحددان الطرائق التي يُتوقع أن تتولى بها القطاعات مزيداً من المسؤولية عن تعميم المنظور الجنساني في خطط عملها.
مواصلة الاستناد في العمل إلى نجاح الشراكات مع القطاع الخاص من أجل إبراز الاهتمام بقضايا الجنسين وإبراز عمل المنظمة للعيان.	تقدم خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين تفاصيل عن شراكات ناجحة بالفعل مع القطاع الخاص (جائزة لوريال، والشراكة العالمية لتعليم الفتيات والنساء) وتشرح الكيفية التي سيجري بها تعزيز هذه الشراكات.
تعزيز جهود بناء القدرات من أجل أن تفيد على النحو الأمثل أكبر عدد ممكن من الموظفين.	إن الخطة المحدثة لتنمية القدرات والمبينة في خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين، ستشمل كل الموظفين في جميع قطاعات اليونسكو ومكاتبها الميدانية ومرافقها المركزية ومعاهدها.

جمع وتحليل الممارسات الجيدة المتبعة في اليونسكو في مجال المساواة بين الجنسين، وذلك من مختلف قطاعات المنظمة ومكاتبها الميدانية ومعاهدها وما إلى ذلك.	إن الاضطلاع على النحو الوارد في خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين بإقامة قاعدة معارف عن المساواة بين الجنسين سيوفر وسيلة لجمع الممارسات الجيدة المتبعة على صعيد المنظمة بأسرها وتحليلها وتشاطرها.

الدروس المستفادة من خطة العمل الأولى للمساواة بين الجنسين

الدروس المستفادة	**المتابعة**
كانت خطة العمل الأولى للمساواة بين الجنسين تحتوي على عدد كبير من النتائج المنشودة (إجمالاً، أكثر من ٨٠ نتيجة منشودة)، وبالتالي فقد كان يستحيل تطبيقها بالكامل ورصد هذه النتائج كلها.	وقع الاختيار في خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين على عدد محدود أكثر (٢٣) للنتائج المنشودة بغية ضمان تنفيذها ورصدها كلها.
لم تكن خطة العمل الأولى للمساواة بين الجنسين متسقة تماماً مع الوثيقتين م/٤ و م/٥، مما كان يجعل عملية الرصد صعبة جداً.	إن خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين متسقة تماماً مع الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥, وجميع النتائج المنشودة في خطة العمل الثانية هذه هي نفس النتائج المنشودة في الوثيقة ٣٧م/٥ وسيجري رصدها عن طريق نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (سيستر).
لم تكن خطة العمل الأولى للمساواة بين الجنسين تحدد مهام ومسؤوليات جميع الموظفين بشكل واضح بالقدر الكافي، وبالتالي فقد كان من الصعب ضمان المساءلة.	إن إطار المساءلة وجدول المهام والمسؤوليات الواردين في خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين سيكفلان توافر المساءلة على صعيد المنظمة بأسرها فيما يتعلق بالعمل من أجل تحقيق أولوية المساواة بين الجنسين.
لم يكن بعض الزملاء واثقين من صحة تعريف المساواة بين الجنسين ومن وجاهة النهج المتبع في تحقيق المساواة بين الجنسين في قطاعاتهم.	توفر خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين تعريفاً محكماً لهذه المساواة، كما تتضمن فقرة تبين المجال والنهج الخاصين بكل قطاع فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.
لم تكن توجد حتى الآن أي آلية لرصد الموارد المخصصة لتنفيذ أولوية المساواة بين الجنسين.	تقدم خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين نظام مؤشر قضايا الجنسين الذي سيجري تطبيقه ابتداءً من شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ وسيتيح رصد الموارد التي تخصص لتنفيذ أولوية المساواة بين الجنسين.

سيتطلب الأمر تأمين اتساق أفضل مع منظومة الأمم المتحدة من أجل التقدم في تنفيذ أولوية المساواة بين الجنسين.	لقد دأبت اليونسكو على مواءمة عملها في مجال المساواة بين الجنسين مع عمل منظومة الأمم المتحدة. وسيجري تعزيز ذلك في خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين، من خلال إدماج مؤشرات خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وهي الخطة التي تقدم جميع وكالات الأمم المتحدة تقاريرها على أساسها.

٤ – وإذ سيواصل قسم المساواة بين الجنسين، في مكتب المديرة العامة، الاضطلاع بوجه عام بقيادة وتنسيق علميات تنفيذ أولوية المساواة بين الجنسين (للمزيد من التفاصيل عن المهام والمسؤوليات، انظر القسمين "باء" و"جيم")، فإن تنفيذ خطة العمل للمساواة بين الجنسين يشمل جميع الموظفين في المقر، والمكاتب الميدانية، والمعاهد، وتقوده المديرة العامة للمنظمة. وتكتسي المشاركة من جانب موظفي الإدارة العليا وجميع الموظفين، وكذلك الإسهامات المنتظمة والموضوعية من جميع المجالات البرنامجية بأهمية حاسمة لتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة.

ما المقصود بالمساواة بين الجنسين؟

٥ – تتعلق المساواة بين الجنسين، من وجهة نظر اليونسكو، بالمساواة بين النساء والرجال والفتيات والفتيان في الحقوق والمسؤوليات والفرص، وتقتضي مراعاة مصالح النساء والرجال واحتياجاتهم وأولوياتهم على حد سواء، والتسليم بتنوع مختلف المجموعات من النساء والرجال[٢]. والمساواة بين الجنسين مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان، وشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة التي يكون مركزها الناس، كما أنها هدف في حد ذاتها[٣]. وتتفق رؤية اليونسكو للمساواة بين الجنسين مع الصكوك الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٤]، وبيان ومنهاج عمل بيجين[٥]. وتسترشد وجهة النظر هذه أيضاً بالأفكار المتعلقة بالإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥[٦]

الأساس المنطقي

٦ – يتعين على جميع وكالات الأمم المتحدة، وبضمنها اليونسكو، أن تعزز المساواة بين الجنسين في إطار ولاياتها. وتضطلع اليونسكو بدور فريد في هذا المجال بوصفها الوكالة التي يوجد لديها خمسة برامج رئيسية متميزة، يختص كل منها

---

[٢] من الأمثلة على ذلك، النساء والرجال من أفراد الأقليات الإثنية، والنساء والرجال ذوي الميول الجنسية المختلفة و/أو ذوي الهويات المختلفة، والنساء والرجال من أفراد السكان الأصليين، والرجال والنساء ذوي الإعاقة.

[٣] يرجى الرجوع إلى الملحق الأول للاطلاع على تعاريف كاملة للمصطلحات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

[٤] انظر: http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm.

[٥] انظر: http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/.

[٦] إن خطة العمل للمساواة بين الجنسين، باعتبارها وثيقة متطورة، قابلة للتعديل أو التحديث بعد أن يتم الاتفاق على الأهداف والمؤشرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

بولاية محددة، ويمكنها أن تعمل معاً لتعزيز المساواة بين الجنسين بطريقة متكاملة، وأن تقدم بذلك إسهاماً أصيلاً في النتائج الإنمائية المتصلة بالمساواة بين الجنسين. وترتبط المساواة بين الجنسين على نحو لا ينفصم **ببرنامج التربية** الذي تُبذل في إطاره الجهود من أجل تعزيز الحق في التعليم للجميع. فيهدف هذا البرنامج إلى معالجة أوجه التفاوت المستمرة بين الجنسين وتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم في كامل النظام التعليمي، سواء من حيث المشاركة في التعليم (الانتفاع به)، أو *ضمن إطار* التعليم (المضامين، وسياقات وممارسات التعليم والتعلم، وطرائق الإيصال، والتقييمات)، أو من حيث ما يمكن الحصول عليه *من خلال* التعليم (نتائج التعلم، وفرص الحياة والعمل). أما في مجال **العلوم الطبيعية،** فتعمل اليونسكو على تقديم نماذج قوية جديرة بالاقتداء بها عن نساء في مجال العلوم، وعلى بناء قدرات النساء في مجالات العلوم الطبيعية والهندسة، ودعم المساهمات الفريدة التي يقدمها الرجال والنساء في توليد ونشر المعارف العلمية من أجل التقدم على طريق تحقيق التنمية المستدامة. وتعمل اليونسكو في مجال **العلوم الاجتماعية والإنسانية** من أجل إدراج اعتبارات المساواة بين الجنسين إدراجاً تاماً في السياسات الخاصة بالدمج الاجتماعي وتحقيق التحول الاجتماعي. فيجري في إطار سياسات وبرامج موجهة إلى الشابات والشبان، إيلاء الاهتمام بشكل صريح للاحتياجات والتطلعات والتوقعات المتميزة للشابات والشبان الذين يعانون أوضاع الحرمان. وسوف يقوم هذا البرنامج، من خلال برامج متنوعة تنفذ في إطاره، بإعداد أنشطة لبناء القدرات تتوجه إلى الرجال والفتيان من أجل أن يصبحوا مناصرين أقوياء للمساواة بين الجنسين. وتعني المساواة بين الجنسين، في مجال **الثقافة،** ضمان تمتع النساء والرجال على قدم المساواة بالحق في الانتفاع بالحياة الثقافية والمشاركة والإسهام فيها. ويجري الاسترشاد بهذا المبدأ في تطبيق الاتفاقيات المعنية بالثقافة على الصعيد الدولي والوطني والمحلي. فتهدف هذه الاتفاقيات، من خلال اعترافها بأهمية المساواة بين الجنسين بالنسبة إلى حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، إلى أن يشمل تطبيقها جميع أفراد المجتمعات المحلية كي يتم تشجيع النساء والرجال على الاستفادة بصورة متساوية من التراث والإبداع. ويتصدر **برنامج الاتصال والمعلومات** العمل في تنفيذ تدابير شتى فريدة من نوعها في منظومة الأمم المتحدة ترمي إلى تعزيز قدرات النساء والفتيات من خلال مبادرات مثل المؤشرات المراعية لاعتبارات الجنسين في مجال وسائل الإعلام، وتشجيع السياسات المعنية بالموارد التعليمية المفتوحة المراعية لقضايا الجنسين.

الرؤية والإطار الزمني

٧ – إن الرؤية الطويلة الأجل لخطة العمل هذه متفقة تمام الاتفاق مع بيان السياسة العامة الوارد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤–٢٠٢١، ومفاده هو أن *"الهدف النهائي لأولوية المساواة بين الجنسين في مجالات اختصاص اليونسكو يتمثل في تعزيز قدرة المنظمة [...] على دعم عملية بناء بيئة تمكينية للنساء والرجال من جميع مشارب الحياة، تتيح لهم الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والسلام والانتفاع بثمارهما. واليونسكو ملتزمة أيضا بأن يكون لإسهاماتها في تحقيق التنمية المستدامة والسلام تأثير إيجابي ودائم على الجهود الرامية إلى تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم."*

٨ – وعليه، فإن **خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين** ستستند إلى الاستراتيجية المتوسطة الأجل للمنظمة (الوثيقة م/٤)، وتحدد الطريقة التي ستتبعها اليونسكو لتحقيق أهدافها الاستراتيجية على النحو التالي:

(أ) ضمان إدراج مسألة المساواة بين الجنسين كعنصر أساسي في جدول الأعمال العالمي للتعليم، مع التركيز على "تكافؤ الفرص" وعلى "المساواة في النتائج"، وخصوصاً في جدول أعمال فترة ما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) تحديد أهداف تتعلق بقضايا الجنسين وجداول زمنية لتحقيقها في إطار توفير فرص التعلم الجامع والجيد مدى الحياة للجميع من أجل دعم النساء والرجال من جميع مشارب الحياة في ممارسة المواطنة المبدعة والعالمية؛

(ج) ضمان تمثيل النساء والرجال وتوافر ما يلزمهم من إمكانيات للتعبير عن آرائهم في إطار التعاون العلمي الذي يجري على الصعيد الدولي من أجل تحقيق السلام وضمان الاستدامة، وضمان توفير هذا التعاون لظروف تتيح للنساء والرجال، على حد سواء، أن يكونوا أطرافاً فاعلة في التخفيف من آثار المخاطر وفي تيسير التكيف والصمود والاستدامة؛

(د) ضمان إسهام السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في تغيير المواقف إزاء قضايا الجنسين من خلال إشراك النساء والرجال في جهود بناء القدرات من أجل أن تفي هذه السياسات باحتياجات أكبر قدر ممكن من الأطراف المعنية؛

(هـ) دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى توسيع الآفاق الإبداعية للنساء والفتيات وضمان انتفاعهن، على قدم المساواة مع الرجال والفتيان، بالفرص اللازمة للتمتع بالحياة الثقافية التي تشمل التراث المادي وغير المادي والوثائقي، والمشاركة فيها، وتنمية قدراتهن في مجال التعبير الإبداعي وتزويدهن بإمكانية الانتفاع بالسلع والخدمات الثقافية؛

(و) ضمان الاعتراف في عمليات دعم التحولات الاجتماعية والحوار بين الثقافات، بأدوار النساء والرجال من جميع مشارب الحياة وبإسهاماتهم وآرائهم، مع مراعاة هذه الأدوار والإسهامات والآراء؛

(ز) دعم الدول الأعضاء في رسم سياسات ثقافية تحترم مبدأ المساواة بين الجنسين وتعترف بالتكافؤ بين الجنسين من حيث الحقوق وحرية التعبير، وتكفل تمثيل النساء في مناصب صنع القرار؛

(ح) ضمان انتفاع جميع الأشخاص بحرية التعبير، بصرف النظر عن نوع الجنس أو أي خاصية اجتماعية أخرى، ودعم الجهود الرامية إلى تنمية وسائل إعلام قادرة على الإسهام في تغيير المواقف إزاء قضايا الجنسين.

المصدر: مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ (٣٧م/٤)

٩ – *وإذ تشكل هذه الرؤية الأساس لخطة العمل لفترة الثماني سنوات، فإن الأنشطة والنتائج المحددة في هذه الوثيقة تقوم على دورة تخطيطية لمدة أربع سنوات كي تتمكن المنظمة من الاضطلاع في عام ٢٠١٧ بعملية تقييم داخلي في*

منتصف المدة للتقدم المحرز، وتعديل الخطة التنفيذية والأنشطة على أساس الأدلة والحالة الحاصلة على أرض الواقع. وقد أُختيرت الإجراءات ذات الأولوية لمرحلة السنوات الأربع هذه بدقة كيما تحقق آثاراً يمكن قياسها وآثاراً مضاعفة. وقد روعيت في عملية الاختيار أيضا اختصاصات الموظفين والموارد البشرية والمالية المتوفرة وفقاً للاقتراحات الواردة في مشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (الوثيقة ٣٧م/٥). ومراعاة لتنوع الظروف فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وبمستويات تعزيز قدرات النساء في مختلف المناطق التي تعمل فيها اليونسكو، سيولى اهتمام خاص للتعاون مع منطقة أفريقيا في إطار بروتوكول عام ٢٠٠٣ الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمعني بحقوق المرأة في أفريقيا، وفي إطار الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا.

خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة

١٠- وكجزء من صميم هذه الخطة الثانية، تُبذل جهود خاصة لضمان اتساق عمل اليونسكو مع 'خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة' والتي أعدت بقيادة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وتتولى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تنسيقها[٧]. وتشكل خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة إطاراً شاملاً للمنظومة يرمي إلى تعزيز *المساءلة* وقياس التقدم صوب تحقيق وكالات الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد جاء إعداد هذه الخطة استجابة لطلب مجلس الرؤساء التنفيذيين بأن تكون هناك "خطة عمل على نطاق المنظومة تتضمن مؤشرات وجداول زمنية وتوزيعاً للمسؤوليات وآليات للمساءلة والموارد اللازمة لتطبيق استراتيجية تعميم المنظور الجنساني" (CEB/2006/2).

١١- وتشتمل خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة على ١٥ مؤشراً عن الأداء على نطاق المنظومة تحدد فهماً مشتركاً للمقصود بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأسلوباً مشتركاً للعمل من أجل تحقيق ذلك. والغرض من هذه المؤشرات هو تعزيز المساءلة والاتساق والتقييم الذاتي المنهجي، وإتاحة نهج ثابت ومحدد الأهداف ومتدرج يمكن لهيئات الأمم المتحدة أن تعمل على تطبيقه وأن تلتزم به في عملها في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مستوى كل هيئة. كما أن هذه الخطة تحدد جدولاً متدرجاً لمعايير متتابعة المستويات، تشمل تقديم حد أدنى من التقارير عن هذه المؤشرات، تيسر تحليل مواطن القوة والضعف في الأداء على نطاق المنظومة وتحديد الموارد والقدرات اللازمة لبناء جوانب القوة هذه وسد الثغرات.

١٢- ويلزم أن تقدم اليونسكو، شأنها شأن أي هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة، تقريراً عن الهياكل والعمليات القائمة حالياً لتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين على أساس مؤشرات خطة العمل المذكورة أعلاه. وقد جرى تقديم تقرير أساسي في شهر شباط/ فبراير ٢٠١٣ وسيتعين تقديم تقارير سنوية حتى عام ٢٠١٧، وهو التاريخ المتوقع أن تكون

[٧] يرد بيان المؤشرات الخاصة بخطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، في الملحق الثاني.

هيئات الأمم المتحدة قد تجاوزت فيه مستوى المتطلبات المرتبطة بالمؤشرات الخمسة عشر لخطة الأمم المتحدة هذه. وتغطي هذه المؤشرات الجوانب الهيكلية لعمل اليونسكو وتنقسم إلى ست فئات تتمثل في المساءلة، والنتائج، والإشراف، والموارد البشرية والمالية، والقدرات، والاتساق والمعارف وإدارة المعلومات (للاطلاع على عرض كامل لمؤشرات الخطة ومستويات المتطلبات، يرجى الرجوع إلى الملحق الثاني). وبالنظر إلى أن المطلوب من اليونسكو أن تقدم تقارير على أساس هذه المؤشرات، فإن هذه المؤشرات تُستخدم أيضاً كإطار داخلي للعمل سيقوم قسم المساواة بين الجنسين، في مكتب المديرة العامة، بالإشراف بموجبه على قضايا المساءلة فيما يخص تعزيز المساواة بين الجنسين (انظر القسم "جيم").

النهج

١٣- إن المساواة بين الجنسين مسألة أساسية في عمل اليونسكو وتشكل بالتالي دعامة للبرمجة والأنشطة في جميع البرامج الرئيسية للمنظمة. وبغية تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة لتعزيز المساواة بين الجنسين في كل مجالات اختصاص اليونسكو، فإن المنظمة ستواصل اتباع نهج ثنائي يقوم على: (١) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج والأنشطة؛ (٢) البرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية.

١٤- *إن تعميم مراعاة المنظور* ***الجنساني*** *هو عملية تقييم الآثار التي يمكن أن تلحق بالمرأة والرجل نتيجة أي إجراء يعتزم اتخاذه، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج، في جميع المجالات وعلى كافة المستويات. إنه استراتيجية تجعل من شواغل المرأة والرجل وتجاربهما بُعداً أساسياً في عمليات تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث تستفيد المرأة والرجل على قدم المساواة ويوضع حد لانعدام المساواة. فالهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين.* (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧)

١٥- وتعميم مراعاة المنظور الجنساني هو منهجية محددة يجري تطبيقها باستمرار في جميع برامج اليونسكو وأنشطتها، والغرض من هذا التعميم هو إدراج اعتبارات المساواة بين الجنسين إدراجاً تاماً في استراتيجيات برنامجنا وأنشطته، بما في ذلك في مجال إسداء المشورة بشأن السياسات، والترويج والبحوث والعمل التقنيني وتنمية القدرات والتقييم، وفي أي أشكال أخرى لتقديم المساعدة التقنية. وكجزء من برنامج بناء القدرات الخاص بقسم المساواة بين الجنسين، بمكتب المديرة العامة، نظم القسم أنشطة للتدريب على منهجية تعميم المنظور الجنساني في جميع قطاعات البرامج الرئيسية لليونسكو. وسوف يستمر تقديم هذا التدريب من أجل بناء القدرات لضمان أن يكون جميع موظفي المنظمة ملمين بالمنهجية المتبعة لتعميم المنظور الجنساني فيها (وهي أيضاً منهجية مشتركة مع جميع وكالات الأمم المتحدة). وسيواصل قسم المساواة بين الجنسين، في مكتب المديرة العامة، تقديم الدعم إلى كل الزملاء من خلال عيادات المساواة بين الجنسين، وتحليل خطط العمل، وتوفير المدخلات لتنفيذ البرنامج، وقوائم المطبوعات الملائمة، وغير ذلك، بغية تأمين تعميم المنظور الجنساني إلى أقصى حد ممكن في جميع الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة.

١٦- وتهدف البرامج المراعية لقضايا الجنسين إلى الحد من أوجه التفاوت الخاصة التي تعاني منها النساء أو الرجال أو الفتيات أو الفتيان، في سياق وضع معين. ويرمي هذا النهج إلى معالجة الحالات الخاصة والبارزة للتمييز، وإلى الحد من أشكال التفاوت من خلال تقديم الدعم إلى فئات محددة؛ ويشمل ذلك، على سبيل المثال، أنشطة تستهدف تمكين النساء في أوضاع تعاني فيها النساء من أشكال خاصة من انعدام المساواة ومن التمييز. وستواصل البرامج الرئيسية لليونسكو، حيثما يكون ذلك ملائماً، تنفيذ برامج تراعي قضايا الجنسين مع الاستعانة بالدعم التقني من قسم المساواة بين الجنسين، بمكتب المديرة العامة، فيما يتعلق بالتخطيط لهذه الأنشطة وتنفيذها ورصدها. وسيجرى إعداد هذه المبادرات بالتعاون بين القطاعات إلى أكبر حد ممكن بغية تحقيق أكبر قدر من النتائج. ومن البرامج الرئيسية الحالية المراعية لقضايا الجنسين والتي تنفذها اليونسكو، الشراكة العالمية لتعليم الفتيات والنساء، وبرنامج اليونسكو- لوريال للنساء في مجال العلوم، والنساء في مجال وسائل الإعلام، وجمع وتحليل المؤشرات المراعية لقضايا الجنسين في مجالات اختصاص اليونسكو، وغير ذلك.

القسم باء: البرامج والأنشطة الرامية بتعزيز المساواة بين الجنسين

١٧- سيجري إعداد برامج وأنشطة لتعزيز المساواة بين الجنسين في إطار الوظائف الخمس لليونسكو على نحو ما قرره المجلس التنفيذي في دورته التسعين بعد المائة بالشكل التالي:

(أ) العمل كمختبر للأفكار وتقديم الاقتراحات المبتكرة وإسداء المشورة بشأن السياسات المتعلقة بمجالات اختصاصها؛

(ب) تطوير وتعزيز جدول الأعمال العالمي في مجالات اختصاصها عن طريق تحليل السياسات ورصدها ووضع مؤشرات لقياسها؛

(ج) وضع القواعد والمعايير في مجالات اختصاصها، ودعم تنفيذها ورصدها؛

(د) تعزيز التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي في مجالات اختصاصها، وتوطيد التحالفات والتعاون الفكري والتبادل المعرفي والشراكات التنفيذية؛

(هـ) إسداء المشورة لرسم السياسات وتنفيذها، ولتطوير القدرات المؤسسية والبشرية.

١٨ – وسيكفل قسم المساواة بين الجنسين، في مكتب المديرة العامة، التنسيق الإجمالي للأنشطة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولأنشطة تنمية قدرات موظفي المنظمة.

تنمية القدرات اللازمة لتنفيذ أولوية المساواة بين الجنسين

١٩- ضماناً للنجاح في تعميم مراعاة المنظور الجنساني، يجب أن يتوفر لدى جميع الموظفين الفهم والقدرة اللازمان لتقييم الآثار التي تترتب عن أعمالهم على المساواة بين الجنسين، واتخاذ الخطوات لضمان أن تصبح المساواة بين الجنسين جزءاً

أساسياً من تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها. وسيواصل قسم المساواة بين الجنسين بمكتب المديرة العامة الاضطلاع بقيادة العمل في تقييم قدرات الموظفين على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وفي توفير برامج مخصصة لتنمية القدرات والتدريب، بالإضافة إلى الأدوات الأساسية الضرورية للموظفين فيما يتعلق بأفضل سبيل لإدماج الاهتمامات المتصلة بالمساواة بين الجنسين فيما يضطلعون به من أعمال للبرمجة. وبالاستناد إلى الدروس المستفادة من تنفيذ البرامج التدريبية السابقة، يجري العمل على إعداد برنامج منقح لتنمية القدرات والتدريب من أجل تنفيذ أولية المساواة بين الجنسين. وعليه، فإن قسم المساواة بين الجنسين، بمكتب المديرة العامة، سيواصل الاضطلاع بما يلي:

- **دعم الجهود الرامية إلى تنمية كفاءات الموظفين وقدراتهم من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين** – سيضطلع قسم المساواة بين الجنسين، بمكتب المديرة العامة، بقيادة العمل تنمية قدرات الموظفين على تعزيز المساواة بين الجنسين وذلك بوسائل شتى بضمنها مراجعة وتحديث برامج تدريب الموظفين. وبغية تحديد القدرات المتوافرة واحتياجات التدريب، سيواصل القسم إعداد وتحديث عملية حصر منتظمة للخبرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين والموجودة في المنظمة وذلك من أجل تحديد الخبرات القائمة مع تحديد الثغرات الموجودة في هذا الصدد والتي تتطلب تنفيذ مزيد من أنشطة تنمية القدرات والتدريب لتلافيها. وسوف يقوم القسم بعد ذلك بمراجعة وإعداد برامج جديدة للتدريب وتنمية القدرات. وكجزء من هذه العملية، يتعاون القسم مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة لإعداد برنامج جديد للتدريب عن طريق الإنترنت لجميع موظفي الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى هذا البرنامج التدريبي عن طريق الإنترنت، ستتاح برامج للتدريب الفردي مصممة للاستجابة لاحتياجات محددة خاصة بالبرامج الرئيسية و/ أو بالمكاتب الميدانية. كما سيتاح تدريب خاص على مسائل مثل قضايا الجنسين والإدارة القائمة على النتائج، ورصد وتقييم المساواة بين الجنسين، والميزنة المراعية لقضايا الجنسين. وسيجري إعداد مذكرات إعلامية موجزة عن هذه المواضيع وستنظم حلقات تدارس ونقاشات لتيسير النقاش بشأن أحدث التطورات والقضايا المستجدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وسيجري تعزيز شبكة جهات الاتصال المعنية بقضايا الجنسين، القائمة بالفعل وذلك عن طريق إقامة برنامج للنقاش على الإنترنت، بغية تزويد جهات الاتصال بالدعم من جانب الأقران وتمكينهم من الانتفاع بالمعلومات عن المساواة بين الجنسين. وسيتم دعم تعزيز الربط الشبكي بين جهات الاتصال من أجل ترسيخ انتمائهم إلى شبكة تشمل المنظمة بأسرها يتم فيها تشاطر الأمثلة عن الممارسات الجيدة وتقدم المساعدة والدعم في مجال تعميم المنظور الجنساني.

- **تقديم دعم تقني واستراتيجي للموظفين على جميع مستويات دورة البرمجة** – سيواصل القسم تقديم الدعم بناء على الطلب، إلى الأفراد والمجموعات بغية ضمان انتفاع الموظفين في المنظمة بأسرها بالمشورة والمعلومات بشأن دمج المساواة بين الجنسين في برامجهم وأنشطتهم. وسيجري تقديم المساعدة والدعم من خلال عنوان للبريد الإلكتروني مخصص لهذا الغرض ومن خلال عيادات المساواة بين الجنسين.

- **إعداد قاعدة معارف عن المساواة بين الجنسين** – يشكل جمع البيانات والمعلومات المنهجية وتشاطر الممارسات الجيدة عنصرين أساسيين لبناء قاعدة معارف قائمة على الشواهد من أجل التنفيذ الفعال للأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين خلال فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة. وتحقيقاً لذلك، أعد قسم المساواة بين الجنسين، في مكتب المديرة العامة، عملية رائدة بدأ بتطبيقها من أجل اختبار إطار للتقييم/ الرصد/ التشاور يرمي إلى تحسين قاعدة معارف اليونسكو بشأن المبادرات التي تركز على المساواة بين الجنسين. وقد بدأ العمل بتطبيق الإطار على مستوى مبادرات المكاتب الميدانية. وسوف توثق هذه السجلات الممارسات الجيدة القائمة على الشواهد وستستخلص الدروس المستفادة في سياق ظروف واقعية وأوضاع محددة، بغية توسيع نطاق العمل بها و/ أو تطويعها لسياقات مختلفة. وسيضطلع قسم المساواة بين الجنسين، في مكتب المديرة العامة، بتوسيع نطاق العمل بهذه الممارسات والدروس من أجل توفير منهجية لجمع المعلومات وبناء قاعدة معارف شاملة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين على نطاق المنظمة برمتها.

النتائج المنشودة

النتيجة المنشودة ١: إسهام اليونسكو، في إطار مجالات اختصاصها، بصورة منهجية وشاملة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
النسبة المئوية للمؤشرات التي تفي بها اليونسكو من بين مؤشرات "خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة"	١٠٠٪ من مؤشرات "خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة"	٣٣٪ من مؤشرات "خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة"
النسبة المئوية لخطط العمل ذات الصلة والتي يجري فيها تعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين خلال دورة المشروع المعني.	٥٠٪ من خطط العمل.	١٥,٥٪
عدد البرامج وخطط العمل المراعية لقضايا الجنسين والتي يجري تنفيذها على نطاق المنظمة	٥ برامج و٦٠ خطة عمل يجري فيها مراعاة قضايا الجنسين	٢٨ خطة عمل
عدد الأنشطة التي تركز على الأفكار النمطية عن الجنسين، أو على الدور القيادي للنساء، أو على العنف الجنساني	١٠ أنشطة	٤ أنشطة

الأنشطة الجيدة التي تندرج في إطار المؤشرات ٢ و٣ و٤ أعلاه على نحو ما يجري تحديدها في الإطار الخاص ببناء قاعدة معارف بشأن المساواة بين الجنسين	٣٠٪ من الأنشطة تتجاوز نوعيتها متطلبات الجودة.	غير متوافر
النسبة المئوية للمتدربين في اليونسكو في مجال المساواة بين الجنسين ممن يستخدمون خلال دورة البرنامج المعارف والمهارات المستجدة التي اكتسبوها	٧٥٪ من المتدربين في مجال المساواة بين الجنسين	غير متوافر
عدد موظفي اليونسكو الذين يشاركون في أنشطة تدريبية في مجال المساواة بين الجنسين، موزعين بحسب الدرجة الوظيفية ونوع الجنس	مشاركة ٢٥٠ موظفاً في أنشطة تدريبية، تشكل النساء من بينهم نسبة ٥٠٪ والرجال نسبة ٥٠٪، ويشغل ما لا يقل عن ٣٠٪ من مجموع المشاركين وظائف بدرجة مهني ٤ وما فوقها	تدريب أكثر من ٢٠٠ موظف في خلال فترة الإبلاغ الأخيرة (ولا تتوافر بعد معلومات عن توزيعهم بحسب الجنسين)

النتيجة المنشودة ٢: نجاح اليونسكو في أن تكون طرفاً بارزاً على المستوى الدولي والإقليمي والقطري في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مجالات اختصاصها

مؤشرات الأداء	**مؤشرات القياس**	**خط الأساس**
عدد آليات التنسيق بين الوكالات، ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين والتي تكون اليونسكو فيها مدعوة إلى تقديم إسهام جوهري	١٠ شبكات للعمل المشترك بين الوكالات	٣ شبكات للعمل المشترك بين الوكالات
عدد الاتفاقات الجديدة للشراكة التي تبرم على صعيد المنظمة وتركز على المساواة بين الجنسين أو على تمكين المرأة	١٠ اتفاقات جديدة للشراكة	صفر
عدد المراكز والشبكات الجديدة للبحوث، التي يتم إنشاؤها وتساند البحوث والتدريب في مجال المساواة بين الجنسين في مجالات اختصاص اليونسكو	٣ مراكز وشبكات جديدة للبحوث	صفر

عدد الإحالات المرجعية التي تتم إلى بحوث أجراها أعضاء في الشبكات التي تحظى بدعم اليونسكو	٢٥ إحالة في مطبوعات مخصصة للأقران.	صفر

النتيجة المنشودة ٣: اضطلاع الثقافة التنظيمية في اليونسكو بدور مشجع لتحقيق المساواة بين الجنسين

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
النسبة المئوية للموظفين والموظفات الذين يشغلون وظائف بدرجة مدير وما فوقها	تمثيل النساء بنسبة ٥٠٪ بين الموظفين الذين يشغلون وظائف بدرجة مدير وما فوقها	٣٣٪
النسبة المئوية للمشرفين الذين يدرجون المساواة بين الجنسين ضمن معايير تقييم أداء الموظفين الخاضعين لإشرافهم	٤٠٪ من المشرفين	غير متوافر (يعمل قسم المساواة بين الجنسين، في مكتب المديرة العامة، مع مكتب إدارة الموارد البشرية من أجل استحداث نظام لجمع هذه البيانات)
النسبة المئوية لجهات الاتصال المعنية بقضايا الجنسين والذين يُخصص ٢٠٪ من وقت عملهم لأداء مهام جهات الاتصال	٣٠٪	غير متوافر (يعمل قسم المساواة بين الجنسين، في مكتب المديرة العامة، مع مكتب إدارة الموارد البشرية من أجل استحداث نظام لجمع هذه البيانات)
النسبة المئوية لإجمالي الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين	٢٠٪ من إجمالي الموارد	غير متوافر (سيتيح المؤشر الجديد الخاص بقضايا الجنسين الذي سيجري تطبيقه، رصد الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين، اعتباراً من شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤)

مجالات التركيز التي يتعين تنسيقها

٢٠- بغية التأثير بشكل حقيقي في جميع مجالات الوظائف الرئيسية لليونسكو، سيجري التركيز في إطار تحقيق الأولوية العامة للمساواة بين الجنسين، على المجالات الأربعة التي ستستمر البرامج الرئيسية لليونسكو في العمل فيها بصورة منسقة ومشتركة بين القطاعات. واستكمالاً للأنشطة المحددة المزمع تنفيذها في إطار كل برنامج رئيسي (انظر أدناه)، عيَّن موظفون المنظمة، سواء في المقر أو في معاهد الفئة ١ أو في المكاتب الميدانية، عدداً محدوداً من مجالات العمل المتعددة التخصصات والمتعددة التركيز باعتبارها مجالات تتعلق بمسائل أساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات عملهم.

فمن شأن الاضطلاع بأعمال تعاونية تكاملية في مجالات التركيز هذه أن يعزز أعمال اليونسكو بشأن المساواة بين الجنسين وفقا لرؤية استراتيجية تتفق بدورها مع الأهداف الإنمائية الدولية ومع أنشطة الوكالات الأخرى للأمم المتحدة. وستعتمد القدرة على العمل في مجالات التركيز هذه ضمن إطار البرامج الرئيسية، على توافر التمويل والموارد، علماً بأنه من غير المنتظر أن تضطلع كل البرامج الرئيسية بأنشطة في جميع هذه المجالات. ومع ذلك، فإن من شأن تأمين تنسيق أفضل للعمل الجاري بالفعل في هذه المجالات في المقر وفي المكاتب الميدانية أن يتيح قاعدة أمتن لزيادة تطوير العمل الجاري في أماكن عديدة ولإبرازه للعيان على نحو أفضل. ومجالات التركيز هذه هي كالتالي:

- **تنمية القدرات البحثية والتدريبية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من خلال شبكة لمراكز البحوث والتوثيق، وعن طريق زيادة الاهتمام بالثغرات الموجودة على مستوى البيانات** – سيضطلع قسم المساواة بين الجنسين، في مكتب المديرة العامة، بتنسيق العمل مع البرامج الرئيسية ومعهد الإحصاء بغية إعداد مبادرات بشأن أساليب جديدة لجمع البيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبتوزيع فئات البيانات عن مختلف أشكال المساواة بين الجنسين ذات الصلة بمجالات اختصاص اليونسكو. كما سيجري إنتاج بيانات وبحوث عن طريق تعزيز شبكة اليونسكو للكراسي الجامعية المعنية بالمساواة بين الجنسين، ومن خلال إقامة وتطوير مجموعة من مراكز البحوث والتوثيق في مختلف المناطق كي تعمل "كمراكز امتياز" تعنى بتدارك الثغرات الموجودة في البحوث والبيانات في مجال المساواة بين الجنسين، وبتشجيع الدراسات والبحوث في مجالات اختصاص اليونسكو. وسوف تعد هذه المراكز أنشطة بحثية وتدريبية مراعية لقضايا الجنسين توفر موارد مستدامة وطويلة الأجل لدعم عمل اليونسكو وسائر الشركاء العاملين على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.

- **درء العنف الجنساني عن طريق البحوث والإجراءات** – ما زال العنف الجنساني يشكل إحدى العقبات البارزة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي وتحقيق السلام. وإن جميع وكالات الأمم المتحدة مكلفة بالعمل على القضاء على العنف الجنساني وذلك كخطوة رئيسية على طريق تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد ثار نقد واسع النطاق ضد عملية استبعاد هدف كان يتعلق بالعنف الجنساني من الأهداف الإنمائية العالمية، إذ إن من المتوقع أن يشكل هذا الموضوع مسألة أساسية في إطار العمل الإنمائي لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وبإمكان العمل الذي تضطلع به اليونسكو من خلال برامجها الرئيسية أن يقدم إسهامات أساسية في جهود القضاء على العنف الجنساني. وسوف يقوم مكتب المساواة بين الجنسين، في مكتب المديرة العامة، بتنسيق العمل الجاري بين البرامج الرئيسية وتنمية أشكال التضافر من أجل التعاون في العمل. وسيجري تعزيز هذه الجهود عن طريق إقامة شراكات خارجية مع المؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني ومع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

- **تشجيع الصور الجنسانية الإيجابية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين** – إن استمرار وجود الصور النمطية المرتبطة بالتعبير عن الذكورة والأنوثة والتي تسند وتعزز علاقات وموازين القوة بين الرجال والنساء يمثل مشكلة قائمة. وتتواجد هذه الصورة النمطية في جميع مجالات اختصاص اليونسكو، ومن الأمثلة على ذلك الصور النمطية التي يتم ترويجها من خلال وسائل الإعلام أو من خلال الكتب المدرسية، أو الصور النمطية المتعلقة بمشاركة المرأة في مجال العلوم. ولذلك، فسيجري العمل من خلال البرامج الرئيسية على تحليل هذه الصور النمطية ومحاولة تقويض مقوماتها والاستعاضة عنها بصور يغلب فيها التعبير عن المساواة بين الجنسين.

- **تنمية القدرات والتدريب للقيادات النسائية** – كان أحد المواضيع المتواترة التي أثيرت في إطار المشاورات بشأن المساواة بين الجنسين يتعلق بقلة القيادات النسائية في مجالات اختصاص اليونسكو. وليس هذا النقص في توافر القيادات في حد ذاته دليلاً فقط على انعدام المساواة، وإنما هو أيضاً أمر يسهم في استدامة علاقات انعدام التساوي بين الجنسين عبر التعبير عن نقص في وجود نماذج نسائية مثالية يمكن أن تقتدى بها الشابات، ومن خلال غياب صوت النساء وإسهاماتهن في عمليات صنع القرار. ولذلك ستقوم اليونسكو بإعداد برامج للنهوض بالقدرات القيادية النسائية في جميع مجالات عملها في شتى المناطق الإقليمية بالتعاون مع المكاتب الميدانية ومؤسسات التعليم العالي ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية ومعاهد ومراكز الفئتين ١ و٢، وستعمل هذه البرامج على ضمان اكتساب النساء للمهارات اللازمة لأداء أدوار قيادية وإسهامهن في تحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات اختصاصهن.

٢١- وعلى ضوء مجال التركيز الجديد المقترح وبغية توفير نهج متماسك للبرمجة من أجل المساواة بين الجنسين على نطاق المنظمة، تم اقتراح أربع نتائج عامة منشودة جديدة. وسوف يتولى قسم المساواة بين الجنسين، في مكتب المديرة العامة، تنسيق عمليات الإبلاغ والرصد فيما يخص التقدم المحرز نحو تحقيق هذه النتائج المنشودة من خلال إسهامات جميع البرامج الرئيسية. وقد صُممت هذه النتائج العامة المنشودة الجديدة أيضاً من أجل تنسيق العمل مع جدول الأعمال الخاص بالمساواة بين الجنسين في إطار برنامج فترة ما بعد عام ٢٠١٥ (ولا سيما الهدف التحولي القائم بذاته والخاص بهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وبتعزيز قدراتها[٨]).

[٨] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠١٣): هدف تحولي قائم بذاته بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكين المرأة: المتطلبات والمكونات الرئيسية.

النتيجة المنشودة ١: إسهام اليونسكو في تعزيز السياسات المراعية لقضايا الجنسين والخاصة بالنساء والفتيات والرجال والفتيان في جميع مجالات اختصاص المنظمة

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
عدد البلدان التي تدعمها اليونسكو وتم فيها استعراض السياسات التعليمية على أساس التحليل الجنساني بغية تضمينها أبعاداً للتعلم مدى الحياة	٢٠ دولة عضواً	غير متوافر
عدد الدول الأعضاء التي تقدم تقارير عن امتثالها للوثائق التقنينية الخاصة بالحق في التعليم، مع التركيز على المساواة بين الجنسين	١٠٠٪ من التقارير المقدمة من الدول الأعضاء	تقديم ٤٠ بلداً من مجموع ٥٨ بلداً لتقارير عن حق الفتيات في التعليم خلال المشاورة الثامنة عن الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم
عدد الدول الأعضاء التي تجري عمليات جرد لوثائق سياسات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات فيها من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين	٣٠ بلداً	صفر
عدد السياسات المراعية لقضايا الجنسين والتي تعنى بتأثير التحولات الاجتماعية بالاستناد إلى بيانات وبحوث يتم إعدادها و/ أو استعراضها	١٠ سياسات من مناطق مختلفة	صفر
عدد الدول الأعضاء التي يتم دعمها وأعدت ممارسات جيدة وسياسات لتعزيز القدرات تتعلق بوسائل الإعلام التعددية، وخصوصاً وسائل إعلام المجتمعات المحلية، بغية توسيع نطاق الاندماج والمشاركة.	اضطلاع ما لا يقل عن ١٠٠ محطة إذاعية من محطات المجتمعات المحلية بتكييف المبادئ التوجيهية للبرمجة فيها من أجل تعزيز الصور التي تبثها عن النساء والشباب	صفر

النتيجة المنشودة ٢: إسهام أنشطة اليونسكو في تغيير التصورات والمواقف وأنماط السلوك لصالح المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من أجل القضاء على العنف الجنساني

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
عدد الدول الأعضاء التي يتم الإسراع في تعميم مراعاة قضايا الجنسين في نظمها التعليمية، عن طريق تعزيز جميع أشكال التعليم/ التعلم التي تغير الاعتبارات المتعلقة بالجنسين، بما في ذلك تعليم المواطنة العالمية، وتعليم المهارات الحياتية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، وغير ذلك	٣٠ دولة عضواً	غير متوافر
عدد النساء العالمات اللواتي يحظين باعتراف خاص على نحو يجعلهن مُثلاً يُحتذى بها	ما لا يقل عن ٢٥ امرأة عالمة، وخصوصاً في أفريقيا ومنطقة الدول العربية	صفر
النسبة المئوية للمتدربين الذين يقومون بأنشطة للتوعية بشأن العنف الجنساني	٧٥٪	صفر
عدد الشباب والراشدين والمهنيين الذين يستخدمون وسائل الإعلام والدراية الإعلامية كأداة للترويج للمساواة بين الجنسين في جميع المناطق الإقليمية	تدريب ما لا يقل عن ٢٠٠ شخص من الشباب والراشدين والمهنيين على استخدام وسائل الإعلام والدراية الإعلامية وعلى تسخير هذه القدرات الجديدة لديهم للترويج للمساواة بين الجنسين	٥٠ شخصاً
المنظمات الإعلامية التي تتلقى دعماً من اليونسكو وتستخدم قدراتها لتحسين سلامة الصحافيات	اضطلاع ما لا يقل عن ١٠ منظمات بتحسين سلامة الصحافيات	صفر
عدد الشراكات الدولية/ الإقليمية التي تقام بين أطراف فاعلة على صعيد المجتمع المدني في مجال وسائل الإعلام وتتعلق بتعزيز التوعية بشأن أوجه التفاوت القائمة بين الجنسين وبالعمل على تحقيق التغيير	تعزيز ما لا يقل عن شراكتين دوليتين/ إقليميتين وإبرام اتفاقات للتعاون بشأن تنفيذ مشروعات مشتركة عن المساواة بين الجنسين ووسائل الإعلام	شراكة دولية/ إقليمية واحدة

النتيجة المنشودة ٣: توافر قدرات وموارد تكفل للنساء والرجال المساواة في المشاركة والقيادة في عمليات صنع القرار في جميع مجالات اختصاص اليونسكو

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
عدد الدول الأعضاء التي تتلقى دعماً من اليونسكو ويجري فيها استعراض منهجي للسياسات والبرامج الرامية إلى تنمية القدرات المهنية للعاملين في مجال التعليم، من منظور المساواة بين الجنسين	٢٠ دولة عضواً	١٠ دول أعضاء
عدد الأنشطة الخاصة بتنمية القدرات الخاصة بتغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية والتي تشكل النساء نسبة ٥٠٪ من المشاركين فيها	٣ أنشطة إقليمية و١٠ أنشطة قطرية	صفر
عدد النساء المشاركات في اللجان الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا	وجود نساء بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ في أربع لجان وطنية لأخلاقيات البيولوجيا واضطلاع امرأة برئاسة اللجنة في حالة واحدة على الأقل	غير متوافر
تحسين مشاركة الشابات في عمليات بناء المجتمع المحلي وفي العمليات الديمقراطية	وجود شابات بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ بين المشاركين في التدابير المتخذة	غير متوافر
تزايد النسبة المئوية للمهنيات في مجال الثقافة من الحاصلات على تدريب من اليونسكو واللواتي يساهمن بعد ذلك في عمليات لصنع القرار في ميدان الثقافة على الصعيد الوطني (ويصبحن، مثلاً، مدربات أو خبيرات تحددهن اليونسكو أو الحكومات أو منظمات المجتمع المدني)	ما لا يقل عن ٢٥٪ بالاستناد إلى رصد التأثير بعد التدريب	غير متوافر
عدد المؤسسات الإعلامية التي تتبنى مؤشرات اليونسكو الخاصة بوسائل الإعلام المراعية لقضايا الجنسين أو غير ذلك من التدابير المراعية لقضايا الجنسين، بما في ذلك التوازن بين الجنسين في المستويات القيادية	ما لا يقل عن ٦٠ شريك إعلامي يسهمون كل عام في النشاط المعنون "النساء يصنعن الأخبار"؛ واضطلاع ما لا يقل عن ٣٠ مؤسسة إعلامية و٤٠ مدرسة	٢٠ شريكاً ٢٦ مؤسسة ومدرسة

	للصحافة بتطبيق مؤشرات وسائل الإعلام المراعية لقضايا الجنسين؛ وقيام ما لا يقل عن ١٢ رابطة دولية/ إقليمية لمنظمات وسائل الإعلام بترويج مؤشرات وسائل الإعلام المراعية لقضايا الجنسين	٤ رابطات

النتيجة المنشودة ٤: توافر معارف وبيانات أفضل عن المساواة بين الجنسين في جميع مجالات اختصاص اليونسكو

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
النسبة المئوية للدراسات الاستشرافية والبحوث التي تنتجها اليونسكو وتعنى بدراسة جدول أعمال التعليم والسياسات التعليمية العالمية في المستقبل من منظور المساواة بين الجنسين	ما لا يقل عن ٥٠٪ من الدراسات المزمعة	غير متوافر
عمليات جرد وثائق سياسات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمؤشرات الجنسانية الخاصة بهذه المجالات وتحليل الثغرات الموجودة فيها	عملية جرد واحدة	صفر
عدد المشروعات التي تتضمن بيانات موزعة بحسب الجنسين وتتعلق بمجالات أخلاقيات البيولوجيا، والشباب، ومكافحة المنشطات في مجال الرياضة	قيام ما لا يقل عن ثلاثة مشروعات بتحسين جمع وتحليل البيانات الموزعة بحسب الجنسين والجديرة بالثقة، أو بالشروع في مثل هذه العمليات	صفر
عدد التقارير الدورية التي تشير إلى وجود سياسات لتشجيع الانتفاع بالحياة الثقافية والمشاركة فيها على نحو متوازن بين الجنسين	٥٠ تقريراً دورياً مع جمع ونشر ٥٠ ممارسة جيدة في هذا الشأن	١١ تقريراً دورياً من التقارير التي تقدم في إطار اتفاقية عام ٢٠٠٥
عدد الدول الأعضاء التي يتم دعمها من أجل الانتفاع بالموارد المعرفية وتنميتها وتشاطرها، بما في ذلك من خلال تكنولوجيات النطاق العريض المعززة الخاصة بالمعلومات والاتصال،	إعداد ٤ استراتيجيات وممارسات جيدة وتطبيقها على نحو رائد في دول أعضاء، تتعلق بالانتفاع بالمعلومات واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال، بما	صفر

والوسائل المحمولة والحلول القائمة على التطبيقات المشاعة المصدر، مع التشديد في ذلك بوجه خاص على المعلمين والباحثين والمهنيين والعلميين في مجال المعلومات	في ذلك من أجل النساء والفتيات اللواتي يعانين من العوق. وإدراج مواد عن ٢٠ شخصية نسائية تتمتع بمكانة مركزية في تاريخ أفريقيا، في برنامج التعلم الإلكتروني المكرس للنساء في تاريخ أفريقيا. وتحديد ١٠ حالات لممارسات جيدة تبين أساليب جيدة للتعليم والتعلم باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في بيئات تعليمية تتسم بتركيز خاص على قضايا الجنسين وعلى تعزيز قدرات النساء والفتيات.	
استحداث مستودعات للمقالات والبيانات المتاحة للانتفاع الحر بها والتي تتعلق بالبحوث المعنية بالمساواة بين الجنسين	نشر ما لا يقل عن ٢٠٠ مقال جديد من المقالات الأكاديمية المتخصصة المتاحة لاستعراض الأقران والمعنية بالمساواة بين الجنسين، وذلك على أساس الانتفاع الحر بها؛ مع نشر مجموعات البيانات الخاصة بالبحوث ذات الصلة، مع توفير الترخيص المناسب لاستخدامها كبيانات مفتوحة.	صفر

البرنامج الرئيسي الأول: التربية

المساواة بين الجنسين في التعليم: هدف ووسيلة

٢٢- إن المساواة بين الجنسين ترتبط على نحو لا ينفصم بالجهود التي تُبذل في إطار برنامج اليونسكو المعني بالتربية، من أجل تعزيز الحق في التعليم للجميع. وبالنظر إلى تزايد اعتبار التعليم أحد أنجع أشكال الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة والمنصفة، فإن تحقيق المساواة بين الجنسين يجب أن يصبح أولوية في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الحق في التعليم للجميع، فضلاً عما يتسم به من أهمية أساسية بالنسبة إلى تحقيق التعليم للجميع وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه ما زال يندرج في صميم جدول أعمال التعليم لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وعليه، فإن البرنامج الرئيسي الأول يضع مسألة المساواة بين الجنسين في صميم مهامه الخاصة بدعم البرامج ورصد التقدم في مجال التعليم.

٢٣- وقد تم إحراز تقدم كبير في توسيع نطاق انتفاع النساء والفتيات بالتعليم خلال العقد الماضي: فقد ارتفعت نسبة القيد الصافية في التعليم الابتدائي في العالم من ٧٩٪ في عام ١٩٩٩ إلى ٨٨٪ في عام ٢٠١٠، وسُجلت تحسينات متواصلة في مجال الالتحاق بالتعليم الثانوي (إذ ارتفعت نسبة القيد الإجمالية من ٥٦٪ في عام ١٩٩٩ إلى ٦٩٪ في عام ٢٠١٠). وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال الكثير من الفتيات يعانين الحرمان من التعليم الجيد وذلك لأن معالجة أوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم تمثل مهمة معقدة، ولا سيما أن أوجه التفاوت تتخذ أشكالاً عديدة وتتباين من حيث الحجم بحسب الأوضاع القائمة وتتجلى في جميع جوانب التعليم – سواء على مستوى الانتفاع بالبنى الأساسية، أو على صعيد معدلات الاستبقاء في التعليم/ إتمام المرحلة التعليمية، أو المناهج الدراسية، أو مواد التعلم، أو أساليب التعليم، أو الحياة المدرسية، أو نتائج التعلم، أو الخيارات التعليمية والمهنية- وتؤثر في الفتيات والفتيان والنساء والرجال.

٢٤- وفي الأحوال الاعتيادية، تعاني الفتيات والنساء من سكان المناطق الريفية وضواحي المدن والأحياء الفقيرة في البلدان المنخفضة الدخل أشد أشكال التمييز. ونتيجة لذلك، لا تزال الفتيات تشكلن أغلبية الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وتظل النساء يمثلن ثلثي السكان الراشدين الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب. بيد أن هناك دلائل تشير أيضاً إلى وجود أوجه للتفاوت— من حيث الانتفاع بالتعليم، ونوعية التعليم، والتحصيل التعليمي- في غير صالح الفتيان والرجال، وخصوصاً في المرحلتين الدنيا والعليا من التعليم الثانوي. وتوجد في كل البلدان بشكل ظاهر للعيان أشكال من الوصم والحرمان والعنف وانتشار الصور النمطية في مجال التعليم تقوم على الاعتبارات الجنسانية، وذلك بصرف النظر عن المستوى الاقتصادي ومستوى تطور التعليم في هذه البلدان؛ ويتسم هذا الأمر بأهمية عالمية ويمس الجميع.

٢٥- وعليه، فإن أنشطة البرنامج الرئيسي الأول التي تندرج في إطار الخطة الثانية للمساواة بين الجنسين ترمي إلى معالجة أوجه التفاوت المستمرة بين الجنسين وتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم وذلك في كامل النظام التعليمي، سواء من حيث المشاركة في التعليم (الانتفاع به وتشجيع قيام بيئات تمكينية آمنة للتعلم)، أو *ضمن إطار* التعليم (المضامين، وسياقات وممارسات التعليم والتعلم، وطرائق الإيصال، والتقييمات)، أو من حيث ما يمكن الحصول عليه *من خلال* التعليم (نتائج التعلم، وفرص الحياة والعمل). ومن خلال القيام بذلك، سيكفل البرنامج الرئيسي الأول ترجمة الفهم المشترك وتوافق الآراء بشأن معنى المساواة بين الجنسين في التعليم إلى إجراءات تقترن بإحساس قوي من جانب جميع الموظفين، بما فيهم الإدارة العليا، بالالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالتعليم، وفي إطاره، ومن خلاله.

٢٦- ومع توافر قدرات أقوى ومعارف أمتن في اليونسكو، سيعمل البرنامج الرئيسي الأول عن كثب مع الدول الأعضاء والشركاء لضمان انتقال السياسات والاستراتيجيات المعنية بالتعليم، سواء كانت تتعلق بنظم توفير التعليم النظامي أو غير النظامي أو غير الرسمي، إلى الاهتمام بما هو أبعد من مسألة الأرقام والنهوج التقليدية لتوسيع إمكانية الالتحاق بالمدارس.

٢٧- وسيُولى اهتمام أكبر لتعزيز نوعية التعلم وصلاحيته، كي تصبح النظم التعليمية، بما فيها التعليم غير النظامي، أكثر مراعاة للمنظور الجنساني، وأكثر استجابة لاحتياجات ومطامح الفتيات والفتيان والنساء والرجال. وسيدعم البرنامج

الدول الأعضاء لضمان إجراء تحليل جنساني على كل المستويات، في جميع مجالات التعليم، وفي كل السياقات، لأن عدم القيام بذلك يمكن أن يفضي إلى اعتماد سياسات لا تراعي المنظور الجنساني، وغير فعالة، ولا تفعل شيئا يذكر لتقويم أوجه التفاوت بين الجنسين.

٢٨- وستوضع قضايا المساواة بين الجنسين في الحسبان بوجه عام أيضاً في إطار جهود اليونسكو الرامية إلى التشجيع على اعتماد نهوج جديدة للتعليم وإلى توفير الإرشاد لرسم السياسات في شتى أنحاء العالم فيما يتعلق بالتعليم في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. ويشتمل ذلك على ضمان استرشاد جدول أعمال التعليم والسياسات التعليمية في العالم في المستقبل بالبحوث والدراسات الاستشرافية التي تتناول التحديات من منظور المساواة بين الجنسين.

خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين والوثيقتان ٣٧م/٤ و٣٧م/٥

٢٩- اعترافاً بالتحديات التي تنتظر العمل في المستقبل وبالاستناد إلى الدروس المستفادة من تنفيذ خطة العمل الأولى للمساواة بين الجنسين، سوف يوسع البرنامج الرئيسي الأول نطاق أنشطته الخاصة بالمساواة بين الجنسين خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١.

٣٠- ومراعاة للتركيز الجاري في إطار الشراكة العالمية لليونسكو من أجل تعليم الفتيات والنساء، وبالنظر إلى حجم التحدي القائم، سوف يولي برنامج التربية الاهتمام بوجه خاص للحد من أوجه التفاوت بين الجنسين على صعيد مكافحة الأمية في صفوف الشباب والكبار وفي التعليم بعد الابتدائي (من حيث الانتفاع بالتعليم ونوعيته ونتائج التعلم). غير أن التركيز على هذين المجالين للبرمجة المراعية للمنظور الجنساني لا يلغي إمكانية اتخاذ تدابير بشأن المستويات والمجالات الأخرى للتعليم. وسيجري تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الأنشطة المعنية بالتعليم، حسب الاقتضاء، كما سيجري تحديد مؤشرات وأهداف ملموسة تتعلق بالمنظور الجنساني في جميع مجالات التعليم.

٣١- وسوف نعمل في الوقت ذاته بصورة مشتركة مع شركائنا على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري بغية إثراء فهمنا لمختلف العقبات التي تعترض التقدم على طريق المساواة بين الجنسين، ومن أجل توسيع نطاق وتعزيز خبراتنا وقاعدة معارفنا بشأن ما هو صالح وما هو غير صالح وتعزيز مواردنا المالية من أجل تحويل التزاماتنا إلى عمل ملموس.

٣٢- وستولى عناية خاصة لتشجيع اتباع نهج كلي ومشترك بين القطاعات بقدر أكبر من أجل ضمان التعليم الجيد، وذلك على كل المستويات وفي جميع أشكال التعلم ومنهجيات قياس نتائج التعلم لدى الطلاب، بغية معالجة أوجه التفاوت القائمة على النطاق الأوسع بين الفرص التعليمية المتاحة للفتيات والنساء والفتيان والرجال.

٣٣- وبالاستناد إلى المكاسب الهامة التي أحرزت خلال فترة خطة العمل الأولى للمساواة بين الجنسين، سيتواصل الاهتمام بالترويج والشراكات على الصعيد العالمي من أجل تعزيز تعليم الفتيات والنساء، ولا سيما من خلال الشراكة العالمية لتعليم الفتيات والنساء.

النتائج المنشودة

٣٤- سيجري خلال فترة الوثيقة ٣٧م/٥ تحديد أنشطة في إطار محاور العمل ١ و٢ و٣ للبرنامج الرئيسي الأول، وسيعاد النظر فيها وتحديثها حسب الاقتضاء خلال فترة الوثيقة ٣٨م/٥.

٣٥- وسوف تخصص في إطار الوثيقة ٣٧م/٥ نسبة ٧,٢٪ تقريباً من إجمالي ميزانية أنشطة البرنامج العادي، للأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين، وسيجري تنفيذ خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين على ضوء النتائج المنشودة التالية ومجموعة مؤشرات الأداء المقترحة أدناه لرصد التقدم والمنجزات.

النتيجة المنشودة ١: الاضطلاع في الدول الأعضاء بوضع سياسات وعمليات وممارسات تعليمية وتطبيقها وتقييمها من منظور المساواة بين الجنسين وتعزيز القدرات[٩]

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
١- عدد البلدان التي تدعمها اليونسكو وجرى فيها استعراض السياسات التعليمية وتحليلها من المنظور الجنساني بغية تضمينها أبعاداً للتعلم مدى الحياة (إعادة صياغة لنص مؤشر الأداء ١ في إطار النتيجة المنشودة ١)	٢٠ دولة عضواً	غير متوافر
٢- عدد البلدان التي يتم دعمها في تطبيق سياسات وخطط وإجراءات لمحو الأمية تراعي المنظور الجنساني وفي التوسع في تطبيق هذه السياسات والخطط والإجراءات، عن طريق برامج نظامية وغير نظامية تضع في الحسبان الظروف والاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات اللواتي يفتقرن إلى مهارات القرائية أو اللواتي يكون مستواهن منخفضاً في هذا الصدد (من الصياغة الأصلية لمؤشر الأداء ١ للنتيجة المنشودة لأولوية المساواة بين الجنسين، مع تطوير لصياغة مؤشر الأداء ١ للنتيجة المنشودة ٢)	٢٥ دولة عضواً	٥ دول أعضاء
٣- عدد البلدان التي يتم دعمها وأعدت و/ أو نفذت سياسات وبرامج تراعي قضايا الجنسين وتكفل تكافؤ الفرص للانتفاع بخيارات متنوعة للفتيات والنساء للتعلم وتنمية المهارات في مستوى التعليم بعد الابتدائي (من الصياغة الأصلية لمؤشر الأداء ٢ للنتيجة المنشودة لأولوية المساواة بين الجنسين، مع تطوير لصياغة مؤشر الأداء ١ للنتيجة المنشودة ٣)	٢٠ دولة عضواً	١٠ دول أعضاء

[٩] النتيجة المنشودة المقترحة في إطار البرنامج الرئيسي الأول بالنسبة إلى الأولوية العامة للمساواة بين الجنسين.

٤- عدد الدول الأعضاء التي تدعمها اليونسكو ويجري فيها استعراض السياسات والبرامج الخاصة بتنمية القدرات المهنية للعاملين في مجال التعليم استعراضاً منهجياً من منظور المساواة بين الجنسين (صياغة تجمع بين مؤشري الأداء ١ و٢ للنتيجة المنشودة ٥)	٢٠ دولة عضواً	١٠ دول أعضاء
٥- عدد الدول الأعضاء التي يتم الإسراع في تعميم مراعاة قضايا الجنسين في نظمها التعليمية، عن طريق تعزيز جميع أشكال التعليم/ التعلم التي تغير الاعتبارات المتعلقة بالجنسين، بما في ذلك تعليم المواطنة العالمية، وتعليم المهارات الحياتية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، وغير ذلك (صياغة تجمع بين مؤشرات الأداء الخاصة بالنتائج المنشودة ٧ و٨ و٩، وتُكيفها)	٣٠ دولة عضواً	غير متوافر
٦- عدد الدول الأعضاء التي يتم دعمها وتوفر تربية صحية جيدة وتثقيفاً بشأن فيروس ومرض الإيدز وتربية جنسية شاملة تسهم في نشر أنماط حياة صحية والمساواة بين الجنسين (إعادة صياغة للنتيجة المنشودة ١٠ للبرنامج الرئيسي الأول)	ما بين ١٠ إلى ١٥ دولة عضواً	غير متوافر
٧- عدد الدول الأعضاء التي تقدم تقارير عن امتثالها للوثائق التقنينية الخاصة بالحق في التعليم، مع التركيز على المساواة بين الجنسين (إعادة صياغة لمؤشر الأداء ١ للنتيجة المنشودة ١٢)	١٠٠٪ من التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء	٤٠ بلداً من مجموع ٥٨ بلداً تقدم تقارير في إطار المشاورة الثامنة عن الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم
٨- النسبة المئوية للدراسات الاستشرافية والبحوث التي تنتجها اليونسكو وتعنى بدراسة جدول أعمال التعليم والسياسات التعليمية العالمية في المستقبل من منظور المساواة بين الجنسين (صياغة تستند إلى نص النتيجة المنشودة ١١ للبرنامج الرئيسي الأول)	ما لا يقل عن ٥٠٪ من الدراسات المزمعة	غير متوافر

البرنامج الرئيسي الثاني: العلوم الطبيعية

٣٦- إن الهدف من المساواة بين الجنسين هو توفير فرص متساوية للنساء والرجال كي يحققوا طاقاتهم الكامنة. وقد أصبح من المعترف به أن هذه المسألة تشكل عنصراً من صميم عناصر تحقيق التنمية المستدامة والمنصفة. ولا يزال الوضع في معظم المناطق يقتضي زيادة مشاركة النساء في مجال العلوم، وخصوصاً في العلوم الطبيعية والهندسة، الذي يُعد مجالاً تقل نسبة النساء عن ربع مجموع القوة العاملة فيه. ويمثل تكوين ودعم القدر الأدنى اللازم من النساء المشاركات في العلوم والهندسة أمراً أساسياً لتشجيع مشاركة نصف البشر في توليد المعارف العلمية ونشرها وتشاطرها، وذلك من أجل تيسير التغيير على مستويات صنع القرار في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وعلى مستوى السياسات والاستراتيجية المرتبطة بهذه المجالات، ومن أجل ضمان الاهتمام بشواغل الرجال والنساء وبقدراتهم في ميدان العلوم الطبيعة. وقد جرى في إطار خطة العمل الأولى للمساواة بين الجنسين إحراز تقدم كبير في تعميم مراعاة قضايا الجنسين في جميع مجالات عمل البرنامج الرئيسي الثاني، بما في ذلك من خلال استخدام المنظور الجنساني في استعراض خطط العمل وعمليات رفع التقارير والتقييم. وستستمر هذه الجهود وسيتم صقلها. بيد أنه تم الاستنتاج في إطار البرنامج الرئيسي الثاني بأنه لم يتم قياس وتحليل قدر كاف من العمل كي يمكن اختيار أفضل الوثائق التقنينية الخاصة بالسياسات من أجل تحسين أوضاع النساء في مجال العلوم. ففي بعض البلدان، لا توجد حتى بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي بشأن نسبة النساء من مجموع عدد العاملين في البحوث. ويتعين على العلوم الاجتماعية أن تضطلع في هذا الصدد بدور أساسي في تطوير فهم العقبات القائمة أمام دمج النساء ومشاركتهن على نحو منصف في عمليات التقدم الوظيفي في إطار كل مهنة، وهو أمر يمكن أن يشكل مادة لسياسات ضمنية.

معالجة استمرار أوجه التفاوت في مجال العلوم الطبيعية

٣٧- إن البرنامج الرئيسي الثاني يرمي، في إطار خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين، إلى تحسين جمع وتقييم البيانات بغية القيام في نهاية المطاف باختيار أفضل التدابير السياسية التي يمكن تشاطرها بعد ذلك كممارسات جيدة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العلوم الطبيعية. وسيواصل البرنامج الرئيسي الثاني أيضاً تعزيز القدرات النسائية في ميدان العلوم الطبيعية، وإبراز العالمات في مجالات عمل هذا البرنامج الرئيسي، باعتبارهن مُثلاً يُحتذى بها في جميع المناطق، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا تزال الشراكة القائمة بين شركة لوريال واليونسكو من أجل النساء في مجال العلوم تمثل أداة ممتازة للاحتفاء بالمثل التي يُحتذى بها ولدعم وتشجيع النساء والفتيات على الانخراط في مجالات العلوم وشق طريق تطورهن المهني فيها؛ وذلك في حين تقوم شبكات النهوض بالعلوم في البلدان النامية- مثل منظمة المشتغلات بالعلم للعالم النامي، التي تستضيفها الأكاديمية العالمية للعلوم- بتعزيز الحوار وتشاطر الدروس المستفادة فيما بين النساء العاملات في ميدان العلوم. وسيستمر البرنامج الرئيسي الثاني أيضاً في وضع معايير من خلال ما يتخذه من إجراءات لدعم جدول الأعمال العالمي للعلوم، كي يكفل إدراج المنظورات الفريدة للعالمات والنساء ذوات المعارف، بما فيها

معارف السكان الأصليين والمعارف التقليدية، في التوصل إلى حلول لمختلف تحديات التنمية المستدامة والمنصفة — مثل تغير المناخ، وتضاؤل التنوع البيولوجي، وإدارة المياه العذبة، وصحة المحيطات، وإقامة صناعات ومجتمعات خضراء.

خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين والوثيقتان ٣٧م/٤ و٣٧م/٥

٣٨- سوف يوسع البرنامج الرئيسي الثاني نطاق أنشطته الخاصة بالمساواة بين الجنسين خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ وذلك مع تخصيص ما لا يقل عن نسبة ١٠,٧٪ من إجمالي ميزانية أنشطته للأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين، بغية تحقيق أربع نتائج منشودة استراتيجية بالنسبة إلى أولوية المساواة بين الجنسين في الوثيقة ٣٧م/٥. وعوضاً عن اندراج هذه النتائج المنشودة في إطار محور عمل واحد أو نتيجة منشودة واحدة، فإنها ستسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج الرئيسي الثاني وفي تحقيق جميع محاور العمل.

النتائج المنشودة

النتيجة المنشودة ١: امتلاك النساء لقدرات معززة في المجالات العلمية لليونسكو، بما في ذلك من خلال إبراز صورة النساء العالمات كمُثل يحتذى بها ومرشدات للطالبات والعلميات الشابات

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
عدد الطالبات والعلميات الشابات اللواتي يتلقين إرشاداً بفضل أنشطة اليونسكو	ما لا يقل عن ٥٠٠ طالبة وأخصائية علمية شابة	٢٥٠ طالبة وأخصائية علمية شابة
عدد النساء العالمات اللواتي يحظين باعتراف خاص على نحو يجعلهن مُثلاً يُحتذى بها	ما لا يقل عن ٢٥ امرأة عالمة، وخصوصاً في أفريقيا ومنطقة الدول العربية	٥ نساء عالمات في السنة
تزايد النسبة المئوية للطالبات/ المتدربات في إطار البرامج التعليمية والتدريبية التي تجري تحت رعاية اليونسكو	زيادة بنسبة لا تقل عن ٥٪ على خط الأساس الذي كان محدداً لنهاية فترة الوثيقة ٣٦م/٥	بالمقارنة مع خط الأساس الذي سيسجل في نهاية عام ٢٠١٣
عدد الأنشطة المعنية بتنمية القدرات المتعلقة بتغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية والتي تشكل النساء نسبة ٥٠٪ من المشتركين فيها	ما لا يقل عن ثلاثة أنشطة على الصعيد الإقليمي وعشرة أنشطة على الصعيد القطري	صفر

النتيجة المنشودة ٢: تعزيز شبكات النساء العالمات في مختلف المجالات العلمية والمناطق، وذلك بعدة وسائل منها الكراسي الجامعية المنشأة في إطار برنامج اليونسكو لتوأمة الجامعات والكراسي الجامعية

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
عدد الشبكات القائمة المعنية بالنساء في مجال العلوم، التي يتم تعزيزها	١٠ شبكات على الأقل	شبكتان
عدد الشبكات الجديدة التي تعنى بالنساء في مجال العلوم	ثلاث شبكات على الأقل	صفر

النتيجة المنشودة ٣: تحديد البيانات الموزعة بحسب الجنسين وقياسها وتقييمها، وإعداد جرد لوثائق السياسات التي تؤثر في المساواة بين الجنسين في مجال العلوم

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
عمليات جرد وثائق سياسات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمؤشرات الجنسانية الخاصة بهذه المجالات وتحليل الثغرات الموجودة فيها	عملية جرد واحدة	صفر
عدد الدول الأعضاء التي تجري عمليات جرد لوثائق سياسات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين	ثلاثون بلداً	٤ بلدان

النتيجة المنشودة ٤: تعزيز المشاركة الفعلية للنساء في العمليات الرفيعة المستوى التي تشكل جدول أعمال العلوم والسياسات العلمية، وفي تقاسم فوائد العلوم

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
عدد النساء المشاركات في المؤتمرات والاجتماعات العلمية وحلقات العمل الخاصة بالسياسات العلمية، التي تعقد بقيادة اليونسكو	٤٠٪	٣٠٪
النسبة المئوية للنساء اللواتي ترشحهن اليونسكو لعضوية اللجان العلمية الرفيعة المستوى	٤٠٪	٣٣٪ من أعضاء فريق اليونسكو الرفيع المستوى المعني بتسخير العلوم والتكنولوجيا لخدمة التنمية لعام ٢٠١١

البرنامج الرئيسي الثالث: العلوم الاجتماعية والإنسانية

خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين والوثيقتان ٣٧م/٤ و٣٧م/٥

٣٩- انطلاقاً من الاعتراف بالتحديات المقبلة وبالاستناد إلى الدروس المستفادة من تنفيذ خطة العمل الأولى للمساواة بين الجنسين، تم تحديد أربع نتائج منشودة للوثيقة ٣٧م/٥ فيما يخص أولوية المساواة بين الجنسين في إطار البرنامج الرئيسي الثالث، وهي نتائج ترمي إلى زيادة فعالية العمل الذي يجري في جميع مجالات تنفيذ البرنامج وزيادة إبرازه للعيان. وسوف تتعلق هذه النتائج المنشودة بجميع محاور العمل، وسيجري تخصيص نسبة ٣٩,٤٪ من إجمالي الميزانية المذكورة في الوثيقة ٣٧م/٥، لأنشطة تسهم في تعزيز المساواة بين الجنسين.

٤٠- وسيجري العمل على تعميم منظور المساواة بين الجنسين وإعداد أنشطة تراعي هذا المنظور من أجل تحقيق النتائج المنشودة المذكورة أدناه مع مراعاة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والمعنية بتعزيز التلاحم الاجتماعي، وذلك على نحو يشمل تنفيذ الأنشطة المحددة التالية:

النتائج المنشودة:

في إطار محور العمل ١:

- ضمان مراعاة بُعد المساواة بين الجنسين، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنساني، مراعاة تامة لدى تقييم مدى الشمول في السياسات العامة.
- تشجيع جمع البيانات وإجراء البحوث بشأن تأثير التحولات الاجتماعية في النساء والرجال، من أجل توفير المعلومات اللازمة لرسم السياسات القائمة على الشواهد والمحددة الاستهداف

النتيجة المنشودة ١: تقييم مدى الشمول في السياسات العامة باستخدام منظور جنساني

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
• عدد السياسات العامة التي تتسم بالشمول وتتضمن بعداً خاصاً بالمساواة بين الجنسين والتي يتم تقييمها • النسبة المئوية للمتدربين المشاركين في أنشطة للتوعية بشأن العنف الجنساني	١٠ سياسات من مناطق مختلفة ٧٥٪ من المتدربين	صفر

النتيجة المنشودة ٢: وجود سياسات ناجمة عن تقديم المشورة وتتعلق بآثار التحولات الاجتماعية ووقعها على النساء والرجال

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
عدد السياسات المراعية للمنظور الجنساني والتي تعد بالاستناد إلى بيانات وبحوث	١٠ سياسات من مناطق مختلفة	صفر

في إطار محور العمل ٢:

- ضمان المراعاة التامة لمساهمات النساء وأدوارهن بوصفهن عوامل تغيير، في معالجة التحديات المتعلقة بأخلاقيات البيولوجيا، بما في ذلك مشاركتهن على قدم المساواة وبشكل شامل في عمليات صنع القرار والبحوث وبناء القدرات.

النتيجة المنشودة ٣: مشاركة النساء في لجان أخلاقيات البيولوجيا وفي الأنشطة المناسبة الخاصة ببناء القدرات

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
عدد النساء المشاركات كأعضاء نشيطات في اللجان الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا وفي أنشطة التدريب في مجال أخلاقيات البيولوجيا	وجود نساء بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ في ٤ لجان وطنية لأخلاقيات البيولوجيا واضطلاع امرأة برئاسة اللجنة في حالة واحدة على الأقل. ووجود نساء بنسية لا تقل عن ٣٠٪ بين المنتفعين من أنشطة بناء القدرات في مجال أخلاقيات البيولوجيا	يستكمل لاحقاً

في إطار محور العمل ٣:

- سيقوم برنامج اليونسكو الخاص بالشباب بتطبيق وترويج نهوج تراعي قضايا الجنسين وسيعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، سواء على مستوى السياسات أو على مستوى البرمجة.

النتيجة المنشودة ٤: اندراج البعد الخاص بالمساواة بين الجنسين، على النحو الواجب، في السياسات العامة بشأن الشباب وفي عمليات بناء المجتمع المحلي والعمليات الديمقراطية

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
عدد السياسات العامة المعنية بالشباب التي تشتمل على بُعد خاص بالمساواة بين الجنسين	ما لا يقل عن ٥ سياسات من السياسات العامة العشر المزمعة بشأن الشباب	غير متوافر
مشاركة الشابات على نحو أفضل في عمليات بناء المجتمع المحلي وفي العمليات الديمقراطية	وجود الشابات بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ بين المشتركين في الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها	غير متوافر

النتيجة المنشودة ٥: اضطلاع الدول الأعضاء بتصميم وتنفيذ سياسات عامة متعدد الجهات المعنية وشاملة في مجال التربية البدنية والرياضة ومكافحة المنشطات

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
عدد الدول الأعضاء التي تستعرض أطر سياستها الوطنية الخاصة بالرياضة على نحو يكفل انتفاع الجميع بالرياضة والمساواة بين الجنسين وتحسين أوضاع التربية البدنية في المدارس عدد المشروعات التي تشتمل على جمع بيانات موزعة بحسب الجنسين في مجالات أخلاقيات البيولوجيا، والشباب، ومكافحة المنشطات في مجال الرياضة.	٦ أطر للسياسة الوطنية الخاصة بالرياضة؛ و١٠ بلدان يتم فيها تحسين أوضاع التربية البدنية في المدارس، مع قيام ٨ بلدان بتحسين انتفاع الأشخاص ذوي الإعاقة بأنشطة التربية البدنية، إضافة إلى قيامها بإدراج بُعد خاص بالمساواة بين الجنسين في هذه الأطر. وقيام ما لا يقل عن ثلاثة مشروعات بتحسين جمع وتحليل البيانات الموزعة بحسب الجنسين والجديرة بالثقة، أو بالشروع في مثل هذه العمليات.	غير متوافر

البرنامج الرئيسي الرابع: الثقافة

مقدمة

٤١- تعني المساواة بين الجنسين، بالنسبة إلى البرنامج الرئيسي الرابع، ضمان تمتع النساء والرجال على قدم المساواة بالحق في الانتفاع بالحياة الثقافية والمشاركة فيها. ويقوم نهج اليونسكو لتعزيز المساواة بين الجنسين في الحياة الثقافية على التزام بالحقوق الثقافية، والتنوع الثقافي، ويسترشد بالإطار الدولي لحقوق الإنسان[١٠]. وإضافة إلى ذلك، فقد أثبتت الخبرات الميدانية والبحوث أن للعلاقات بين الجنسين دوراً في نقل المعارف والمهارات الثقافية، وحماية التراث وصونه، وفي نشوء وتعزيز قطاعات ثقافية وإبداعية نابضة.

التحديات

٤٢- سيرمي البرنامج الرئيسي الرابعِ إلى معالجة التحديات القائمة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين في الحياة الثقافية والتي تم تحديدها خلال فترة خطة العمل الأولى للمساواة بين الجنسين، ومن خلال التحليل الداخلي لتأثير البرنامج. وتشمل هذه التحديات جملة أمور، من بينها عدم تساوي القيم التي تمنح لدور النساء والرجال في حماية التراث (المادي وغير المادي) ونقله، وعدم التساوي في الفرص المتاحة للنساء في إشراك فئات الجمهور في التمتع بثمار ملكاتهن الإبداعية، والحاجز الخفي الذي يعيق النساء عن الوصول إلى مناصب الإدارة العليا أو عن المشاركة في عمليات صنع القرار، والصور النمطية السلبية والقيود القائمة من منظور جنساني أمام ممارسة حرية التعبير، والصعوبات المرتبطة باعتبارات جنسانية في الانتفاع بالتدريب والموارد المالية في الأغراض التقنية وأغراض مزاولة الأعمال الحرة. علاوة على ذلك، فإن محدودية المعرفة بكيفية إدراج المنظور الجنساني على نحو مجد في جهود صون التراث، والنقص في توافر البيانات الموزعة بحسب الجنسين يحدان من قدرة السياسات الثقافية على التخفيف من أوجه التفاوت هذه وعلى ضمان تمتع النساء والرجال واستفادتهم على قدم المساواة من التراث والملكات الإبداعية.

خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين والوثيقة ٣٧م/٥

٤٣- حرصاً على زيادة فعالية البرنامج وتأثيره، تم إدراج تدابير في إطار محوري العمل ١ و٢ للبرنامج الرئيسي الرابع في الوثيقة ٣٧م/٥. وسيجري تخصيص ١٢,٧٪ من الميزانية المقترحة في الوثيقة ٣٧م/٥، للمساواة بين الجنسين. وستنتظم هذه الأنشطة حول ثلاثة محاور هي:

---

[١٠] المادة ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة ١٣ من الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخطة عمل ستوكهولم بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية (١٩٩٨)، والإعلان العالمي لليونسكو بشأن التنوع الثقافي (٢٠٠١)، وتقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة في مجال الحقوق الثقافية (٢٠١٢).

(أ) بناء القدرات الفردية والمؤسسية: ستقدم اليونسكو الدعم للدول الأعضاء وهيئات إدارة الصكوك التقنينية للمنظمة، في وضع سياسات وممارسات في ميداني التراث والإبداع تراعي الاعتبارات الجنسانية وتستجيب لها في هذين الميدانين وتسعى إلى تحقيق تحولات فيهما. وستشمل الأنشطة الرئيسية توفير الإرشاد بشأن السياسات من أجل إدراج المساواة بين الجنسين في السياسات الثقافية الوطنية؛ وإعداد أدوات للتخطيط تراعي المنظور الجنساني وتحترم الحقوق الثقافية للمجتمعات المحلية؛ وتشجيع المساواة في الانتفاع بأنشطة بناء القدرات والتدريب التخصصي في المجالات الثقافية؛ ومساندة تدابير أخرى تشجع إشراك النساء بقدر أكبر في آليات صنع القرار في ميداني التراث والإبداع؛

(ب) الترويج والتوعية: ستعمل اليونسكو مع الدول الأعضاء للتوعية بأهمية المساواة بين الجنسين في ميداني التراث والإبداع على الصعد المحلية والوطنية والدولية. وسيجري تحقيق ذلك عن طريق تعميم منظورات تراعي الجنسين في الأدلة العملية والبرامج الخاصة ببناء القدرات وفي غير ذلك من الوثائق التنفيذية الخاصة بتطبيق الاتفاقيات المعنية بالثقافة، وعن طريق تنظيم دورات متخصصة لحلقات عمل وحلقات تدارس ومؤتمرات؛

(ج) إدارة البحوث والمعارف: ستطلق اليونسكو مبادرة متعددة الوسائط بشأن المساواة بين الجنسين والثقافة. وستعمل من خلال إعداد تقرير (في شكل ورقي وألكتروني) على جمع أفضل الممارسات من الدول الأعضاء، وإجراء البحوث الجديدة، وتعبئة الشبكات، وتركيز المعلومات على السياسات والممارسات والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والثقافة.

٤٤- وستجري زيادة تشاطر المعارف في داخل القطاع بشأن المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال فريق الاتصال بشأن الاتفاقيات الثقافية، ومن خلال إدارة المعارف الخاصة بالأنشطة المعنية بقضايا الجنسين، بما في ذلك البيانات الموزعة بحسب الجنسين.

٤٥- كما أن الشروع في الجمع المنتظم للمعلومات عن الاعتبارات الجنسانية من التقارير الدورية التي تقدم في إطار الاتفاقيات الثقافية المناسبة سيفيد أيضاً في تحديد البيانات الأساسية في هذا الصدد من أجل الاستفادة منها في المستقبل في عمليات البرمجة وإعداد الاستراتيجيات وتقييم الآثار والرصد، بغية دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

النتائج المنشودة

النتيجة المنشودة ١: وجود اعتراف أكبر بإسهامات النساء في الحياة الثقافية، وذلك بفضل تزايد الترويج وتحسين جمع البيانات وإدارة المعارف

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
عدد التقارير الدورية التي يرد فيها وصف لسياسات تعزز الانتفاع بالحياة الثقافية والمشاركة فيها على قدم المساواة	٥٠ تقريراً دورياً	١١ تقريراً دورياً
عدد حلقات العمل والأنشطة وبرامج بناء القدرات، التي تنفذ بقيادة اليونسكو وتعنى بالتوعية بشأن مبادئ مراعاة قضايا الجنسين، ولاسيما بشأن أدوار النساء في ميداني التراث والإبداع	ما لا يقل عن ٣٠ من حلقات العمل والأنشطة والبرامج	لا توجد بيانات في هذا الصدد
عدد الدول الأعضاء التي يتم نشر سياساتها أو التدابير التي تتخذها من أجل تعزيز إسهامات النساء في الحياة الثقافية فيها، بوصف هذه السياسات والتدابير تمثل ممارسات جيدة	جمع ونشر ٥٠ ممارسة جيدة	لا يوجد
عدد الوثائق التنفيذية النظامية المتعلقة باتفاقيات تجسد مبادئ المساواة بين الجنسين	وثيقة واحدة على الأقل	تتضمن نماذج الطلبات الخاصة بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي عدة أسئلة تتعلق بقضايا الجنسين

النتيجة المنشودة ٢: توافر آفاق إبداعية أوسع وتحظى بالتشجيع لصالح النساء والفتيات

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
عدد الدول الأعضاء التي يتم دعمها واعتمدت سياسات لبناء القدرات ترمي إلى توسيع الآفاق الإبداعية للنساء والفتيات	ما لا يقل عن ٤ دول أعضاء	لا يوجد
النسبة المئوية للجهات المستفيدة من أنشطة تمولها اليونسكو وتعزز قدرات النساء والفتيات	أكثر من ٢٠٪ من الجهات المستفيدة من أنشطة تمولها اليونسكو وتتعلق بالإبداع والتنوع الثقافي (بما في ذلك الصناديق الخاصة)	ما يقدر بنسبة ١٠٪

الشراكات وأشكال التعاون التي تقام مع شبكات تعنى بمراعاة قضايا الجنسين	إقامة أو تجديد ما لا يقل عن ٥ شراكات/ أشكال للتعاون	شراكتان جديدتان/ شكلان جديدان للتعاون

النتيجة المنشودة ٣: وجود سياسات ثقافية تحترم المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وحريتها في التعبير وتتيح وصول النساء إلى مناصب صنع القرار ومشاركتهن في عملياته

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
تحسين التوازن بين الجنسين على صعيد الخبراء/ المشتركين في حلقات العمل المعنية ببناء القدرات البشرية والمؤسسية والمتعلقة بتطبيق اتفاقيات ١٩٥٤ و١٩٧٠ و١٩٧٢ و٢٠٠١ و٢٠٠٣ و٢٠٠٥	وجود خبيرات/ مشتركات في حلقات العمل هذه بنسبة لا تقل عن ٤٠٪	متوسط نسبة النساء (فيما يخص اتفاقيات ١٩٧٢ و٢٠٠١ و٢٠٠٣ و٢٠٠٥) تتراوح بين ٣٦,٦٪ و٤٠٪
النسبة المئوية للمهنيات في مجال الثقافة من الحاصلات على تدريب من اليونسكو واللواتي يساهمن بعد ذلك في عمليات لصنع القرار في ميدان الثقافة على الصعيد الوطني (ويصبحن، مثلاً، مدربات أو خبيرات تحددهن اليونسكو أو الحكومات أو منظمات المجتمع المدني)	ما لا يقل عن ٢٥٪ بالاستناد إلى رصد التأثير بعد التدريب	لا تتوافر بيانات في هذا الصدد
عدد الدول الأعضاء التي يتم دعمها واعتمدت سياسات ثقافية وطنية تراعي المنظور الجنساني وتستجيب له	ما لا يقل عن ٥ دول أعضاء	لا تتوافر بيانات في هذا الصدد

النتيجة المنشودة ٤: ازدياد انتفاع النساء والفتيات بالحياة الثقافية ومشاركتهن فيها، بما في ذلك في مجالات التراث الثقافي وأشكال التعبير الإبداعي والانتفاع بالسلع والخدمات الثقافية

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خط الأساس
عدد الحكومات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التي تستخدم بحوث اليونسكو بشأن المساواة بين الجنسين في ميداني التراث والإبداع لأغراض الترويج ورسم السياسات والبحوث	ما لا يقل عن ١٠ حكومات ومؤسسات ومنظمات	لا تتوافر بيانات في هذا الصدد

البرنامج الرئيسي الخامس: الاتصال والمعلومات

تدارك أوجه التفاوت بين الجنسين على المستوى العالمي، وتعزيز التنمية المستدامة والحد من الفقر من خلال الاتصال والمعلومات

٤٦- الانتفاع بالمعلومات والمعارف، على نحو ما يسلم به مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، عامل حفّاز قوي لإتاحة فرص متكافئة للنساء والفتيات – ولا سيما ذوات الإعاقة منهن – للنمو والازدهار في المجالات المجتمعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ولقد وضع برنامج الاتصال والمعلومات، إدراكاً منه لهذه الحقيقة والتزاماً منه بإيجاد مجتمعات المعرفة الشاملة للجميع، منظوراً للمساواة بين الجنسين، ولا يزال يكفل تحليل التدخلات البرنامجية واستعراضها ومراعاة تعميمها منذ مراحلها الأولى، بما في ذلك الانتفاع بالمعلومات والمعارف وتوفيرها وتشاطرها وحفظها، وخصوصاً من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والحلول المفتوحة، وتعزيز حرية التعبير (على الإنترنت وخارجها)، وحرية الصحافة، وحرية الإعلام.

٤٧- وسيكون التدفق الحر للانتفاع بالمعلومات والأفكار دافعاً لتقدم الأفراد والمجتمعات والبلدان في ميداني السلام والديمقراطية. وستؤدي قدرة الناس، عقب ذلك، على تحويل هذه الإمكانيات إلى معارف إلى تيسير التنمية والحد من عدم المساواة بين الجنسين. ومن أجل إقامة شراكات لتعزيز المساواة بين الجنسين، سيعمل البرنامج الرئيسي الخامس مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الشركاء، لوضع آليات عالمية لمتابعة إعلان ومنهاج عمل بيجين؛ ومسألة المرأة ووسائل الإعلام. وهذه المتابعة لا تقودها حالياً على نحو منتظم أي وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة أو وكالة إنمائية دولية. ولهذا فإن اليونسكو في وضع جيد يمكّنها من الاضطلاع بدور ريادي، في ضوء ولايتها بشأن تنمية وسائل الإعلام.

وسيركز النهج الذي يتبعه البرنامج الرئيسي الخامس فيما يتعلق بخطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ على المجالات البرنامجية التالية:

٤٨- الحلول المفتوحة – من خلال مبادرة طليعية معنونة: "تعلم البنات بالأجهزة المحمولة" تقودها اليونسكو بالتشارك مع الأمم المتحدة ووكالات إنمائية، سيتم إعداد مجموعة شاملة من المواد التدريبية المفتوحة التراخيص والملائمة محلياً وبرامج بناء القدرات، توجه إلى ما لا يقل عن ١٠٠٠ شاب وشابة لاستحداث نحو ٢٠٠ تطبيق للأجهزة المحمولة لمعالجة القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. وستشجّع المنظمات المعنية بالمساواة بين الجنسين وبخاصة العلميات، على إصدار جميع المقالات البحثية في إطار الانتفاع الحر وما يتعلق بها من مجموعات بيانات في إطار ترخيص مفتوح.

٤٩- متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات: ستواصل اليونسكو، بوصفها المنسق والميسر والمنفذ لنتائج مؤتمر القمة العالمي، ترويج المساواة بين الجنسين وتعزيزها في إطار فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، والمنتديات الدولية مثل

منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات أو استعراض نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات، بالتعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى.

٥٠- المؤشرات الإعلامية المراعية لقضايا الجنسين – ستشجع اليونسكو، من خلال المؤشرات الإعلامية المراعية لقضايا الجنسين، المنظمات الإعلامية، ولاسيما المنظمات التي تمثل مؤسسات تقدم خدمات عامة، على معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين. التمكين من خلال وسائل الإعلام – يشمل تدخل البرنامج الرئيسي الخامس في مجال المساواة بين الجنسين أنشطة ترمي إلى تمكين المرأة في مجال الإعلام ومن خلاله، ومن خلال تعزيز حرية المعلومات وتعزيز سلامة الصحفيات وبخاصة في أوضاع ما بعد النزاعات.

٥١- وستتولى اليونسكو، بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وشركاء إعلاميين وأطراف معنية أخرى على الصعيد العالمي، قيادة الاتحاد العالمي المعني بوسائل الإعلام والمساواة بين الجنسين. وسيتألف الاتحاد العالمي المعني بوسائل الإعلام والمساواة بين الجنسين من مجموعة شركاء متعددة الأطراف المعنية تتفق على توحيد الجهود والموارد لتعزيز المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام ومن خلالها والنهوض بالحوار بين المواطنين ووسائل الإعلام. وسيشمل الاتحاد عدة مسارات ويتضمن مجموعة من الجهات المانحة وشراكات إعلامية مراعية لقضايا الجنسين، وشراكات معنية بتعميم مراعاة قضايا الجنسين في تعليم الصحافة على الصعيد العالمي وسيحظى بتأييد من الحكومات.

٥٢- وستوفر دورة تثقيف النساء والفتيات في مجال الإعلام والمعلومات التي ستنظَّم عبر الإنترنت التدريب للنساء والفتيات في مجال الكفاءات الإعلامية والمعلوماتية وسبل استخدام هذه المعارف والمهارات والمواقف الجديدة لترويج المساواة بين الجنسين.

٥٣- وسائل إعلام المجتمعات المحلية: تقوم اليونسكو، من خلال هذا النشاط، بتوعية هيئات الإذاعة والتلفزيون في المجتمعات المحلية – ولاسيما إذاعات المجتمع المحلي – بالسياسات الخاصة بقضايا الجنسين في مكان العمل والتركيز على قضايا الجنسين في إنتاج المضامين. وستقوم محطات الإذاعة، على سبيل المثال، بتطبيق مؤشرات مراعية لقضايا الجنسين لرصد جمع الأخبار، وتعديل الجداول الزمنية للبرامج المذاعة لزيادة الوقت المخصص للبرامج الخاصة بقضايا الجنسين، وتشجيع مشاركة النساء والحرص على ألا تكون مصادر الأخبار وألا يكون المراسلون من الرجال فقط. ويمثل يوم الإذاعة العالمي يوماً هاماً للنهوض بالمساواة بين الجنسين، من خلال تعزيز ظهور النساء والرجال بصورة متوازنة في التغطية الإعلامية فضلاً عن القضاء على القوالب النمطية والأوصاف المتعددة الجوانب.

٥٤- وسيولي برنامج المعلومات للجميع الأولوية لدمج نهوج المساواة بين الجنسين في السياسات والاستراتيجيات وبناء قدرات النساء والفتيات من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

٥٥- وسيكفل برنامج ذاكرة العالم أن يتواصل تعميم إسهام النساء في تطوير المعرفة واستخدامها وصونها، بوصفه أولوية للتنمية وتعزيزه من خلال شبكات تعاونية. البرنامج الدولي لتنمية الاتصال: سيظل منظور المساواة بين الجنسين معياراً

رئيسياً لموافقة مكتب البرنامج الدولي لتنمية الاتصال على المشروعات، بما في ذلك اقتراحات إنشاء محطات إذاعة في المجتمعات المحلية والاضطلاع بمبادرات أخرى لتطوير وسائل الإعلام.

٥٦- تكنولوجيات المعلومات والاتصال: سيعزز البرنامج الرئيسي الخامس الدور النشط للنساء والفتيات في مجال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجالات التربية والعلوم والثقافة من خلال تعزيز شبكات التعاون ومجتمعات الممارسة في الدول الأعضاء، وتسخير إمكانات اعتماد نهج البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر في تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

٥٧- وسيتم تخصيص ٢٨,٣٪ من إجمالي ميزانية البرنامج الرئيسي الخامس المحددة في الوثيقة ٣٧م/٥ للأنشطة التي تنهض بالمساواة بين الجنسين.

النتائج المنشودة:

النتيجة المنشودة ١: تنمية وتنفيذ سياسات ومؤشرات تراعي قضايا الجنسين في الصحافة ووسائل الإعلام

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خطوط الأساس
المؤسسات الإعلامية التي تعتمد مؤشرات اليونسكو المراعية لقضايا الجنسين وغيرها من الأنشطة المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك التوازن بين الجنسين على مستويات القيادة.	مساهمة ما لا يقل عن ٦٠ شريكاً إعلامياً كل عام في عملية "النساء يصنعن الأخبار" قيام ما لا يقل عن ٣٠ مؤسسة إعلامية مدرسة صحفية بتطبيق المؤشرات الإعلامية المراعية لقضايا الجنسين قيام ما لا يقل عن ١٢ جمعية دولية/إقليمية معنية بالمنظمات الإعلامية بالمؤشرات الإعلامية المراعية لقضايا الجنسين	٢٠ ٢٦ ٤
الدول الأعضاء التي تتلقى الدعم والتي استحدثت ممارسات جيدة وسياسات تمكينية في مجال وسائل الإعلام التعددية وبخاصة وسائل إعلام في المجتمع المحلي، بغية توسيع نطاق الدمج والمشاركة.	قيام ما لا يقل عن ١٠٠ محطة إذاعة راديو من المجتمع المحلي بتطويع مبادئها التوجيهية فيما يخص إعداد برامجها لتعزيز تمثيل النساء والشباب فيها	صفر
الصحفيون المدربون الذين يستخدمون تقنيات تقديم الأخبار الجديدة ويقدمون أخباراً بشأن العلوم والتنمية.	تمكين ما لا يقل عن ٢٠٠٠ صحفي منهم ٥٠٪ من النساء، في مجال تقديم الأخبار بشأن العلوم والتنمية. وتمكين ما لا يقل عن ١٠٠٠ صحفي منهم ٥٠٪ من النساء، في مجال التقنيات الجديدة لتقديم الأخبار	صفر

الشباب والكبار والمهنيين الذين يستخدمون التثقيف في مجال الإعلام والمعلومات بوصفه أداة لترويج المساواة بين الجنسين.	تدريب ما لا يقل عن ٢٠٠ شاب وراشد ومهني على وسائل الإعلام والتثقيف في مجال الإعلام والمعلومات واستخدام الكفاءات الجديدة لترويج المساواة بين الجنسين	٥٠
الشراكات الدولية/الإقليمية التي أقيمت في صفوف الجهات الفاعلة من المجتمع المدني المعنية بوسائل الإعلام لزيادة الوعي بأوجه عدم المساواة بين الجنسين القائمة والإسهام في التغيير.	تعزيز ما لا يقل عن شراكتين دوليتين/إقليميتين وعقد ما لا يقل عن اتفاقين للتعاون في المشروعات المشتركة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ووسائل الإعلام	١
المنظمات الإعلامية التي تدعمها اليونسكو والتي تستخدم كفاءاتها للارتقاء بسلامة الصحفيات واستحداث شراكات ذات صلة.	قيام ما لا يقل عن ١٠ منظمات بتحسين سلامة الصحفيات	غير متوافر

النتيجة المنشودة ٢: إدماج نهوج المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات والممارسات من أجل بناء قدرات النساء والفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدماجها كذلك في المنتديات المتعلقة بمجتمعات المعلومات والمعرفة؛ وتعزيز الانتفاع الجامع للجنسين بالمعلومات والمعارف

مؤشرات الأداء	مؤشرات القياس	خطوط الأساس
يدرَب الفتيان والفتيات باستخدام موارد تعليمية مفتوحة ومواد أُعدت بموجب تراخيص مفتوحة، ويستحدثون برمجيات حرة ومفتوحة المصدر ملائمة محلياً تُستخدم كتطبيقات للأجهزة المحمولة تتعلق بالتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين.	من خلال مبادرة "تعلم الشباب بالأجهزة المحمولة" – تدريب ما لا يقل عن ٢٠٠٠ شابة وشاب تدريباً كاملاً باستخدام مواد تدريبية مفتوحة الترخيص كالموارد التعليمية المفتوحة لاستحداث برمجيات حرة ومفتوحة المصدر ملائمة محلياً تُستخدم كتطبيقات للأجهزة المحمولة تتعلق بالتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين؛ ترويج ما لا يقل عن ٤٠٠ تطبيق لأجهزة محمولة من خلال مسابقات و"الهاكاثون" (مسابقة تطوير تطبيقات) جديدة وقائمة لتطوير تطبيقات ورفعها إلى أسواق التطبيقات المحلية والدولية وغيرها من المستودعات السحابية؛	صفر

	إقامة ما لا يقل عن شراكتين مع مصنعي أجهزة محمولة ومطوري برمجيات ومشغلي شبكات، ومدارس؛ رفع المواد والدورات التدريبية على برنامج اليونسكو للتدريب المفتوح.	
نسبة استخدام قواعد بيانات اليونسكو التي توفر انتفاعاً مجانياً وسهلاً بالمعارف والبيانات المتعلقة بالجنسين مصنفة بحسب الجنس	زيادة نسبتها ٥٠٪ في عدد قواعد البيانات المتاحة على الإنترنت التي توفر انتفاعاً مجانياً وسهلاً بالمعارف المتعلقة بالجنسين	غير متوافر
المقالات الحرة الانتفاع التي حُررت ومستودعات البيانات المفتوحة الخاصة ببحوث تتعلق بالمساواة بين الجنسين التي أُنشئت.	إصدار ما لا يقل عن ٢٠٠ مقالة علمية جديدة يستعرضها الأقران بشأن المساواة بين الجنسين تتسم بالانتفاع الحر وإصدار ما يتعلق بها من مجموعات بيانات بحثية بموجب ما يلزم من تراخيص مفتوحة؛	صفر
الدول الأعضاء التي تلقى الدعم وتنتفع بموارد المعرفة وتطورها وتتبادلها من خلال جملة وسائل منها تكنولوجيات المعلومات والاتصال ذات النطاق العريض، والأجهزة المحمولة والحلول المفتوحة، مع التشديد بوجه خاص على المعلمين والباحثين والمهنيين في مجال المعلومات.	استحداث أربع استراتيجيات وممارسات جيدة تقودها دول أعضاء في مجال الانتفاع بالمعلومات بما في ذلك انتفاع النساء والفتيات المصابات بإعاقات. إدراج ٢٠ شخصية من النساء أدت دوراً محورياً في التاريخ الأفريقي في منبر التعلم الإلكتروني المخصص للنساء في التاريخ الأفريقي، والذي يمثل جزءاً مكملاً للمرحلة الثانية من تاريخ أفريقيا العام؛ وإدراج مبادرات مماثلة في مناطق أخرى تدريجياً. ١٠ حالات من الممارسات الجيدة التي تدل على التعليم الجيد وتعلم تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لخدمة البيئات التعليمية بالتركيز بشدة على قضايا الجنسين والتشديد على تعزيز قدرات النساء والفتيات.	صفر
عدد الدورات التي تتسم بمنظور جنساني صريح والتي نُظمت في منتديات تتعلق بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.	تنظيم ما لا يقل عن ٤ دورات بشأن قضايا الجنسين	١

الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا

٥٨- من أجل كفالة وجود أكبر قدر من الاتساق والتفاعل بين الأولويتين العامتين لليونسكو، تتسم خطة العمل الثانية لأولوية المساواة بين الجنسين بالاتساق مع الاستراتيجية التنفيذية المتعلقة بأولوية أفريقيا (١٩١م ت/١٥). وسيعمل مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين عن كثب مع الموظفين في إدارة أفريقيا وكذلك في البرامج الرئيسية لكفالة تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في البرامج الرئيسية الستة جميعها المحددة في الاستراتيجية التنفيذية المتعلقة بأولوية أفريقيا، ولا سيما:

١ – تعزيز ثقافة السلام واللاعنف

٢ – تدعيم أسس النظم التعليمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا: تعزيز الإنصاف والجودة والجدوى

٣ – تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار والمعارف لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا

٤ – تعزيز العلوم من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا

٥ – تسخير قوة الثقافة لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام في إطار عملة التكامل الإقليمي

٦ – التشجيع على بناء بيئة مؤاتية لممارسة حرية التعبير ولتنمية وسائل الإعلام

٥٩- وسيتم تعميم المساواة بين الجنسين في البرامج الطليعية الستة كلها، من خلال تشجيع المشاركة المتساوية للنساء والرجال في النهوض بثقافة سلام، ودعم السياسات التعليمية المراعية لقضايا الجنسين وبخاصة برامج القرائية الجيدة المراعية للجنسين، وتعزيز مشاركة النساء في منصات الرياضيات والفيزياء، وتعزيز قدرات الصحفيات وتمثيل النساء في مجتمع الإعلام.

٦٠- ويمكن الاطلاع على تفاصيل النتائج المنشودة والمؤشرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين في كل من هذه البرامج الطليعية في الاستراتيجية التنفيذية المتعلقة بالأولوية المتمثلة في أفريقيا.

٦١- ويتمثل الهدف في استحداث نهج لتعميم المنظور الجنساني في جميع البرامج والأنشطة دون أن يجور ذلك على الأنشطة المتعلقة بالمشروعات الخاصة بقضايا الجنسين المنفذة في أفريقيا ولا سيما في ما يلي: – المعهد الدولي لبناء القدرات في أفريقيا – المؤسسات المتخصصة مثل المراكز من الفئة ٢ – كراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالمساواة بين الجنسين في أفريقيا، والمنظمات غير الحكومية – القطاع الخاص وغيره من الشركاء.

٦٢- وستسعى اليونسكو إلى تعزيز التعاون من أجل المساواة بين الجنسين مع جهات فاعلة حكومية ثنائية أو متعددة الأطراف، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجهات المعنية بقضايا الجنسين التابعة للجان الاقتصادية الإقليمية. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، سيتم بناء أوجه تآزر من خلال المكاتب دون الإقليمية لتنفيذ مشروعات محددة على الصعيد الوطني بينما

سيتم إقامة تعاون على الصعيد الإقليمي مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبنك التنمية الأفريقي وغيرهما من المؤسسات المالية دون الإقليمية.

معهد اليونسكو للإحصاء

٦٣- سيحرص المعهد قدر الإمكان على تصنيف جميع البيانات والمؤشرات الصادرة عن معهد اليونسكو للإحصاء حسب الجنس وإدماجها في مؤشر التكافؤ بين الجنسين. وتتجاوز هذه الأولوية معالجة البيانات إذ تتطلب بذل جهود مستمرة في مجالات العمل المنهجي وتنمية قدرات الإحصائيين الوطنيين من أجل إنتاج المؤشرات ذات الصلة في الوقت المناسب والتي تعكس قضايا المساواة بين الجنسين في مجالات اختصاص اليونسكو.

خدمات اليونسكو المتعلقة بالبرنامج والخدمات الداخلية

مكتب التخطيط الاستراتيجي

٦٤- يمثل مكتب التخطيط الاستراتيجي جهة الاتصال المركزية في الأمانة فيما يخص جميع المسائل البرنامجية والاستراتيجية والمسائل المتعلقة بالميزانية وبالتعاون مع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية والشراكات مع القطاعين العام والخاص، وهو يقوم بإسداء المشورة إلى المديرة العامة في هذا الصدد. ومن ثم، يتولى المكتب مسؤولية إعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للمنظمة (٣٧م/٤) وبرنامجها وميزانيتها (٣٧م/٥) بالتعاون الوثيق مع جميع وحدات الأمانة. ويوفر اتساقاً برنامجياً عاماً كي يضمن أن تتم الإشارة على النحو الملائم إلى جميع الشواغل، بما فيها الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين، في هذه الوثائق وأن خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، التي أعدها مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للاستراتيجية المتوسطة الأجل (٣٧م/٤) والنتائج المنشودة الواردة في الوثيقة (٣٧م/٥).

٦٥- كما يتولى مكتب التخطيط الاستراتيجي مسؤولية رصد وتقييم عملية تنفيذ البرنامج والميزانية المعتمدين (٣٧م/٥) وفقاً لنهج الإدارة والميزنة القائم على النتائج وتقديم تقارير في هذا الصدد إلى الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو (التقريران م ت/٤ وم/٣) تتضمن معلومات بشأن تنفيذ الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين، ويقوم مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين بتنسيق ذلك مع جميع وحدات الأمانة.

٦٦- ويقدم مكتب التخطيط الاستراتيجي الدعم لتلبية متطلبات مؤشرات خطة العمل المعدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة والتي صُممت لتعزيز المساءلة وقياس التقدم صوب تحقيق وكالات الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

مكتب الإدارة المالية

٦٧- إن مكتب الإدارة المالية ملتزم بتطبيق آليات التوازن بين الجنسين في تعيين الموظفين الإداريين في المكاتب الميدانية وكبار الموظفين. فيبلغ عدد النساء ٥٨ امرأة من أصل ٨٣ موظفاً يعملون في المقر. ويشغل النساء ٣ وظائف من درجة مدير-٢ إلى م-٥ من أصل ٦ موظفين. أما في المكاتب الميدانية وبالتحديد في مناصب الموظفين الإداريين التي يبلغ عددها ٤٠ منصباً على الصعيد الدولي في ٥٥ مكتباً الدولي، تحظى النساء بأحد عشر منصباً والرجال بتسعة عشر منصباً وتبقى عشرة مناصب شاغرة.

مكتب إدارة الموارد البشرية

٦٨- يظل التكافؤ بين الجنسين داخل الأمانة العامة أحد المجالات الحيوية للمنظمة. فعلى الرغم من أنه تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين عموماً في صفوف موظفي الأمانة، ينبغي إحراز تقدم في هذا الصدد فيما يخص الموظفين من درجة م-٤ وما فوقها. ولذلك، سيتواصل تنفيذ الأنشطة على النحو المحدد في خطة العمل للمساواة بين الجنسين (٢٠٠٨-٢٠١٥) والذي أكدته استراتيجية إدارة الموارد البشرية (٢٠١١-٢٠١٦) في ثلاثة مجالات عمل (التوظيف؛ والتدريب والتوجيه؛ واستبقاء الموظفين والموازنة بين الحياة المهنية والحياة الشخصية). وإضافة إلى ذلك ، سيتم تعزيز الثقافة التنظيمية الخاصة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيُظهر كبار الموظفين الإداريين، بوجه خاص، دورهم الريادي ودعمهم العام ودفاعهم عن هذه القضية. وسعياً إلى ذلك، ستواصل إدارة الموارد البشرية لفت انتباه الإدارة العليا إلى التكافؤ بين الجنسين عند اتخاذ قرارات بشأن المسائل المتعلقة بالموارد البشرية. وستواصل إدارة الموارد البشرية أيضا مراقبة قوة العمل داخل الأمانة عن كثب، بما في ذلك الوضع في كل برنامج رئيسي، ومكتب ومعهد، وإبلاغ كبار الموظفين الإداريين من خلال جداول متابعة دورية.

مرفق الإشراف الداخلي

٦٩- يسهم مرفق الإشراف الداخلي في الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين في اليونسكو من خلال عدة طرائق: يشجع تعميم منظور المساواة بين الجنسين في كل تقييم يجريه مرفق الإشراف الداخلي التعلّم ويزكي الوعي بشأن الأولوية العامة في صفوف الأطراف المعنية. وتتضمن عملية التعميم جملة أمور منها إدماج المساواة بين الجنسين في اختصاصات وصلاحيات عمليات التقييم، وجمع بيانات مصنفة بحسب الجنس وتحليلها، وعرض نتائج التقييم والتوصيات التي تتناول مسألة المساواة بين الجنسين من حيث صلتها بالسياسة أو البرنامج أو المشروع الذي يتم تقييمه، ومتابعة تنفيذ هذه التوصيات. وتسترعي عمليات التقييم انتباه مديري البرامج إلى سبل إدماج المساواة بين الجنسين (أو عدمه) في السياسة أو البرنامج أو المشروع الذي يتم تقييمه وإلى النتائج المحققة، توصي، عند الاقتضاء، بتعميم المساواة بين الجنسين في عمليات البرمجة وتنفيذها في المستقبل على نحو أفضل. كما يدعم مرفق الإشراف الداخلي عمليات التقييم التي تديرها البرامج الرئيسية بغية ضمان جودة هذه العمليات وتشجيع تعميم المساواة بين الجنسين فيها.

قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور

٧٠- يتولى قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور تعزيز ودعم تعاون المنظمة وشراكاتها مع مجموعات الجهات المعنية الرئيسية التي تتعامل معها (وهي الدول الأعضاء، بما فيها لجانها الوطنية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وعامة الجمهور). وسوف يتعاون القطاع، على هذا الأساس، تعاوناً وثيقاً مع جميع قطاعات البرنامج وغيرها من المرافق. ويؤدي دور المراقب في إطار اختصاصاته ومسؤولياته لضمان احترام المساواة بين الجنسين في المطبوعات وجميع المنتجات الإعلامية العامة الأخرى، وإيلاء قدر كاف من الاهتمام لقضايا الجنسين في المراسلات مع الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني فضلاً عن تنظم المؤتمرات والندوات.

٧١- وسيتم الاضطلاع بالأنشطة المحددة التالية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعميمها وإبراز أنشطة اليونسكو في هذا المجال:

- إدراج معلومات بشأن المساواة بين الجنسين على نحو منتظم في اجتماعات إعلام المديرة العامة؛
- توفير سبل الانتفاع بالمعلومات للوفود الدائمة واللجان الوطنية من خلال تدريب جميع السفراء وأمناء اللجان الوطنية الحديثي التعيين؛
- ضمان تطبيق القرار الجديد الخاص ببرنامج المساهمة الذي ينص على أنه يجب أن يتعلق طلب واحد من بين الأولويات الثلاث الأولى بقضايا الجنسين أو تعميم المنظور الجنساني (مما سيزيد نسبتهما في المشروعات من ١٠٪ إلى ٣٣٪)؛
- توعية المستفيدين من برنامج المنح الدراسية بالمساواة بين الجنسين (تمنح ٥٧٪ من المنح الدراسية للنساء)؛
- اشتراط تمتع المنظمات غير الحكومية بدرجة من الوعي بشأن المساواة بين الجنسين في عمليات القبول الجديدة؛
- التأكد من أن يجرى تقييم لاقتراحات النشر من منظور جنساني وأن يراعى خلال اجتماعات مجلس إدارة المنشورات في الموافقة النهائية على المطبوعات؛
- زيادة التغطية التي تحظى بها أنشطة اليونسكو الخاصة بالمساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام الكبرى على الصعيدين الوطني والدولي؛
- تيسير نشر المعارف والمعلومات من خلال البرنامج الجامع لإدارة مضامين الإنترنت.

إدارة خدمات الدعم

٧٢- ستواصل إدارة خدمات الدعم جهودها الرامية إلى وضع سياسة بشأن لغة حيادية من الناحية الجنسانية وتحديث المبادئ التوجيهية الخاصة باستخدام اللغة الحيادية من الناحية الجنسانية لمختلف الأغراض وعلى مختلف المستويات –

وذلك في الدليل الإداري؛ والوثائق المحددة زمنياً؛ والمراسلات الخارجية والداخلية؛ والرسائل والخطابات والعروض الرئيسية. وتقترح الأمانة المعنية بالدليل الإداري إدراج فصلاً في الدليل الإداري يتضمن الخيارات التي اتُّخذت بشأن السياسات العامة وتعريفات واضحة قابلة للتطبيق بوجه عام في جميع أعمال الأمانة. ويُقترح تنقيح البنود القائمة في الدليل الإداري ودليل الموارد البشرية ودليل المراسلات وغيره، في مرحلة لاحقة، بغية التخلص من اللغة المتحيزة ضد المرأة.

الجزء جيم: طرائق التنفيذ

الاتساق والشراكات

٧٣- سيكمل عملية النهوض بالمساواة في برامج اليونسكو وأنشطتها مشاركة تامة في كل أنشطة الأمم المتحدة المشتركة بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين، وبصفة خاصة إقامة تعاون وثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وستواصل اليونسكو المساهمة والمشاركة النشطة في العمليات والبرامج العالمية المتصلة بالمساواة بين الجنسين في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وسيجري أيضاً تنمية الشراكات مع شبكات اليونسكو والمنظمات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى ذات الصلة وتعزيزها.

إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين في الثقافة التنظيمية لليونسكو وبنيتها وعملياتها

٧٤- ستستمر اليونسكو أيضاً في السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في إطار هياكلها وعملياتها التنظيمية الداخلية، بما في ذلك في إدارة الموارد البشرية، والوظائف الإدارية والخدمات التقنية، حيثما ينطبق ذلك.

تخصيص الموارد

٧٥- سترمي جميع البرامج الرئيسية والخدمات الداخلية والمركزية، إثباتاً لالتزامها بالأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين، إلى تخصيص قدر ملحوظ من الموارد لتعميم المنظور الجنساني والاضطلاع بأنشطة مراعية لقضايا الجنسين. وترد الموارد المخصصة حالياً لكل من البرامج الرئيسية والواردة في الوثيقة ٣٧م/٥ في الجزء باء أعلاه في إطار الأجزاء المخصصة لكل من البرامج الرئيسية. وينبغي النظر إلى المبالغ المشار إليها على أنها حدود دنيا من الالتزامات، وسترمي القطاعات إلى زيادة ما تخصصه من موارد للمساواة بين الجنسين في دورة الميزانية المقبلة. وإن إدراج مؤشر جنساني في إطار خطة العمل المعدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من شأنه أن ييسر قياس الميزانية المخصصة للأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين.

إطار المساءلة

٧٦- استناداً إلى مؤشرات خطة العمل المعدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وضعت اليونسكو إطار المساءلة التالي لتنفيذ خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين:

المساءلة	العنصر	الوحدة المسؤولة	مصدر المعلومات
	١ – السياسة والخطة	– مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين بالتعاون مع مكتب التخطيط الاستراتيجي والبرامج الرئيسية والخدمات المركزية والمكاتب الميدانية والمعاهد التي يربطها تعاون مع مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين؛ – مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين مع البرامج الرئيسية والخدمات المركزية والمكاتب الميدانية والمعاهد	– الوثيقتان م/٤ وم/٥ – خطة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين وتحديثاتها
	٢ – الأداء والإدارة فيما يتعلق بمراعاة قضايا الجنسين	– المديرة العامة لكبار الموظفين الإداريين؛ – جميع جهات الإشراف وإدارة الموارد البشرية لجميع الموظفين؛ – مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين بالتعاون مع الجهات المشرفة على شبكة جهة التنسيق المعنية بقضايا الجنسين	– رسائل تكليف كبار الموظفين الإداريين – نظام PERFOWEB (أو بديله) – عمليات تقييم جهة التنسيق المعنية بقضايا الجنسين
النتائج	٣ – التخطيط الاستراتيجي	– مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين بالتعاون مع مكتب التخطيط الاستراتيجي والبرامج الرئيسية والخدمات المركزية والمكاتب الميدانية والمعاهد؛	الوثيقة م/٤ الوثيقة م/٥ الوثائق الاستراتيجية ووثائق التخطيط الأخرى
	٤ – عمليتا الرصد وإعداد التقارير	– أخصائيو برنامج ومديرون والمكاتب التنفيذية التي اعتمدها مساعدو المديرة العامة؛ – يجري الاستعراض مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين بالتعاون مع مكتب التخطيط الاستراتيجي؛ – رصد مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين من خلال مبادرة "بناء قاعدة معارف بشأن المساواة بين الجنسين"؛ – مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين بإسهام من البرامج الرئيسية والخدمات المركزية والمكاتب الميدانية والمعاهد	– نظام سيستر، الوثيقة م ت/٤ – نظام سيستر، الوثيقة م ت/٤ – التقارير الخاصة الصادرة عن مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين – تقرير المديرة العامة المستقل بشأن المساواة بين الجنسين المقدم إلى المؤتمر العام

الإشراف	٥ – التقييم	مرفق الإشراف الداخلي	– تقارير تقييم مرفق الإشراف الداخلي
	٦ – تقارير المراجعة المراعية لقضايا الجنسين	مرفق الإشراف الداخلي	– مرفق الإشراف الداخلي/تقارير مراجعة الحسابات
	٧ – استعراض البرنامج	أخصائيو برنامج ومديرون والمكاتب التنفيذية ومساعدو المديرة العامة؛	– عمليات تحليل خطط العمل ونظام سيستر والوثيقة م/٤
الموارد المالية والبشرية	٨ – تعقب الموارد المالية	مكتب الإدارة المالية بالتعاون مع مكتب إدارة المعارف ونظم المعلومات (بدعم تقني من مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين)	– الوثيقتان م/٥ وم ت/٤ ونظام سيستر والتقارير المالية لمكتب الإدارة المالية
	٩ – تخصيص الموارد المالية	مساعدو المديرة العامة ومديرو/رؤساء الخدمات المركزية والمكاتب الميدانية المعاهد بالتعاون مع مكتب التخطيط الاستراتيجي ومكتب الإدارة المالية	– الوثيقتان م/٥ وم ت/٥ ونظام سيستر
	١٠– هيكل المساواة بين الجنسين (أ) شبكة جهة التنسيق المعنية بقضايا الجنسين، (ب) التكافؤ بين الجنسين في الأمانة (ج) والإدارة/الوحدة المعنية بقضايا الجنسين	– مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين وجميع المشرفين على شبكة جهة التنسيق المعنية بقضايا الجنسين؛ – إدارة الموارد البشرية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأمانة – المديرة العامة للإدارة/الوحدة المعنية بقضايا الجنسين	– وصف الوظائف في جهة التنسيق المعنية بقضايا الجنسين واختصاصات الجهة وصلاحياتها – تقارير إدارة الموارد البشرية المقدمة إلى المجلس التنفيذي – عدد الوظائف والميزانية المخصصة للإدارة/الوحدة المعنية بقضايا الجنسين في الوثيقتين م/٥ وم ت/٤
	١١– الثقافة التنظيمية	جميع الموظفين بقيادة كبار الموظفين الإداريين وإدارة الموارد البشرية	– تقييم رسائل التكليف ونظام Perfoweb وتنفيذ خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين
القدرات	١٢– التقييم	مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين	– نتائج الدراسة الاستقصائية لتقييم القدرات؛ برنامج تنمية القدرات للفترة ٢٠١٤–٢٠١٧
	١٣– التنمية	مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين بالتعاون مع جميع وحدات الأمانة في المقر والمكاتب الميدانية والمعاهد بما في ذلك فريق كبار الموظفين الإداريين	خطط التدريب وتقارير التدريب وشهادات التدريب ومواد وأدوات التدريب

الاتساق وإدارة المعارف والمعلومات	١٤- توليد المعرفة، والاتصال	- قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور بإسهام من جميع وحدات الأمانة في المقر والمكاتب الميدانية؛ - مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين	- المواقع على الإنترنت، ووسائل الإعلام الاجتماعية والمطبوعات والمواد الإعلامية البصرية والمطبوعة؛ وخطة التوعية بشأن المساواة بين الجنسين - التقارير والمواد البصرية المتعلقة بمبادرة بناء قاعدة معارف للمساواة بين الجنسين؛ والتقارير المستقلة الخاصة بالمساواة بين الجنسين المقدمة إلى المؤتمر العام
	١٥- الاتساق	مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين وجميع مساعدي المديرة العامة، ومديرو/رؤساء الخدمات المركزية، والمكاتب الميدانية، ومكاتب الاتصال، والمعاهد	- تقارير عن المهام؛ التقارير وغيرها من مواد الاتصال بشأن المبادرات المشتركة

الأدوار والمسؤوليات

٧٧- يتعين على جميع موظفي اليونسكو والدول الأعضاء أداء دورهم كي يصبح تعميم المنظور الجنساني فعالاً وناجحاً. ويسلط الجدول التالي الضوء على هيكل الأدوار والمسؤوليات المضطلع بها داخل المنظمة للإسهام في تحقيق الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين.

كبار الموظفين الإداريين - نائب المديرة العامة ومساعدو المديرة العامة ومديرو المكاتب والأقسام في المقر؛ مديرو ورؤساء المكاتب والمعاهد التي أنشئت بعيداً عن المقر، والرؤساء	- سيضطلع كبار الموظفين الإداريين بدور القيادة العام في تنفيذ الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال ما يلي: - إدماج المساواة بين الجنسين في الأهداف الاستراتيجية والوثائق والأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها قطاعاتهم/خدماتهم/مكاتبهم الميدانية/معاهدهم؛ - ضمان إبلاغ مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين واستشارتهما في جميع البرامج والأحداث والأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في قطاعهم أو مكتبهم وقسمهم أو معهدهم - تهيئة بيئة ممكنة لجهات التنسيق المعنية بقضايا الجنسين الخاضعة لإشرافهم من خلال إدراج هذه المهمة في أوصاف وظائفها مع تخصيص قدر كاف من وقت العمل لهذه المهمة وإشراكها في الاجتماعات والعمليات ذات الصلة بها؛ - إتاحة الفرص لبناء القدرات لدى الموظفين الخاضعين لإشرافهم؛

	– إدماج تعميم المنظور الجنساني بوصفه معياراً لتقييم أداء الموظفين الخاضعين لإشرافهم؛ – ترويج المساواة بين الجنسين في برامج اليونسكو وأنشطتها بالتعاون مع شركاء. – تقديم، كل ستة أشهر، تقارير إلى المديرة العامة بشأن الأنشطة المحددة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في قطاعهم/خدمتهم/مكتبهم الميداني/معهدهم.
المكاتب التنفيذية	– تؤدي المكاتب التنفيذية دوراً محورياً في عملية تعميم المنظور الجنساني من خلال عملها على إعداد الوثيقتين م/٤ وم/٥ ومهمتها المتمثلة في الإشراف على خطط العمل الخاصة بالبرامج الرئيسية. وينبغي أن يكون لكل مكتب تنفيذي جهة تنسيق معنية بقضايا الجنسين (انظر أدناه) لضمان إدماج منظورات المساواة بين الجنسين في هذا النشاط. وينبغي لجهة التنسيق المعنية بقضايا الجنسين هذه أن تبلغ مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين بانتظام بجميع المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وأن تقيم اتصالاً معهما.
شعبة المساواة بين الجنسين	ستواصل شعبة المساواة بين الجنسين ما يلي: – إسداء المشورة بشأن السياسات والإرشاد الاستراتيجي لكبار الموظفين الإداريين من أجل تنفيذ الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين تنفيذاً فعالاً؛ – تنسيق العمل الرامي إلى تنفي الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات اليونسكو؛ – تعبئة التزام الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء، في داخل اليونسكو، سياسياً بتحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من خلال ترويج الأنشطة وإبراز صورتها؛ – تقديم إسهام في المؤتمرات والاجتماعات الرئيسية المتعلقة بجميع مجالات اختصاص اليونسكو لضمان تناول المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بصورة منتظمة ومنهجية؛ – تقديم الدعم التقني لجميع الموظفين وبناء قدراتهم من أجل إتاحة تعميم المنظور الجنساني وإعداد البرامج الخاصة بقضايا الجنسين على نحو فعال؛ وينبغي أن يقدم هذا الدعم التقني في جميع مراحل دورة إعداد البرامج مع توافر أعضاء مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين لتقديم الدعم في تخطيط العمل والتنفيذ والرصد. وسيقدم دعم مخصص لكل موظف بعد إجراء تقييم لاحتياجاته وذلك لإتاحة إجراء دورات تدريبية خاصة بكل قطاع تلبي احتياجات جميع الموظفين.

	– رصد تنفيذ خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين وجميع الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتقديم تقارير بشأنها؛ – تمثيل اليونسكو في الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات الدولية فيما يتعلق بحقوق المرأة وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين؛ – تنسيق جهود اليونسكو المبذولة في سبيل تحقيق جميع مؤشرات خطة العمل المعدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وضمان المشاركة النشطة للبرامج والخدمات المركزية في عمليات إعداد التقارير وتلبية المتطلبات؛ – مواصلة إقامة شراكات وشبكات وتعزيزها وإقامة شبكات ابتكارية تعاونية جديدة لتعزيز المساواة بين الجنسين؛ – التواصل بشأن ما حقق من إنجازات في الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين في داخل اليونسكو ومع الشركاء الخارجيين؛ – تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء والشركاء الآخرين من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، وذلك في مجالات اختصاص اليونسكو
الفريق الاستشاري المعني بالمساواة بين الجنسين	سيدعى هذا الفريق الاستشاري، الذي يرأسه مدير شعبة المساواة بين الجنسين والذي يتألف من كبار الموظفين الإداريين المنتمين إلى شتى قطاعات اليونسكو، إلى العمل بصفته لجنة استشارية معنية بتنفيذ هذه الأولوية.
جهة التنسيق المعنية بقضايا الجنسين (شبكة جهة التنسيق المعنية بقضايا الجنسين)	ستعزز شبكة جهة التنسيق المعنية بقضايا الجنسين من خلال تقييم قدرات جميع جهات التنسيق المعنية بقضايا الجنسين وتحديد عناصر هذه الجهات أينما كان الأمر ضرورياً. وستحصل جميع جهات التنسيق المعنية بقضايا الجنسين على اختصاصات وصلاحيات ينبغي أن تدمج في أوصاف وظائفها وعمليات تقييم أدائها. وينبغي لجهات الإشراف ضمان قدرة جهات التنسيق المعنية بقضايا الجنسين على تكريس ٢٠٪ من وقت عملها لأنشطة تتعلق بقضايا الجنسين. وتتولى جهات التنسيق المعنية بقضايا الجنسين ما يلي: – دعم كبار الموظفين الإداريين والموظفين في قطاعاتهم ومكتبهم ومعهدهم لتنفيذ تعميم المنظور الجنساني؛ – الاضطلاع بدور همزة الوصل وقناة معلومات بين مكتب المديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين ووحدتها؛ – تقديم تقارير بشأن التقدم المحرز في تعميم المنظور الجنساني في قطاعاتهم وتحديد مجالات أفضل الممارسات لإعادة تطبيقها والتحديات والحاجات التي ينبغي مواجهتها

أخصائيو برنامج – المقر والمكاتب الميدانية والمعاهد	يتعين على جميع أخصائيي البرنامج إدراج شواغلهم بشأن المساواة بين الجنسين في برامجهم وأنشطتهم، وذلك في جميع مراحل دورة البرمجة.
الدول الأعضاء والمجتمع المدني	سيتم إشراك ممثلي الدول الأعضاء (الوفود الدائمة واللجان الوطنية والمجالس النيابية وأندية اليونسكو والمنظمات غير الحكومية) بوصفهم شركاء في تنفيذ خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين، من خلال تنظيم أنشطة مشتركة مع أمانة اليونسكو تتعلق بالمساواة بين الجنسين ومن خلال ترويج المساواة بين الجنسين في دولهم.

ANNEX I

KEY GENDER EQUALITY CONCEPTS AND DEFINITIONS

Gender:

What it is:

Social meaning given to being a woman or a man

Social characteristics – not biological differences – used to define a woman or a man

What it does:

Defines the boundaries of what women and man can and should be and do

Shapes and determines the behavior, roles, expectations, and entitlements of women and men

Provides rules, norms, customs, and practices

Sex: The biological differences between men and women.

Gender Analysis: An assessment exercise to understanding the differences and similarities between women and men with regards to their experiences, knowledge, conditions, needs, access to and control over resources, and access to development benefits and decision-making powers. It is critical step towards gender-responsive and gender- transformative planning and programming.

Sex-disaggregated data: Data that is collected and presented separately on men and women.

Gender parity: Numerical concept for representation and participation. Necessary but not sufficient step on the road to gender equality.

Gender Equity: Targeted measures are often needed to compensate for historical and social disadvantages that prevent women and men from otherwise being equals. These measures (temporary special measures), such as affirmative action, may necessitate different treatment of women and men in order to ensure an equal outcome. Equity leads to equality.

Gender Equality: Women and men enjoy the same status and have equal opportunity to realize their full human rights and potential to contribute to national, political, economic, social and cultural development, and to benefit from the results.

It is the equal valuing by society of both the similarities and the differences between women and men and the different roles they play.

Discrimination against women means “any discrimination, exclusion or restriction made on the basis of sex which has the effect or purpose of impairing or nullifying the recognition, enjoyment or exercise by women, irrespective of their marital status, on a basis of equality of men and women, of human rights and fundamental freedoms in the political, economic, social, cultural, civil or any other field;” Article 1 of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW).

Empowerment: Collective and individual process of women and men having control over lives, setting their own agendas, gaining skills, building self-confidence, solving problems and developing self-reliance.

Gender division of labour is the result of how each society divides work among men and among women according to what is considered suitable or appropriate to each gender.

Women in development (WID) The WID approach aims to integrate women into the existing development process by targeting them, often in women-specific activities. Women are usually passive recipients in WID projects, which often emphasize making women more efficient producers and increasing their income. Although many WID projects have improved health, income or resources in the short term, because they did not transform unequal relationships, a significant number were not sustainable. A common shortcoming of WID projects is that they do not consider women's multiple roles or that they miscalculate the elasticity of women's time and labour. Another, is that such projects tend to be blind to men's roles and responsibilities in women's (dis)empowerment.

Gender and development (GAD) The GAD approach focuses on seeking to address unequal gender relations which prevent inequitable development and which often lock women out of full participation. GAD seeks to have both women and men participate, make decisions and share benefits. The biggest difference between WID and GAD is that WID projects traditionally were not grounded in a comprehensive gender analysis. The GAD approach is gender-analysis driven. There is definitely a need for women-specific and men-specific interventions at times.

These complement gender initiatives. Research shows that the success of both sex-specific and gender activities are directly linked with the depth of the gender analysis that informs them. A successful GAD approach requires sustained long-term commitment.

Practical needs refer to what women (or men) perceive as immediate necessities such as water, shelter and food.

Strategic (gender) Interests Interventions addressing strategic gender interests focus on fundamental issues related to women's (or, less often, men's) subordination and gender inequities. Strategic gender interests are long-term, usually not material, and are often related to structural changes in society regarding women's status and equity. They include legislation for equal rights, reproductive choice, and increased participation in decision-making. The notion of "strategic gender needs", first coined in 1985 by Maxine Molyneux1, helped develop gender planning and policy development tools, such as the Moser Framework, which are currently being used by development institutions around the world.

Gender Aware – knowing that there are issues, differences and inequalities between women and men

Gender Sensitive – acknowledging differences and inequalities between women and men as requiring attention

Gender Responsive – above + articulating policies and initiatives which address the different needs, aspirations, capacities and contributions of women and men

Gender Transformative – Policies and initiatives that challenge existing and biased/discriminatory policies, practices, programmes and affect change for the betterment of life for all.

Violence against women is defined in Article 1 of the Declaration on the Elimination of Violence against Women (1993). The term refers to "any act of gender-based violence that results in, or is likely to result in, physical, sexual or psychological harm or suffering to women, including threats of such acts, coercion or arbitrary deprivation of liberty, whether in public or in private life".

Gender Focal Point (GFP): GFPs are persons who have been designated within an institution or organization to monitor and stimulate greater consideration of gender equality issues in daily operations. Some use the term to refer to National Ministries of Women's Affairs or heads of administrative services that exclusively work on the promotion of women's rights and equal opportunities.

ANNEX II

UNITED NATIONS SYSTEM-WIDE ACTION PLAN (SWAP) FRAMEWORK

Accountability

Element	Approaches requirements	Meets requirements	Exceeds requirements
1. Policy and plan	1a. Gender equality and women's empowerment, including gender mainstreaming and the equal representation of women, policies and plans in the process of being developed.	1b. Up to date gender equality and women's empowerment, including gender mainstreaming and the equal representation of women, policies and plans implemented.	1ci. Up-to-date gender equality and women's empowerment, including gender mainstreaming and the equal representation of women, policies and plans implemented. and 1cii. Specific senior level mechanism in place for ensuring accountability for promotion of gender equality and the empowerment of women.
2. Gender responsive performance and management	2a. Core values and/or competencies being revised to include assessment of gender equality and the empowerment of women.	2b. Assessment of gender equality and the empowerment of women integrated into core values and/or competencies for all staff, with a particular focus on levels P4 or equivalent and above.	2ci. Assessment of gender equality and the empowerment of women integrated into core values and/or competencies for all staff, with a particular focus on levels P4 or equivalent and above including decision making positions in all Committees, Missions and Advisory Bodies. and 2cii. System of recognition in place for excellent work promoting gender equality and women's empowerment.

Results

Element	Approaches requirements	Meets requirements	Exceeds requirements
3. Strategic planning	3a. Gender analysis in the central strategic planning document and main country programme documents or 3a The central strategic planning document includes at least one specific outcome/expected accomplishment and one specific indicator on gender equality and women's empowerment	3bi. Gender analysis in the central strategic planning document and main country programme documents and 3bii. The central strategic planning document includes at least one specific outcome/expected accomplishment and one specific indicator on gender equality and women's empowerment	3ci Gender analysis in the central strategic planning document and main country programme documents and 3cii. The central strategic planning document includes more than one specific outcome/expected accomplishment and more than one specific indicator on gender equality and women's empowerment

4. Monitoring and reporting	4a. Reporting on gender equality and women's empowerment results in relation to the central strategic planning document or 4b. All key entity data is sex-disaggregated, or there is a specific reason noted for not disaggregating data by sex	4bi. Reporting on gender equality and women's empowerment results in relation to the central strategic planning document and 4bii. All key entity data is sex-disaggregated, or there is a specific reason noted for not disaggregating data by sex	4ci. Reporting on gender equality and women's empowerment results in relation to the central strategic planning document and 4cii. All key entity data is sex-disaggregated, or there is a specific reason noted for not disaggregating data by sex and 4ciii. Entity RBM guidance mainstreams gender equality and the empowerment of women.

Oversight

Element	Approaches requirements	Meets requirements	Exceeds requirements
5. Evaluation	5a. Meets some of the UNEG gender-related norms and standards.	5b. Meets the UNEG gender-related norms and standards.	5ci. Meets the UNEG gender-related norms and standards and 5cii. Demonstrates effective use of the UNEG guidance on evaluating from a human rights and gender equality perspective.
6. Gender responsive auditing	6a. The risk related to the organization's strategy and plans to achieve gender equality and the empowerment of women are considered as part of the risk based annual planning cycle.	6b. Consultation takes place with the gender focal point/department on risks related to gender equality and the empowerment of women, as part of the risk based audit annual planning cycle.	6ci. Consultation takes place with all levels of the organization on risks related to gender equality and the empowerment of women as part of the risk based audit annual planning cycle and 6cii. ILO Participatory Gender Audit or equivalent carried out at least every five years.
7. Programme review	7a. Programme quality control systems partly integrate gender analysis.	7b. Programme quality control systems fully integrate gender analysis.	7ci. Programme quality control systems fully integrate gender analysis and 7cii. Recognition in place for programmes that excel on gender equality and women's empowerment.

Human and financial resources

Element	Approaches requirements	Meets requirements	Exceeds requirements
8. Financial resource tracking	8a. Working towards a financial resource tracking mechanism to quantify disbursement of funds that promote gender equality and women's empowerment	8b. Financial resource tracking mechanism in use to quantify disbursement of funds that promote gender equality and women's empowerment	8c. Financial resource tracking mechanism in use to quantify disbursement of funds that promote gender equality and women's empowerment and 8ci. Results of financial resource tracking influences central strategic planning concerning budget allocation
9. Financial resource allocation	9a. Financial benchmark is set for implementation of the gender equality and women's empowerment mandate	9b. Financial benchmark for resource allocation for gender equality and women's empowerment mandate is	9c. Financial benchmark for resource allocation for gender equality and women's empowerment mandate is exceeded
10. Gender architecture	10ai. Gender focal points or equivalent at Headquarters, regional and country levels are: a. appointed from staff level P-4 and above for both mainstreaming and representation of women b. have written terms of reference c. at least 20% of their time is allocated to gender focal point functions or 10aii. Plan in place to achieve the equal representation of women for General Service staff and at P-4 and above levels in the next five years	10bi. Gender focal points or equivalent at Headquarters, regional and country levels are: a. appointed from staff level P4 and above for both mainstreaming and representation of women b. have written terms of reference c. at least 20% of their time is allocated to gender focal point functions and 10bii. The entity has reached the equal representation of women for General Service staff and also at P4 and above levels and 10biii. Gender department/unit is fully resourced according to the entity mandate.	10ci. Gender focal points or equivalent at Headquarters, regional and country levels are: a. appointed from staff level P-4 and above b. have written terms of reference c. at least 20% of their time is allocated to gender focal point functions d. specific funds are allocated to support gender focal point networking and 10cii. The entity has reached the equal representation of women for General Service staff and also at P-4 and above levels including the senior most levels of representation in field offices, Committees and Funds linked to the entity irrespective of budgetary source and 10ciii. Gender department/unit is fully resourced according to the entity mandate.

11. Organization-al culture	11a. Organizational culture partly supports promotion of gender equality and the empowerment of women.	11b. Organizational culture fully supports promotion of gender equality and the empowerment of women.	11c. Organizational culture fully supports promotion of gender equality and the empowerment of women and 11ci. Senior managers demonstrate leadership and public championing of promotion of the equal representation of women.

Capacity

Elements	Approaches requirements	Meets requirements	Exceeds requirements
12. Assessment	12a. Assessment of capacity in gender equality and women's empowerment for individuals in entity is carried out.	12bi. Entity-wide assessment of capacity of staff at Headquarters, regional and country levels in gender equality and women's empowerment is carried out and 12bii. A capacity development plan is established or updated at least every five years.	121ci. Entity-wide assessment of capacity of staff at Headquarters, regional and country levels in gender equality and women's empowerment is carried out and 12cii. A capacity development plan is established or updated at least every three years.
13. Development	13a. Working towards ongoing mandatory training for all levels of staff at Headquarters, regional and country offices.	13bi. Ongoing mandatory training for all levels of entity staff at Headquarters, regional and country offices.	13ci. Ongoing mandatory training for all levels of entity staff at Headquarters, regional and country offices and 13cii. Senior managers receive tailored training during orientation.

Coherence, knowledge and information management

Element	Approaches requirements	Meets requirements	Exceeds requirements
14. Knowledge generation and communication	14a. Internal production and exchange of information on gender equality and women's empowerment.	14b. Knowledge on gender equality and women's empowerment is systematically documented and publicly shared and 14bi. Communication plan includes gender equality and women's	14ci. Knowledge on gender equality and women's empowerment is systematically documented and publicly shared and 14cii. Communication plan includes gender equality and women's empowerment as an integral component of internal and public information dissemination

		empowerment as an integral component of internal and public information dissemination.	and 14ciii. Entity is actively involved in an inter-agency community of practice on gender equality and the empowerment of women.
15. Coherence	15a. Participates in an *ad hoc* fashion in inter-agency coordination mechanisms on gender equality and the empowerment of women.	15bi. Participates systematically in inter-agency coordination mechanisms on gender equality and the empowerment of women.	15ci. Participates systematically in inter-agency coordination mechanisms on gender equality and the empowerment of women and 15cii. Participates in the United Nations SWAP peer review process.

Annexe 1 : Concepts clés relatifs à l'égalité des genres et définitions

Genre :

Qu'est-ce que c'est :

Ce que signifie socialement être une femme ou un homme

Caractéristiques sociales – et non différences biologiques – invoquées pour définir une femme ou un homme

Quelles en sont les incidences :

Délimiter le champ de ce que peut être et faire un homme ou une femme

Façonner et déterminer le comportement, les rôles, les attentes et les droits des femmes et des hommes

Fonder des règles, des normes, des coutumes et des pratiques.

Sexe : Caractères biologiques différenciant la femme et l'homme.

Analyse de genre : Exercice d'évaluation visant à comprendre les différences et similitudes entre femmes et hommes en ce qui concerne leurs expériences, leurs connaissances, leur situation, leurs besoins, leur accès aux ressources et leur contrôle de celles-ci, et leur accès aux fruits du développement et aux pouvoirs décisionnels. C'est une étape essentielle vers une planification et une programmation attentives et transformatrices en matière de genre.

Données ventilées par sexe : Données collectées et présentées séparément pour les hommes et les femmes.

Parité des genres : Concept numérique mesurant la représentation et la participation. Étape nécessaire mais non suffisante sur la voie de l'égalité des genres.

Équité entre les genres : Des mesures ciblées sont souvent indispensables pour compenser des désavantages historiques et sociaux qui empêchent les femmes et les hommes d'être égaux par ailleurs. Ces mesures (dispositions temporaires spéciales), telles que mesures palliatives (« action positive »), peuvent nécessiter des différences de traitement entre femmes et hommes pour rétablir l'égalité. L'équité conduit à l'égalité.

Égalité des genres : Femmes et hommes jouissent du même statut et ont des chances égales de réaliser pleinement leurs droits humains et leur potentiel afin de contribuer au développement politique, économique, social et culturel national, et d'en recueillir les bénéfices.

La société accorde une égale valeur aux similitudes comme aux différences des femmes et des hommes et aux différents rôles joués par eux.

Discrimination à l'égard des femmes : « Toute distinction, exclusion ou restriction fondée sur le sexe qui a pour effet ou pour but de compromettre ou de détruire la reconnaissance, la jouissance ou l'exercice par les femmes, quel que soit leur état matrimonial, sur la base de l'égalité de l'homme et de la femme, des droits de l'homme et des libertés fondamentales dans les domaines politique, économique, social, culturel et civil ou dans tout autre domaine » (article premier de la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes).

Autonomisation : Processus collectif et individuel visant à faire en sorte que femmes et hommes puissent prendre leur vie en mains, définir leurs propres objectifs, acquérir des compétences, prendre confiance en soi, résoudre les problèmes et compter sur eux-mêmes.

Division du travail selon le genre : Résultat de la répartition des tâches entre hommes et femmes dans chaque société selon ce qui est considéré comme souhaitable ou adapté à chaque genre.

Les femmes dans le développement (approche WID) : L'approche WID vise à intégrer les femmes dans le processus de développement existant en les ciblant, souvent dans le cadre d'activités spécifiquement féminines. Les femmes sont en général des bénéficiaires passives dans les projets de type WID, qui s'attachent souvent à faire d'elles des productrices plus efficientes et à accroître leur revenu. Même si de nombreux projets de type WID ont amélioré la santé, les revenus ou les ressources à moyen terme, un nombre significatif d'entre eux n'étaient pas durables parce qu'ils ne modifiaient en rien des relations fondées sur l'inégalité. Une erreur commune de ces projets est qu'ils ne tiennent pas compte des multiples rôles de la femme ou qu'ils évaluent mal l'élasticité du temps et du travail des femmes. Une autre est qu'ils tendent à occulter le rôle et les responsabilités des hommes dans la (dés)autonomisation des femmes.

Genre et développement (approche GAD) : L'approche GAD (genre et développement) vise à remédier aux inégalités dans les relations entre les genres qui font obstacle à un développement équitable et qui, souvent, interdisent aux femmes une participation pleine et entière. L'objectif est de faire en sorte que tant les femmes que les hommes puissent participer, prendre des décisions et partager les avantages. La principale différence entre l'approche WID et l'approche GAD est que les projets inspirés par la première n'étaient généralement pas ancrés dans une analyse globale selon le genre. L'approche GAD repose sur l'analyse de genre. Des interventions visant spécifiquement les femmes et les hommes apparaissent parfois absolument nécessaires.

Elles complètent les initiatives en faveur de l'égalité des genres. Les recherches montrent que le succès des activités, qu'elles soient sexospécifiques ou axées sur le genre, est directement lié à la profondeur de l'analyse de genre qui les éclaire. Pour porter ses fruits, une approche GAD exige un engagement soutenu à long terme.

Besoins pratiques : Désigne ce que les femmes (ou les hommes) perçoivent comme des nécessités immédiates, par exemple l'accès à l'eau, à un logement et à la nourriture.

Intérêts stratégiques (liés au genre) : Les interventions visant à servir des intérêts stratégiques liés au genre portent sur des questions fondamentales touchant les femmes (ou, moins souvent, les hommes) en rapport avec la subordination ou les inégalités. Les intérêts stratégiques liés au genre sont des intérêts à long terme, n'ayant généralement pas un caractère matériel et souvent indissociables de changements structurels dans la société concernant le statut des femmes et l'équité à leur égard. Ils comprennent l'adoption de lois garantissant l'égalité des droits, le libre choix en matière de procréation et une participation accrue à la prise de décision. Le concept de « besoins stratégiques propres à un genre », forgé pour la première fois en 1985 by Maxine Molyneux1, a facilité l'élaboration d'outils de planification et de formulation de politiques attentifs au genre, comme le Cadre Moser, qui sont aujourd'hui utilisés par les organismes de développement du monde entier.

Conscient des questions de genre : Qui connaît l'existence de problèmes, de différences et d'inégalités entre femmes et hommes.

Attentif au genre : Qui reconnaît la nécessité de prêter attention aux différences et inégalités entre femmes et hommes (on dit aussi « sensible au genre »).

Réactif en matière de genre : Comme ci-dessus, mais qui conçoit en outre des politiques et des initiatives visant à répondre aux aspirations, capacités, contributions et besoins différents des femmes et des hommes

Transformateur du genre : Politiques et initiatives visant à combattre les politiques, pratiques et programmes discriminatoires et induisant des changements propres à améliorer la vie de chacun.

Violence à l'égard des femmes : Définie à l'article premier de la Déclaration sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes (1993). L'expression désigne « tous actes de violence dirigés contre le sexe féminin, et causant ou pouvant causer aux femmes un préjudice ou des souffrances physiques, sexuelles ou psychologiques, y compris la menace de tels actes ou la privation arbitraire de liberté, que ce soit dans la vie publique ou dans la vie privée »

Point focal sur le genre (PFG) : Personnes qui ont été désignées au sein d'un établissement ou d'une organisation pour veiller et inciter à une plus grande prise en compte des questions d'égalité des genres dans les activités quotidiennes de cet établissement ou organisation. L'expression désigne parfois le ministère national chargé des questions touchant les femmes ou le chef d'un service administratif s'occupant exclusivement de la promotion des droits des femmes et de l'égalité des chances.

Annexe 2 : Cadre du Plan d'action à l'échelle du système des Nations Unies (SWAP)

Responsabilisation

Élément	Se rapproche des attentes	Satisfait les attentes	Dépasse les attentes
1. Politiques et plans	1a. Égalité des genres et autonomisation des femmes, y compris l'intégration des questions de genre et la représentation égale des femmes dans les politiques et les plans en cours d'élaboration.	1b. Promotion de l'égalité des genres et de l'autonomisation des femmes, y compris l'intégration des questions de genre et la représentation égale des femmes dans les politiques et les plans mis en œuvre.	1ci. Promotion de l'égalité des genres et de l'autonomisation des femmes, y compris l'intégration des questions de genre et la représentation égale des femmes dans les politiques et les plans mis en œuvre ; et 1cii. Mise en place d'un mécanisme spécifique au niveau de la direction afin de garantir la responsabilisation en matière de promotion de l'égalité des genres et de l'autonomisation des femmes.
2. Performances et gestion sensibles au genre	2a. Révision des valeurs et/ou des compétences centrales afin d'inclure l'évaluation de l'égalité des genres et de l'autonomisation des femmes.	2b. Intégration de l'évaluation de l'égalité des genres et de l'autonomisation des femmes dans les valeurs et/ou les compétences centrales de l'ensemble du personnel, en mettant l'accent en particulier sur le niveau P-4 et les niveaux équivalents ou supérieurs.	2ci. Intégration de l'évaluation de l'égalité des genres et de l'autonomisation des femmes dans les valeurs et/ou les compétences centrales de l'ensemble du personnel, en mettant l'accent en particulier sur le niveau P-4 et les niveaux équivalents ou supérieurs, notamment sur les postes de décision dans tous les comités, missions et organes consultatifs ; et 2cii. Mise en place d'un système de reconnaissance des efforts remarquables entrepris afin de promouvoir l'égalité des genres et l'autonomisation des femmes.

Résultats

Élément	Se rapproche des attentes	Satisfait les attentes	Dépasse les attentes
3. Planification stratégique	3a. Analyse du genre dans le document central de planification stratégique et les principaux documents de programmation par pays ; ou	3bi. Analyse du genre dans le document central de planification stratégique et les principaux documents de programmation par pays ; et	3ci Analyse du genre dans le document central de planification stratégique et les principaux documents de programmation par pays ; et

	3a. Le document central de planification stratégique inclut au moins un résultat/une réalisation escomptée spécifique et un indicateur spécifique sur l'égalité des genres et l'autonomisation des femmes.	3bii. Le document central de planification stratégique inclut au moins un résultat/une réalisation escomptée spécifique et un indicateur spécifique sur l'égalité des genres et l'autonomisation des femmes.	3cii. Le document central de planification stratégique inclut plusieurs résultats/réalisations escomptées spécifiques et plusieurs indicateurs spécifiques sur l'égalité des genres et l'autonomisation des femmes.
4. Suivi et présentation de rapports	4a. Rapports sur les résultats obtenus en matière d'égalité des genres et d'autonomisation des femmes au regard du document central de planification stratégique ; ou 4b. Toutes les données essentielles de l'entité sont ventilées par sexe, ou il existe une raison précise pour que ce ne soit pas le cas.	4bi. Rapports sur les résultats obtenus en matière d'égalité des genres et d'autonomisation des femmes au regard du document central de planification stratégique ; et 4bii. Toutes les données essentielles de l'entité sont ventilées par sexe, ou il existe une raison précise pour que ce ne soit pas le cas.	4ci. Rapports sur les résultats obtenus en matière d'égalité des genres et d'autonomisation des femmes au regard du document central de planification stratégique ; et 4cii. Toutes les données essentielles de l'entité sont ventilées par sexe, ou il existe une raison précise pour que ce ne soit pas le cas ; et 4ciii. Les orientations de l'entité en matière de RBM intègrent les questions relatives à l'égalité des genres et à l'autonomisation des femmes.

Supervision

Élément	Se rapproche des attentes	Satisfait les attentes	Dépasse les attentes
5. Évaluation	5a. Conforme à certaines règles et normes du GNUE relatives au genre.	5b. Conforme aux règles et normes du GNUE relatives au genre.	5ci. Conforme aux règles et normes du GNUE relatives au genre ; et 5cii. Démontre l'utilisation efficace des orientations du GNUE sur l'évaluation dans la perspective des droits de l'homme et de l'égalité des sexes.

6. Audit sensible au genre	6a. Les risques liés à la stratégie et aux plans de l'organisation visant à atteindre l'égalité des genres et l'autonomisation des femmes sont considérés comme une partie du cycle annuel de planification fondé sur les risques.	6b. Consultation avec le point focal pour le genre/département sur les risques liés à l'égalité des genres et à l'autonomisation des femmes, dans le cadre du cycle annuel de planification de l'audit fondé sur les risques.	6ci. Consultation avec toutes les catégories de personnel sur les risques liés à l'égalité des genres et à l'autonomisation des femmes, dans le cadre du cycle annuel de planification de l'audit fondé sur les risques ; et 6cii. Audit participatif de l'OIT sur l'égalité des genres ou équivalent réalisé au moins tous les cinq ans.
7. Examen des programmes	7a. Les systèmes de contrôle de la qualité des programmes intègrent partiellement l'analyse sexospécifique.	7b. Les systèmes de contrôle de la qualité des programmes intègrent pleinement l'analyse sexospécifique.	7ci. Les systèmes de contrôle de la qualité des programmes intègrent pleinement l'analyse sexospécifique ; et 7cii. Mise en place d'un système de reconnaissance des programmes qui excellent dans le domaine de l'égalité des genres et de l'autonomisation des femmes.

Ressources humaines et financières

Élément	Se rapproche des attentes	Satisfait les attentes	Dépasse les attentes
8. Suivi des ressources financières	8a. Élaboration d'un mécanisme de suivi des ressources financières permettant de quantifier les dépenses afin de promouvoir l'égalité des genres et l'autonomisation des femmes.	8b. Utilisation d'un mécanisme de suivi des ressources financières permettant de quantifier les dépenses afin de promouvoir l'égalité des genres et l'autonomisation des femmes.	8c. Utilisation d'un mécanisme de suivi des ressources financières permettant de quantifier les dépenses afin de promouvoir l'égalité des genres et l'autonomisation des femmes ; et 8ci. Les résultats du suivi des ressources financières influencent la planification stratégique centrale en ce qui concerne l'allocation des budgets.
9. Allocation de ressources financières	9a. Création d'un indicateur financier pour la mise en œuvre du mandat relatif à l'égalité des genres et à l'autonomisation des femmes.	9b. Mise en place d'un indicateur financier pour l'allocation des ressources en faveur du mandat relatif à l'égalité des genres et à l'autonomisation des femmes.	9c. L'indicateur financier pour l'allocation des ressources en faveur du mandat relatif à l'égalité des genres et à l'autonomisation des femmes est dépassé.

10. Architecture relative au genre	10ai. Les points focaux pour le genre ou équivalents au Siège et aux niveaux régional et national :	10bi. Les points focaux pour le genre ou équivalents au Siège et aux niveaux régional et national :	10ci. Les points focaux pour le genre ou équivalents au Siège et aux niveaux régional et national : a. sont nommés parmi le personnel de niveau P-4 et au-delà
	a. sont nommés parmi le personnel de niveau P-4 et au-delà, à la fois pour intégrer les questions de genre et la représentation des femmes ; b. disposent d'un mandat écrit ; c. consacrent au moins 20 % de leur temps aux fonctions de point focal pour le genre ; ou 10aii. Mise en place d'un plan visant à atteindre la représentation égale des femmes parmi le personnel de service et de bureau et au niveau P-4 et au-delà dans les cinq prochaines années.	a. sont nommés parmi le personnel de niveau P-4 et au-delà, à la fois pour intégrer les questions de genre et la représentation des femmes ; b. disposent d'un mandat écrit ; c. consacrent au moins 20% de leur temps aux fonctions de point focal pour le genre ; et 10bii. L'entité a atteint une représentation égale des femmes parmi le personnel de service et de bureau et au niveau P-4 et au-delà ; et 10biii. Le département/l'unité de genre dispose de toutes les ressources nécessaires, conformément à son mandat.	b. disposent d'un mandat écrit ; c. consacrent au moins 20 % de leur temps aux fonctions de point focal pour le genre ; d. bénéficient de fonds spécifiquement alloués au soutien de leur réseau ; et 10cii. L'entité a atteint une représentation égale des femmes parmi le personnel de service et de bureau et au niveau P-4 et au-delà, notamment les plus hauts niveaux de représentation dans les bureaux hors Siège, les comités et les fonds associés à l'entité, quelle que soit la source budgétaire ; et 10ciii. Le département/l'unité de genre dispose de toutes les ressources nécessaires, conformément à son mandat.
11. Culture organisationnelle	11a. La culture organisationnelle soutient partiellement la promotion de l'égalité des genres et de l'autonomisation des femmes.	11b. La culture organisationnelle soutient pleinement la promotion de l'égalité des genres et de l'autonomisation des femmes.	11c. La culture organisationnelle soutient pleinement la promotion de l'égalité des genres et de l'autonomisation des femmes ; et 11ci. Les hauts responsables font preuve de leadership et d'un soutien public en faveur de la promotion de la représentation égale des femmes.

Capacités

Élément	Se rapproche des attentes	Satisfait les attentes	Dépasse les attentes
12. Évaluation	12a. Réalisation d'une évaluation des capacités des membres de l'entité en matière d'égalité des genres et d'autonomisation des femmes.	12bi. Réalisation d'une évaluation, à l'échelle de l'entité, des capacités du personnel au Siège et aux niveaux régional et national en matière d'égalité des genres et d'autonomisation des femmes ; et 12bii. Un plan de renforcement des capacités est établi ou mis à jour au moins tous les cinq ans.	121ci. Réalisation d'une évaluation, à l'échelle de l'entité, des capacités du personnel au Siège et aux niveaux régional et national en matière d'égalité des genres et d'autonomisation des femmes ; et 12cii. Un plan de renforcement des capacités est établi ou mis à jour au moins tous les trois ans.
13. Développement	13a. Mise en place d'une formation continue obligatoire pour toutes les catégories de personnel au Siège et dans les bureaux régionaux et nationaux.	13bi. Formation continue obligatoire pour toutes les catégories de personnel de l'entité au Siège et dans les bureaux régionaux et nationaux.	13ci. Formation continue obligatoire pour toutes les catégories de personnel de l'entité au Siège et dans les bureaux régionaux et nationaux ; et 13cii. Les hauts responsables reçoivent une formation sur mesure durant leur intégration.

Cohérence, gestion du savoir et de l'information

Élément	Se rapproche des attentes	Satisfait les attentes	Dépasse les attentes
14. Production de savoir et communication	14a. Production et échange internes d'informations relatives à l'égalité des genres et à l'autonomisation des femmes.	14b. Documentation et partage public systématiques des connaissances en matière d'égalité des genres et d'autonomisation des femmes ; et 14bi. Intégration dans le plan de communication de l'égalité des genres et de l'autonomisation des femmes comme partie intégrante de la diffusion interne et publique de	14ci. Documentation et partage public systématiques des connaissances en matière d'égalité des genres et d'autonomisation des femmes ; et 14cii. Intégration dans le plan de communication de l'égalité des genres et de l'autonomisation des femmes comme partie intégrante de la diffusion interne et publique de l'information ; et 14ciii. Participation active de l'entité à une communauté de pratiques inter-agences sur l'égalité des genres et l'autonomisation des femmes.

Élément	Se rapproche des attentes	Satisfait les attentes	Dépasse les attentes
		l'information.	
15.Cohérence	15a. Participation *ad hoc* aux mécanismes de coordination interinstitutions sur l'égalité des genres et l'autonomisation des femmes.	15bi. Participation systématique aux mécanismes de coordination interinstitutions sur l'égalité des genres et l'autonomisation des femmes.	15ci. Participation systématique aux mécanismes de coordination interinstitutions sur l'égalité des genres et l'autonomisation des femmes ; et 15cii. Participation au processus d'examen par les pairs de l'UN-SWAP.

37 C

المؤتمر العام
الدورة السابعة والثلاثون، باريس ٢٠١٣

United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

37 C/4 Add.3
٣٧م/٤ ضميمة ٣
٢٠١٣/١١/١٢
الأصل: فرنسي

البند **٣,١** من جدول الأعمال

استراتيجية اليونسكو التنفيذية بشأن الشباب ٢٠١٤-٢٠١٥

ضميمة ٣

التقديم

المصدر: القرارات ٣٦م/١ و ١٩٠م ت/١٩ (ثانياً) و ١٩١م ت/١٥ (الجزء باء).

الخلفية: في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل للمنظمة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ (٣٧م/٤) والبرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (٣٧م/٥)، قدمت المديرة العامة إلى المجلس التنفيذي استراتيجية تنفيذية خاصة بالشباب للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، تبين الجوانب الموضوعية وطرائق التنفيذ الخاصة ببرنامج اليونسكو للشباب، المعد بالتشاور مع القطاعات، والمكاتب، والمكاتب الميدانية. وتُعرض هذه الوثيقة على المؤتمر العام ليأخذ علماً بها في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل للمنظمة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ (٣٧م/٤) والبرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (٣٧م/٥).

مقدمة

١ – ينهض الشباب نساء ورجالاً، في كل أنحاء العالم، بدفع خطى التغيير والمطالبة باحترام الحريات والحقوق الأساسية، وتحسين أحوالهم وأحوال مجتمعاتهم، وإتاحة الفرصة لهم للتعلم والعمل والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. كما أنهم يواجهون في الوقت ذاته، بسبب ما يحيط بهم من أزمات متواصلة، تحديات عاتية تؤثر على جوانب هامة من حياتهم. ولقد حان الوقت، أكثر من أي وقت مضى، لتحسين الاستثمار في البحوث والسياسات والبرامج بغية تهيئة بيئة تمكينية تقوم على الحقوق، يزدهر فيها الشباب، ويمارسون حقوقهم، ويستعيدون أملهم وإحساسهم بالمجتمع، ويشاركون كعناصر اجتماعية مسؤولة ومبدعة.

٢ – وطلب المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة والثلاثين من المديرة العامة "أن تنظر، في أثناء إعدادها لمشروع الوثيقة ٣٧م/٤، في ضرورة إدماج الشباب كأولوية عامة جديدة وأن تدرس إمكانية وأثار ذلك، وأن تحدد في الوثيقة م/٤ القادمة"[١] أفضل طريقة للتنفيذ. وأوضحت المديرة العامة، في مقترحاتها الأولية للاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونسكو للفترة ٢٠١٤–٢٠٢١ (٣٧م/٤)، أنها "ستقترح على المجلس التنفيذي في دورته الحادية والتسعين بعد المائة استراتيجية تنفيذية"[٢] بشأن الشباب. واستناداً إلى ما ورد آنفاً، وعلى سبيل المتابعة لاجتماع المشاورات الذي عقدته المديرة العامة مع الدول الأعضاء في اليونسكو في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أعدت الأمانة هذه الاستراتيجية التنفيذية، بطريقة تشاركية عملت فيها مع قطاعات اليونسكو، والمكاتب في المقر، ومراكز التنسيق المعنية بالشباب في المكاتب الميدانية.

أولاً – التعلّم من الماضي

٣ – اكتسب التزام اليونسكو بالشباب، القائم منذ أمد طويل، دافعاً جديداً على أثر الاعتراف بالشباب كمجموعة تحظى بالأولوية في أعمال المنظمة[٣] واستراتيجية اليونسكو للعمل مع الشباب ومن أجلهم المعتمدة في عام ١٩٩٨[٤]. ومنذ عام ٢٠٠٨، اضطلعت الأمانة بعمليات[٥] لاستعراض أعمال اليونسكو بشأن الشباب وتحليل المعلومات التي تسمح بتحديد الميزة المقارنة لليونسكو ووضعها ودورها في هذا الميدان. وخلص التحليل الشامل لنتائج هذه العمليات إلى استنتاجات هامة يجري تناولها في مجمل هذه الوثيقة.

---

١ ٣٦م/القرارات.

٢ ١٩٠م ت/١٩ الجزء الأول، الفقرة ٢٦.

٣ قرارات المؤتمر العام في ١٩٩٣ والاستراتيجيات المتوسطة الأجل المتلاحقة منذ عام ١٩٩٥ فصاعداً.

٤ استراتيجية اليونسكو للعمل مع الشباب ومن أجلهم المعتمدة في عام ١٩٩٨، http://unesdoc.unesco.org/images/0011/001189/118914mo.pdf.

٥ تتمثل هذه العمليات في: (١) إعداد وثيقة بعنوان "مدى تطور التدخل بشأن الشباب: اليونسكو، الوكالات الشقيقة في الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية الرئيسية" (٢٠٠٨)؛ (٢) تحليل أعمال الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية بشأن الشباب (٢٠٠٨–٢٠١٢)؛ (٣) الفريق العامل المواضيعي المعني بالشباب – الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية (٢٠١٠–٢٠١١)؛ (٤) عرض للسياسات الوطنية بشأن الشباب وهياكل تمثيل الشباب (٢٠١٠–٢٠١٢)؛ (٥) تحليل تطور نهج المجتمع الدولي إزاء الشباب منذ عام ١٩٩٥ (٢٠١٢)؛ (٦) دراسة حالة الشباب على الصعيد العالمي وتطور أنماط تنظيم الشباب (٢٠١٢)؛ (٧) تقييم أعمال اليونسكو بشأن الشباب حتى الآن على أساس استعراض وثائق م ت/٤ السابقة والمعلومات المقدمة من القطاعات والمكاتب الميدانية (٢٠١٠–٢٠١٢).

٤ – وما برح تدخل اليونسكو بشأن الشباب يتناول مجموعة متنوعة من المواضيع والتخصصات والقضايا: من التعليم إلى الثقافة، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية، والاتصال. وثبت أن المبادرات الاستراتيجية وتلك المتعلقة بوفورات الحجم التي تتسم بأنها مترابطة وتتناول المستوى الأعلى (السياسية العامة/الحوكمة) والمستوى الأدنى (المجتمعي/الشعبي) أكثر كفاءة من المشاريع الانفرادية صغيرة الحجم التي هي منفصلة عن بيئة السياسة العامة المتعلقة بالشباب. فهذه المبادرات الاستراتيجية تنسجم مع رسالة اليونسكو، ومهامها، وطبيعتها الدولية الحكومية، ويمكن أن تؤدي إلى نتائج نوعية وكمية على حد سواء. ولا بد، بناء على ذلك، من إيلاء الأولوية لهذه المبادرات عن طريق اتباع نهج شامل وأكثر تركيزاً في أعمال اليونسكو بشأن الشباب، يمكن أن يعزز الخبرة المتعددة التخصصات الموجودة داخل المسارات المواضيعية لليونسكو وفيما بينها.

٥ – وفي حين أن اليونسكو تسلم بالشباب كشركاء متساويين وعناصر فاعلة من أجل التنمية والسلام[٦] لم ينعكس هذا على نحو كاف في جميع الجوانب البرنامجية. ومن الضروري أن تعزز أعمال المنظمة منهجيات وآليات فعالة يمكن من خلالها أن تشرك الدول الأعضاء الشباب في وضع السياسات والبرامج وإنجازها، وبخاصة عن طريق منظمات الشباب. وينبغي أيضاً أن تعزز أعمال اليونسكو بشأن الشباب، بما في ذلك ما يُضطلع به منها مع الحكومات الوطنية، الأعمال التي تكون بقيادة الشباب، وأن تزيد من قدرات القادة الشباب والمنظمات التي يتولى قيادتها الشباب، وأن تتيح الفرصة لإقامة شراكات مع هؤلاء القادة وهذه المنظمات للاضطلاع بأنشطة برنامجية، ولا سيما على الصعيد القطري وفي إطار عمليات اليونسكو للبرمجة القطرية.

٦ – وثبت أن التعاون مع الوكالات الشقيقة في الأمم المتحدة، وكذلك مع المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص أكثر فعالية بالمقارنة بالتكاليف من الأنشطة الانفرادية المتفرقة التي تفضي إلى ازدواج الجهود في منظومة الأمم المتحدة وفي خارجها على حد سواء. وينبغي تعزيز هذا التعاون، وخصوصاً في سياق أعمال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأعمال البرمجة القطرية لليونسكو، لأنه يزيد من التوعية بأعمال اليونسكو بشأن الشباب، وأثر أعمال الدعوة التي تضطلع بها، وقدرتها على الاتصال بمجموعات متنوعة من الشباب والمانحين.

ثانياً – التطلع إلى الأمام: تركيز مجدد لفترة الوثيقة ٣٧م/٤ (٢٠١٤–٢٠٢١)

ستعمل اليونسكو على كفالة إشراك الشابات والشباب في السياسات والبرامج التي تؤثر عليهم واضطلاعهم بدور ريادي في الأعمال الرامية إلى تعزيز السلام والتنمية المستدامة في بلدانهم ومجتمعاتهم.

٧ – ستطبق اليونسكو رؤية شاملة ومستقبلية تسلم بالشباب بصفتهم عناصر فاعلة لتحقيق التغيير، والتحولات الاجتماعية، والسلام والتنمية المستدامة. وتجسد هذه الرؤية السبل التي يهتم بها الشباب بأعمال اليونسكو أو يتأثرون بها: كمستفيدين من الخدمات والأنشطة؛ وعناصر فاعلة مستقلة؛ وشركاء من خلال منظماتهم. وستتيح الأعمال المتصلة

[٦] استراتيجية اليونسكو للعمل مع الشباب ومن أجلهم، المعتمدة عام ١٩٩٨"، http://unesdoc.unesco.org/images/0011/001189/118914mo.pdf.

بالشباب الفرصة لما يلي: (١) الاعتماد على قدراتهم الإبداعية، ومعارفهم، وطاقاتهم الابتكارية، وما لديهم من إمكانات لدفع خطى التقدم؛ (٢) التصدي للتحديات التي تؤثر على تنميتهم على صعيد الحوكمة والصعيد المجتمعي؛ (٣) الوصول إلى من لم يتسن الوصول إليهم ومن فقدوا الإحساس بالمجتمع وغاب عنهم الأمل في المستقبل.

٨ – وتسهم رؤية اليونسكو بشأن الشباب بصورة مباشرة وبطريقة تكاملية في تحقيق الأهداف الأساسية للاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤–٢٠٢١. ويتمثل الهدف النهائي في تمكين من يضطلعون بالواجبات ويتمتعون بالحقوق من إيجاد وإدامة بيئة تمكن الشباب من ممارسة حقوقهم والوفاء بمسؤولياتهم، والانتعاش كبشر، وتأمين الاستماع إلى صوتهم، وإشراكهم، وتقديرهم كعناصر فاعلة اجتماعية وأصحاب معرفة في الميادين المتخصصة. وهذه الأحوال أساسية لإطلاق طاقاتهم لإيجاد ثقافة ترمي إلى إحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ولهذا المنظور إلى الشباب، فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥، قيمة مزدوجة: فهو لا يسهم في التصدي للتحديات الإنمائية وأوجه عدم الإنصاف التي تؤثر على احتمالات تنمية الشباب فحسب، ولكنه يهيئ أيضاً البيئة والأحوال اللازمة لتمكين الشباب وإشراكهم، حتى يمكنهم بدورهم أن يسهموا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق جدول أعمال التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥.

٩ – وستُطبق النظرة الشاملة لليونسكو بشأن الشباب من خلال ثلاثة محاور عمل تكاملية تستخدم في توجيه الأعمال البرنامجية التي تُحَدد على أساس الاختصاصات الموجودة حالياً في اليونسكو. وتستجيب المحاور المقترحة إلى الحاجة إلى اتباع نهج كلي وإلى تدخلات شاملة، على النحو المحدد في الفقرة ٤. وتتسق هذه المحاور مع مهام اليونسكو في ميادين: (١) إسداء المشورة فيما يتعلق بوضع السياسات وتنفيذها، وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية؛ (٢) العمل كمختبر للأفكار وتقديم الاقتراحات المبتكرة وإسداء المشورة السياسية العامة في ميادين اختصاصها؛ (٣) وضع القواعد والمعايير في ميادين اختصاصها ودعم ورصد تنفيذها[٧].

المحور ١ – وضع السياسات واستعراضها، بمشاركة الشباب[٨]

١٠– توفر السياسة العامة بشأن الشباب الرؤية الأساسية لبرمجة الأنشطة المتصلة بالشباب، وتتناول ميادين ومسائل عامة متعددة: من التعليم إلى العمالة، ومن التنمية الاجتماعية إلى التمثيل الديمقراطي، ومن البحث العلمي إلى الابتكار، ومن الثقافة والرياضة إلى الاتصال، ضمن أمور أخرى. وستوفر اليونسكو المشورة السياسية على المستوى الأعلى لوضع أو

[٧] مهام اليونسكو المحددة في الوثيقة ١٩٠ م ت/القرارات، الصفحة ٢٩.

[٨] انظر، على سبيل المثال، وثيقة العمل التي جرى إعدادها لاجتماع المشاورات الذي عقدته المديرة العامة مع الدول الأعضاء في اليونسكو (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) في http://bit.ly/XozqNf.

استعراض السياسات العامة المستعرضة والجامعة بشأن الشباب، وفقاً للاحتياجات الوطنية وعن طريق نهج تحليلي متكامل يراعي مصالح الشباب. وسيتم، في الوقت ذاته، تقديم المساعدة التقنية وإسداء المشورة السياسية التي تراعي مصالح الشباب للسياسات العامة الأخرى في الميادين التي تؤثر على الشباب والمندرجة في اختصاص اليونسكو، مثل السياسات التعليمية (السياسات المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي – بما في ذلك الاعتراف بالدرجات العلمية، والشهادات – التعليم من أجل التنمية المستدامة ضمن أمور أخرى)، والسياسات المتعلقة بالعلوم والثقافة (سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار المتعلقة بالصناعات الثقافية والإبداعية وتنفيذ اتفاقيات التراث الثقافي[٩]، في جملة أمور)، وسياسات الانتفاع بالمعلومات والفضاء الإلكتروني.

١١- وعلى الصعيد العالمي، ستتيح اليونسكو الفرصة لتبادل الممارسات الجيدة والمعارف فيما بين البلدان والمناطق، وستيسر المداولات السياسية ذات الصلة وتوجهها. وعلى الصعيد الوطني، سيكون بناء قدرات صانعي القرارات وموظفي المؤسسات ذات الصلة جزءاً أساسياً من أنشطة اليونسكو في إطار هذا المحور. وتتضمن المسائل التي تحظى باهتمام خاص: التعاون والتنسيق فيما بين الوزارات؛ والحوكمة والتمويل؛ وخطط التنفيذ، بما في ذلك الشراكات والرصد والتقييم؛ والتفكير النقدي؛ ووضع السياسات القائمة على حقوق الإنسان والسياسات القائمة على الأدلة، بما في ذلك إشراك الباحثين الشباب؛ وإقامة الروابط بين السياسات الوطنية، والمعايير الدولية، والقوانين المحلية/الداخلية. وفي الوقت ذاته، ستوجه اليونسكو الحكومات الوطنية في تطبيق العمليات التشاركية، وإشراك الأطراف المعنية ذات الصلة، ولا سيما الشابات والشباب. وسينصب اهتمام خاص على إنشاء أو تعزيز هياكل الشباب الوطنية (مجالس الشباب أو غيرها) لكفالة تمثيل مختلف مجموعات الشباب، بما في ذلك المجموعات الضعيفة والمهمشة.

النتيجة المستهدفة للمحور ١ للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١	الأهداف للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١
توفر الدول الأعضاء التي تتمتع بالدعم بيئة سياسية شاملة للتنمية والمشاركة الجامعتين للشباب	– قيام الدول الأعضاء التي تتمتع بالدعم باعتماد وتنفيذ سياسات عامة جامعة ومستعرِضة بشأن الشباب، وتطبيق نهج تتعدد فيه الأطراف المعنية وتكون للشباب مشاركة جامعة فيه. – مشاركة الكيانات الوطنية الجامعة والتمثيلية والتي يقودها الشباب في السياسات العامة التي تؤثر على الشباب في الدول الأعضاء التي تتمتع بالدعم. – قيام الدول الأعضاء التي تتمتع بالدعم بإدماج شواغل الشباب وعمليات مشاركة الشباب في السياسات العامة الداخلة في ميادين اختصاص اليونسكو.

[٩] اتفاقية التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، لعام ١٩٧٠؛ واتفاقية التراث الثقافي، لعام ١٩٧٢؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور، لعام ٢٠٠١؛ واتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، لعام ٢٠٠٣.

المحور ٢ – تنمية القدرات للانتقال إلى عالم الكبار[١٠]

١٢- ستقوم اليونسكو، استكمالاً للأعمال المتعلقة بالسياسات على المستوى الأعلى (في إطار المحور ١) بالعمل مع الدول الأعضاء، والجهات الفاعلة المعنية بتنمية الشباب، بما في ذلك منظمات الشباب، والباحثون الشباب، والمعلمون، والمدربون، في إطار مجموعة متنوعة من التدخلات لتهيئة بيئة للتعلم يمكن أن تزود الشباب بالمهارات والكفاءات اللازمة للمرور عبر أربع عمليات انتقال رئيسية مترابطة في الحياة[١١]: مواصلة التعلم؛ والبدء في العمل؛ وممارسة المواطنة؛ وانتهاج نمط صحي للحياة.

١٣- وستدعم اليونسكو الدول الأعضاء في رفع مستوى البرامج الفعالة لمحو أمية الشباب والكبار، عن طريق أنشطة الدعوة، وبناء القدرات، والبحث، والتكنولوجيا الابتكارية. وسيزداد تعزيز المناهج الدراسية الإعلامية والمعلوماتية ومجموعات الأدوات التي يسهل على الشباب استخدامها والتي تصممها اليونسكو كي يفهم الشباب المبادئ العالمية الأساسية لحرية التعبير، من أجل تمكين الشباب من النفاذ إلى مجتمع المعرفة والمشاركة فيه. وسيتم السعي أيضاً إلى اتخاذ مبادرات لتحسين النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعارف المتعددة اللغات، وتحسين المهارات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتمكين الشباب ذوي الإعاقة من الحصول على التدريب على هذه التكنولوجيا.

١٤- وسيزداد تطوير قدرات الدول الأعضاء فيما يتصل بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بما في ذلك معالجة بطالة الشباب ودعم عملية الانتقال من المدرسة إلى العمل، والتوجيه المتعلق بالحياة الوظيفية، والمؤهلات، وتطوير المناهج الدراسية، وتدريب المعلمين، ومراعاة تعميم المنظور الجنساني. وسيجري إدخال مهارات مباشرة الأعمال الحرة والإدارة الثقافية في برامج التعليم العالي، وسيتم توفير التدريب على مباشرة الأعمال الحرة للعاملين في الحقل الثقافي من الشباب، ولا سيما عن طريق الشراكات الموجهة. وسيستمر توفير الدعم لبرامج تعليم الفنون للفنانين الشباب، والمصممين، والحرفيين، وخصوصاً من خلال توفير المنح الدراسية في إطار برامج التبادل الثقافي.

١٥- وستعزز اليونسكو تعليم العلوم، وخصوصاً فيما يتعلق بمواضيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مع إيلاء اهتمام خاص للشابات. وستدعم هذه الأعمال تحديث المناهج الدراسية، وتوفير حلقات العمل العملية. ومجموعات الأدوات والأدلة، وتدريب المعلمين والطلاب، وتشجيع تعميم العلوم فيما بين الشباب، ومساعدة الدول الأعضاء في كفالة ألا تكون العلوم شيئاً بعيد المنال أو ميزة يحظى بها البعض وإنما تكون أساساً لتعليم الشباب والتنمية الاجتماعية. وستتاح الفرص لتشجيع الشباب على متابعة الدراسات والحياة الوظيفية في ميدان العلوم والتكنولوجيا والابتكار، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال كأداة للابتكار. وسيجري ترويج أخلاقيات البيولوجيا كعنصر لا غنى عنه

---

[١٠] انظر الوثيقة التي جرى إعدادها لاجتماع المشاورات الذي عقدته المديرة العامة مع الدول الأعضاء في اليونسكو (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) في http://bit.ly/XozqNf.

[١١] في عام ٢٠٠٧، حدد تقرير التنمية في العالم بشأن موضوع "التنمية والجيل القادم" خمس مراحل جوهرية في الحياة (عمليات الانتقال) أساسية الأهمية في تنمية الشباب وهي: استمرار التعلم، وبدء العمل، وانتهاج نمط صحي للحياة، والبدء في إقامة أسرة، وممارسة المواطنة http://bit.ly/RxDE4k.

من عناصر تعليم العلوم، ولا سيما في مؤسسات التعليم العالي. وسيتم إدخال المنهج الدراسي العالمي الذي وضعته اليونسكو لتعليم أخلاقيات البيولوجيا في الجامعات في كل أنحاء العالم، بالاقتران مع دورات تدريبية لمعلمي الأخلاقيات الواعدين. وسيتضمن البرنامج المتساوق المتعدد الأبعاد لبناء القدرات في مجال تعليم أخلاقيات البيولوجيا نماذج وضعت من أجل جماهير معينة تضطلع بأدوار أساسية في المداولات المتصلة بأخلاقيات البيولوجيا، مثل الباحثين الشباب، ومقدمي الرعاية الصحية، والصحفيين.

١٦- وستدعم اليونسكو، كجزء من إطار برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤، إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في الخطط التعليمية والمناهج الدراسية، بما في ذلك في التعليم غير النظامي والتعلم مدى الحياة، مع التركيز على التحديات الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وهي تغير المناخ، والحد من أخطار الكوارث، والتنوع البيولوجي. وسيتم التعامل مع الشباب في كل هذه الأنشطة على أنهم مستفيدون من التنمية المستدامة وعوامل دافعة لها.

١٧- وسيزداد الدعم المقدم للدول الأعضاء في إدماج التعليم المتعلق بالسلام وحقوق الإنسان والمواطنة العالمية في النظم التعليمية، وبخاصة من خلال المناهج الدراسية الوطنية، وتدريب المعلمين، والمواد التعليمية، وبيئات التعلم. وسيجري توفير التدريب على التربية المدنية للعناصر الفاعلة في مجالات التعليم والمجتمع المدني وتنمية الشباب، لتعزيز إشراك الشباب في عمليات التحول الديمقراطي.

١٨- وستعزز اليونسكو أيضاً التثقيف الشامل الجيد فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية والجوانب الجنسية والصحية، عن طريق برامج الصحة المدرسية، وفي السياقات النظامية وغير النظامية. وسيُقدم الدعم أيضاً للدول الأعضاء في وضع أو رفع مستوى برامج التثقيف الجنسي الشاملة الجيدة. وتستجيب هذه الجهود للطلبات التي يعرب عنها الشباب باستمرار بشأن التثقيف الجنسي، وتمكّنهم من الاستعداد لحياة ينعمون فيها ككبار بمزيد من الصحة، ويضطلعون فيها بدور ريادي، ويسهمون في تحقيق إمكانية نفاذ الجميع إلى خدمات الوقاية والعلاج والرعاية المتصلة بفيروس نقص المناعة.

١٩- وسيجري التأكيد في جميع المجالات الواردة آنفاً (الفقرات ١٣-١٨) على تعزيز التضامن بين الأجيال، عن طريق جملة أمور منها تدريب المعلمين، وبرامج التلمذة الصناعية، وغيرها من أشكال التعلم القائم على العمل. وسيولى أيضاً اهتمام أكبر للمجموعات المهمشة مثل الشباب غير الملتحقين بالمدارس، والشباب في الريف، والشباب الفقراء في المناطق الحضرية، لتحسين إمكانية استفادتهم من برامج تنمية المهارات لإتاحة فرص أفضل للعمل والتعلم مدى الحياة.

النتيجة المستهدفة للمحور ٢ للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١	الأهداف للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١
تحسين بيئة التعليم والتعلم للشباب لاكتساب المهارات	- دعم برامج الدول الأعضاء الناجحة على المستوى الأعلى للتعليم والتعلم في المجالات التي تعنى بها اليونسكو (الفقرات ١٣-١٨).

والكفاءات اللازمة للانتقال إلى عالم الكبار	– إدماج المحتويات التي تراعي مصالح الشباب، والداخلة في إطار المجالات التي تعنى بها اليونسكو، في المناهج الدراسية الوطنية وفي أدوات التعلم التي تركز على الشباب. – مراعاة تحسين قدرة المعلمين والمربين في المجالات التي تعنى بها اليونسكو في الدول الأعضاء التي تحظى بالدعم. – قيام الأطراف المعنية ذات الصلة بوضع برامج للتعليم النظامي وغير النظامي بالاشتراك مع الشباب ومن أجلهم، بما في ذلك إتاحة نطاقات معينة لمجموعات الشباب المحرومين من الحقوق، في المجالات التي تعنى بها اليونسكو. – تنفيذ شراكات بين الشباب والكبار لدعم الأهداف التعليمية في المجالات التي تعنى بها اليونسكو.

المحور ٣ – المشاركة المدنية، والمشاركة الديمقراطية، والابتكار الاجتماعي[١٢]

٢٠- ستقوم اليونسكو، بالتعاون مع خبراء دوليين، ومنظمات للشباب، وغير ذلك من الجهات الفاعلة المعنية بتنمية الشباب، بتطوير مفهوم المشاركة المدنية للشباب، وأثره على الشباب والتنمية المجتمعية، وصلته بتعزيز الديمقراطية والابتكار الاجتماعي، والدعوة له. وسيستخدم أسلوب دمج دراسات الحالات الإفرادية، والتجارب الناجحة، والإحاطات السياسية العامة، لتوجيه وضع السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب وربط ذلك بالأعمال الداخلة في إطار المحور ١ والمحور ٢. وعلاوة على ذلك، ستركز اليونسكو على ثلاثة أنواع معينة من المشاركة من جانب الشباب:

(١) *مشاركة الشباب في صنع القرارات وتعزيز دعائم الديمقراطية*: ستقوم اليونسكو، تكملة للأعمال المضطلع بها في إطار المحور ١، بدعم تطوير عمليات مشاركة الشباب، من المستوى المحلي (المدرسة، المجتمع المحلي، المجلس البلدي) إلى المستوى العالمي (المحافل الإقليمية والدولية، وعمليات المشاورات، وما إليها)، وربط شبكاتها بها وتيسيرها، مع التركيز على فرص تنمية القدرات القيادية للشباب المهمشين. وستكمل هذه الجهود مبادرات لتمكين الشباب من الأعراب عن أنفسهم، وفهم حقوقهم ومسؤولياتهم، والاضطلاع بدور نشط في العمليات الديمقراطية، عن طريق جملة أمور منها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أو وسائل إعلام الشباب، أو أشكال التعبير الثقافي.

(٢) قدرات الشباب على القياد، ومباشرة الأعمال الحرة، والابتكار من أجل تأمين سبل العيش المستدامة والحد من الفقر: ستحشد اليونسكو الشركاء والشبكات، وستسدي المشورة التقنية وتوفر الدعم للشابات والشباب في تولي قيادة الأعمال الرامية إلى تأمين سبل العيش المستدامة والتنمية المجتمعية. وسيُقدَم الدعم إلى ثلاث فئات من الشباب: (١) المبتكرين الشباب الذين بادروا بإنشاء مشروع اجتماعي أو منظمة غير حكومية ويحتاجون إلى الدعم في الارتقاء به أو بها؛ (٢) مساندة الشباب عامة، والمبدعين أو المبتكرين من

[١٢] انظر الوثيقة التي أعدت لاجتماع المشاورات الذي عقدته المديرة العامة في الدول الأعضاء في اليونسكو (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) http://bit.ly/XozqNf.

الشباب الذين لديهم فكرة لبدء مشروع ما في ميادين اختصاص اليونسكو؛ (٣) الشباب شديدو الضعف والتهميش الذين يشاركون في أنشطة مجتمعاتهم. وستتاح الفرص، في كل هذه الأنشطة، لتشجيع روح الإبداع في الشباب، وبخاصة عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

(٣) *إشراك الشباب لتعزيز الفهم المتبادل، ومنع النزاع، والمشاركة في بناء السلام وتوطيد دعائمه*: ستنظم اليونسكو تدخلات شاملة تقوم على الحقوق، وستقوم بإشراك الشباب عن طريق الأنشطة الفنية والثقافية والتجارية والرياضية كوسيلة لمنع العنف الذي يؤثر عليهم. وسيُقدَّم الدعم لإشراك الشباب في منع النزاعات، والمصالحة، وتوطيد دعائم السلام، وخصوصاً في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك عن طريق التدريب القائم على الأدلة، والتبادل الثقافي للشباب، ومبادرات الحوار، والبحث العملي عن طريق جملة أمور منها الوسائل غير النظامية (المتاحف، والتدخلات الفنية والرياضية، وما إليها). وستشرك اليونسكو الشباب في قيادة المشاريع الدينامية لحفظ التراث، وفي التطوع في حملات التوعية في هذا الميدان كأداة للحوار والإدماج. وستُولى الأولوية أيضاً لدور الشباب في تعزيز إيجاد ثقافة للسلام واللاعنف في البرامج الرئيسية لإيلاء الأولوية لأفريقيا الواردة في الوثيقة ٣٧م/٤.

النتيجة المستهدفة للمحور ٣ للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١	الأهداف للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١
مشاركة الشابات والشباب كمواطنين ناشطين من أجل تعزيز الديمقراطية، والمجتمعات المستدامة، والسلام	– قيام السلطات الوطنية والمحلية بوضع سياسات وبرامج لتعزيز المشاركة المدنية الجامعة للشباب، كوسيلة لإرساء دعائم الديمقراطية، وتنمية المجتمعات، ومنع العنف والنزاع الاجتماعي. – ملاحظة تحسين مشاركة الشباب في العمليات الديمقراطية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. – مساهمة المشاريع التي يقودها الشباب وتحظى بالدعم في تحقيق سبل العيش المستدامة والتنمية المجتمعية (بما في ذلك المبادرات التي يقودها شباب ضعفاء. – مساهمة المشاريع ذات الصلة التي يقودها الشباب والتي تركز على الشباب في منع العنف والنزاع، وتعزيز الفهم المتبادل، وإيجاد ثقافة للسلام.

ثالثاً – تحقيق المطلوب: طرائق التنفيذ

ثالثاً – أ – المبادئ التوجيهية، والمجموعات والبلدان المستهدفة

٢١- ستستهدف أعمال اليونسكو الإسهام في تنفيذ خطط التنمية الوطنية، والأهداف والالتزامات الإنمائية الدولية، بما فيها الخطة الخمسية للأمين العام للأمم المتحدة، وبرنامج العمل العالمي للشباب. وستطبق وتعزز: (١) النهوج القائمة على الحقوق؛ (٢) المساواة بين الجنسين وعدم التميز بينهما؛ (٣) التركيز على الوصول إلى الضعفاء والمهمشين من

الشباب؛ (٤) مشاركة الشباب في وضع المبادرات التي تؤثر عليهم؛ (٥) الحوار بين الأجيال، والشراكات بين الشباب والكبار؛ (٦) النهوج القائمة على بعد النظر والتوقع.

٢٢- وسيجري، في محاور العمل الثلاثة جميعها ورهناً بإجراء تحليل وتقييم مضمونين للاحتياجات والفجوات في القدرات في كل نشاط، إيلاء اهتمام خاص لإفادة وإشراك أعداد من الشباب، من بينهم القادة الشباب، ومباشرو الأعمال الحرة، وأعضاء منظمات الشباب المجتمعية، والمراهقات والشابات، والشباب الضعفاء والمهمشين، والشباب ذوي الإعاقة. وستولى الأولوية للبلدان الأفريقية وفقاً لعقد الاتحاد الأفريقي للنهوض بالشباب وتمكينهم (٢٠٠٩-٢٠١٨) والعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٣-٢٠٢٣)، واستناداً إلى استراتيجية اليونسكو بشأن الشباب الأفريقي (٢٠٠٩-٢٠١٣). وستستفيد أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية أيضاً من أعمال برنامج الشباب. وفي حالات معينة، سيحظى مزيج من السياقات (البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان ذات الدخل المنخفض؛ والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية) بمعاملة تفضيلية كوسيلة لبناء كتلة حرجة مقارنة.

ثالثاً – ب – إشراك الشباب في أعمال اليونسكو

٢٣- يلزم، كما هو موضح في الفرع أولاً (الفقرة ٥)، أن تحسن اليونسكو على نحو أكبر أساليبها لإشراك الشباب كعناصر فاعلة وشركاء حقيقيين في وضع برنامج الشباب، وإنجازه واستعراضه. وتتمثل خطوة أساسية في هذا الاتجاه في الاستفادة من منتدى الشباب لليونسكو. واستهل المنتدى، الذي هو جزء أساسي من المؤتمر العام، نشاطه في عام ١٩٩٩ بغية سد الفجوة بين أعمال اليونسكو ومنظمات الشباب. وليس المنتدى مجرد حدث وإنما هو عملية تمكّن الشباب من تقديم توصياتهم لممثلي ١٩٥ دولة عضواً، مع حشد هؤلاء الشباب، في الوقت نفسه، للاضطلاع بأعمال لمتابعة تنفيذ أفكارهم. ويمكن، بهذه الصفة، أن يشرك المنتدى الشباب على كل من: (١) المستوى العالمي لصنع القرارات عن طريق وصلته بالهيئتين الرئاسيتين؛ و (٢) الصعيد المحلي من خلال عملية للمتابعة. وسيتم، من أجل الاستفادة من هذه الإمكانية، زيادة إضفاء الطابع الابتكاري على منتدى الشباب، كي يسمح للشباب بعرض السياسات والبرامج التي تؤثر عليهم، وتحديد مشاريع لأعمال المتابعة في بلدانهم ومجتمعاتهم، وتولي قيادة هذه المشاريع. وستوضع أساليب لزيادة تمثيل مختلف مجموعات الشباب في المنتدى والاستفادة في هذا أيضاً من التكنولوجيات الرقمية، وربطه بمنتديات الشباب الأخرى في اليونسكو وفي منظومة الأمم المتحدة.

٢٤- وستتعاون اليونسكو، بالتوازي مع ذلك، مع *الشركاء الذين يمكنهم توجيه صوت الشباب* إلى أنشطة اليونسكو. ومن بين هؤلاء الشركاء المنظمات غير الحكومية للشباب، ورابطات الطلاب، ونوادي ومراكز الشباب، وشبكات الشباب في الوكالات الشقيقة في الأمم المتحدة. وسيتم، على الصعيد العالمي، ربط التعاون مع اللجنة البرنامجية المشتركة المعنية بالشباب والتابعة للجنة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو بتنفيذ برنامج الشباب. وستكون مكاتب أو هياكل تمثيل الشباب الموجودة حالياً في اللجان الوطنية لليونسكو أساسية الأهمية في إشراك الشباب في أعمال اليونسكو

على الصعيد القطري، بما في ذلك في عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات البرمجة القطرية لليونسكو. وسيستمر بذل الجهود الرامية إلى تعزيز هذه الهياكل أو إنشائها، وذلك بتحسين أنشطة الدعوة ذات الصلة، وتشاطر الممارسات الناجحة، وتيسير رصد الأقران والشراكات بين الشباب والكبار. وسيتم أيضاً حشد وسائل الإعلام والشخصيات البارزة لإشراك الشباب في أعمال اليونسكو.

ثالثاً – جـ – تخطيط وإنجاز البرنامج الشامل لليونسكو

٢٥- سيتم إنجاز برنامج الشباب لليونسكو، كما هو وارد أعلاه، عن طريق أنشطة يجري تنفيذها في كل البرامج الرئيسية وفيما بينها. وسيتولى **تنسيق** برنامج الشباب الشامل لليونسكو هذا فريق برنامج الشباب في قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية الذي ستناط به ولاية محددة وكافية لهذا الغرض، بالتوازي مع إدارة الأنشطة البرنامجية المتعلقة بالشباب في القطاع ذاته. وسيكفل هذا الفريق أيضاً الدعوة على الصعيد العالمي، والتمثيل على صعيد اليونسكو لدى منظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، والجهات الدولية والإقليمية الفاعلة المعنية بالشباب). وستتعاون مراكز التنسيق المعنية بالشباب المحددة في جميع البرامج مع الفريق لتعزيز وتشاطر المعلومات عن أعمال برنامج كل منها بشأن الشباب، ودعم الاتصال بمنظمات الشباب. وسيُتوخى إتاحة فرص للربط المبتكر للمهنيين الشباب بأعمال برنامج الشباب لليونسكو.

٢٦- ولإطلاق برنامج الشباب بطريقة شاملة، سيضع فريق برنامج الشباب، في بداية كل دورة برنامجية (م/٥) **خطة/خارطة طريق للتنفيذ،** مشفوعة بميزانية لها. وستساهم فيها جميع القطاعات والمكاتب الموجودة بالمقر والمكاتب الميدانية. وستقدم الخطة الأنشطة التي ستتولى جميع البرامج الرئيسية في اليونسكو إنجازها – وفقاً للنتائج المنشودة من كل منها (م/٥) – في إطار كل من محاور العمل الثلاثة لبرنامج الشباب (انظر الفقرة ٩). وستبين الخطة، فيما يتصل بكل نشاط، الهيئة/الهيئات المسؤولة والمساهمة، والحدود الزمنية، والاعتمادات المخصصة في الميزانية، وصلاتها بالنتائج المتوقعة في الوثيقة م/٥ لكل من البرامج الرئيسية. وستدرج طلبات برنامج المشاركة في الخطة، وسيجري تقييمها على أساس مدى صلتها بالمحاور الثلاثة لبرنامج الشباب. وسيكون فريق برنامج الشباب مسؤولاً عن الاستكمال المنتظم للخطة ورصد إنجازها (انظر الفقرة ٢٩).

٢٧- وسيُمول تنفيذ برنامج الشباب لليونسكو من **الموارد** المتاحة حالياً في الميزانية العادية المخصصة للأنشطة المتصلة بالشباب في جميع البرامج، والمتضمنة في خطة التنفيذ. وسيؤدي حشد الموارد الخارجة عن الميزانية والدعم العيني إلى تعزيز تنفيذ برنامج الشباب، وتوسيع نطاق اتصاله، وتعميق أثره وامتداده ليشمل عدداً أكبر من البلدان والمجموعات. وينبغي إجراء عملية حشد الموارد هذه على جميع المستويات: الدول الأعضاء؛ والشركاء؛ والأمانة (عن طريق جملة سبل منها زيادة التعاون فيما بين القطاعات وفي داخل كل منها. وينبغي أن يتمثل الهدف في جمع ما يتراوح بين ٤٠ في المائة و ٦٠ في المائة من الموارد في شكل مساهمات من خارج الميزانية بالمقارنة بموارد البرنامج العادي المخصصة لأنشطة الشباب.

وسيُتوخى، بغية زيادة قدرات الموارد البشرية، اتباع أساليب فعالة بالمقارنة بالتكاليف لتدريب الشباب، وخاصة عن طريق استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وسيتسنى تبادل الممارسات والمعارف والخبرات الفنية، وتشاطر الشبكات من خلال تحسين قنوات الاتصال، والمشاورات المنتظمة بين المقر والميدان وبين المكاتب الميدانية في مختلف المناطق.

٢٨- وبدلاً من اتخاذ إجراءات انفرادية منفصلة، ستُولي اليونسكو الأولوية للتدخلات القائمة على الحقوق ووفورات الحجم، ويتوفر لها أثر الكتلة الحرجة، ويمكن أن تشارك فيها شبكتها الواسعة من الشركاء[١٣]، وأن توطد أواصر التعاون الدولي والإقليمي في مجالات ولايتها؛ وأن تعزز التحالفات، والتعاون الفكري، وتشاطر المعارف، والشراكات التنفيذية[١٤] وسيتم تعزيز **الشراكات** الأساسية القائمة حالياً والسعي إلى إقامة شراكات جديدة عن طريق زيادة أنشطة الدعوة ووضع استراتيجية شاملة للاتصال، والاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصال ووسائل الإعلام. وستُعطَى الأولوية لنهوج التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب وفيما بين الأقاليم. وسيجري السعي إلى مواصلة التعاون بين الوكالات، ولا سيما عن طريق شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، وعلى صعيد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك من أجل تجنب الازدواج وزيادة النتائج. وسيتم تعزيز التعاون مع اللجان الوطنية فيما يتعلق بما يلي: (١) الدعوة لدى الحكومات الوطنية؛ (٢) دعم المشاريع الميدانية؛ (٣) وضع مبادرات تركز على الشباب أو يقودها الشباب، بما في ذلك من خلال برنامج المشاركة؛ (٤) دعم الآليات الرامية إلى تأمين مشاركة الشابات والشباب في أعمال اليونسكو؛ (٥) الاتصال بمختلف فئات الشركاء على الصعيدين الوطني والإقليمي لدعم أعمال اليونسكو بشأن الشباب؛ (٦) تطوير وتشاطر الخبرات والممارسات الجيدة.

٢٩- وسيُجرى **رصد** برنامج الشباب لليونسكو وفقاً لذات الإجراءات والحدود الزمنية المتوخاة للجزء البرنامجي من الوثيقة م/٥. وسيُنظر في إدراج مؤشرات نوعية على صعيد الأنشطة (مثل الفعالية في عقد اجتماعات للأطراف المعنية والتأثير عليهم؛ وأثر البحث القائم على الأدلة على نوعية اتخاذ القرارات والبرمجة فيما يتعلق بالشباب؛ والتقدم المحرز فيما يتصل بالسياسة والبيئة التقنينية اللتين تؤثران على الشباب في بلدان وسياقات معينة)، جنباً إلى جنب مع مؤشرات كمية (مثل نسبة الاستثمار في السياسات التي تؤثر على الشباب كجزء من الناتج المحلي الإجمالي الوطني). وسيُجرى، قدر الإمكان، تحليل للمخاطر لمختلف الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج الشباب لليونسكو في بداية دورة م/٥، من أجل توجيه عملية الرصد.

٣٠- وسيُجرى استعراض في منتصف المدة لبرنامج الشباب لليونسكو في نهاية دورة الوثيقة ٣٧م/٥، بالإضافة إلى **تقييم** نهائي في نهاية الوثيقة ٣٧م/٤. وستتوخى الأنشطة المتصلة بالشباب، في أثناء دورات الوثيقة م/٥، إجراء تقييم داخلي أو ذاتي، في ضوء التعليقات الواردة من الشركاء والمستفيدين، بمن فيهم الشابات والشباب ومنظمات الشباب. وسيُجرى، قدر المستطاع، تقييم للأنشطة الرئيسية المتعلقة بالشباب التي تولت اليونسكو قيادتها في الماضي واستمر الاضطلاع بها في إطار الوثيقة ٣٧م/٤.

---

[١٣] السلطات الوطنية والمحلية والداخلية، وأوساط الشباب، والهيئات الأكاديمية (وبخاصة كراسي اليونسكو الجامعية)؛ ومعاهد ومراكز اليونسكو؛ والمنظمات الدولية والإقليمية الحكومية؛ والمنظمات غير الحكومية، بما فيها نوادي اليونسكو، والدعاة رفيعو المستوى؛ ووسائل الإعلام؛ والقطاع الخاص.

[١٤] مهام اليونسكو المحددة في الوثيقة ١٩٠م ت/القرارات، الصفحة ٢٩.